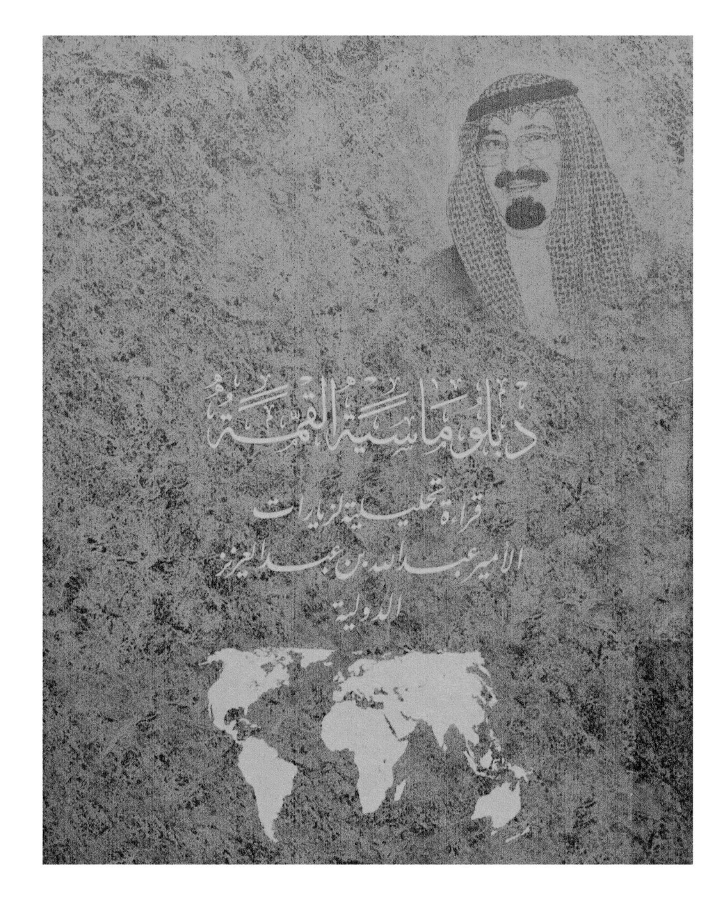

دبلوماسية القمة
قراءة تحليلية لزيارات
الأمير عبدالله بن عبدالعزيز
الدولية

دبلوماسية القمة

قراءة تحليلية لزيارات الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الدولية

إعداد مجموعة من الباحثين

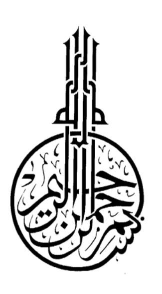
أشرف على تحريره أ. د. سعد بن عبدالرحمن البازعي

مكتبة جرير

الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

ح مكتبة جرير، ١٤٢٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
دبلوماسية القمة : قراءة تحليلية لزيارات الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الدولية
/إعداد مجموعة من الباحثين،
أشرف على تحريره أ. د. سعد بن عبدالرحمن البازعي - الرياض
٢٨٤ ص ، ٢١ x ٢٨سم
ردمك : ٤-٢١٢-٣٦-٩٩٦٠
١ - السياسة - مقالات ومحاضرات ٢ - السعودية - العلاقات الخارجية
٣ - آل سعود، عبدالله بن عبدالعزيز - خطب وكلمات
ديوي ٣٢٠,٠٨ ٢٠/١٨٣١

رقم الإيداع : ٢٠/١٨٣١
ردمك : ٤-٢١٢-٣٦-٩٩٦٠



قائمة المحتويات

الباب الثاني

الباب الثالث

الملاحق

تصدير

أ.د. غازي بن عبدالرحمن القصيبي*

اقتضت حكمة المولى عز وجل أن يخلق البشر من ذكر وأنثى وأن يجعلهم شعوباً وقبائل. واقتضت حكمته سبحانه أن تتعاون هذه الشعوب والقبائل. والتعارف، بالضرورة، ضرب من التعاون. والتعاون، من حيث المبدأ، يحمل معه الصداقة إلا حين يفتن الناس في دينهم، "والفتنة أشد من القتل"، أو يظلم أحد أحداً، "فلا عدوان إلا على الظالمين".

ولإدارة العلاقات بين هذه الشعوب والقبائل، التي أصبحت دولاً في العصر الحديث، تقيم كل دولة جهازاً دبلوماسياً، يقوم عليه رأس الدولة، يتولى رسم سياسة الدولة، ويرسل سفراء ينفذونها، وينتدب محامين يدافعون عن منطلقاتها، والدولة السعيدة هي التي تحظى بقيادة حكيمة تضع سياسة معتدلة واقعية، لا تهدد الغير ولا تسمح للغير بتهديدها، وتُدرك أن سلام العالم وحدة لا تتجزأ، وأن الرخاء الذي لا يعم الجميع قد ينحسر عن الجميع، وتتخذ أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة معرضة عن أساليب الاستفزاز والإثارة.

وقد رُزقت المملكة العربية السعودية من ضمن نعم الله عليها، وهي نعم لا تعد ولا تحصى، منذ نشأتها بقيادة واعية، اختطت منهجاً سياسياً ثابتاً، يعتمد المنطق، ويقوم على أساس صلب من العقلانية والاتزان. بدأ هذا النهج مع القائد الموحد جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، واستمر النهج نفسه في عهد أبنائه جلالة الملك سعود رحمه الله، وجلالة الملك فيصل رحمه الله، وجلالة الملك خالد رحمه الله، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أمد الله في عمره. هذا النهج يمكن تلخيصه في مبادئ رئيسية ثلاثة، التضامن والتعاون والاعتدال: التضامن الكامل مع الأشقاء من العرب والمسلمين، والتعاون إلى أبعد مدى مع الأصدقاء في كل مكان من المعمورة، والاعتدال في التعامل مع أي موقف يستجد أو واقعة تحدث. هذا النهج الحكيم هو الذي أتاح للمملكة أن تنعم بالاستقرار، حتى في المراحل الزمنية التي شهدت الفوضى المتفشية، وأن تبني مجتمع الرفاه والرغد في منطقة شغلتها الحروب والقلاقل.

وإذا كانت العلاقات الخارجية في مسيرتها اليومية من شأن البعثات الدبلوماسية التي تتبادلها الدول، ومن شأن المسؤولين الذين يتبادلون زيارات العمل مع نظرائهم، فإن لدبلوماسية القمة في

* سفير خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة وايرلندا.

العلاقات الخارجية دوراً يتصاعد مع انكماش الكرة الأرضية وتمدد شبكة الاتصالات والمواصلات. ولنا بنظرة سريعة على العالم المعاصر أن نلاحظ أنه حيث تزدهر دبلوماسية القمة تزدهر العلاقات، كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي أو رابطة القوى السبع الاقتصادية وكل تجمع إقليمي ناجح. وقد أحسن قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية صنعاً إذ قرروا أن يكون هناك لقاء ثان بالإضافة إلى اللقاء السنوي المعتاد. والله المسؤول أن يوفق زعماء الأمة العربية إلى وضع ترتيب محكم يضمن أن يجتمعوا بانتظام لا كما يحدث الآن حيث لا يلتقون إلا في ظل أزمة مستحكمة أو حرب وشيكة.

دبلوماسية القمة تتيح للزعماء أن يلتقوا وجهاً لوجه، وأن يطرحوا الأفكار بلا وسطاء، وأن يجيبوا على أسئلة لا يستطيع غيرهم أن يجيب عليها، وأن يتخذوا قرارات لا يستطيع سواهم اتخاذها.

والزيارات العالمية الميمونة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني مثال حي لما تستطيع دبلوماسية القمة تحقيقه. في لقاء مع زعيم بعد زعيم، في دولة بعد دوله، أوضح سمو ولي العهد مواقف الدولة السعودية، ودافع عن الحقوق العربية، ونفى التهم الظالمة عن الإسلام، وتحدث عن المصالح المشتركة. أستمع إليه زعيم بعد زعيم، مُكْبِرين صراحته، مُعجبين بحكمته، متجاوبين مع آرائه. وكانت النتيجة، بحمد الله، منجزات كبيرة في كل موقع من مواقع الزيارات.

وإنه لمن طبيعة الأمور أن ما يُبذر اليوم لا يؤتي أُكله إلا في غد أو بعد غد. وقد أتيح لي، بحكم عملي، أن أرى خلال مباحثات القمة السعودية- البريطانية في لندن كيف وضعت اللبنات الأساسية للحل المشرف الذي أنهى قضية لوكربي، هذا الحل الذي لم يظهر للعيان إلا بعد مرور شهور عديدة على الزيارة. ومن هنا يجوز لنا أن نقول إن كل النتائج التي برزت أثناء الزيارات لم تكن إلا الجزء الأبسط مما بحث فيها. أما النتائج الكاملة فتتضح مع متابعة ما تم، واستكمال ما بدأ، وهي عملية يتولاها المسؤولون السعوديون مع نظرائهم ويشرف عليها سمو ولي العهد على نحو يومي مباشر.

وهذه الوثيقة التاريخية عن الزيارات ستتيح للقارئ أن يشهد دبلوماسية القمة عن كثب، وأن يرقب أسلوب التحرك السعودي على الطبيعة، ولا يراودني شك أنها ستصبح مرجعاً هاماً يعين كل من يدرس السياسة الخارجية السعودية.

لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله التهنئة الصادقة على ما لقيته سياسته من نجاح باهر على يد أخيه وعضده وولي عهده، ولسمو ولي العهد التقدير والعرفان على ما بذل من جهد وتحمل من مشقة ولله، من قبل ومن بعد، الحمد والثناء "ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم".



مقدمة

أ.د. سعد بن عبدالرحمن البازعي*

يتضمن هذا الكتاب قراءات تحليلية وتوثيقية للزيارات الهامة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني إلى عدد من الدول العربية والأجنبية في فترتين يفصلهما حوالي ستة أشهر، حيث تمت أولاها في الفترة الممتدة من أواخر شهر جمادى الأولى ١٤١٩هـ حتى أوائل شهر رجب من العام نفسه، بينما تمت المجموعة الأخرى من الزيارات في محرم من العام التالي ١٤٢٠هـ.

وسيلاحظ القارئ أن التناول جاء متعدد الزوايا متنوع الأطروحات على النحو الذي يعكس تعدد الكتّاب وتنوع تخصصاتهم ومجالات عملهم وخبراتهم، بقدر ما يعكس ثراء الزيارات بالدلالات، واغتنائها بالقيمة التاريخية على كل المستويات التي تصل المملكة بجيرانها وبدول العالم المختلفة. وإذا كان بعض الكتّاب قد جمعوا الخبرة إلى المشاركة الفعلية في الزيارات كأعضاء في الوفد المرافق لسمو ولي العهد، وأفادوا من ذلك في كتابة مقالاتهم، فإن فئة أخرى لم تشارك في تلك الزيارات المختلفة واعتمدت على ما توفر لها من مادة صحفية أو معلوماتية. لكن الواضح هو أن الفئتين اتكأتا على ما توفر لديهما لتخرج كل منهما بقراءات شخصية تسعى إلى تعمق المادة على نحو يثري رؤية القارئ ويثير اهتمامه وتفكيره.

لقد اتضح لكل الكتاب على تنوع مداخلهم أن الزيارات لم تكن عادية بأي من المقاييس المعتادة، وأنها تستدعي من أجل ذلك كل ما لدى المحلل من قدرات على التفكر والرصد والاستنتاج. فالزيارة غير العادية تستدعي تناولاً غير عادي. وهذا بالفعل ما تحقق إلى حد ملحوظ، وبالقدر الذي ينعكس على قيمة الكتاب، مُحوِّلاً إياه إلى وثيقة مرجعية سيفيد منها، بإذن الله، المختص وغير المختص في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها.

ولن يصعب على القارئ أن يلاحظ أن مقالات الكتاب ترتفع غير مرة إلى مستوى مميز من البحث والتحليل، وإلى قدر من الجدِّية والدقة قلما نجده فيما يشيع من تحليلات تواكب أعمال القادة وتعرض لها بالدرس والتحليل، لاسيما في هذه المنطقة من العالم. ولم يكن ذلك بالطبع ليتم لولا قيمة الزيارات وثراؤها، من ناحية، وحرص المؤلفين على الإسهام بما يستلهم تلك القيمة، من ناحية أخرى. هذا مع أن المتحقق سيظل، كما هو الحال في جهد البشر

---

* أستاذ الأدب الإنجليزي والنقد بجامعة الملك سعود والمشرف العام على تحرير هذا الكتاب.

دائماً، دون الكمال المنشود. غير أن توفر هذا العدد الكبير من الكتاب ذوي الخبرة كان بتوفيق الله عاملاً مهماً في الخروج بجملة من المقالات الجادة في استقراء المادة وتحليلها.

ومع ذلك فإن من المحتم أن يأتي من ينظر إلى هذا الكتاب علـى أنه رسم لهالة إعلامية حول الزيارات، أو نوع من الدعاية لها، مما يجعل من الضروري أن نشير إلى ناحيتين: الأولى أن الزيارات، كما لاحظ الأستاذ تركي السديري، رئيس تحرير جريدة الرياض، في مقالته حول زيارة سمو ولي العهد لبريطانيا، "لم يرافقها تهويل إعلامي كما هي عادات أساليب 'التضخيم' لزيارات كبار المسؤولين"؛ والثاني أن الكتاب يصدر بعد انتهاء تلك الزيارات بفترة طويلة نسبياً، وعلى غير العادة المعروفة في كثير من البلاد حين يتم تأليف الكتب والنشرات الدعائية بعد الحدث مباشرة أو أثناءه، بل ربما قبل انتهائه. لقد بني هذا الكتاب على عكس ذلك تماماً، وهو التحليل المتأني الذي لا يتوخى دعم شعبية قائد أو الترويج لسياسة ما، وإنما يسعى إلى إشراك القارئ، وهو هنا المواطن السعودي بقدر ما هو المواطن العربي وغيره من المهتمين، في تصور مدى الجهد الذي بذله ويبذله زعيم عربي طالما فضل التواضع والحكمة والصراحة في العمل. وهذه خصال سعى الكتاب ومن عملوا على ظهوره إلى تمثلها بالقدر الممكن.

يتضح ذلك السعي في تغليب المنطق العلمي التحليلي على الخطابية اللفظية، وفي تغليب الرؤية الناقدة على المديح المبالغ فيه، وقبل ذلك وبعده في الانطلاق من المصالح العليا للأمة العربية الإسلامية بوصفها كبرى المصالح ومدار القيم. من هنا تحول الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ إلى عمل تحليلي وتوثيقي يسهم في رسم المعالم لمسار في التأليف السياسي الاقتصادي الثقافي لم نألفه في هذه المنطقة من العالم. وكان رسم هذه المعالم عاملاً رئيساً منذ البدء في الحفز على تأليف الكتاب وتوجيه العاملين على إظهاره، بمعنى أن الشخصية العلمية للكتاب ظلت دائماً قيمة كبرى للعاملين على إعداد الكتاب سواء في مجال التأليف أم في مجال التحرير.

يتضمن الكتاب ثلاثة أبواب بالإضافة إلى الملاحق والتصدير والمقدمة وكلمة الختام. في الباب الأول ثمان مقالات تشكل صلب التحليل للزيارات، ويتألف الثاني من مقالات تحليلية في المجالات الرئيسة للزيارة والأبعاد التي تضمنها (الإسلامي، الاقتصادي، السياسي) بينما يتألف الثالث من مقالتين تحليليتين للتغطيات الإعلامية التي صاحبت الزيارات أو تلتها. بينما يتضمن القسم الأخير ثلاثة ملاحق: في الملحق الأول نص الكلمات الرسمية التي ألقاها سمو ولي العهد أثناء زياراته للدول المختلفة، بينما يتضمن الثاني البيانات الختامية للجولتين. أما الملحق الثالث فيوضح للقارئ خريطة للعالم تبين الدول التي شملتها الجولتان. هذه الملاحق ترفد الكتاب بنصوص وثائقية هامة تتيح للقارئ فرصة التعرف المباشر على كثير من المعلومات التي شكلت المادة الأساسية للكتاب وتوفر كتاب المقالات على تحليلها.

سيتضح أن المقالات تتفاوت في الموضوع كما في الحجم وأسلوب التناول. غير أن هذا التفاوت لم يحل دون تمحورها حول مسارين رئيسين رتبت المواد على أساسهما. يأخذ المسار

الأول بعداً زمنياً وجغـرافياً في تتبعه للزيارات إذ تنتقل من دولة إلى أخـرى؛ بينما يأخذ الثاني بعداً موضوعيـاً عاماً يتم فيه تناول الأبعاد الرئيسـة لكل زيارة، وهي: الإسلامي، والسياسي، والاقتـصادي، والثقافي ومـا يتضمنه هذا الأخـير من إعلام وغـيره. ولا يعني هذا بالطبع أن مقالات المسار الأول، التي تحتل مساحة أكبر، لم تتناول هذه الوجوه، فقد تناولتها، أو تناولت بعضها، لكن ذلك تم غالباً من خلال الحيـز المكاني للدولة التي شملتها الجولة، والتي تناولتها المقالة بالتـوثيق والتحليل. وسـيلاحظ أن هذا الترتيب يعـني أن الكتاب يسيـر من الخاص إلى العام، ومرد ذلك توخي المزيد من الفائدة ووضوح الرؤية، تأسـيساً على القناعة النظرية القائلة بأن التحليل الشامل يتلو الـرصد والتحليل الخاص بما فيه من مـتابعة وقراءة أكثر شـمولية. مما يعني أن القارئ ينتقل من الوقائع والتحليلات المتخصـصة، إلى الرؤية الأكثر عمومية وإحاطة، أو الأكثر اهتماماً بما تثيره الوقائـع والأبعاد الخاصة من دلالات يسعى الكاتب لربطها بغيرها في محاولة للوصول إلى خلاصات عامة. وتدخل في هذا السياق الأخير مقالتان كتبتا مـن منظـور إعـلامي يتتبـع الجـولـة كما انعكست في الصحافة ووسائل الإعلام العربية والأجنبيـة.

في المســار الأول، الذي يرصد ويحلل الجـولة حسب تسلسل مـحطاتها، توقف الـكُتّاب على اختـلاف زوايا تناولهم أمام الأهمـية الخاصـة التي تمثلها الدولة مـوضوع الزيارة بالنسـبة للمملكة، وسعـوا بشكل عام إلى دعم تحليلاتهم بما أمكن من المعلومات والإحـصاءات الموثقة والمحدّثة. وبطبيعة الحـال كان البعدان السياسي والاقتصادي محط اهتـمام الكتاب في مقالاتهم عن الدول المختلفة، دون إغفال للمسائل الأخرى كالتعاون العلمي والتقني. وقد أدى ذلك إلى تحول كـثير من المقـالات إلى مراجع موجـزة لتاريخ العلاقـة بين المملكة والدولة التي شملتـها الجولة، مع إحصائيات اقتصادية توضح التبادل التجاري وما إليه.

وكان من الطبيعي في هذا السياق أن يختلف المحللون باخـتلاف خلفياتهم المهنية والعلمية كما باختلاف رؤيتهم الشخصية وأسـاليبهم في الكتابة. فالأستاذان تركي السديري وطلعت وفا انطلقا من موقعـهما كصحفيين متصلين بالعـمل الإعلامي اتصالاً يومياً مباشراً ليكـتبا مقالتين، حول بريطانيا وفرنسا، على التـوالي، تتسمان بالتركيز والشمولية في التـحليل، مع ملامسة ما هو حيـوي وملح في العلاقات الدوليـة، بينما اتسمت مـقالة الأستاذ رضـا لاري حول المحطة الأمريكية في الجولة بالبعد التحليلي المتمركز حول أطروحة محددة هي "دبلوماسية القادة" التي تعـيد صـيـاغة مـا يطرحـه هذا الكتاب فـي عنوانه. وفي المقالات الـثلاث تمركـز واضح في خصـوصيـة العلاقـة التي تربط المملكة بالدولـة موضـوع التناول، مع دعم ذلك بما أمكن من المعلومات الموثقة بالوقائع والأرقام.

لون مغاير، وإن كان مألوفاً، من الطرح الصحفـي نجده في مقالة الأستاذ خالد المعينا عن زيارة الأميـر عبـدالله للباكـستان. فـهنا نجد مـيلاً إلى الكتـابة الصحـفية التي تمزج المـعلومة بالانطبـاعات الميـدانية، وذلك في نقل "حي" للزيارة يشـرك القارئ في تـفاصيل الحـدث من

موقعه، لاسيما أن تركيز الكاتب جاء على الموقف الترحيبي غير العادي الذي قوبل به سمو ولي العهد على المستويين الشعبي والحكومي في الباكستان.

هذه الاهتمامات الصحفية المتنوعة التي ربطت هؤلاء لم تحل، مرة أخرى، دون تنويع جديد اتسمت به مقالة الدكتور هاشم عبده هاشم عن الصين. والدكتور هاشم أحد العاملين في مجال الصحافة أيضاً، لكنه أكاديمي في الوقت نفسه، مما انعكس على امتزاج الخبر في مقالته بالتحليل والتوثيق المفصل، لتأخذ المقالة بعداً أكاديمياً موسوعياً إلى جانب بعدها الصحفي الإخباري. وبطبيعة الحال فإن دولة بحجم الصين وأهميتها سواء على الساحة العالمية، أو بالنسبة للمملكة، جديرة بأكبر حيز ممكن من التغطية، لاسيما إذا تذكرنا ضآلة المعلومات المتوفرة لدى الكثيرين عن تلك الدولة الكبيرة، مثلما هو الحال في شأن دول آسيوية كثيرة.

البعد الأكاديمي هو أيضاً ما اتسمت به مقالتا الدكتور ماجد المنيف والدكتور إبراهيم المهنا في تناولهما لمحطتي اليابان وكوريا، على التوالي، في جولة سمو ولي العهد الأولى. فقد انطلق الدكتور المنيف من موقعه العلمي كمستشار اقتصادي وأستاذ للاقتصاد ليركز قراءته في هذا الإطار الاقتصادي الهام، ويقدم للقارئ مقالة حول علاقة المملكة باليابان لا يتوقف فيها عند حدود الوصف والتقرير، بل يتعداه لتقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تفيد في تطوير تلك العلاقة على مختلف محاورها، كل ذلك في سياق تدعمه الأرقام والمعلومات الدقيقة المحدّثة.

من ناحية أخرى يتحرك الدكتور المهنا من رؤية إعلامية تعكس موقعه المهني والأكاديمي سعى فيها إلى تحليل العلاقة بين المملكة وكوريا على نحو مقارن يؤرخ لبداية التنمية في البلدين ويبرز أوجه الشبه والاختلاف بينهما. وتتضح أهمية طرح كهذا في ناحيتين: آلية المقارنة وما تنطوي عليه من قدرة على كشف جوانب لم تكن لتتضح بآليات التحليل غير المقارن، وأيضاً من حيث أن ذلك الطرح يبث في الوعي العام معرفة بدولة مهمة مثل كوريا لعبت دوراً حيوياً في تنفيذ الخطط التنموية للمملكة، لاسيما في مراحلها الأولى قبل عقدين تقريباً، وما تزال على الرغم من ذلك، شأن غيرها من الدول الآسيوية، بعيدة عن الوعي العام، قياساً إلى ما يتوفر من معلومات عن الدول الغربية. هذا على الرغم من أهمية دول جنوب وشرق آسيا وتزايد تلك الأهمية مع تغير الخارطة الاقتصادية للعالم. ففي هذه المقالة وغيرها مما كتب عن الدول الآسيوية نشعر بأهمية الالتفات إلى البعد الآسيوي في العلاقات الدولية للمملكة على النحو الذي أكدته جولة سمو الأمير عبدالله.

أما المقالة التي تختتم هذا الباب، وهي مقالة الدكتور خالد الجنذان حول الجولة الثانية لسمو ولي العهد في بعض البلدان العربية والأجنبية، فتنحو أيضاً منحى تمتزج فيه التغطية الإعلامية الإخبارية بالتحليل السياسي الاقتصادي الهادئ والمؤسس على رؤية دبلوماسية فاحصة، وذلك في مهمة صعبة تتمثل في استعراض ما سعت إليه زيارات سمو ولي العهد لعدد كبير من الدول وما تمكنت من إنجازه وهو كثير. ولعل مما يلفت النظر في مقالة الدكتور

الجندان صراحتها في استعراض العقبات التي واجهت المحادثات أثناء بعض الزيارات وفي ترتيب البعض الآخر، لاسيما في جنوب إفريقيا وإيطاليا والفاتيكان، على نحو قد لا يكون مألوفاً في كثير مما يكتب عن مثل هذه المناسبات.

حين ننتقل إلى الباب الثاني تطالعنا ثلاث مداخلات تناولت الجولة من ثلاثة أبعاد مختلفة ولكنها غير متعارضة: البعد السياسي/ الإسلامي (معالي الأستاذ إياد مدني)، البعد السياسي/ العربي (د. فهد العرابي الحارثي)، البعد الاقتصادي (د. إحسان ابو حليقة). هذه المقالات على اختلافها تلتقي في كونها، كما يشير عنوان الباب الثاني، "مداخلات حول الجولة".

مقالة معالي الأستاذ إياد مدني "الأمة عشية الزيارة التاريخية" تأخذ بعداً نظرياً؛ إذ تتمحور حول ما تعنيه الجولة للعالم الإسلامي من ناحية، وللعالم ككل، من ناحية أخرى، لاسيما موضوع الإرهاب وما استقر في أذهان الناس في مناطق مختلفة من صور سلبية حول الإسلام سعى سمو ولي العهد إلى محاربتها بوصف ذلك هدفاً أساسياً لجولته حيثما حل. وفي المقالة تحليل مركز ومستوعب لتعقيدات هذه المسألة يخرج منه القارئ بحصيلة كبيرة من الرؤية والمعلومة، لاسيما أن المقالة غطت كل محطات الجولة الأولى من حيث تلتقي مساعي الأمير عبدالله بالمصالح الإسلامية العليا ضمن إطار يشكله واقع المسلمين في الدولة المعنية ومعايير النظر إلى الإسلام والتعامل معه في هذه الدولة أو تلك.

وقد سار في نهج نظري مقارب الدكتور فهد الحارثي في مقالته "جولة الأمير عبدالله: حوار النِّدية والتوازن"، حيث انطلق من معنى الجولة ومرتكزاتها النظرية والعملية في رؤية تشمل أهدافاً وقضاياً مختلفة من الإرهاب، إلى أمن الخليج، إلى موقع المملكة في عالم تغيرت توازناته في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ ومضى في طريق ما يعرف بالنظام العالمي الواحد. وكما يشير العنوان فقد انطلق الدكتور الحارثي في تحليله من مفهوم الحوار الذي حدده سمو ولي العهد أساساً لتحركه العالمي حين أشار إلى أن جولته هي "للتعارف والتفاهم".

بعد ذلك يأخذنا الدكتور إحسان بوحليقة في مسار مهم مختلف، وبأسلوب مختلف أيضاً عما ألفناه في كثير من التحليلات الاقتصادية. فالرؤية الاقتصادية التي يطرحها الدكتور بوحليقة مزيج مميز من الطرح الأكاديمي الدقيق والعرض الصحفي الممتع الذي لا يخلو من مشاكسة بناءة. والرسالة الأساسية هنا هي تقييم العلاقة الاقتصادية التي تربط المملكة من ناحية بالدول التي شملتها الجولة الأولى، مع التفاتة إلى ما يتصل ببعض الدول العربية القريبة - وهي في المقام الأول دول مجلس التعاون - من هذه العلاقة المثقلة بالطموحات والإشكاليات. ومما يلفت الانتباه في تناول الدكتور بوحليقة غناه بالطرح النظري الموثق لإجمالي الوضع الاقتصادي، مع رؤية صريحة وناقدة لا تتوقف عند تشخيص المشكلات، وإنما تتجاوز ذلك باقتراح الحلول لها.

في ختام مقالات الكتاب يأتي الباب الثالث بمقالتين تتناولان التغطية الإعلامية التي صاحبت الزيارات في بعديها العربي والعالمي. المقالة الأولى كتبها الدكتور تركي الحمد المعروف بكتاباته

التحليلية السياسية بحكم تخصصه الأكاديمي واهتماماته الصحفية. وقد حملت المقالة ذلك التوجه التحليلي المؤسس على عرض ما ورد في التغطيات الإعلامية، الصحفية خاصة، في العالم العربي ومنه المملكة. وسيلاحظ القارئ شمولية المقالة وغناها بالتفاصيل والطرح الجاد الصريح.

أما المقالة الثانية فقد اتجهت إلى البعد العالمي للتغطية الإعلامية متوقفة عند بعض السمات في الخطاب الإعلامي الغربي التي تباعد ما بينه وبين مقابله في الإعلام الآسيوي. وفي المقالة إبراز لبعض تلك السمات من حيث هي تتصل بالأبعاد السياسية والثقافية في كل من المنطقتين، ليبرز من ذلك ما يعتور كثيراً من التغطيات الغربية من تحيز واضح، تقابله حيادية نسبية ملحوظة في الطرح الإعلامي الآسيوي المرافق للزيارات، لاسيما في اليابان والصين.

يبقى الجزء الأخير من الكتاب، وهو المتألف من المواد التوثيقية، المتضمنة كلمات سمو ولي العهد، والبيانات الصادرة في أعقاب زياراته المختلفة، ومواقع الدول التي زارها على الخارطة. هنا يتاح للقارئ أن يتابع عن كثب، وعلى نحو مباشر بعيد عن التحليل والتفسير، جوانب مهمة من تلك الزيارات يمكنه أن يخرج منها بتحليلاته الخاصة ليقابلها بما خرج به مؤلفو مقالات الكتاب، أو ليعيد قراءة تلك المقالات على ضوء ما تمده به الوثائق. ولاشك أن اختتام الكتاب بهذه الوثائق هو أوضح دليل على أهمية الرسالة التي يتوخى كتاب "دبلوماسية القمة" إيصالها للقارئ. فنحن إزاء عمل يغلب المعلومة الصريحة والدقيقة على النزعة الخطابية أو الإنشائية المفرغة التي ربما نفرت كثيراً من القراء عن متابعة معظم ما يكتب عن سياسات الدول في منطقتنا من العالم.

فهل نبالغ بعد هذا إذا قلنا إن في "دبلوماسية القمة" جملة من القمم .. والقيم؟ فمفهوم "القمة" الذي يستخدم لوصف هرمية السلطة في المصطلح السياسي المعاصر يصعد إلى قمة أخرى حين يتضافر مع منظومة من القيم الرفيعة التي أصبحت عزيزة المنال في عالم اليوم بكل أسف. فزيارات سمو ولي العهد، كما أشار معالي الدكتور غازي القصيبي في تصديره لهذا الكتاب، "مثال حي لما تستطيع دبلوماسية القمة تحقيقه"، ولم يكن سر ذلك النجاح خفياً، بل كان، كما أوضح الدكتور القصيبي، في جملة من القيم المتحققة في تلك الزيارات: كان في الدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية كما كان في الصراحة والحكمة. وهذا الالتقاء بين القمة والقيمة هو تماماً ما يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه في مجال البحث والمعرفة، المسعى الذي نشكر الله عز وجل أن وفقنا إلى النهوض به، آملين أن يكون ذلك النهوض على أكمل وجه، وما التوفيق إلابالله.

الباب الأول

رصد وتوثيق وتحليل للزيارات

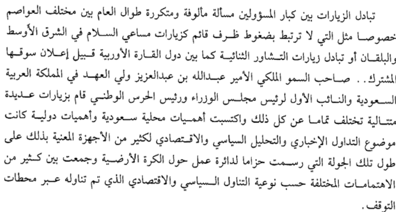


زيارة ولي العهد لبريطانيا

الفصل الأول

زيارة ولي العهد لبريطانيا

تركي بن عبدالله السديري*



تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين مسألة مألوفة ومتكررة طوال العام بين مختلف العواصم خصوصاً مثل التي لا ترتبط بضغوط ظرف قائم كزيارات مساعي السلام في الشرق الأوسط والبلقان أو تبادل زيارات التشاور الثنائية كما بين دول القارة الأوربية قبيل إعلان سوقها المشترك.. صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني قام بزيارات عديدة متتالية تختلف تماما عن كل ذلك واكتسبت أهميات محلية سعودية وأهميات دولية كانت موضوع التداول الإخباري والتحليل السياسي والاقتصادي لكثير من الأجهزة المعنية بذلك على طول تلك الجولة التي رسمت حزاما لدائرة عمل حول الكرة الأرضية وجمعت بين كثير من الاهتمامات المختلفة حسب نوعية التناول السياسي والاقتصادي الذي تم تناوله عبر محطات التوقف.

تلك الأهميات لم يصنعها تهويل إعلامي كما هي عادات أساليب «التضخيم» لزيارات كبار المسؤولين ولكن ظروفاً محلية وأخرى إقليمية وثالثة دولية فرضت تصاعد تلك الأهميات وجعلتها محور اهتمام ذلك التلاحق الإعلامي الذي رافقها لعله يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) أن المملكة مثل غيرها قد تأثرت بظروف الهزات الاقتصادية العالمية التي هددت بعض الدول النامية بالإفلاس وأربكت بدورها بعض أسواق دول كبرى مرموقة ويختلف حوار المملكة خلال هذا الواقع الدولي أنها تملك ثلاث ميزات داخلية تجعلها في منأى عن الوصول لحالات التردي التي بلغتها دول أخرى، وفي نفس الوقت فإن هذه الميزات المحلية تحظى باهتمام قوى اقتصادية دولية لأن لها مصالح ترتبط بذلك.



* رئيس تحرير صحيفة الرياض.

أ - وجود إنتاج بترولي كبير يزود أسواقا عالمية صناعية هامة باحتياجاتها مع رافد ضخم في حجم الاحتياطي يعول عليه في إنعاش قادم بعد أن تتضاءل الاحتياطيات الأخرى وترتفع تكلفة مواقع إنتاج جديدة وقد حدث هذا فعلاً فيما يخص عامل ارتفاع التكلفة حين انصرفت بعض اهتمامات استثمارية عن محاولات الإنتاج في وسط آسيا.

ب - السوق السعودية بصفة عامة موقع تنافس في التصدير بحكم ارتفاع قدراته الشرائية واستمرارية الحكومة في تمويل مشاريعها الحيوية ذات العلاقة بخدمات المجتمع واستكمال منشآت مرافق تنموية مستمرة الصرف إلى جانب أن البترول ليس سلعة تصدير خام فقط ولكن المملكة مشارك حيوي في تصنيع مشتقاته وصناعة تكريره وتسويق بيعه وكل ذلك مجال طلب من قبل اقتصاديات الاستثمار العالمية.

د - يوجد لدى المملكة هامش كبير في دعم مصادر تمويل الدخل العام من غير البترول وهو هامش اقتصادي بعضه مؤجل والبعض الآخر ما زال في طور التكوين وهو أمر يهم شهية كل مصالح مشتركة تستشرف مكاسب المستقبل.

(٢) منطقة الشرق الأوسط لا تتميز فقط بتغيراتها السياسية السريعة وتلافي رؤوس التفجير الخطرة في بعض مواقعها سواء تمثل ذلك بجمود مساعي السلام بين العرب واسرائيل بسبب رفض الأخيرة استكمال ما تم الإتفاق عليه من خطوات نحو توفير سلام دائم وبالتالي



سمو ولي العهد مع الملكة اليزابيث الثانية وزوجها الأمير فيليب في قصر بالمورال أثناء حفل غداء خاص أقامته الملكة تكريماً لسموه



زيارة ولي العهد لبريطانيا

تصاعد احتمالات الحرب أوأعمال العنف على أي من الحدود العربية المشتركة مع إسرائيل وبالذات الحدود اللبنانية أو داخل اسرائيل ذاتها، وفي طرفها الشمالي الشرقي يوجد العراق الذي يستحوذ على موقف معاند هو الخاسر فيه لكنه يكبد كل ما هو قريب من حدوده حالات استنفار قصوى لها تكاليفها ومخاطرها. ولكنه يتميز أي الشرق الأوسط بموقع استراتيجي هام معروفة طبعا مسوغاته في ذلك، فهو أيضا موقع إنتاج اقتصادي لكثير من المواد الخام المطلوبة بإلحاح في السوق الدولية وفي الوقت نفسسه يمثل سوقاً استهلاكية كبرى تتصاعد احتياجاتها تصاعد مستوى الاستقرار فيه.

(٣) منذ عرفت التجمعات البشرية تكوين الدول العظمى منذ ما قبل الميلاد وحتى الآن والشرق الاوسط موضع اهتمام كبير، وتنافس دولي حيث تتوفر فيه وله مصالح كبرى مع أكثر من طرف ويحاول في الوقت ذاته أي طرف أن يكون له نصيب الأسد في ذلك ولعل ما ذكرته في الفقرتين السابقتين يزكي تصاعد الاهتمام الدولي بالمنطقة وظروفها واقتصادياتها وكل جديد في متغيراتها..

(٤) للمملكة وضع خاص عند تقييم أي وجود سياسي في الشرق الأوسط عامة والعالم العربي خاصة وفق مشروعيات موضوعية وذاتية خاصة تتلخص فيما يلي:

أ - مر على المملكة من الاستقرار مائة عام وهي مدة زمنية لم تتوفر لأي دولة عربية أخرى وهذه المائة عام ذات اتصال تاريخي واجتماعي وعقائدي بما يقارب المائتي عام قبلها من تجذر الحكم السعودي وإتصاله الوثيق كرمز وطني بالاستقلالية والتوحيد القومي المتكرر وهذا الاستقرار طرح سلوكية من التعامل السياسي والوطني والاجتماعي تميزت بالثبات في أخلاقياتها الخاصة وكانت ذات منحى حضاري في لغة العصر حتى في فترة نشوئها الأولى عند منتصف هذا القرن بعزوفها عن المطاردات الدموية أو عدم الالتزام بالمواثيق الدولية ورصد كل قدراتها المالية والبشرية من أجل إشاعة التعليم والنمو الحضاري العام.. هذا السلوك يمكن الركون إليه في معالجة مستجدات الخطر في المنطقة والركون إليه كحليف لا يستبدل صداقاته خلال عنفوان الانقلابات العسكرية في المنطقة وتصاعد جذب الشعار اليساري لعواطف الشارع.

ب - التزمت المملكة بموقف جاد وأخلاقي في الوقت ذاته وهي تكافح تسرب المخدرات من ناحية وتكاثر مخابئ التطرف في المنطقة وفق سياسات مدروسة غير مرتجلة وأثبتت أن زعامتها للعالم الإسلامي لا تعني بأي حال تعاطفها مع أي تطرف ترى هي قبل غيرها أنه لا يمت إلى الإسلام بصلة متى استحل الدماء والأعراض والممتلكات.

جـ - ليست علاقات المملكة بالدول الغربية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو بريطانيا بالناشئة أو المحدودة الأهمية ولكنها عميقة قديمة ترقى إلى مستوى التحالف التاريخي في تبادل المصالح وحمايتها وتوجيه تطوراتها، وهو تحالف يحترم

سيادة كل طرف واستقلالية قراره ومراعاة ظروفه الخاصة. . هذه السلوكية في احترام تاريخية الصداقات إذا كانت مطمئنة لأطرافها القدامى، فهي أيضا مغرية لمصادر المصالح الجديدة في كل من الصين وكوريا واليابان ودون شك روسيا ودول النمور الآسيوية.

تبقى نقطة هامة في سرد حيثيات أهمية زيارات سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والتي تدور حولها كل مضامين النقاط السابقة، وهي شخصية الأمير عبدالله نفسه وموقعه كرجل قرار في بلد له موقع المملكة المتميز الآنف الذكر في مبررات ذلك التميز ووسط تلك الظروف المحلية والعربية والدولية السالفة الذكر، حيث كانت كل عاصمة حريصة على استطلاع رؤية وطبيعة حوار الضيف القادم إليها محفوفا بأهمية تلك الحيثيات ومثيرا هو ذاته لاستطلاع أفكاره وقراراته في كل ما يتصل بها، سواء منه ما يهم المملكة أو ما هو موضع عناية كل أولئك الآخرين.

لعل بريطانيا، وهي الدولة الوثيقة الصلة بالمنطقة والمرموقة في مواقع صنع القرار الدولي سياسياً واقتصادياً، أفضل ما يمكن استعراضه كنموذج في تداول تلك الحيثيات حوارا ومصالح وقبل ذلك استطلاعا لشخصية المحاور الوقور من قبل أجهزة صنع القرار في الغرب مثلما تداولت بعض الآراء خصوصا وأن الأمير عبدالله سبق أن قام بعدة زيارات وقاد عدة مباحثات في كثير من العواصم الغربية وأبرزها واشنطن ولندن وباريس منذ وقت مبكر، كما كان يستقبل في المملكة بين وقت وآخر العديد من كبار مسؤولي تلك العواصم. إنها ليست تهمة أن يوصف الأمير عبدالله بالرجل القوي في انتمائه القومي والإسلامي حيث إنه لا يعتبر إلى جانب ذلك متهورا أو عاطفيا في قراراته وآرائه أو انفعاليا في مواقفه. ولندن تدرك قبل أي عاصمة أخرى أن من مصلحة الغرب وبريطانيا بالذات بناء علاقة أوثق مع صديق قوي وقادر على توجيه الأحداث ويحظى بالاحترام داخليا وعربيا وإسلاميا لأن تلك الصفات ستكون رصيدا إيجابيا لأي تحالف في المصالح يتم بحثه معه. وبخصوص هذه النقطة وما يندرج تحتها من حقائق عن واقع المملكة وعلاقة بريطانيا التاريخية بمنطقة الشرق الأوسط فإن لندن تعد عبر ساستها التقليديين أكثر الدول الغربية تمرسا في فهم شؤون المنطقة. وستكون الزيارة التي قام بها الأمير عبدالله إلى لندن وما رافقها من تداول إعلامي متعدد ومُوسَّع، قد أوضحت كثيرا من الحقائق والتطورات والمتغيرات وحجم المصالح للجيل البريطاني الجديد، الذي هو أقل اتصالا بالمنطقة عموما بحكم حداثته وبحكم تنوع الاهتمامات وما أصبحت الشؤون الداخلية في أي دولة من العالم تستحوذ به على اهتمام كل جيل جديد. . بهذا الخصوص كان لابد أن تلاحظ طبيعة الاستقبال الحافل الذي قوبل به الضيف السعودي الكبير، والذي بدأ باستقبال حافل شارك فيه كبار المسؤولين هناك مع لقاءات جانبية لم تقتصر على الحزب الحاكم ولكنها شملت واجهات العمل السياسي هناك واعتبر حفل الملكة اليزابيث في قصر بالمورال تكريسا لهذا



زيارة ولي العهد لبريطانيا

التكريم الخاص وما تم تداوله أثناء ذلك من أحاديث ودعابات تحدث دائما في المناسبات الحميمة بين الأصدقاء . . .

لم يكن هناك شأن سعودي خاص استهدفته محادثات سمو الأمير عبدالله فقط، ولكن كان هناك أيضا أكثر من شأن بريطاني أخذ دوره في مباحثات الطرفين لعل أبرز ما يتعلق به يتلخص في التالي:

(١) اهتمام البريطانيين بعدم تأخير المدفوعات السعودية للشركات البريطانية بموجب عقودها السابقة بسبب انخفاض إيرادات النفط.

(٢) مدى استمرارية حجم الصادرات البريطانية إلى السوق السعودية.

(٣) الإرهاب كهاجس مشترك أوضح فيه الأمير عبدالله أن المملكة لا تقره ولا يسمح الإسلام الصحيح عبر تعاليمه الواضحة بممارسته التي هددت أرواح وممتلكات أبرياء في أي مكان حدث فيه ذلك. ومن الجانب البريطاني كان صدور قانون الإرهاب يؤكد عزم لندن على إلجام هذا التيار المدمر وبالتالي فلابد من القول بوجود تفاهم مشترك حول ذلك. . فيما يتعلق بهذه النقطة فإن الأمير عبدالله قد عالج واقع وجود الجاليات الإسلامية على اختلاف جنسياتهم في العواصم الغربية عموما بموضوعية وتعقل ربما لم تألفها القيادات العربية حيث حرص سموه في كل لقاء مع أي جالية إسلامية على تشديد القول بأن من الخطأ أن توجه أي جالية أو إدارة رعاية إسلامية ولاءها لأي قيادة عربية أو إسلامية تتأثر بظروف سياساتها ومشاكلها، بل يجب أن يكون الولاء للإسلام كعقيدة وبذل العناية بأبنائه الذين يعيشون وسط ظروف صعبة في مجتمعات غربية هم في حاجة إلى كسب احترامها وتقديم صورة مشرفة عن الإسلام لأبنائها.

إن جديد التناول للمسائل الحيوية سواء تعلقت بما بين الدولتين من علاقات ومصالح أو بشؤون منطقة الشرق الأوسط تتضح في أن البيان المشترك الذي صدر في أعقاب اجتماعات سموه برئيس الوزراء بلير وكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع لم تشر بإيجاز إلى عموميات عائمة، ولكنها تناولت بالتحديد عددا من الأهميات المشتركة.

(١) السلام في الشرق الأوسط وأهميته لمستقبل المنطقة: كان هناك إيضاح فيما يخص هذا الأمر الحيوي نص على أن هدف عملية السلام في الشرق الأوسط هو تحقيق السلام الشامل العادل والدائم المبني على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن بلوغ هذا الهدف يتطلب التمسك بمبادئ عملية السلام والتقيد بالالتزامات التي نصت عليها اتفاقية أوسلو وتجنب أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على المفاوضات فيما يخص الوضع النهائي لا سيما فيما يتعلق بالقدس الشريف

من الواضح في هذا التفصيل تقصي الحق العربي والرفض المشترك لكل إجراءات أحادية الجانب مع النص على بندين هامين أولهما مبدأ الأرض مقابل السلام وثانيهما وضع مدينة القدس، ثم تشمل هذه الفقرة من البيان الصحفي المشترك الترحيب بالمبادرة الأمريكية والدعوة



المباحثات مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تناولت المسائل الحيوية لما بين الدولتين من علاقات ومصالح

إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري ـ الإسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بلبنان.

(٢) الفقرة الخاصة بموضوع العراق: تستدعيني الظروف الراهنة الآن في فبراير ١٩٩٩م إلى نقلها بنصها الحرفي حيث تقول:

«في سياق استعراضهما لموضوع العراق أعرب الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء قرار الحكومة العراقية تعليق تعاونها مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وأهابا بحكومة العراق الامتثال لقرار الأمم المتحدة الأخير الداعي إلى استئناف التعاون بين هذه اللجنة والحكومة العراقية واتفقا على أن الطريق الوحيد لتخفيف معاناة الشعب العراقي يكمن في الالتزام الدقيق بكل قرارات مجلس الأمن وأعربا عن تعاطفهما مع الشعب العراقي وارتياحهما لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي يستجيب للاحتياجات الإنسانية مؤكدين الحرص التام على استقلال وسيادة العراق ووحدته الإقليمية».

هذا النص صدر في ١٦ سبتمبر ٩٨ وهو يحمل رؤية سعودية واضحة تطابقت معها الرؤية البريطانية فيما يخص ضرورة معالجة معاناة الشعب العراقي بمبادرات المعونة الإنسانية. وقد صعّدت المملكة هذا التوجه من جانبها حين دعت بمبادراتها الخاصة في يناير ١٩٩٩ إلى مشروع يستهدف إيقاف الحصار الاقتصادي مع انفراج في الخوانق الأخرى وكان قد سبق ذلك



زيارة ولي العهد لبريطانيا

بأكثر من عام الإعلان عن تجهيز معونات إنسانية طبية وغذائية لكن العراق رفضها مثلما رفض مبادرة المملكة في يناير ١٩٩٩، وهو خط في السلوك السياسي يسير في توازٍ واحد مع رفض الاعتراف بالأسباب الحقيقية لمعاناة الشعب العراقي من جهة وعزل القيادة السياسية في العراق من جهة أخرى والتي تتمثل في عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.. هذا السلوك يريد تطويع المواقف العربية والدولية كي تقر مشروعيته في العدوان وإنتاج أسلحة الدمار الشامل والعبث بالاتفاقات والمواقف الدولية (التراجع عن الاعتراف بالكويت)، وهو أمر لا يمكن التسليم به ومن حق الخليجيين بصفة خاصة أن يكونوا الأكثر إصراراً في رفضه والأكثر حذراً من عدوانية ممارسته.

إن القرار الذي صدر قبل أربعة أشهر سابقة لتطورات ديسمبر ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩ كان من شأنه أن يكون منفذا للقيادة العراقية كي تحاول الوصول إلى حلول هي مطروحة فعلاً من قبل كل الآخرين لرفع المعاناة عن الشعب العراقي وعودة نظامه إلى التعامل العربي والدولي ولكن حقيقة الأمور تؤكد أن هذا النظام يلوذ بأوضاع الشعب العراقي كرهينة يساوم بها.

(٣) تقدم البيان المشترك خطوة هامة بالرؤية لمعالجة الإرهاب حين أشار إلى ضرورة مواجهته بكل حزم وأن المجابهة تستلزم إجراء دولياً موحدا يكون للأمم المتحدة دور بارز فيها.

(٤) حقق الأمير عبدالله في مساعي محادثاته نجاحات خاصة بمعالجة مطالب الاقتصاد السعودي في رحلته الراهنة بتعاون دولة صديقة لها مكانة دولية مرموقة مثل بريطانيا يتلخص فيما يلي:

أ - ضرورة الاستمرار نحو زيادة التبادل التجاري بين الدولتين، وتشجيع الصادرات والمنتجات السعودية للنفاذ إلى الأسواق.

ب - لأهمية الاستثمار في تعزيز العلاقات بين البلدين تم الاتفاق على السعي لعقد اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقية أخرى لتلافي الازدواج الضريبي بالإضافة إلى تشجيع إقامة مجلس رجال أعمال مشترك من الجانبين.

جـ - أكد الطرفان على ضرورة تشجيع التعاون الفني والأبحاث العلمية المشتركة في مجال المياه والزراعة ونظم الجودة والمواصفات والمقاييس.

د - أبدى الجانب البريطاني دعمه لطلب المملكة العربية السعودية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنحها المرونات والفترات الانتقالية الملائمة نظرا لاعتبار المرحلة التنموية التي تعيشها المملكة العربية السعودية.

هـ - أكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي، وأبدت المملكة المتحدة تفهما كاملا للسياسة المتوازنة التي تتبناها المملكة العربية السعودية والتي تعد مصدرا آمناً ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية.

(٥) حث الجانبان على تقدم سريع نحو التوصل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الاوربي، وطلب صاحب السمو الملكي ولي العهد السعودي ودولة رئيس الوزراء البريطاني من الوزراء المختصين متابعة القضايا التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها.

من كل ما سبق يتضح جلياً أن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لم تكن بداية جولة استطلاعية معتادة أو رد زيارة مجاملة بقدر ما تمثلت في بريطانيا أولاً بتلك الجدية في المباحثات التي كانت عبارة عن ساعات عمل متواصلة شغلت وقته وطاقم الاختصاصيين المرافقين من كبار مساعديه مع أهم الشخصيات البريطانية، والتي تتضح أهمية ما تم تناوله في ساعاتها المتوالية طيلة أيام الزيارة بأنها شملت تلك الحيثيات محليا وأوسطيا ودوليا وجميعها ذات اهتمام مشترك لدى الطرفين، يزكي ذلك ما يجب الإشارة إليه من أن المملكة تمثل استقراراً فريداً في المنطقة مثلما هي تمثل استمرارية متجددة في وضوح السلوكية السياسية والاقتصادية التي يمكن الركون إليها والتعامل مع خصائصها الواضحة. لقد تناول كثير من الصحف البريطانية مثل الجارديان والتايمز وغيرهما وسياسيون مثل جفري فاندام الدبلوماسي السابق الذي عمل في عدد من الدول العربية والكاتب المعروف روجر هاردي ومايكل بينتون وإيان بلاك هذه الزيارة لا كلقاء مجاملة يعقده الأصدقاء بين وقت وآخر ولكن بتكريس التأكيد على أهمية الحيثيات الخاصة والعامة التي كانت موضوع الزيارات المتوالية وبالذات في بريطانيا التي لم تقتصر عبارات المتحدث باسم خارجيتها على تأكيد الترحيب بالضيف الكبير، ولكنه تناول عددا من الأمور الهامة التي هي جديرة بالحوار المشترك في مثل هذه الظروف، وأمامنا تقرير لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية سوف أوجز منه رصده لمتانة العلاقة البريطانية السعودية عبر حرص كل طرف على تبادل اللقاءات كلما كانت الظروف تدعو إلى ذلك حيث يورد التقرير المناسبات التالية:

(١) في عام ١٩٤٥ تم اللقاء بين الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن يرحمه الله ـ ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل وهو لقاء يشير بوضوح إلى أقدمية الاتصال والتشاور والتعاون بين الدولتين.

(٢) عام ١٩٥٧ تمت زيارة الملك فيصل رحمه الله إلى لندن.

(٣) في عام ١٩٨١ تمت زيارة الملك خالد رحمه الله إلى بريطانيا.

(٤) في عام ١٩٨٧ قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بزيارته للندن.

(٥) ١٩٧٤ تمت زيارة سمو ولي العهد الأمير عبدالله لبريطانيا ثم زيارة ثانية لسموه عام ١٩٨٨.

(٦) في عام ١٩٩٧ قام سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز بزيارة بريطانيا.


زيارة ولي العهد لبريطانيا

ويورد التقرير المناسبات التالية بالنسبة للجانب البريطاني:

(١) قامت الملكة إليزابيث الثانية بزيارة للمملكة في عام ١٩٧٩.

(٢) قامت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر بزيارتين للمملكة عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥.

(٣) زار رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور المملكة مرات في أعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٣.

(٤) قام سمو الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني بزيارة للملكة عام ١٩٨٦.

(٥) قام رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ووزير خارجيته روبين كوك بزيارة للمملكة عام ١٩٩٨ وذلك فور وصول حزب العمال للحكم في بريطانيا.

ويستعرض تقرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة موضحا الحقائق التالية:

«تعد بريطانيا الشريك التجاري الثالث للمملكة من حيث الواردات وهي تفوق بذلك أمريكا واليابان، وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين عام ١٩٩٣ ثلاثة مليارات جنيه استرليني منها ١,٨ مليار قيمة الصادرات البريطانية إلى المملكة و١,٢ مليار قيمة وارداتها منها، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق للمنتجات البريطانية في العالم العربي وتشير الاحصائيات إلى أن قيمة الصادرات البريطانية إلى المملكة قفزت من ٢,٥ مليار جنيه استرليني عام ١٩٩٦ إلى نحو ٢,٨ مليار جنيه استرليني عام ١٩٩٧ وذلك بنسبة نمو بلغت ١٢٪ وهو ما يعادل قيمة الصادرات البريطانية إلى أمريكا اللاتينية مجتمعة. كما شهدت الصادرات السعودية إلى بريطانيا قفزة واسعة حيث ارتفعت من ٧٥٣ مليون جنيه استرليني عام ١٩٩٦ الى ٩٩٧ مليونا عام ١٩٩٧ بمعدل نمو بلغ ٣٣٪ والشيء الملاحظ أن حصة الصادرات السعودية غير البترولية من السلع بلغت أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الصادرات لبريطانيا والتي كانت نحو ١٠٪ منذ خمس سنوات فقط.. ويصل عدد المشروعات المشتركة في مجال الاستثمار مع شركاء سعوديين ١١٠ مشروعا تبلغ قيمتها ٢,٦ بليون ريال تمثل حصة الشريك السعودي فيها حوالي ٦٥,٥٨٪ والبريطاني ٣٤٪».

ويشير التقرير الآنف الذكر إلى أنه بحكم تمثيل النفط لـ ٩٠٪ من حجم صادرات المملكة إلى بريطانيا، فإن الحاجة تدعو إلى البحث في سبيل تفعيل هذه العلاقات الأمر الذي يجسد أهمية الزيارة التي قام بها الأمير عبدالله إلى بريطانيا، والتي اعتبر أحد مرتكزات النقاش فيها العلاقات الاقتصادية الثنائية وإمكانية تطويرها وهو أمر بالغ الحيوية بالنسبة للمملكة سيدعم واقع التعاون العلمي القائم مع المؤسسات البحثية البريطانية وكذا ما وفرته مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين والتي دعمت آليات تطوير مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا. وبصفة عامة فإن اتصال المملكة بالمؤسسات البحثية البريطانية واستفادتها العلمية في ذلك أمر بالغ

الضرورة في ضـوء التحـولات التي يشهدها العـالم المعاصـر والتي أعطت للتطور العلمي في مجال الأبحاث التكنولوجية والاختراعات والاكتشافات التقنية المتطورة السبق في مضمار الريادة العلمية المتفوقة كما يشير التقرير الآنف الذكر . .

إنه رغم الإدراك البديهي لكل الأهميات التي سبقت الإشـارة إليها في مجالات المصالح المشتركة بين بريطانيـا والمملكة إلا أنه لا بد من الإشارة إلى النجاح الذي حققه الأمـير عبدالله بن عبدالعزيز في طرحه للخصوصيات السـعودية التي حرص أن تعامل بتقدير من قبل الآخرين وبالتالي تجد التجاوب مع متطلباتها. من ذلك مثلا ان مرحلة النمو الاقتصادي والحضاري الذي تمر به المملكة والجهود التي تبذل من أجل إيجاد توازن بين الصادرات السعودية تقتضي ضرورة مراعاة هذه الخصوصية عند قبول عضويتها في منظمة التجارة الدولية وهو ما حدث فعلا.

وبالنسبة للبترول، ليست المملكة مجرد رقم عادي بين مجموع المنتجين، حيث هي مصدر تمويل هام للغاية بالنسبة لكثير من أسواق الاستـهلاك الدولية، وما يمثله ذلك من علاقة بحركة الصناعة العالمية وتجـدد أسواق الإنتاج الصناعي الناشيء فبالتالي تشعر بمسـؤولياتها في ضرورة توفير أسعار مقبولة إلى جانب انتاج مجز بمقدورها أن تتحمل تبعاته بحكم احتياطيها الكبير منه حيث أن البـترول ضرورة تشـغيل وتصنيع لا بدائل لهـا الأمر الذي يستـوجب أن تجد المملكة تجاوبا في توفير سوق بترولية عادلة النتائج بالنسبة لطرفي الانتاج والاستهلاك.

وثمة أمر ثالث ذو أهمية اقتصادية أخرى تتمثل في احتياج المملكة إلى إنعاشه، تبادلا مع احتـياج الآخرين لاستـيراد البترول، وهو أن المـملكة التي انصرفت زمنا كافـيا لبناء أساسيـاتها التنموية وصـرفت على ذلك بسخاء، هي بحاجـة إلى تنويع مصادر دخلها وذلك بـفتح فرص الاستثمار وتبادل الخبرات وتدريب كوادر التقنية المؤهلة وهذا سعي ذو خصوصية محلية حرص سمو الأميـر عبدالله أن يجد له التجاوب مع أصـدقاء مصالح ستزداد تنوعا كـلما ازداد التفهم لذلك.



الرياض وباريس :
الشراكة الاستراتيجية
واستقلالية القرار

الفصل الثاني

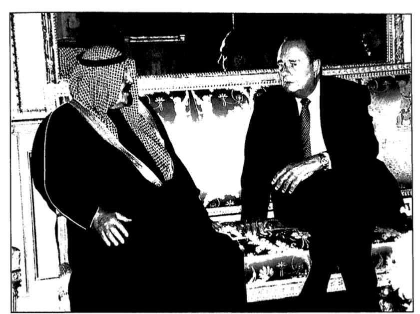
الرياض وباريس : الشراكة الاستراتيجية واستقلالية القرار

طلعت فريد وفا *

الذين تابعوا زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى فرنسا، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ١٩٩٨م، لفت نظرهم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك حرص على إظهار ترحيبه بضيفه الكبير بطريقة مميزة اخترقت جميع البروتوكولات المعتادة، حينما قام بزيارة لسموه في مقر إقامته، والذين يريدون أن يعطوا لهذه اللفتة أكثر من دلالاتها البسيطة الظاهرة يمكنهم أن يرجعوها إلى التفوق الفرنسي المعروف في اللياقات البروتوكولية المرتبطة بحجم ما تأمله فرنسا من حصة في سوق الاستيراد السعودي من الأسلحة والسلع والخدمات، ولكن يفوت هؤلاء أن ملكة بريطانيا سبقت الرئيس الفرنسي في اختراق البروتوكول عندما استضافت سمو ولي العهد في قصر بالمورال الصيفي واصطحبته في جولة في غابات القصر في سيارتها التي قادتها بنفسها، كما يفوتهم أن مقر إقامة سمو ولي العهد في عمان ازدحم بأهم قادة العالم الذين حضروا للمشاركة في تشييع جثمان العاهل الأردني الراحل الملك حسين بن طلال، وحرصوا في الوقت نفسه على أن يلتقوا بسمو ولي العهد للتشاور معه حول أبرز القضايا.

إنها الشخصية السعودية المميزة التي يمثلها سمو ولي العهد، بكل ما تحمله من ثقل دولي قائم على عدم القبول بأقل من الشراكة المتوازنة مع الآخرين في العلاقات السياسية والاقتصادية، كما أنها الشخصية المتميزة لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بما يمثله من مواقف صلبة دفاعاً عن قضايا العرب والمسلمين العادلة.

* رئيس تحرير صحيفة «رياض ديلي».



زيارة سمو ولي العهد لفرنسا عمقت الاهتمام باتفاق الشراكة الاستراتيجية الموقع بين خادم الحرمين الشريفين والرئيس شيراك

وقيام الرئيس شيراك بزيارة، غير مجدولة في البرنامج الرسمي، لسمو الأمير عبدالله عبر عن أمرين مهمين، الأول: التقدير الخاص الذي يكنه الرئيس شيراك لسمو ولي العهد. والثاني: المكانة المهمة التي تحتلها المملكة العربية السعودية في صنع القرار الدولي.

ولا يجب أن ننسى هنا أن الرئيس جاك شيراك هو حامل إرث الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول صانع الجمهورية الخامسة الذي خرج من الحرب العالمية الثانية بتحرير بلاده من الاحتلال الألماني ليكرس استقلال القرار الفرنسي وسط المعسكر الغربي وخاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية، وهو القرار الذي شهد تحولاً جذرياً منذ اللقاء التاريخي الذي جمع جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ بالرئيس ديغول في باريس في يونيو ١٩٦٧م، كما روى أحداثه الدكتور معروف الدواليبي في مذكراته المنشورة في مجلة اليمامة[١]. كما يشير كتاب صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية إلى أنه يمكن فهم سياسة فرنسا الخارجية التي تم وضعها بناء على توجيهات الجنرال ديغول في الستينات على إيلاء قيمة خاصة لاستقلال القرار، وأن عدداً من المبادرات الدبلوماسية الكبرى في الشرق الأوسط أو آسيا، على سبيل المثال برهنت على أن فرنسا وحدها هي سيدة تحليلات واختيارات سياستها الخارجية، ولم تهن تلك الإرادة على مر العقود[٢].

(١) مجلة اليمامة السعودية ، ع ١٥٤٥ في ٢٧ فبراير ١٩٩٩م.

(٢) «فرنسا ـ الوثائق الفرنسية» كتاب صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية ١٩٩٥م.



الرياض وباريس :
الشراكة الاستراتيجية
واستقلالية القرار

فرنسا .. المكانة السياسية والقوة الاقتصادية

وإذا أخذنا في الاعتبار مكـانة فرنسا في المجتمع الدولي بصفتها عـضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، ومكانتها القيادية في القارة الأوروبية وفي الاتحـاد الأوروبي سياسياً واقتصادياً، فإننا نضع زيارة سـمو ولي العهد إلى باريس في مكانهـا الصحيح في إطار جولتـه العالمية إلى عواصم القرار في العالم.



الرئيس الفرنسي جاك شيراك حرص على استقبال سمو ولي العهد بتكريم خاص اخترق البروتوكول

وكما لفرنسا مكانة سـياسية بارزة ومواقف مستقلة في كثيـر من القضايا الدولية فهي دولة ذات اقتـصاد قوي حـيث بلغ ناتجهـا المحلي ٩٦,٨ مليار فـرنك عام ١٩٩٧ أي بزيادة ٢,٤٪ قياسا بعـام ١٩٩٦ فهي رابع قوة اقتصادية ورابع مُـصدِّر في العالم، وقد بلغ فائضـها للتجارة الخارجية ١٧٣,٤ مليار فرنك عام ١٩٩٧.

وفي مجال الزراعة تحتل فرنسا المركز الثاني عالميا والمركز الرابع في مجال تصدير الخدمات والمنتجات الزراعية.

أما في مجال الصناعة ففرنسا تحتل المركز الرابع عالمياً من بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتـصادية، وتقوم فرنسـا بتصدير ٨٠٪ من منتـجاتها الصناعـية. أما أهم قطاعـات الصناعة الفرنسية فيمكن إيجازها فيما يلي:

١ ـ السيارات.
٢ ـ البرامج الإلكترونية: حيث تحتل فرنسا المركز الرابع عالميا.
٣ ـ الطيران: يمكن تصنيف فرنسا بالمركز الأول في أوروبا في هذا المجال خصوصا برامج أيرباص.
٤ ـ الفضاء: حيث لها مكانة عالية في مجال صناعة الأقمار الصناعية بين دول العالم.
٥ ـ الصناعة النووية: لفرنسا مكانة عالمية في هذا المجال حيث تحتل المنشآت الفرنسية المرتبة الثانية عالميا، وتقوم فرنسا بتصدير ١٥٪ من إنتاجها من الكهرباء نحو أوروبا.
٦ ـ الصيدلة: ففرنسا تحتل المركز الرابع عالميا في إنتاج الأدوية.
٧ ـ البناء: تعد فرنسا صاحبة المركز الثالث عالميا والأول في أوروبا في هذا المجال.
٨ ـ صناعة الأسلحة: يمكن تصنيف فرنسا واحدة من الدول الخمس الأوائل في العالم في صناعة وتصدير السلاح.
٩ ـ الاستثمارات الأجنبية: تحتل فرنسا المركز الثاني من بين دول أوروبا، فقد تم استثمار ٢٢ مليار فرنك استثمارات أجنبية وتأتي ألمانيا في مقدمة المستثمرين قبل أمريكا واليابان.
١٠ ـ اليورو: ساهمت فرنسا بدور قيادي مع عشر دول أوروبية في انطلاق العملة الأوروبية الموحدة الجديدة حيث بدأ العمل بهذه العملة اعتبارا من الأول من يناير ١٩٩٩ وسوف يتم وضعها قيد التداول الفعلي اعتبارا من يناير ٢٠٠٢ حيث سيصبح التعامل بها إلزاميا في فرنسا وبقية الدول المشاركة.

وإلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية العالمية لفرنسا، فإن العلاقات الاقتصادية السعودية ـ الفرنسية هي في غاية الأهمية لكلا البلدين، ويشهد على ذلك حجم التبادل التجاري في القطاع المدني الذي بلغ ١٩,٢ بليون فرنك فرنسي (٣,٢ بليون دولار أميركي) حيث بلغ حجم الصادرات السعودية إلى فرنسا ١٠,٦ بليون فرنك فرنسي (١,٨ بليون دولار أمريكي)، بينما بلغ حجم الواردات السعودية من البضائع الفرنسية ٨,٤ بليون فرنك فرنسي (١,٤ بليون دولار أمريكي) [٣] .

الشراكة الإستراتيجية الشاملة

وكان لزيارة سمو الأمير عبدالله لفرنسا أهمية في دفع الدماء في شرايين اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي وضع أسسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وفخامة الرئيس جاك شيراك أثناء زيارة الرئيس الفرنسي للمملكة، وتعميق تعاون البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية حيث تم التأكيد في المباحثات على ضرورة أن تنتهي فرق العمل السعودية ـ الفرنسية من دراساتها ورفع تقارير بتوصياتها إلى قيادتي البلدين قبل نهاية النصف من عام ١٩٩٩م. كم تم الاتفاق على ضرورة مواصلة المباحثات لسرعة التوصل إلى عقد

(٣) المستشار الاقتصادي لسفارة فرنسا في الرياض.



الرياض وباريس : الشراكة الاستراتيجية واستقلالية القرار

اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات، وعلى ضرورة تشجيع التعاون الفني والأبحاث العلمية المشتركة في مجال المياه والزراعة ونظم الجودة والمواصفات والمقاييس. كما أن الجانبين اتفقا على دعم نشاطات لجنة برنامج التوازن الاقتصادي القائم بين البلدين وضرورة متابعة تنفيذ المشاريع الموضوعة.

ومن جانبها أبدت فرنسا دعمها لطلب المملكة العربية السعودية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية على أن يؤخذ بالاعتبار في إجراءات الانضمام الخصائص الاقتصادية للمملكة. كما أبدت دعمها للمساعي الرامية إلى عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وحث الجانبان على ضرورة إحراز تقدم سريع نحو التوصل إلى تلك الاتفاقية.

وعلى الصعيد النفطي أكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي وأكد الدور البارز الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في تأمين استقرار إمدادات النفط للأسواق العالمية.

وقد لخص سمو ولي العهد متانة العلاقات السعودية - الفرنسية، حين قال مخاطباً رئيس الوزراء الفرنسي: «إن الإيجابية التي اتسمت بها مباحثاتي مع فخامة الرئيس جاك شيراك ومع دولتكم تعيد إلى ذهني المحطات الهامة في تاريخ العلاقات السعودية ويأتي في مقدمتها اللقاء الهام الذي جمع بين الملك فيصل بن عبدالعزيز والرئيس شارل ديغول في شهر مايو ١٩٦٧ والذي شكل منعطفا تاريخيا نتيجة لما أثمره هذا اللقاء من تفاهم عميق ومتبادل بين القيادتين وإدراك أفضل وأشمل لمصالحنا المشتركة».

وأضاف سموه بأنه في عام ١٩٨١ قام الرئيس الراحل فرانسوا ميتران بزيارة فريدة إلى المملكة بعد توليه السلطة مباشرة كدلالة واضحة على خصوصية العلاقات بين البلدين والتي أعقبتها زيارة المرحوم الملك خالد بن عبدالعزيز لفرنسا في العام نفسه، ثم جاءت زيارة الرئيس شيراك للمملكة قبل عامين لترسي دعائم جديدة للعلاقات الثنائية في الحقلين السياسي والاقتصادي[٤].

الفهم المشترك لقضايا المنطقة

والمباحثات الثنائية بين سمو ولي العهد والرئيس شيراك والتي استغرقت زهاء الساعة والنصف لم تكن منصبة فقط على العلاقات الثنائية بين البلدين بل شملت جميع القضايا العربية والإسلامية وموقف الدول الأوربية الفاعلة وعلى رأسها فرنسا، باعتبار دورها الأساسي والقيادي في القارة الأوروبية، في معالجة قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وخاصة القدس التي كانت محوراً أساسياً في تلك المباحثات، كذلك موضوع استئناف

(٤) من كلمة سمو ولي العهد في حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزراء الفرنسي على شرف سموه.

المفاوضات على المسارين السوري واللبناني بتطبيق كافة القرارات الشرعية الصادرة من مجلس الأمن مثل القرار ٤٢٥.

هذا الفهم المشترك تجلى بوضوح في البيان الصحفي المشترك الذي صدر في ختام الزيارة حيث «عبر الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء المأزق المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأعادا التأكيد على المبادئ والأسس التي استندت عليها عملية السلام خصوصا مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعبرا عن مساندتهما للجهود الأمريكية الهادفة إلى إحياء المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي مؤكدين ضرورة تمسك الطرفين بالالتزامات المنصوص عليها بالاتفاقيات المعقودة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على مفاوضات الوضع النهائي خاصة فيما يتعلق بالقدس الشريف. ودعيا إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بلبنان»(٥).

وإشارة البيان لدعم الجانبين للجهود الأمريكية في تنشيط المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، أتت لتسبق توقيع اتفاق واي بلانتيشن، إلا أن البارز في البيان كان الاتفاق على



رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان يؤكد لسمو ولي العهد اهتمام بلاده بترسيخ سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط

(٥) من نص البيان الصحفي المشترك.



الرياض وباريس :
الشراكة الاستراتيجية
واستقلالية القرار

الخصوصية التي يكتسبها موضوع القدس، وهو الأمر الذي أصر سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز على التأكيد عليه في جميع محطات جولته العالمية.

كما نجد بأن البيان الختامي قد دعا إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي والذي توقف بسبب التعنت الإسرائيلي. ولم يغفل البيان السعودي الفرنسي المشترك موضوعا مهماً للعالم ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، لذلك طالب بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني.

ومن نفس منطلقات الفهم المشترك لقضايا المنطقة أبدى سمو الأمير عبدالله اهتمامه بشأن المبادرة الفرنسية - المصرية نحو عقد مؤتمر دولي لتحريك عملية السلام، وتقديره للدوافع والنوايا المخلصة الكامنة وراء هذا المقترح واتفقا على مواصلة المشاورات من منطلق حرص الجانبين على استمرار عملية السلام.

وفي هذا المجال أشار رئيس الوزراء الفرنسي إلى «إن المملكة العربية السعودية وفرنسا تعطيان الأهمية نفسها لضرورة ترسيخ سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، سلام يسمح لكل دول المنطقة بالعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، ويسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم المشروعة بما فيها حقهم في الحصول على دولتهم. إننا نتمنى مثلما تتمنون، أن تستأنف عملية السلام سيرها بمشاركة جميع أطرافها، بما فيها الجانبين السوري واللبناني، وذلك على أساس المباديء التي وضعها مؤتمر مدريد. وانطلاقاً من هذا الفهم، جاءت في شهر مايو الماضي الفكرة التي أعلنها الرئيسان شيراك ومبارك بعقد مؤتمر دولي تلتقي فيه دول تعطي اهتماماً كبيراً لإنقاذ عملية السلام، ومن ضمنها بلادكم»(٦).

التزام ثابت تجاه أمن منطقة الخليج

وكان لابد من أن تتطرق المباحثات إلى موضوع أمن منطقة الخليج، خاصة مع اعتبار المساهمة الفرنسية الفاعلة في الجهد الدولي المشترك لردع العدوان العراقي وتحرير دولة الكويت، وخاصة مع الموقف الفرنسي الخاص تجاه الأحداث الجارية بسبب الانتهاكات العراقية المتكررة لقرارات مجلس الأمن، ورفضها المستمر للتعاون مع فرق التفتيش الدولية، الأمر الذي بلغ ذروته في الغارات الأمريكية - البريطانية على مواقع عراقية. وقد اتفق الجانبان على ضرورة امتثال العراق للقرارات الدوليةوالعودة للتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ووكالة الطاقة النووية، واعتبرا أن هذا هو السبيل الوحيد لإزالة العقوبات وانتهاء معاناة الشعب العراقي، كما أبديا حرصهما على استقلال وسيادة العراق وتعاطفهما معه، كما أكدا على أهمية التطبيق الكلي لقرار مجلس الأمن الذي يطور آلية التنفيذ لقرار النفط مقابل الغذاء.

(٦) من كلمة رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان في حفل العشاء الذي أقامه على شرف سمو ولي العهد.

وفي مباحثاته مع سمو ولي العهد، أعاد الرئيس الفرنسي التأكيد على التزام فرنسا المساهمة في أمن منطقة الخليج وتأييده للإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضمان أمنها واستقرارها، وكرر كذلك التأكيد على تصميم فرنسا الثابت للتعاون مع المملكة العربية السعودية والدول الصديقة للتصدي لأي تهديد من شأنه أن يمس سلام وأمن هذه المنطقة.

وأثناء زيارة سمو ولي العهد الرسمية إلى باريس كانت هناك مشكلة سياسية كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين إيران وأفغانستان، الأمر الذي جعل هذا الوضع من ضمن أحد المواضيع التي نوقشت مع الإدارة الفرنسية أثناء الزيارة. وقد شمل البيان الختامي هذا الموضوع حيث عبر الجانبان عن أملهما في تجنب أي مواجهة بين إيران وأفغانستان معتبرين أن الحل السياسي بين الأطراف الأفغانية بعيدا عن أي تدخل خارجي يشكل السبيل الوحيد لإنهاء الصدامات الدائرة في أفغانستان.

اهتمام إعلامي

بقي القول إن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز للعاصمة الفرنسية لم تمر دون أن تلفت نظر الصحف ووسائل الإعلام الفرنسية الرصينة التي تناولتها بالتحليل والتعليق. فقد أشار الصحافي الفرنسي جيل باريس المتخصص في شؤون المنطقة العربية في صحيفة «اللوموند» إلى أهمية زيارة سمو ولي العهد باعتبار المكانة الهامة للمملكة في موازين القوى في المنطقة، وباعتبار شخصية سمو ولي العهد المتميزة على الساحتين العربية والإسلامية، كما أشار الكاتب إلى اتزان الموقف السعودي في معالجة قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي أحد الملفات التي تناولتها المباحثات في باريس إلى جانب التوتر بين إيران وأفغانستان والموقف في العراق[٧].

وفي صحيفة «لوفيغارو» كتب كلود لوريو عن زيارة سمو ولي العهد باعتبارها محطة في جولته العالمية التي شملت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وكوريا والباكستان، مشيراً إلى أن هذه الدول ستستقبل ولي العهد السعودي بالتكريم اللائق بمكانته الكبيرة في العالم العربي والإسلامي. وأشار الكاتب إلى أن ولي العهد السعودي سيناقش في هذه الجولة قضايا العالم الإسلامي مستفيداً من الرصيد الكبير من العلاقات الطيبة التي يحملها، وقال في هذا الخصوص: «الأمير عبدالله، الذي ظلت ملفات السياسة الداخلية والعلاقات العربية - العربية، حقل اختصاصه مدة طويلة أغنى حقيبة اهتماماته هذا العام بشكل واسع فيما يتسم به من واقعية، أحسن الأمير عبدالله معارضة الولايات المتحدة من جهة - عبر مقاطعته مؤتمر قمة الدوحة العربية الإسرائيلية - وإغرائها من جهة أخرى عبر استقباله نائب الرئيس الأمريكي آل غور بحفاوة»[٨].

---

(٧) صحيفة «اللوموند» الفرنسية، ١٦/٩/١٩٩٨م.

(٨) صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، ١٦/٩/١٩٩٨م.


دبلوماسية القادة في أمريكا

الفصل الثالث

دبلوماسية القادة في أمريكا

رضا محمد لاري *

تقوم منذ بداية ثورة الاتصالات والمواصلات، علاقات مباشرة بين زعماء الدول المختلفة، عرفها فقهاء علم السياسة، بعد الملاحظة والمتابعة المكثفتين، لتلك الصلات ونتائجها بـ «دبلوماسية القادة».

يستند تعريف «دبلوماسية القادة»، إلى ركائز علمية، تدور حول سبل تنفيذ السياسة الخارجية «علاقات الدول» بعضها ببعض، إما عن طريق الحرب بقرار يصدر عن قادة الدول فتتحرك الجيوش العسكرية، لتنفيذ الأوامر الصادرة إليها بالقتال، وإما عن طريق السلام، الذي يصدر هو الآخر، بقرار عن قادة الدول فتتحرك جيوش الدبلوماسية، لتنفيذ الأوامر الصادرة إليها بالحوار.

التفرقة بين الوسيلتين، القوة التي تدمر بالسلاح، والعقل الذي يبني بالحوار، هي ما قرره الفكر الإنساني السائد في كل زمان، وما يرتبط به من ثقافة عامة قائمة وسائدة في ذلك الزمان.

عندما كانت القوة في الماضي، تعبر عن أحاسيس الناس وطرق تفكيرهم ومعطيات ثقافاتهم، شارك في الحرب القادة الذين اتخذوا القرار بها، دون أن تلغي وجودهم على رأس القوة الجيوشُ العسكرية المحاربة بكوادرها التقليدية المختلفة في القتال.

وعندما ساد العقل ليعبّر في الحاضر عن أحاسيس الناس وطرق تفكيرهم ومعطيات ثقافاتهم، كان من الطبيعي والمنطقي أيضاً أن يشارك القادة في العمل السلمي، الذي اتخذوا القرار به، دون أن تلغي وجودهم على قمة العقل جيوش الدبلوماسية بكوادرها التقليدية في الحوار.

أبرز ملامح دبلوماسية القادة، وأسبقها في العلاقات الدولية « الخط الساخن» الهاتف المباشر الذي ربط البيت الأبيض في واشنطن، بالكرملين في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية

* كاتب صحفي سعودي ومعلق سياسي معروف.

ومع بداية اشتعال الحرب العالمية الباردة، لتعبر عن التناقض الحاد في التفكير السياسي، والتطبيق لأنماط الحياة وما يرتبط بهما، من أطماع دولية، في المعسكرين الغربي والشرقي.

في ظل هذا الصراع على الأطماع، وما ارتبط بها من استعراض للعضلات، لعبت دبلوماسية القادة عبر «الخط الساخن»، أدوارا عديدة لحماية النفس والغير، من ويلات حرب عالمية ثالثة، مدمرة للإنسان والأرض معاً.



في المباحثات الثنائية بالبيت الأبيض أكد سمو ولي العهد للرئيس كلينتون الموقف السعودي الثابت في الدفاع عن القضايا العربية

توالت دبلوماسية القادة، بعد أن لوحظت نتائجها على سياسة حافة الحرب، التي هددت الدنيا بالتوتر في أزمة الصواريخ بين الاتحاد السوفيتي في عهد نيكيتا خروشوف، وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جون كينيدي، وحبس العالم أنفاسه خوفاً، من اندلاع حرب عالمية ثالثة، لا تبقي ولا تذر على الحضارة الإنسانية، ولا يسلم منها أحد، يعيش فوق كوكبنا الأرضي.

وضعت سياسة حافة الحرب في أزمة الصواريخ أوزارها، بدبلوماسية القادة، التي جعلت نكيتا خروشوف يوافق على أن يرحل بصواريخه وجنده من كوبا، في مقابل فك صواريخ حلف شمال الاطلنطي «الناتو» المنصوبة في تركيا، والموجهة إلى الاتحاد السوفيتي.


دبلوماسية القادة في أمريكا

وبعد انتهاء الحرب الباردة العالمية، بسقوط الاتحاد السوفيتي، وتشتت دول حلف وارسو، وما ترتب على ذلك من محاولة فرض الزعامة الواحدة على العالم، تحول الصراع الدولي من المسرح العالمي إلى المسرح الإقليمي، واندلعت الحرب الباردة في داخل الأقاليم المختلفة، بين الدول المؤيدة لزعامة أمريكا، وبين الدول المعارضة لهذه الزعامة. وجاء الموقف الأمريكي داعماً لأنصاره، ومجحفاً لخصومه.

ونشبت في منطقة الشرق الأوسط الحرب الباردة الإقليمية، بين إسرائيل والعرب الذين كثيرًا ما انحازت أمريكا ضدهم لصالح اسرائيل، إلى حد جعل واشنطن تدعم فكرة تل أبيب المنادية بإنشاء بنك الشرق الأوسط، تروم به إسرائيل من مواقعها المتميزة في البنك المقترح، التي تكتسبها من مواطن خبرتها وتجاربها في الحياة الائتمانية العالمية، أن تؤثر على الحياة الاقتصادية في الشرق الأوسط.

باركت أمريكا فكرة إقامة بنك الشرق الأوسط ليدعم الموقع الإسرائيلي، لكن هذه الرغبة اصطدمت برفض العرب المطلق المساهمة في المشروع، وقضت بذلك الفكرة في مهدها.

وقد ترتب على إغلاق باب الحوار حول بنك الشرق الأوسط، وما يرتبط به من نشاط اقتصادي إقليمي، ردة فعل أمريكية قوية، تمثلت في اللجوء إلى القوة، عن طريق إبرام اتفاق بين تل أبيب وواشنطن، التي اختارت بموجبه إسرائيل حليفاً استراتيجيا لها في منطقة الشرق الأوسط، ودفعت بالأحداث الإقليمية إلى إقامة روابط بين أنقرة وتل أبيب، لشراء قطع غيار معدات حلف شمال الأطلنطي في تركيا من إسرائيل، وبذلت واشنطن الجهد لتطوير هذه العلاقة لهما، حتى أصبحت حلفاً عسكرياً بينهما، يستهدف السيطرة على الإقليم، من خلال إعطاء الزعامة فيه لإسرائيل.

تلى ذلك دعم الزعامة الإسرائيلية لإقليم الشرق الأوسط ممثلاً في قرار الكونجرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل، من تل أبيب إلى القدس في مايو من سنة ١٩٩٩م، وبالإشاعة التي أطلقتها واشنطن، عن زعامة إسرائيل لمنظمة التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد انعكس كل هذا الدعم الأمريكي لتل أبيب على وساطتها بين العرب واسرائيل، حيث اخرجت المفاوضات السلمية من إطار الإرادة الدولية، الممثلة بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و ٤٢٥، وادخلتها في أطر الإرادة الإسرائيلية من خلال مؤتمر مدريد، ولقاء واشنطن، ومفاوضات أوسلو السرية، واتفاقيات (واي ريفر بلانتيشن)، إلى الدرجة التي جعلت الوصول إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط، يتطلب قبول العرب بالاستسلام، فتعثرت المفاوضات



سمو ولي العهد أكد في واشنطن حرص المملكة على علاقات الصداقة بين الشعبين السعودي والأمريكي

الإسرائيلية على المسار السوري حول الجولان، وامتنعت إسرائيل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الفوري من الجنوب اللبناني بدون مفاوضات، وتعطلت المباحثات السلمية مع الفلسطينيين، بتجزئة الأرض المحتلة في الضفة الغربية من نهر الأردن، لتنسحب من جزء محدود يدور حول ١٠ ٪ زائد ٣ ٪ من الأرض المحتلة، ولتحتفظ هي ببقية الأرض تحت السيادة الإسرائيلية، بتجاهل واضح لاتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٩م، التي قررت الانسحاب الكامل من كل الأراض المحتلة، في مقابل عقد الصلح مع إسرائيل، الذي يحقق السلام في إقليم الشرق الأوسط.

بدأ سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حديثه مع الرئيس الأمريكي بل كلينتون في البيت الأبيض، عن التقارب السعودي الإيراني، الذي جاء كمسلك استراتيجي إقليمي، دون الألتفات إلى موقف واشنطن من طهران، الذي كان يدفعها إلى معاقبة الدول التي تفتح مجالات للتعاون مع إيران .

وأوضح سموه أن الاستراتيجية الإقليمية تسعى بالتكتل المضاد لإسرائيل إلى فرض الأمن الإقليمي الذي تعتبره السياسة السعودية على المستوى العالمي جزءاً من واجباتها الإقليمية، ومسؤولياتها الدولية، وقرر أن الحرص على الأمن الإقليمي، لا يتعارض مع الصداقة التقليدية



التي تربط العرب بأمريكا، ولكن تجاهل واشنطن لمصالحها الحقيقية في الإقليم والمرتبطة بالعرب يجعلهم من خلال هذه المصلحة المشتركة لهم مع أمريكا، يسعون إلى تحقيق الأمن الإقليمي برؤيتهم العادلة، حتى يتكامل مع الاستراتيجية الدولية، التي تتزعمها أمريكا، وتتطلب لنجاحها توفير الأمن في داخل الأقاليم المختلفة، وإقليم الشرق الأوسط أهم الأقاليم قاطبة للاستراتيجية الدولية، مما يجعل العرب يسعون وحدهم إلى توظيف الاوضاع والمتغيرات بمنطقة الشرق الأوسط، في خدمة الأمن الإقليمي، الذي هو جزء لا يتجزء من الأمن الدولي.

وقرر سموه أن الصداقة التي ترتبط بها المملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا تحجب الحق في المواجهة المطلوبة مع إسرائيل، التي أخذت تخطط من جانبها لإيجاد سبل توصلها عن العرب إلى الصدارة الإقليمية، من خلال الحلف العسكري الذي يربطها بتركيا، واستغلالها لدور الحليف الاستراتيجي لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، لتفرض ما تريد في داخل الإقليم تحت المظلة الاستراتيجية الأمريكية.

تساءل ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، أمام الرئيس الأمريكي بل كلينتون، داخل البيت الأبيض: هل ترضى أمريكا بسياسات الظلم، التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين، داخل أراضيهم التي تحتلها بتجويع الأطفال حتى الموت، وقتل الرجال بدون وجه حق، ومنع النساء الحوامل من الوصول إلى المستشفيات ليلدن في داخل السيارات أو على قارعة الطريق، والتوسع في بناء المستوطنات اليهودية فوق الأرض العربية، في ظل نكران تام لمسؤولياتها المحددة بالاتفاقيات المبرمة والموقعة عليها، ونسفها للتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وخلخلة الأمن الإقليمي، ودفعها لدول المنطقة إلى مواجهة سياسة حافة الحرب،بعد إعلانها الحرب الباردة الإقليمية، وإتقان الخداع في ممارستها لتسلب من الناس حقوقهم، وتجرد الأرض من هويتها العربية؟

وفهم الرئيس بل كلينتون، من حواره ومباحثاته مع ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، بأن السعودية ماضية بجدية تامة، إلى تحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، بأمريكا وبدونها، بعد أن أصبحت من خلال التقارب الإيراني، وماترتب عليه من تكتل عربي قادرةً على مواجهة التكتل الإسرائيلي الذي تدعمه واشنطن.

هذا الأسلوب الجديد في مناقشة السياسة الأمريكية داخل إقليم الشرق الأوسط، يمثل نمطاً جديداً للحوار العربي الأمريكي، تجلت ملامحه من رفض ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، إعلان البيان الختامي للمباحثات، إذا لم يتضمن الموقف السعودي الواضح من مدينة القدس، الرافض لتهويدها، واتخاذها عاصمة لإسرائيل، والمطالب بضرورة إعادتها إلى ما كانت عليه، قبل يوم ٥ يونيه من سنة ١٩٦٧م.

حاولت واشنطن التهرب من ذكر ما جاء في المباحثات السعودية الأمريكية عن القدس، بحجة غير مقنعة مفادها أن البيت الأبيض، لايريد أن يعكر صفو المباحثات الدائرة، بين الرئيس الأمريكي بل كلينتون، ورئيس الوزارة الإسرائيلي في ذلك الوقت بنيامين نتانياهو.

وردّ سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز على هذه الحجة الأمريكية، بمنطق قوي لا يقبل الجدل، يقول إن إسرائيل في كل مباحثاتها السلمية مع العرب، تعكر بعمد صفو النقاش الدائر، بتلويثها لأجواء المباحثات السلمية، بأفكار سياسية انصرافية وعبثية، فرضت السخط العربي على المسلك الإسرائيلي لعدم أمانته، والتوتر بين واشنطن وتل أبيب التي لا تلتزم بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الموقعة عليها، ومع ذلك نجد حرص أمريكا على صفو المباحثات مع إسرائيل، يدفعها إلى المطالبة بعدم ذكر مدينة القدس في البيان الختامي.

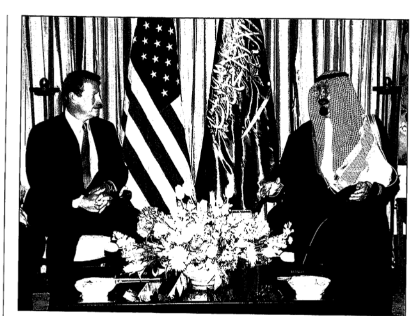
وقد نتج عن موقف الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، تضمين البيان الختامي السعودي الأمريكي المشترك، إشارة إلى قلق المملكة العربية السعودية العميق، من الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، بما فيها تلك الأعمال في القدس، التي من شأنها أنها تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي للتسوية السلمية بين فلسطين وإسرائيل.

إن نجاح الموقف السعودي من البيان الختامي المشترك، يحدد معالم طريق المستقبل الجديد في العلاقات العربية الأمريكية، لأنه فرض التراجع الأمريكي، عن المنطق المبني على افتراضات خاطئة، تنطلق منها واشنطن أحياناً في رسم سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

واضح من هذا السياق أن المفاوضات، التي دارت بين الرئيس بل كلينتون، وولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، دخلت في أطر دبلوماسية القادة، وأدى أسلوب المخاطبة الصريحة بهموم العرب، وإصرارهم على إيجاد حلول علمية لها، إلى نجاح هذا الدور الدبلوماسي بما حققه من نتائج على المسرح الإقليمي الأوسط، بعد ربط المصالح المشتركة، بالتعاون على تحقيقها فوق أرض الواقع.

بدأت معالم هذه النتائج بتغيير أسلوب اللغة السياسية الأمريكية مع إسرائيل، التي تعكس انعدام ثقة البيت الأبيض في رئيس الوزارة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووظفت ضده المعارضة، بإفهامها أن المصالح الإسرائيلية العليا، التي تحرص عليها واشنطن، تستدعي نزع الحكم من بنيامين نتنياهو، بعد أن خلخل بتصرفاته غير الملتزمة الأمن الإقليمي، فعملت المعارضة من داخل «الكنيست» البرلمان الإسرائيلي، على إجباره بتقديم موعد الانتخابات الشعبية لرئاسة الوزارة فسقط فيها ونجح بها يهودا باراك، وفاز برئاسة الوزارة، من خلال برنامجه السياسي،





سمو ولي العهد في محادثاته مع نائب الرئيس آل غور حرص على نفي تهمة الإرهاب عن الإسلام

الذي تعهد فيه بإعـادة الجنوب اللبناني بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ خلال السنة الأولى من حكمه، وفتح باب الحوار مع سوريا، والعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينين.

إن أحداً لا يستطيع أن يفصل موقف المملكة العربية السعودية من قضية القدس في البيان الختامي السعـودي الأمريكي المشترك وما دار حوله من جدل، عـن الموقف الأمريكي الأخير بما أعلنه المتـحـدث الرسـمي باسم البـيت الأبيض بوقف سـريان وتنفـيذ القـانون الذي أصـدره الكونجرس الأمـريكي في سنة ١٩٩٥م، والقاضي بنقل السـفارة الأمريكيـة في إسـرائيـل مـن تـل أبيـب إلـى القـدس، فـي مـوعـد غـايتـه نهـايـة شهـر مـايـو مـن سنـة ١٩٩٩م.

وبرر المتـحدث الرسـمي موقف البـيت الأبيض، بأن هذا القـانون في نصه الصـادر عن الكونجرس، قـد اعطى الرئيس الأمريكي بـل كلينتون، الحق في منع تطبـيقه لحـماية مـصالح أمريكية أمنية قومـية عليا، تبلورت في ضرورة إعادة الثقة بأمريكا، من خلال مصـداقيتها عند العرب، في منطقة الشرق الأوسط.

إن الوصول إلى هذه المصداقية، يستند إلى حـرص البيت الأبيض، على مباحثات السلام العربي الإسرائيلي، الذي يـستدعى عدم اتخاذ مـواقف مسبقة من قـبل واشنطن، من شأنها أن تؤثر على مسـارات قضايا البـحث المطروحة على مـائدة المفاوضات، بين العـرب وإسرائيل،

الرامية إلى تحديد معالم الطريق المؤدي إلى التسوية السلمية النهائية، بين الفلسطينيين والإسرائيليّين.

هذا التراجع الأمريكي، عن قرار اتخذه الكونجرس، يلغي الشرعية الزائفة التي اعتمدت عليها إسرائيل، في كل تصرفاتها بمدينة القدس، ويعيد هذه المدينة المقدسة، إلى مفاوضات التسوية السلمية النهائية، بعد أن سمع الرئيس بل كلينتون، من ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، بأن العرب أصروا في كل صلاتهم السابقة مع أمريكا، وفي كل مفاوضاتهم مع إسرائيل، على الاحتفاظ بالقدس الشرقية، واتخاذها عاصمة للدولة الفلسطينية، غير أن قرار الكونجرس الصادر من واشنطن، قد دفع اليهود بغير حق، إلى الاستناد على هذا القرار في انتهاج سياسة تهويد القدس والإعلان بأنها عاصمة إسرائيل الأبدية.

إن دبلوماسية القادة التي قام بها ولي العهد السعودي، أقنعت الرئيس الأمريكي بل كلينتون، بضرورة حل الأزمة الليبية، بسبب قضية لوكربي، حيث تابعت المملكة خطواتها الدبلوماسية التقليدية، بالدور الذي قام به السفير السعودي لدى أمريكا بمشاركة من رئيس جنوب إفريقيا نلسون مانديلا، حين أعلن الأمير بندر بن سلطان من على الأرض الليبية، أن السعودية لا تقوم بدور الوساطة بين طرابلس وواشنطن، لانها تؤمن بأن مشكلة ليبيا، هي مشكلة سعودية بل مشكلة عربية، داخل أطر الإيمان العربي، الذي يسعى إلى تحقيق الأمن الإقليمي، في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أوضحت دبلوماسية القادة لأمريكا من خلال مباحثات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في واشنطن، أن العرب ليسوا إرهابيين، وان الإسلام دين تسامح، يرتكز على المحبة بين الناس، ويتخذ من الحوار بالعقل، مسلكاً طبيعياً في علاقاته الداخلية والإقليمية والدولية، ولا يلجأ إلى القتال إلا لصد العدوان.

ويؤكد هذا المفهوم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحث المسلمين على السلام، بأمر الله القائل ﴿**وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم**﴾ [سورة الأنفال آية ٦١] بمعنى أن جنوح المعتدين على المسلمين إلى السلام، يلزم الإنسان المسلم بالسلام، لأن الأصل عند المسلمين هو السلام، والاستثناء عندهم هو القتال المشروع، الذي حدده الله في محكم تنزيله بقوله ﴿**وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين**﴾ [سورة البقرة آية ١٩٠]، فالقتال المشروع في الإسلام، لا يكون إلا للمعتدين، مما يرفع عن المسلمين صفة الإرهاب، كما تدعي عليهم إسرائيل، وتروج عنهم بعض أجهزة الإعلام الأمريكية ومؤسساته بالإفك الصهيوني المنتشر على المستوى الدولي، ليحققا معاً تعاطفاً عالميا مع إسرائيل، في داخل إقليم الشرق الأوسط لتصل به تل أبيب إلى الصدارة والزعامة الإقليمية.


دبلوماسية القادة في أمريكا

إن قضية نفي الإرهاب عن العرب والمسلمين التي أوضحها سمو الأمير عبدالله للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستهدف الوصول إلى الأمن الإقليمي، من خلال التكتل العربي المضاد لإسرائيل وأهدافها الرامية إلى تحقيق الزعامة لنفسها في داخل الشرق الأوسط، تتطلب تعاون كل العرب من داخل الإقليم، وكل المسلمين من داخل وخارج الإقليم لإحباط المسعى الإسرائيلي، الرامي إلى فرض سيطرته على كل مقدرات الإقليم.

وإن الفهم السياسي لطبيعة الأدوار العربية والإسلامية المطلوبة المناهضة لأطماع إسرائيل داخل الإقليم، فرض على دبلوماسية القادة، المطالبة بأدوار عربية وإسلامية مشتركة، داخل أمريكا تحت مظلة نظامها السياسي، الذي يسمح لجماعات الضغط «اللوبي»، بممارسة نشاط سياسي من خارج الإطار الرسمي للدولة، يؤثر عليها في صناعة وإصدار القرارات السياسية.

ولذا كان من الطبيعي تحت مظلة هذا التوجه، الرامي إلى خلق (دهلزة عربية) أو جبهة ضغط داخل أمريكا، أن يتم لقاء الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، بالسفراء العرب في واشنطن، ليعطي المسلك السياسي السعودي الطابع العربي العام، الذي اتضح من حقيقة ما يحدث في داخل الإقليم. من تصرف إسرائيلي، يتناقض مع كل المبادىء الإنسانية، ولا يرضي أحداً من العرب والمسلمين ويطلب من أصحاب الفكر الحر، المنصف للحق والعدل، صد هذا العدوان الفكري على الوطن العربي، وتوظيف العلاقات العربية والإسلامية الطيبة مع جميع الدول المختلفة، لخدمة القضايا العربية المصيرية، وصد الأذى المتعمد ضد إقليم الشرق الأوسط.

لقد طالب الأمير عبدالله السفراء العرب بتسهيل مهمة الجمعيات العربية الأمريكية، والجمعيات الإسلامية في أمريكا، والمثقفين الأمريكيين من أصل عربي، أو الذين يقيمون في أمريكا، المتعاطفين مع الحق العربي، كي يستطيعوا بناء الدهلزة العربية (جبهة الضغط)، المؤثرة في الجسم السياسي الأمريكي، لتوجيه قرارات واشنطن، لخدمة الوطن العربي، عبر «الدور العربي من داخل أمريكا»، موضحاً بأن السفراء العرب في أمريكا، يمثلون حلقة الاتصال بين الوطن العربي، وبين جبهة الضغط العربي في خارج ذلك الوطن.

وفي لقاء سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز مع المثقفين العرب، من أساتذة الجامعات، ورؤساء الجمعيات العربية والإسلامية، أكد لهم سموه أن المثقفين هم الوجه الحضاري المشرق للعرب في صرح الحضارة الإنسانية المعاصرة، فهم يمثلون الجبهة الأمامية العربية في العمل السياسي داخل أمريكا، ويمتلكون القدرة الفائقة على نقل حقيقة العرب ومشاعرهم، بل طموحاتهم وهمومهم، إلى كل مكان في داخل أمريكا وخارجها، من على منابر الجامعة، والصحافة، والإذاعة، والتليفزيون، وأن المثقفين العرب في أمريكا، قادرون على القيام بهذا

الواجب الوطني بكل إخلاص واقتدار، وسيقـدم لهم الوطن العربي الدعم غير المحدود، لرفع العوائق أو القصور عن معرفة حقـيقة ما يدور في داخل الإقليم العربي بمنطقة الشرق الأوسط، للاستفادة منه فـي مخاطبة الإنسان داخل الوطن الأمريكي، وغـيره من أوطان الأمم والشعوب الأخرى، ولتعرف الدنيا بأسرها حقيقة العرب، على المستوى العالمي.

إن مولد دهلزة عربيـة (جبهة ضـغط) حقيقيـة وفعالة، في الجسم السـياسي الأمريكي، يؤهل العرب للدخول معها، في روابط اقتصادية استراتيجية متميزة، تدفع الإدارة الأمريكية إلى مراجعة حساباتها السياسيـة في الشرق الأوسط، وتضع حداً لهزلة هيمنة ا(اللوبي) الصهيوني، على صناعة وإصدار القرار الـسياسي الأمريكي، بالفكر الصهيوني، في كـل ما يتعلق بالصراع العربي الإسـرائيلي، لأن تحرك جـماعـة الضغط العـربي، المستندة على المصـالح الاقتـصادية الأمريكيـة في علاقاتها مع العـرب، ستجعل قرارات أمـريكا السياسيـة، إن لم تمل مع العرب بحكم هذه المصالح، فإنهـا ستلجأ إلى اتخاذ موقف حيادي، من الصـراع العربي الإسرائيلي، لتحافظ على مصالحها العليا والكبرى عند العرب.

بهذا التأثير العربي، في صناعة القرار السياسي الأمريكي وإصداره، دعا سمو ولي العهد الشركات البترولية الكبـرى، إلى الاستثمار في العملية الإنتاجية للبتـرول، في حقوله المفتوحة المنتجة، أو بالعمل فـي البحث عن حقول جديدة، داخل المملكة العربيـة السعودية، التي يقال بأن أراضيها، تعوم على بحيرة ضخمة من البترول.

هذه الدعوة لاستثمار أمريكا في إنتاج البتـرول السعودي وصناعته، تنظم العلاقة بين أكبر دولة منتجة للبتـرول « السعودية»، وبين أكبر دولة مستوردة للبتـرول «أمريكا»، التي تستوعب أسواقهـا أكثر من نصف الإنتاج البترولي الـعالمي، إما بطرحه في الأسواق للاستـهلاك الفردي المباشر، وإما باعادة تخزينه في باطن الأرض حقناً للآبار البترولية الناضبة.

هذا القرار الســعودي، الذي يفتح الوعاء الاسـتثماري البـترولي في السعودية للـشركات البترولية الكبرى بأمـريكا، يقضي على المعادلة التسويقية الصعبـة، والتي تعطي الأفضلية للبائع تارة بتسميـة العلميات التجارية البتـرولية بسوق البائع، وتعطي الأفضلية للمـشترى تارة أخرى بتسميـة العمليات التجارية البترولـية بسوق المشتري، ويفتح الباب لسوق مـوحدة، تجمع البائع والمشتري وتلغي صراع المنافسة «بالشطارة»، بين المنتج السعودي، والمستهلك الأمريكي، وتثبّت الأسعار وتجعلها لا تتذبذب صعوداً وهبوطاً.

إن عملقة الصناعة البترولية بمشاركة البائع والمشتري، يدخلهما في خندق اقتصادي واحد، يجمـعهمـا في الهموم الإنتـاجية من الـتكلفة إلى تطوير كل سبل الإنـتاج، وينظمهـما في



المحافظة على مستويات الأسعار، بصورة تحافظ على ثبات الدخل بما يترتب عليه من استقرار اقتصادي، بنتائجه المباشرة على الإنسان، ليس فقط بإنفاق الدولة عليه، وإنما أيضاً من خلال فتح فرص وظيفية أمامه، داخل (كوادر) العمل المتاحة في جسم الشركات البترولية الأمريكية الكبرى الوافدة إلى بلادنا، التي تدفع رواتب مغرية للعاملين بها، تصل في حجمها إلى أضعاف مضاعفة لما يحصل عليه الموظف بنفس المؤهل العلمي والكفاءة الوظيفية في دواوين الحكومة أو في مكاتب الشركات التجارية المحلية.

إن فتح نوافذ بلادنا، لاستقبال تيار الاستثمار الخارجي بها في المجال البترولي، أو في غيره من الأوعية الاستثمارية الأخرى، سيقفز بالوطن إلى مراتب الدول التي تنعم بالتقدم الحضاري المعاصر، فيؤهل نفسه بذلك اقتصادياً، واجتماعياً، تحت ظل المظلة السياسية للتعامل مع معطيات وتحديات القرن القادم الذي تطرق الإنسانية أبوابه بشده، بعد أن أصبح الوصول إليه قاب قوسين أو أدنى.

كما إن الحرص على اكتساب عضوية منظمة التجارية الدولية، لابد أن يقابله حرص مماثل بل وأكبر، على تنمية قدراتنا البشرية بالعلم، والإنتاجية بالتكنولوجية، لنكون قادرين على التعامل مع العالم، في عصر (الجات) والعولمة القادمين، بكل تحدياتهما لما هو قائم اليوم، ممّا لا يتلاءم مع معطيات العصر الذي نعيش فيه، أو ما نحن مقبلون عليه.

دبلوماسية القادة، التي حرصت على فتح أبواب بلادنا، من خلال الحوار المباشر مع الرئيس الأمريكي بل كلينتون في واشنطن، كانت تدرك بهذا التوجه الجديد للتعامل مع العالم، أهمية إعداد النفس، لاستقبال رياح التغيير، مع مطلع القرن الواحد والعشرين القادم.

وإن اتسام هذا الحوار، بالصراحة المطلقة لمكنونات النفس العربية، ومواطن الألم عندها من مسالك السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، جعل الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يتحدث بلغة العصر المفهومة، عن هموم كل العرب، ويدفع بالحجج عن حقوقهم العادلة، في الحياة الأفضل، لأنهم بتراثهم الفكري، وموروثهم الحضاري قادرون على العطاء مساهمةً في البناء، وهم مستحقون للأخذ من موارد هذه الحضارة الإنسانية، في مقابل مايعطون، مما يجعل عضوية العرب، في منظمة التجارة الدولية، حقاً مكتسباً لهم، مقابل مساهماتهم بالعطاء للإنسانية.

إننا نتفق تماماً مع الرأي القائل بأن زيارة سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى أمريكا، ومباحثاته مع الرئيس الأمريكي بل كلينتون، جاءت عربية الهوى، لأنه لم يتناول فقط

علاقة السعودية بأمريكا، التي تتميز بروابط الصداقة الحميمة والمستمرة منذ نصف قرن، وإنما حاور أمريكا أيضا، في قضايا تدور حول روابطها مع العرب، المتعثرة في مسارها، وناقشها في النفس الإسلامية العربية وغير العربية، المحبطة من اتهامها بالتسلط على حقوق الغير بالإرهاب.

هذه الصراحة الكاملة، التي حكمت الحوار الرسمي، بالبيت الأبيض في واشنطن، افلحت في تصحيح الموقف الأمريكي حيال العرب، وبينت أنهم أصحاب حق واضح في الأرض، والحياة بحرية في ظل استقلال بلادهم، وصححت الرؤى الأمريكية، تجاه الإسلام، بدلائل تاريخية، تثبت إشراقات الإسلام بالعطاء للحضارة الإنسانية، منذ بداية نزول الوحي، حتى يومنا هذا، بل وحتى الأيام القادمة، من عمر الإنسانية على الأرض، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

ولو استطاع العرب في أمريكا، والمتعاطفون مع قضاياهم، الوصول إلى مخاطبة الضمير العام للإنسان الأمريكي، لتمكنوا من توجيه الرأي العام هناك إلى أصحاب القرار في البيت الأبيض، وإلى ممثلي الشعب في الكونجرس، ولأثروا على صناعة القرار السياسي، وهو المطلب الذي طرحه سمو ولي العهد على السفراء العرب في واشنطن، وأقنع به المثقفين من العرب، والأمريكيين والمسلمين، والمتعاطفين مع القضايا العربية، من أساتذة الجامعات، ورؤساء الجمعيات العربية الأمريكية والإسلامية الأمريكيين داخل أمريكا، للقيام بدور ضاغط وفعال، في لعبة القوى السياسية المشروعة، داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن لعبة القوة السياسية العالمية، التي تدار من داخل أمريكا، تتطلب هذا الوجود العربي، المدرك لمسؤولياته والملتزم بأدواره في هذه اللعبة، على أصولها وقواعدها الدستورية، ويجب أن نعرف أن الغياب العربي عن ميدان الملعب السياسي الأمريكي، قد أجبرهم على الجلوس في المقاعدة الخلفية للمتفرجين، لمدة طويلة بدأت منذ مراحل استقلالهم، في منتصف العقد الرابع من هذا القرن، في الوقت الذي رأينا فيه إسرائيل، لاعبا محاورا ومراوغا في الملعب السياسي الأمريكي، قبل وبعد قيامها في سنة ١٩٤٨م، وقد فوتت بلعبها السياسي، على العرب حقوقا ثابتة وشرعية لهم، وأكسبت نفسها شرعية اغتصاب الأرض الفلسطينية، وإقامة دولة إسرائيل عليها، التي استطاعت التلاعب بالإدارة الدولية وتسفيه المطالبة بإعادة الأراضي العربية المحتلة، نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧م، إلى أصحابها العرب، والاستمرار في سرقتها، بدعم غير محدود من أمريكا.

ولا يفوتنا في الوقت ذاته أن نؤكد أهمية الأدوار الشعبية العربية في تشكيل (اللوبي) العربي، في داخل البنيان الرسمي الأمريكي، وذلك بالعمل من مواقع



غير رسمية فيه لدعم التكتل العربي الإقليمي. المضاد لإسرائيل، والرامي إلى تحقيق الأمن الإقليمي، الذي يحمى الوطن العربي، من عدوان التسلط الإسرائيلي عليه.

وبعد.. فقد جاءت زيارة سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الى أمريكا لتعبر عن سياسة سعودية، تبتغي الوصول إلى أهداف عربية محددة، وإقناع العالم بأهمية العرب والمسلمين من فوق المسرح السياسي الأمريكي ـ وأن تقييم هذه الزيارة يرتبط بالنتائج التي حققتها، في محاورها الثلاثة المختلفة.

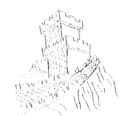
أولها المحور السياسي: الذي أعطى العرب رؤى جديدة للإقليم، في التعامل الدولي، بعد أن فُتحتْ أبوابُ التقارب العربي الإيراني بالمبادرة السعودية، وأدت نتائجه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة صياغة وساطتها السلمية، التي جعلت إسرائيل تبدل توجهها التفاوضي من التخطيط لسرقة الأرض العربية، إلى العمل على إعادة الأرض العربية، وجعلت البيت الأبيض، يلغي قرار الكونجرس الأمريكي، القاضي بنقل سفارة أمريكا في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وحققت الحل لمشكلة لوكربي مع ليبيا، وفتحت آفاق العمل لـ (اللوبي) العربي، داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وثانيها المحور الاقتصادي: الذي فتح آفاقا استثمارية في البترول، بدعوة الشركات البترولية الأمريكية الكبرى، إلى الاستثمار في الصناعة البترولية، والتخطيط لفتح أوعية استثمارية جديدة، تنعكس على الناس بالخير العميم، بجانب إعطاء مفاهيم جديدة، وأدوار حقيقية، لمساهمة العرب في التجارة الدولية، من خلال عضويتهم في منظمة التجارة العالمية، التي تقوم على أساس المشاركة بالإرادة الحرة، وليس على أساس الخضوع للغير بالتبعية الاقتصادية.

وثالثها المحور الثقافي: الذي جاء بالاحتكاك المباشر مع الناس في أكثر من موقع داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتعامل معهم بأسلوب حضاري، أدى إلى بداية السير في طريق إحياء الثقافة العربية، والفكر الإسلامي، المغيبيْن عن المجتمعات الغربية لسنوات طويلة، بالتضليل الصهيوني للإنسان الأمريكي والغربي معاً، عن طريق حجب رؤيته عن حقيقة ما يدور من حوله داخل مجتمعات معاصرة له، في ما وراء البحار، تتميز الحياة فيها بثقافة واسعة، مستندة إلى عقيدة دينية سماوية، تساوي بين كل الناس بالعدل، دون تفرقة بسبب الاختلاف في العقيدة أو العرق، أو اللون.

إن الصراحة في الحديث، والالتزام بحجة المنطق، واللجوء إلى قوة الإقناع، جعل لدور دبلوماسية القادة، في الشارع الأمريكي، نتيجة في غاية الأهمية، تمثلت في تأهيل العرب،

لدخول القــرن الواحد والعــشرين، بقــدراتهم الفعليــة، وإمكاناتهم الحقــيقيــة التي تمكنهم من الاعتمــاد على النفس، في التعامل مع المســتقبل بلا عوائق تؤثر على عــلاقاتهم مع الأطراف الدولية الأخرى فوق المسرح الدولي.



الفصل الرابع

لماذا الصين ؟

د. هاشم عبده هاشم *

جاء اختيار الصين ضمن المحطات التي شملتها جولة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، نتيجة لعدد من الاعتبارات التي تتوخاها الدبلوماسية السعودية في تحركها الخارجي، التي تستند إلى حسابات دقيقة تستقرئ وضع الصين في الحاضر والمستقبل، وتلم بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية الآنية والمستقبلية.

* أول هذه الاعتبارات: أن العالم في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي يتجه إلى التعاون، والاعتماد المتبادل بين الدول في فترة تاريخية اصطلح على تسميتها بالعولمة، بما فرضته من أولويات مطروحة على صعيد العمل الدولي، وهذه المطالب هي:

- توسيع الأسواق الدولية المفتوحة والحفاظ عليها.
- تشجيع البحوث الأساسية وإنتاج المعرفة.
- حماية البيئة.
- حفظ السلام ومنع الصراعات المسلحة.
- مواجهة الإرهاب ودعم الاستقرار الداخلي في دول العالم.

ونتيجة لذلك أصبح هناك إدراك متزايد بين دول العالم، بأن توفير السلع والخدمات الضرورية، لا يمكن ضمانه إلا من خلال التعاون الدولي، ولذلك فإن بناء قدرة يعني بناء شراكات ومؤسسات أكثر فعالية على النطاق الدولي، وفي الداخل أيضاً[1].

في هذا الإطار لم يكن ممكناً تجاهل الصين في حركة الدبلوماسية السعودية الخارجية، فالمملكة تدرك أن الصين بلد واعد، وأنه يشكل أكبر وأضخم سوق مستوردة للمنتجات

* عضو مجلس الشورى ورئيس تحرير صحيفة عكاظ.

(١) «تقرير البنك الدولي»، التنمية في العالم ١٩٩٧م، ص١٤٢.

السعودية، وأن المملكة والصين يمكن أن يشكلا في المستقبل قوة اقتصادية تكاملية حقيقية، ولأن مستقبل الشراكة الحقيقية مع الصين في المجال التجاري، جنباً إلى جنب مع الاستثمار في الصناعات البترولية، وتبادل المصالح الاقتصادية، يؤكد ضرورة العمل على توفير آليات جديدة، قد تفتح الباب أمام عناصر أخرى تتماثل معها في الظروف والطموحات والمصالح، وتهيئ الأرضية الملائمة لقيام قوة اقتصادية حقيقية جديدة، يحسب لها ألف حساب في المستقبل.

* ثاني هذه الاعتبارات: يتعلق بالمتغيرات على الساحة الصينية نفسها، صحيح أن الصين عاشت حتى عام ١٩٧٨م داخل إطار أيديولوجي مغلق، ولكنها مع هذا ظلت تعتز بحضارتها القديمة، بانتمائها للعالم الثالث في عصر القطبية الثنائية والحروب الباردة، وحافظت على موقعها في الوسط بين القطبين في تلك الفترة، وكانت صوتاً مستقلاً يحاول أن يفهم قضايا العالم الثالث ويساندها.

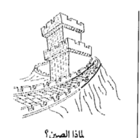
وفي فترة ما بعد الحرب الباردة عززت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي، واعتمدت سياسة تحرير الاقتصاد بدلاً من الاقتصاد المركزي الموجه، الأمر الذي جعلها أكثر انفتاحاً على العالم، بدلاً من العزلة عن قضاياه.

وفي فترة التحول الصيني.. سعت الصين إلى توسيع آفاق التعاون مع العالم العربي، واتخذت في سبيل ذلك عدة خطوات لفتح الباب أمام الاستثمار العربي، وتم افتتاح مكتب الجامعة العربية في بكين في ذي الحجة عام ١٤١٣هـ (يونيو ١٩٩٣م).

كما زادت صادرات الصين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة (١٥٪) خلال السنوات العشر التي سبقت عام (١٩٩٣م)، ليزداد حجم التبادل التجاري من (٢٠٠) مليون دولاز عام (١٩٨٥م) إلى (٢٠٢) مليار دولار عام (١٩٩٢م).

وخلال هذه الفترة ظلت المملكة العربية السعودية تراقب الوضع في الصين، وتترجمه إلى قراءة واعية للمستقبل السياسي والاقتصادي لهذه الدولة، وأسفرت هذه القراءة الواعية عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٩ من ذي الحجة عام ١٤١٠هـ (٢١ يوليو ١٩٩٠م)، وقد تنامت هذه العلاقات بشكل جيد منذ ذلك الحين.

* ثالث هذه الاعتبارات: أن التحرك السعودي جاء لاستثمار الأجواء الطيبة في العلاقات بين البلدين، التي أخذت تشهد تنامياً مطرداً في الوقت الذي أبدت فيه الحكومة الصينية اهتماماً متزايداً بعلاقاتها مع المملكة، وأخذت تنظر إليها على أنها قوة رئيسة في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، لما تتمتع به من استقرار سياسي، وازدهار اجتماعي، وتنمية اقتصادية كبرى، ولما تنتهجه من سياسة خارجية سلمية، وتسهم مساهمة فعالة في دعم التضامن العربي، وتقدم العملية السلمية في الشرق الأوسط، وتحافظ على استقرار وسلام وأمن منطقة الخليج.



وتنظر المملكة للصين على أنها دولة تنتهج سياسة مؤيدة للقضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين، إنطلاقاً من تأييدها لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وفقاً للتفسير السليم له، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن المملكة المهتمة بقضايا أمتها العربية والإسلامية يهمها حشد تأييد العالم وقواه الفاعلة لنصرة هذه القضايا، خاصة أن المنطقة تمر بمنعطف خطير، ناتج عن جمود العملية السلمية، بسبب تعنت إسرائيل وسياساتها الاستيطانية، ومحاولاتها المستمرة لتهويد القدس.

وعلى المستوى الإقليمي أيضاً هناك أزمة العراق مع الأمم المتحدة، حول عمل اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهي أزمة، يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن واستقرار المنطقة.

وبالإضافة لهذه الاعتبارات فإن التحرك السعودي تجاه الصين يأتي في إطار تجسيد السياسة الواقعية الجديدة للمملكة العربية السعودية، في ظل اختلاف موازين القوى في العالم، وتفاعل الصين الشعبية مع المتغيرات التاريخية الكبرى.

العلاقات السعودية الصينية وتطورها

تعود العلاقات السعودية الصينية إلى عام (١٩٤٦م)، عندما وقعت معاهدة صداقة بين البلدين، وقضت تلك المعاهده بإقامة علاقات دبلوماسية في نوفمبر من ذلك العام، ونظراً للاعتبارات الخاصة بالتطورات الداخلية في الصين آنذاك.. لم يتم تفعيل المعاهدة فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية، لكن استمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية حتى بلغ حجم التبادل التجاري عام (١٩٨٤م) ٧٨٦ مليون ريال كما كان هناك تبادل للزيارات، فقد زار الصين وفدٌ من رجال الأعمال السعوديين في ١٤٠٧/٣/١٤هـ (١٩٨٦/١١/١٦م)، لإجراء مباحثات تجارية، هدفت إلى توسيع سبل التبادل التجاري، كما زارها وزير الزراعة السعودي في ١٤٠٨/٦/٨هـ (١٩٨٨/١/٢٧م).. حاملاً رسالة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الرئيس الصيني.

وتواصلت الزيارات، فقام صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل بزيارة الصين في ١٤٠٨/٦/٩هـ (١٩٨٨/١/٢٨م)، ثم زارها صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين في واشنطن في ١٤٠٩/٣/٣هـ (١٩٨٨/١٠/١٣م).

وفي تطور آخر في العلاقات، ورغبة في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين المملكة والصين قررت حكومتا الدولتين تأسيس مكاتب تمثيل تجاري في العاصمتين في ١٤٠٩/٤/٢هـ (١٩٨٨/١١/١٢م)، بمقتضى مذكرة تفاهم، وقعت في هذا التاريخ، ودخلت حيز التنفيذ خلال عدة شهور بعد ذلك، وقد مهد ذلك لإقامة العلاقات الدبلوماسية بعد توقيع وزيري

خارجية البلدين في الرياض، على اتفاقية لإقامة العلاقات الدبوماسية في ٢٩/١٢/١٤١٠هـ (٢١/٧/١٩٩٠م).

وممّا زاد من توطيد العلاقات توقيع البلدين في جمادى الأولى ١٤١٤هـ (نوفمبر ١٩٩٢م) اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وقعها في بكين وزير المالية والاقتصاد الوطني سابقاً، كما وقعت شركة أرامكو السعودية، وشركة ساينو بك كوربوريشن في ٥/٢٥/١٤١٨هـ (١٠/٦/١٩٩٧م) مذكرة إعلان نوايا لتصدير الزيت إلى الصين، ودراسة إمكانيات الاشتراك في مشروعات التكرير والتسويق في الصين.

وفي ربيع الأول ١٤١٨هـ (يولويو ١٩٩٧م) صدرت الموافقة السامية بإنشاء جمعية الصداقة السعودية الصينية، بهدف دعم كل ما من شأنه توثيق التواصل النافع بين المملكة والصين.

* التبادل التجاري:

زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من (١١٢) مليون دولار عام (١٩٨٦م) إلى (٦٠٠) مليون دولار عام (١٩٩٢م)، وزاد حجم التبادل التجاري حتى بلغ عام ١٩٩٧م) (١,٦٨) مليار دولار ويتوقع أن يزيد إلى خمسة مليارات دولار في الأعوام القليلة القادمة.

وقد بلغت واردات الصين من البترول السعودي (٤,٥) ملايين طن في عام (١٩٩٧م)، وهناك نية صينية لرفع واردات الصين من البترول السعودي أربع مرات، كما وافقت الجهات الرسمية في المملكة على استقدام الأيدي العاملة من الصين في ٦/٤/١٤١٩هـ (٢٩/٧/١٩٩٨م).



في مباحثات سمو الأمير عبدالله مع المسؤولين الصينيين ركز سموه على ضرورة زيادة التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي



لماذا الصين؟

* صفقة الصواريخ الصينية:

وفضلاً عن التعاون التجاري تعاونت الصين مع المملكة في مجال الدفاع، من خلال صفقة الصواريخ الصينية (SS2) التي يبلغ مداها (٣,٢٠٠) كيلومتر، التي أعلنت عنها المملكة عام (١٩٨٨م)، عن حصولها على نظام للصواريخ أرض ـــ أرض متوسطة المدى من الصين لتعزيز قدراتها الذاتية من أجل الدفاع المشروع عن أرضها ومقدساتها.

الأهمية السياسية والاستراتيجية للصين

تتميز الصين بوفرة المساحة والسكان والموارد، فمساحة الصين تبلغ (٩,٦) ملايين كيلومتر مربعة، وتمثل هذه المساحة (٦,٤٪) من مساحة اليابسة بالعالم. وبالإضافة إلى المساحة البرية الشاسعة، تطل الصين على سواحل بحرية طويلة، وتتناثر في مناطقها البحرية الواسعة (٥,٤٠٠) جزيرة، مساحتها الإجمالية أكثر من (٨٠) ألف كليومتر مربع، أكبرها جزيرة تايوان (٣٦ ألف كيلومتر مربع تقريباً)[٢].

وتخترق أراضي الصين أنهار وبحيرات كثيرة، تصل مساحة مياهها العذبة (١٧,٤٧) مليون هكتار، منها (٦,٧٥) ملايين هكتار، صالحة لتربية الحيوانات والنباتات المائية، ويبلغ إجمالي طول الأنهار المختلفة الأحجام في الصين حوالي (٢٢٠) ألف كم، ويبلغ حجم مياهها (٢,٧٠٠) مليار متر مكعب، تحتل (٥,٨٪) من مجمل حجم المياه العذبة في العالم أجمع، وبالإضافة إلى الأنهار يوجد في الصين بحيرات كثيرة، منها أكثر من (٢٨٠٠) بحيرة، تزيد مساحة كل منها عن كيلومتر مربع، و (١٣) بحيرة. تتجاوز مساحة كل منها ألف كيلومتر مربع[٣].

والصين غنية بمواردها الطبيعية، إذ تتبوأ المساحة المطلقة لأراضي الصين الزراعية وغاباتها، والأراضي العشبية مركز الصدارة في العالم، وهي من أغنى دول العالم في أنواع الحيوانات البرية. كما أنها غنية بالموارد النباتية، بل هي أغنى دولة في العالم من موارد النباتات، ففيها أكثر من (٣٢) ألف نوع من النباتات العليا، وبها (٧,٠٠٠) نوع من النباتات الخشبية، منها (٢,٨٠٠) نوع من الأشجار.

أمّا عن الثروة المعدنية، فإن الصين غنية بها أيضاً، وبها جميع أنواع المعادن المعروفة في العالم، ففيها حتى اليوم (١٥١) معدناً، تم تحديد احتياطيها، ويمثل مجمل احتياطيها المرتبة الثالثة في العالم، ومن أهم المعادن النفط، والفحم، والغاز، والطين الزيتي، واليورانيوم، والحديد، والمنغنيز، والتيتانيوم، والقصدير، والتنجستن، والزنك، والزئبق، والرصاص، وغيرها.

أما عن الموارد السكانية، فالصين أكثر دول العالم سكاناً، حيث بلغ عدد سكانها (١٢١١,٢) مليون نسمة، وهذا العدد يمثل (٢٢٪) من سكان العالم، ويوجد بالصين (٥٦)

(٢) «الصين»، الطبعة الثانية، (بكين: دار النجم الجديد، ١٩٩٧م) ص١-٤٥.

(٣) المصدر السابق ص ٩.

قوميــة تمثل قومية الهــان (٩١,٩٪) من إجمالي عدد السكــان وتتوزع (٥٥) قومية علــى نسبة (٨,١٪) من السكان.

وقد دخل الإســلام الصين في أواسط القرن السابع عــشر الميلادي على يد التجــار العرب والفــرس المسلمين إلى شمــال غــرب الصين عن طريق البر، وإلى المدن في المناطق الساحليــة جنوب شــرق الصين عن طريق البحــر للتجــارة ونشر الإســلام، وهناك عشــر قوميــات تدين بالإسلام، هي: الويفــور، والهوى، والقــازان، والقرغيــز، والتتار، والأوزبــك، والطاجيك، ودنغشيانغ، وسالار، وباوان.

ونظراً لغنى الصين بالموارد الطــبيــعيــة، فإنهــا حقــقت رغم عدد السكان الهــائل، تطوراً اقتــصادياً ملحوظاً، فــهي أهم الدول الزراعية فــي العالم، وتمثل الزراعة (٢٥٪) من إجــمالي الدخل القومي للبلاد، ويعمل بها (٧٥٪) من السكان.

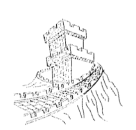
وقد حققت الصين تقدماً كبيراً في مجال الصناعة الثقيلة والخفيفة، وتعتبر أولى دول العالم في إنتاج الورق، وكانت الصين مُــصدِّرة للنفط، ولكنها تحولت إلى بلد مســتورد له، وتحتوي جزر سبراتلي القريبة من الفلبين على كميات كبيرة من احتياطي النفط.

ومع بداية ســياســة الإصــلاح الاقتــصــادي في الصين، بنهايــة عام (١٩٧٨م) حــقق بناء الاقتــصاد الصيــني منجزات كبــيرة لفتت أنــظار العالم، فقــد زاد مجمل النــاتج المحلي بمعدل (٩,٨٦٪) سنوياً بين عــامي (١٩٧٩) و (١٩٩٥م)، كما حــققت خلال سنوات التــسعــينيات واحداً من أكــثر الاقــتصــاديات نمواً في العالم، وبلغ النــاتج المحلي الإجمــالي عام (١٩٩٤م) (٢,٦١) تريليون دولار، بلغ نصيب الفرد منه (٢,٥٠٠) دولار.

ومن مظاهر التطور الاقــتصادي الذي حــدث في الصين، دخول الاقــتصاد الــصيني نادي المصدرين العشرة الأوائل في العــالم، وبلغ فائضها التجاري حــوالي مليار دولارشهرياً مع كل من فرنســا والولايات المتحدة، ووصل الفــائض التجاري مع الولايات المتــحدة (١٩٩٥م (٣٨) مليار دولار، وحــقق قطاع الصناعة (١٨٪) نمواً خلال عام (١٩٩٢م)، فــيما بلغ معــدل النمو للاقتصــاد (٨,١٣٪) عام (١٩٩٥م) و (٩,١٪) عام (١٩٩٦م)، وإذا استمر مــعدل النمو على هذا النحو إلى عام (٢٠٠٢م)، فإن حــجم الاقتصاد الصيني سيتضــاعف ثماني مرات بالمقارنة بعــام (١٩٧٨م)، وستنتــقل الصين إذا استــمــر هذا المعدل عــام (٢٠١٠م) من المرتبة الرابعــة اقتصاديا إلى المساواة مع الولايات المتحدة، وستكون الأولى عالمياً عام (٢٠٣٨م).

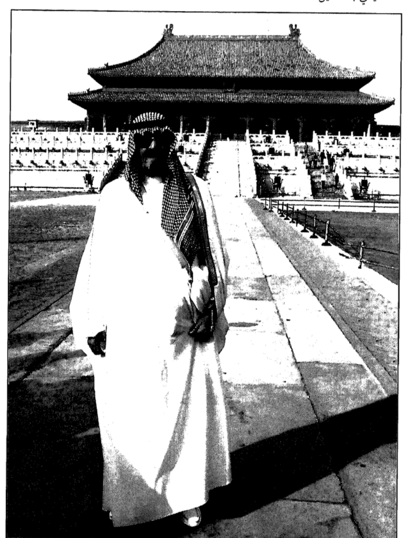
ويســتمــر التــوجــه الصيني الآن في ســياســة الانفــتاح التي بدأها (دنج ســياو بنج) عــام (١٩٧٨م) وواصلهــا خــليــفــتــه (جــيــانج زيمين) بعــد وفــاة (دــنج) فــي ١٢/ ١٠/١٤١٧هـ (١٩/ ٢/ ١٩٩٧م).

وقد كرس هذه الســياسة الإصلاحيــة المؤتمر الخامس عشر للحــزب الصيني الحاكم، الذي عقد في الفترة من ١٨-٢٣ جمادى الأولى ١٤١٨هـ (١٢-١٨ سبتمبر ١٩٩٧م).



الصين تاريخ وحضارة

ومما يدعم تأثير الصين عالمياً في الفترة القادمة، أن الصين بلد ذو حضارة، ولعب دوراً في تطور الحضارة العالمية، وهي في هذا الشأن تلتقي مع المملكة في أن كلا منهما كان له تأثير حضاري، ويعتبر الحوار الحالي بينهما حوار حضارات، وقد أشار سمو ولي العهد إلى ذلك، كما سيأتي بالتفصيل.



كان من أهداف زيارة الأمير عبدالله إلى الصين إقامة حوار حضاري حيث أبرز سموه نقاط الالتقاء بين الحضارتين الإسلامية والصينية

فقد ظهرت الحضارة في الصين على أقل تقدير في الألف الخامس قبل الميلاد، وشهدت الصين في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد نهضة فكرية في الميدانين الفلسفي والسياسي، حتى أن هذه الفترة سميت فترة الألف مدرسة، وشهدت أيضاً ولادة المفكر الصيني (كونفوشيوس) (٥٥١-٤٧٩ ق.م.) الذي وضع نظاماً من القيم والسلوك، أثر على حياة الصينيين مدة تجاوزت ألفي عام[٤].

وخلال القرن الثاني قبل الميلاد، أنشأت سلالة (كين) أول حكومة (٢٢١-٢٠٦ ق.م.)، ثم أصبحت الصين إمبراطورية قوية تحت سلالة (هان)، وقد توالت على الصين عدة أسر، حتى سيطر عليها المغول عام (١٢٧٥م) وحتى عام (١٢٩٢م)[٥].

وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي، بدأ الاستعمار الغربي في التدخل في الصين، حيث تدخل الاستعمار الروسي في الشمال، والبرتغالي في الجنوب للحصول على امتيازات تجارية، وكانت أخطر مرحلة من الاستعمار هي مرحلة الاستعمار الإنجليزي لها.

وتأسست جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام (١٩٤٩م) برئاسة (ماو تسي تونغ)، وبعد الثورة قام هذا الزعيم الصيني بما عرف بالثورة الثقافية بهدف تخليص الدولة من الفكر الرأسمالي، وأصبحت الصين عام (١٩٧١م) عضواً بالأمم المتحدة، وبعد وفاة (ماو) عام (١٩٧٦م)، أصدر (دينج سياو بنج) دستوراً للبلاد عام (١٩٧٨م) ومنذ ذلك الحين بدأ (دينج) سياسة الانفتاح حتى وفاته، وتولى (جيانج زيمين).

أهداف الزيارة الآتية والمستقبلية

لقد عبر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ببلاغة عن أهداف الجولة التي قام بها بقوله: إن المملكة العربية السعودية، ليس بينها وبين الدول التي قمت بزيارتها أو التي سأقوم بزيارتها في القريب العاجل أي قضايا خلافية تستوجب الحوار والنقاش، ولذلك، فإن قضايا الأمتين العربية والإسلامية قد استأثرت بمباحثاتي مع القادة والزعماء الذين التقيت بهم حتى الآن[٨].

فالمملكة العربية السعودية، تستثمر علاقاتها الطيبة مع الدول الكبرى في عالم اليوم، من أجل تبصير هذه الدول بحقائق المنطقة، بدلاً من ترك الساحة الدولية نهباً لأفكار تبثها القوى المعادية لهذه الأمة.

---

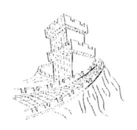
(٤) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، «موسوعة السياسة»، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر (١٩٨٣م) ص ٦٨٤-٢٨٥.

(٥) «الموسوعة العربية العالمية»، الجزء ١٥، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م) ص ٢٧٥.

(٦) د. عبدالوهاب الكيالي. «موسوعة السياسة»، مصدر سابق ص ٦٩١.

(٧) المصدر السابق، بتصرف، ص ٦٩٤-٦٩٥.

(٨) من حديث سمو ولي العهد الأمير عبدالله لرؤساء الجمعيات العربية والإسلامية والمثقفين الامريكيين في واشنطن، «عكاظ» العدد ١١٧٢٧ في ١٤١٩/٦/١٠هـ - ١٩٩٨/٩/٣٠م.



وفي هذا الإطار، جاءت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز للصين، فالصين دولة كبرى في عالم اليوم، ولها ثقلها في المعادلة الحالية للنظام الدولي، فهي عضو دائم في مجلس الأمن، له حق الفيتو، ولها مكانة واعدة على ساحة الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن لها صوتاً مؤثراً على الساحة الدولية.

فقد لاحظ المراقبون أن سمو ولي العهد خلال زيارته للصين، لم يكن يمثل السياسة السعودية فقط بل كان يمثل أيضاً السياسة العربية الراهنة، وهو لم يتوان عن التعبير عن الأمر في خطبه وتصريحاته، التي أدلى بها خلال زيارته للصين، فهو بقدر ما ركز على المسائل ذات الأهمية المشتركة بين المملكة والصين، تناول القضايا العربية بكل وضوح، سواء القضية الفلسطينية، أو غيرها من القضايا[9].

وعلى الصعيد الثنائي، فإن المملكة تستشرف مستقبل الاقتصاد العالمي، وتعمل على أن تكون علاقاتها الخارجية الطيبة مع الدول الكبرى أداة لدعم جهود التنمية في الداخل، من خلال فتح الأبواب للاستثمارات الخارجية، وزيادة التبادلات التجارية مع العالم الخارجي، ونقل التقنية للمساهمة في تنويع مصادر الدخل.

وبلدان كالمملكة والصين، يملكان قاعدة قوية للتوجهات الجديدة في السياسة والاقتصاد، ويمكنهما المساهمة في تحقيق الاستقرار العالمي، وتجنيب دول العالم المزيد من الهزات الاقتصادية الشديدة، التي شهدتها بعض مناطق العالم، كما تسمح الزيارة بقيام أنظمة وهياكل إقتصادية مرنة، تتسم بالحيوية والاستيعاب لكل المتغيرات واستثمار جميع الفرص المتاحة بالسرعة الكافية، وبالمردود الإيجابي الهائل.

ويمكن القول إن المملكة حين تتحرك باتجاه الصين، فهي لا تتحرك في خط أحادي الإتجاه، بل إن الصين تحرص أيضاً على الاعتماد على المملكة في تزويدها بالكميات الكافية لسد احتياجاتهم المتنامية والضخمة من البترول، كما عبر القادة الصينيون عن رغبتهم في مشاركة المملكة في الصناعات البتروكيماوية، والتحويلية بالصين، وأبدى الصينيون ترحيباً كبيراً بذلك، مؤكدين أن اعتماد الصين على المملكة في هذا الخصوص، إنما ينبع من قناعة الصينيين بأنهم يتعاونون مع دولة موثوق بها، وطرف يحترم تعهداته والتزاماته، ولديه صفحات مشرقة في هذا الجانب وغيره[10].

---

(٩) واس ـ بيروت في ١٤١٩/٦/٢٩هـ نقلاً عن صحيفة «السفير» اللبنانية.

(١٠) أحمد رشوان، «الصين تطلب استيراد كل احتياجاتها النفطية من السعودية»، الأنباء العدد ٨,٥٥ في ١٤١٩/٦/٢٨هـ - ١٨/ ١٩٩٨/١٠م ص ١٣.

فعاليات الزيارة

«ألف سمعة لا تساوي نظرة واحدة»

مثل صيني

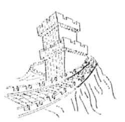
بدأت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى الصين في ٢٤/٦/١٤١٩هـ (١٤/١٠/١٩٩٨م)، وكانت الزيارة الأولى لمسؤول سعودي على هذا المستوى منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية قبل ثماني سنوات.

المباحثات مع رئيس مجلس الدولة الصيني

وفي اليوم الأول للزيارة عقدت جلسة مباحثات رسمية بين سمو ولي العهد ورئيس مجلس الدولة الصيني (تشو رونغجي)، وقد أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالدور الريادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وحكومته الرشيدة، وأعرب عن تقدير الشعب الصيني لزيارة سمو ولي العهد، وتطرق إلى العلاقات التي تربط بين البلدين الصديقين، وما تحتله المملكة من مكانة في هذا العالم،



في لقاء سمو الأمير عبدالله مع السفراء العرب والمسلمين في بكين أكد سموه أن زيارته تحمل الهموم والقضايا العربية والإسلامية



ينظر إليها الصينيون بعين التقدير والاحترام، ورأى أن التعاون في المجال الاقتصادي، وكافة المجالات الأخرى بين البلدين، قد أثبت عمق العلاقات السعودية الصينية.

عقب ذلك شكر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس الدولة الصيني على حسن الاستقبال، معبراً سموه عن أن الصين تعتبر من أعز الأصدقاء للمملكة العربية السعودية، ونقل سموه تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية، وإلى دولته، وإلى شعب الصين الصديق، موضحاً أن المملكة العربية السعودية تقدر للصين جهودها المبذولة في إحلال السلام الدولي، وبالأخص في الشرق الأوسط.

وقال سموه إن الشعب الصيني ما توحد إلا على العدل والحق، مؤملا أن تقف الصين هذا الموقف، موقف الحق والعدل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، وقضايا الأمة العربية. مشيرا سموه إلى تطلع المملكة لزيادة التعاون في المجالين السياسي والاقتصادي.

وبعد انتهاء الجلسة، قلد سمو ولي العهد رئيس مجلس الدولة الصيني وشاح الملك عبدالعزيز من الطبقة الأولى.

لقاء مع الرئيس الصيني

في اليوم الثاني للزيارة التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، الرئيس الصيني (جيانج زيمين) في قصر (بالجنج شي) ونقل له تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، ونوه سموه بعمق العلاقات بين الشعبين السعودي والصيني، معربا عن أمله في أن تتطور هذه العلاقات إلى ما فيه مصلحة البلدين في كل المجالات.

من جانبه، شكر فخامة الرئيس الصيني سمو ولي العهد، ورحب به أجمل ترحيب، كما حمل سموه تحياته وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، ولشعب المملكة، منوها بعمق الصداقة والعلاقات التي تربط بين البلدين، ومبرزا للدور المؤثر الذي تضطلع به المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقال الرئيس الصيني:

«لقد أبلغني رئيس مجلس الدولة عن المحادثات الناجحة التي أجراها سموكم، وهي على كل حال جيدة وممتازة، كما أن الزيارات ستزيد بكل حال فرص المعرفة والتقارب، ولدينا مثل صيني يقول (ألف سمعة لا تساوي نظرة واحدة)».

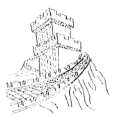
وقد قلد سمو ولي العهد الرئيس الصيني قلادة الملك عبدالعزيز، ووجه له الدعوة لزيارة المملكة باسم خادم الحرمين الشريفين، وقد وعد الرئيس الصيني بتلبية الدعوة، وقال: إنني أتوق إلى زيارة بلدكم الجميل منذ سنين طويلة. وقال الرئيس الصيني: «إن الثقافة الصينية والثقافة العربية، لهما تأثير عظيم على الثقافات الأخرى، حيث كانتا سباقتين في كثير من

النواحي الثقافية والطبية ومختلف العلوم الإنسانية التي بني عليها كثير من حضارة اليوم».

وقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني تحية صادقة. وعبر عن تقديره لشعب الصين العظيم وحكومته، وقال سموه:



سمو ولي العهد مع الرئيس الصيني جيانج زيمن في أول زيارة لمسؤول سعودي كبير تستكشف آفاق التعاون في ظل الانفتاح الصيني على العالم


لماذا الصين؟

«يسعدني وأنا أحل ضيفا على شعب الصين العظيم وحكومته الصديقة أن أعبر عن سروري الكبير بهذه المناسبة العزيزة على قلبي، فلطالما تطلعت إلى رؤية هذا البلد العملاق بما قدمه للحضارة وللإنسانية من إبداعات وعطاءات تركت بصماتها الواضحة في مختلف مجالات الحياة، ولنشاهد عن كثب ما حققه في حاضره الزاهر من إنجازات، نحسبها مثلا يحتذى لكل الشعوب المتطلعة إلى غد أفضل.

إن من حق شعب الصين العظيم أن يفخر بماضيه العريق، وبحاضره المفعم بالأمل وبمستقبله الواعد بالمزيد من التقدم والرخاء.

إن ما يجمع بيننا وبين الشعب الصيني العظيم، لهو كثير، فنحن وإياكم بناة حضارة، وورثة ماض مجيد. قدم أجدادنا للإنسانية مثل ما قدم أجدادكم الكثير مما نفخر ونعتز به...

وليس هذا وحده ما يجمع بيننا، فنحن وإياكم نؤمن بالتكافل الاجتماعي، وبالعلاقات الأسرية المتينة، وبقيم التعاون والصدق والوفاء».

وتطرق سمو ولي العهد بعد ذلك إلى الإنجازات التي تحققت في كلا البلدين في الفترة الماضية، مشيراً إلى تزامن هذه الزيارة مع احتفال المملكة بالذكرى المئوية لتأسيسها، مؤكداً تطلع المملكة إلى زيادة وتيرة التعاون، وتمتين أواصر العلاقات الاقتصادية بما يحقق مصالحنا المشتركة.

سموه في جمعية الصداقة

وفي اليوم الثاني للزيارة أيضاً استقبل سمو ولي العهد رئيس جمعية الصداقة الصينية السعودية (تشي هواي يوان) عن الجانب الصيني، والسيد عبدالرحمن علي الجريسي عن الجانب السعودي، وأعضاء الجمعية، وأكد سموه في كلمته الضافية لدى استقباله لهم أن اجتماعه مع رئيس مجلس الدولة الصيني كان مثمراً وبناء، وأنه ركز على التعاون الاقتصادي بين البلدين، بالإضافة إلى القضايا السياسية الهامة.

وقال سموه إن التعاون بين المملكة والصين سيشهد نمواً مطردا في المرحلة القادمة، مشيراً أن الزيارة تستهدف دعم أوجه التعاون المختلفة بين البلدين بالتركيز المطلق على المجالات الاقتصادية التي تشكل عصب التعاون بين الأصدقاء على الدوام.

وأكد سموه الاهتمام بدعم الموقف العربي من القضية الفلسطينية، وقال:

«إن جهود الأصدقاء الصينيين في كل مجال مطلوبة للضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي لفرض إرادة السلام، واستثمار الظروف الملائمة لتحقيقه في الوقت الراهن»، مشيراً إلى إمكان الأصدقاء في الصين وجمعية الصداقة السعودية الصينية تحديداً أن يوضحوا الحقائق للشعب الصيني عن تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتعطيل مسيرة السلام.

وقال:

«نحن متأكدون بأن تفهم الأصـدقاء في الصين هنا، من شأنه أن يدفع بلادهم إلى ممارسة الدور المطلوب لدعم العملية السلمية، وتكريس الحقوق العربية، وتجنيب المنطقة أخطاراً هائلة، يمكن أن تتعرض لها»، مؤكداً أن السلام ليس للعـرب فقط، وإنما لإسرائيل، لتعيش المنطقة في هدوء وسكينة وسلام.

وتحدث سمو ولي العهد عن الإرهاب قائلاً:

«إن الإسلام ينبـذ الإرهاب، لكن الشيء المؤسف أنهم يخلطون الإرهاب بـالإسلام، وهو بريء منه».

سموه يزور الجمعية الإسلامية

وفي اليوم الثـاني للزيارة قام سمـوه بزيارة مقر الجـمعية الإسـلامية الصـينية في بكين.. والتقى رئيس وأعضاء الجمعية، حيث تحدث سموه إليهم قائلا:

إن الإسلام لم يدخل هذه البلاد بالقوة ولا بالعنف، وإنما جاء كرسالة محبة وإيمان صادق، تقبلها الصينيون قبولاً حسناً، حيث وجدوا في الإسلام كل معاني السماحة والمحبة والسلام».

وقد أشاد رئيس الجمعية الإسلامية بدور المملكة في دعم جهود المسلمين في كل مكان من هذا العالم، وقال:

«إننا هنا في الصين يشدنا إلى الأراضي المقدسة إيماننا وتطلعنا الدائم إلى المملكة، باعتبارها البلد الذي شرفه الله بوجود المقدسات، فهي خير من يخدم المسلمين ويرعى شؤونهم».

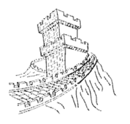
عقب ذلك قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بجولة تفقدية في الكلية الإسلامية، حيث شاهد بعض الفصول الدراسية، واسـتمع إلى كلمة ترحيبية من أحد الطلبة، وتلاوة للقرآن الكريم من طالب آخر.

تبرع سخي

وقد تبرع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبـدالعزيز للجمعية الإسلامية الصينية، والكلية الإسلامية بمبلغ (٥٠٠) ألف دولار أمريكي، هدية خاصة من سمو ولي العهد لإخوانه المسلمين في المدارس وغيرها.

دفاع عن السلام

في اليوم ذاته أجرى صاحب السـمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخـارجية محادثات مع نظيره الصيني السيـد (تانغ جياكشوان) وصرح عقب المحـادثات، أن صاحب السمو الملكي الأمير عبـدالله بن عبدالعزيز حث رئيس الوزراء الصينـي السيد (رونغي) على أن تلعب الصين



دوراً هاماً وفعالاً، يتواكب مع حجمها وحضورها على الساحة الدولية، فيما يتعلق بتفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وقال سمو وزير الخارجية، إن الصين وعدت بأن تلعب دوراً أكثر فعالية، لإعادة مسيرة السلام المتعثرة إلى طريقها الصحيح، وأضاف إن تركيز سمو ولي العهد كان على موضوع القدس الشريف الذي يعتبر جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، مشيراً إلى أنه كان هناك تفهم من قبل الصين حيال هذه النقطة.

استقبال السفراء العرب والمسلمين

في اليوم الثالث للزيارة استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، سفراء الدول العربية والإسلامية، وأكد سموه لهم أن المملكة تحمل قضايا وهموم الأمتين العربية والإسلامية في كل مكان تتجه إليه، أو تتحرك معه، وأن خادم الحرمين الشريفين، وسموه الكريم لا يدخران جهداً في سبيل استمرار اتصالاتهما وعلاقاتهما الدولية لخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية القدس.

وأضاف سموه قائلاً:

لقد شرحت ووضحت لجميع الزعماء أن على العالم أجمع ألاّ يضيع فرص السلام المتاحة الآن لأنها قد لا تتكرر، مؤكداً أن تفهم القادة والرؤساء لهذا التحليل والتفاهم معنا فيه، يدعو للتفاؤل والاطمئنان، كما عبر سموه عن عدم ارتياحه للتوتر الذي نشأ بين الأشقاء في سوريا وتركيا، مؤكداً متابعته لتطورات الموقف، وبذل الجهود لتطويق الحدث إلى جانب الجهود الحثيثة التي تبذل.

كما تحدث سموه للسفراء العرب والمسلمين عن الدور المطلوب منهم، لإيضاح الحقائق للشعوب الأخرى عن الإسلام، وبراءته من إلصاق الإرهاب به وبالمسلمين.

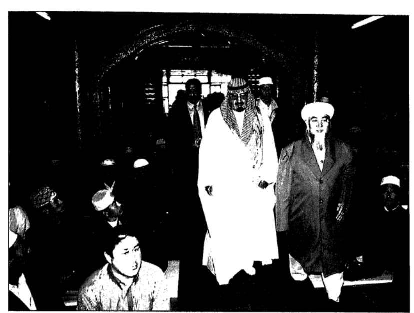
الصلاة في مسجد (نيو جيه)

وفي اليوم الثالث للزيارة أيضاً أدى ولي العهد صلاة الجمعة في مسجد (نيو جيه) ببكين وعقب الصلاة زار سموه الجناح الإسلامي الملحق بالمسجد ببكين، الذي يضم مكتبة إسلامية وبعض الآثار القديمة.

وفي استراحة قصيرة بالجناح الإسلامي وجه سمو ولي العهد كلمة إلى الحضور قال فيها:

«إن الإسلام كان دائماً وأبداً عزيزاً، وسيظل كذلك»، وتمنى للإخوة المسلمين في الصين التوفيق والنجاح، والتمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة، وأضاف:

«كما تعلمون الوطن عزيز على كل شخص، والإسلام جاء ليعزز هذا، ويقوي الترابط بين المسلمين، كما يقوي الدولة التي هو فيها، وأنتم إن شاء الله هنا إخوة مؤمنون وصالحون تخدمون دينكم وأوطانكم الإسلامية، وإخوانكم المسلمين في العالم أجمع».



في مسجد نيوجيه بالعاصمة الصينية وجه سمو الأمير عبدالله للمسلمين في الصين رسالة تؤكد على أن المسلم الصالح هو المواطن الصالح

زيارة سور الصين

وفي اليوم الثالث زار سموه أيضاً سور الصين التاريخي، وتجول على هذا المعلم التاريخي، واستمع إلى شرح واف عن تاريخه، والأسباب التي دعت إلى إنشائه.

زيارة متحف القصور

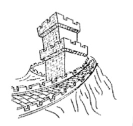
كما قام سمو الأمير عبدالله بزيارة متحف القصور الإمبراطورية في بكين الذي يضم تاريخ الصين القديم، خط وسط (بكين) الذي يقسمها إلى نصفين من الشمال إلى الجنوب، كما يضم عدة قصور إمبراطورية تعاقب عليها (٢٤) إمبراطوراً صينياً خلال ما يزيد عن (٥٨٣) عاماً.

سموه يبدأ زيارة خاصة

بدأ صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يوم ١٤١٩/٦/٢٧هـ (١٩٩٨/١٠/١٧م) زيارة خاصة للصين، بعد اختتام الزيارة الرسمية.

وقد زار سموه خلال الزيارة الخاصة مدينة (شيان) العاصمة الإمبراطورية القديمة، كما زار متحف المحاربين، والخيول.

وفي يوم الإثنين ١٤١٩/٦/٢٩هـ (١٩٩٨م) زار سموه مدينة (شنغهاي) زيارة استمرت يومين، حيث زار سموه عدداً من المرافق، منها برج (لؤلؤة الشرق للتلفزيون)، وشركة (لوجيا


لماذا الصين؟

زوي للتنمية المالية والتجارية)، كما زار سموه منطقة (جينشيا للتصنيع التصديري)، وجسر (نانيو)، وأقام محافظ (شنغهاي) حفل عشاء تكريماً لسموه.

معطيات الزيارة

يمكن قراءة نتائج زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للصين، من خلال قراءة النصوص الرسمية، أو من خلال ردود الفعل الرسمية والإعلامية التي صاحبت الزيارة.

فمن خلال قراءة النصوص الرسمية، ومنها البيان الصحفي المشترك، يبرز التقدير الصيني الكبير للمملكة ولسياستها، التي تشكل عامل استقرار في المنطقة، ولعل هذا التقدير الصيني كان وراء الحفاوة الكبيرة التي حظى بها سمو ولي العهد في الصين، ولذلك نص البيان الصحفي المشترك على أن المباحثات بين الجانبين الصيني والسعودي تمت في جو تسوده المودة والصداقة.

وقد أعرب الجانبان عن رضاهما تجاه التطورات الكبيرة التي شهدتها علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، في كافة المجالات، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل ثماني سنوات.

ومن الواضح أن الزيارة قد نقلت العلاقات إلى مرحلة التعاون الاستراتيجي، وهذا ما أكده الجانبان في البيان الصحفي، حيث أعلن الجانبان عزمهما على الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى تعاون إستراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية أسفرت الزيارة عن آليات جديدة لدعم هذه العلاقات مثل:

١ - توقيع الطرفين على مذكرة تفاهم، لتكوين أربع فرق عمل تحت مظلة اللجنة المشتركة بين البلدين، لبحث سبل تطوير التعاون الثنائي في مجالات التجارة، والبترول والتعدين والاستثمار، والتعاون الفني والتقني.

٢ - الاتفاق على تشجيع رجال الأعمال في البلدين على إقامة مجلس أعمال مشترك لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري.

٣ - الرغبة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بينهما في مجال البترول.

٤ - الإتفاق على متابعة الاتصالات على مستوى عال، وتوثيق التنسيق والتعاون بين البلدين.

هذا على الصعيد الثنائي. أما بالنسبة لقضايا المنطقة والعالم، فقد نجحت المملكة في الحصول على تأييد كامل من الصين لمواقفها تجاه هذه القضايا، وكما سبقت الإشارة فإن الزيارة استهدفت بجانب دعم العلاقات الثنائية، دعم القضايا العربية والإسلامية، ويتضح ذلك من استقراء تناول البيان الصحفي لهذه القضايا التي كانت على النحو التالي:

١ - السلام في الشرق الأوسط:

حيث عبر الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء المأزق المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط وأعادا التـأكيد على المبـادئ والأسس التي استندت عليهـا عملية السـلام في الشرق الأوسط، خصوصاً مـبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مـجلس الأمن ذات الصلة، أكدا على ضرورة تمسك الأطراف المعنية بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة.

٢ - قضية القدس:

حيث أكد الجانبان على أهمية قضـية القدس، وضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، من شأنها التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

٣ - المساران السوري واللبناني:

دعا الجانبان إلى اسـتئناف المفاوضات على المسار السوري والإسـرائيلي، وإلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) المتعلق بلبنان.

٤ - العراق:

حيث أعرب الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء الجـمود الحاصل في أعمال لجنة التفتيش عن الأسلحة العراقية، ودعيا إلى استئناف التعاون بين اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والعراق، وفقـاً لقرار مجلس الأمن رقم (١١٩٤)، كمـا دعيا إلى تنفـيذ جميع قـرارات مجلس الأمن، وأكدا على الحاجة إلـى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقـة بالاستجابة للاحتيـاجات الإنسانية للشعب العراقي، وأهمية إقرار استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه.

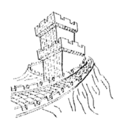
٥ - الإرهاب:

حيث أعرب الجانبان عن إدانتهما الشديدة للإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وعن رغبتهما في تعزيز التـعاون بينهما في مكافـحة أعمال الإرهاب والعنف، مـؤكدين على أهميـة التعاون الدولي في تحقيق هذه الغاية.

وإذا استقرأنا ردود الفعل التي صـاحبت الزيارة، سنجد أن الوصول إلى هذه الأهداف لم يكن شيئـاً سهلاً، إذ أصر المفاوض السـعودي على مسألة مـستقبل القدس، وضـرورة انضباط العراق مع القرارات الدولية[١١].

وحسب قول المصادر الصـحفية.. لم تكن محادثات الأميـر عبدالله والوفد المرافق له مع القادة الصيـنيين سهلة، ولم يكن منتظراً أن يصدر البيـان الختامي على طريقة «تـطابق وجهات

(١١) مجلة «الأفكار» ٢٦/١٠/١٩٩٨م ص ٢١.



لماذا الصين؟

النظر الكامل مع القضايا المطروحة للنقاش»، بل كان على الوفد السعودي أن يقنع مضيفيه الصيني بقضيتين هامتين هما: القدس، والعراق على النحو الذي اتضح في البيان المشترك[١٢].

المستقبل نحو شراكة استراتيجية

من الواضح أن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للصين ستدشن عهداً جديداً في العلاقات السعودية الصينية. وهو عهد سيتم بشراكة استراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما أشار البيان الختامي.

وقد أكدت الدوائر الاقتصادية السعودية والصينية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين مرشحة لنقلة نوعية مهمة في المرحلة القادمة.

وتشير المصادر السعودية إلى أن البلدين يتجهان إلى تكريس سياسة الاعتماد المتبادل بينهما، وقد عبر الصينيون عن حاجتهم الماسة إلى الاعتماد الكامل على المملكة في تزويدهم بالكميات الكافية لسد احتياجاتهم المتنامية من البترول، وقد رحبت المملكة[١٣].

وحسب تصريح السفير الصيني لدى المملكة السيد (يو شينجي)، فإن زيارة سمو ولي العهد، قد حققت تطوراً في العلاقات الثنائية، وفتحت آفاقاً مستقبلية للتعاون السياسي والاقتصادي والتقني بين المملكة والصين، خاصة وأن محادثات سمو ولي العهد مع المسؤولين الصينيين ركزت على نقل التقنية من خلال المشاريع المشتركة، وزيادة الصادرات السعودية إلى الصين[١٤].

ويمكن القول في النهاية أن هناك ثلاثة محاور ستدور حولها استراتيجية التعاون السعودي الصيني المستقبلية، هذه المحاور هي:

* المحور الأول:

إن التوجه الصيني نحو الانفتاح الاقتصادي بعد تجنيب العوامل الأيديولوجية سيكون مصدر جذب واستقطاب مفيد لإقامة أوثق العلاقات وأوسع الاستثمارات معها، خاصة أن الصين التي تحوي (١,٢) مليار نسمة، تمثل سوقاً واسعاً يجب التركيز عليه في زيادة صادراتنا إلى هذا البلد.

---

(١٢) مجلة «اليقظة»، العدد ١٥٤٨ في ١٤١٩/٧/١٠هـ (٣٠/ ١٠/١٩٩٨م) ص ١٨.

(١٣) جريدة «الأنباء» الكويتية العدد ٨٠٥٥ في ١٤١٩/٦/٢٨هـ ١٨/ ١٠/١٩٩٨م، ص ١٣.

(١٤) جريدة «اليوم» ٩/١١/١٩٩٨م.

* المحور الثاني:

إن الحاجة المتزايدة مـن جانب الصين لاستهلاك النفط سيـجعل المملكة تسهم بلا شك في تلبية هذه الحاجة، خـاصة مع تأكيد الصين بأن فرص الآخرين للفوز بتعـاون استراتيجي طويل المدى معها، ليست أوفر حظاً من فرص المملكة التي لا يجدون حـساسية في التعامل معها، أو الاعتماد علـيها، في الوقت الذي تعكس فيه سيـاسة الاعتماد الكلي على مصـدر واحد قناعة صينية بأن استقرار المملكة، وثبات وتيرة التعـامل معها على كل الساحات، مدعاة للاطمئنان، حسب تأكيد المصادر الصينية.

* المحور الثالث:

إن الصين المرشحة لكي تكون الدولة الأولى في العالم اقتصادياً، في غضون ثلاثة عقود، وإلى جانب كـونها الدولة التي تتمتع بعـضوية دائمة في مـجلس الأمن، يمكن أن تمثل شريكاً للمملكة في سيـاستها الداعية إلى تـكريس مبادىء السلام والاستقـرار في العالم، وتحديداً في المنطقة. خاصة وأن الدولتين تملكان أدوات التأثير المشتركة، وتسـتطيعان العمل معاً على تجسيد الإرادة الدولية في كل الظروف.

* خاتمة واستخلاص:

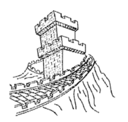
ومن الواضح بعد كل هذا أن هناك ثماني حقائق هامة أكسبت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعـزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، للصين الشعبية، في الفترة الواقـعة ما بين (٢٤ جمادى الآخرة - غرة رجب ١٤١٩هـ) الموافق (١٤-٢١/ ١٠/ ١٩٩٨م) أهمية قصوى.

هذه الحقائق هي:

أولاً: الأهمية السـياسية والاستـراتيجية المتوقـعة للصين في صنع المستقـبل الجديد، لعالم يتجه بقوة نحـو (العولمة) بكل ما تنطوي عليه من تحولات تاريخـية عميقة، وبعـيدة التأثير في المجتمع الدولي.

ثانياً: توجه المملكة الجاد نحو علاقات متـوازنة مع جميع القوى المحبة للسلام في العالم، وفتح جميع الأبواب معـها، على أسس جديدة، يحكمها الفهم المشتـرك، والاحترام المتبادل، والتعاون على كل المستويات لما فيه خير الجميع ورخائهم.

ثالثـاً: الوضع الاقتـصادي المعـقد الذي وصل إليـه العـالم في ظل تعرض سلعـة النفط لضربات شديدة، ليس بالنسبة لتراجع أسـعاره فحسب، ولكن في بروز توجه قوي لدى الدول الصناعية في الاستعاضـة عنه ببدائل أخرى لأسباب سياسية أكثر منها اقـتصادية، ونفسية أقوى منها أمنية.



لماذا الصين؟

رابعاً: اندفاع الصين بقوة نحو سياسات اقتصادية جديدة، تشرع فيها الأبواب، بتوازن مدروس، ورغبة حقيقية لفتح الأسواق أمام السلع القادمة من الخارج، وذلك في إطار حركة الصين الجادة، نحو الخروج من القمقم الذي عاشت فيه منذ (١ أكتوبر ١٩٤٩م) وحتى وفاة الرئيس الصيني الراحل (ماوتسي تونغ) في ٩ سبتمبر ١٩٧٦م، وهو اندفاع، يتيح لنا في االمملكة العربية السعودية فرصاً أفضل من غيرها، لإمداد الصين بأكثر احتياجاتها من النفط، لمواجهة ثورتها الاقتصادية بعد اقتلاع جذور الثورة الثقافية فيها.

خامساً: إن الصين كأكبر دولة في العالم «سكانياً» لا تعاني من الكثير من الأعراض المرضية التي تغرق فيها الكثير من دول العالم، بما فيها الدول الصغيرة سكاناً، والمترفة وفرة وغنى وتطوراً، بحكم الإيقاع الحياتي المتسم بالانضباط الشديد، والاحترام الكامل للأنظمة والقوانين، بما لا يسمح بأي درجة من الانفلات، وبما يضيق كل الفرص أمام «الجريمة» ويجعلها في الحد الأدنى مما هو موجود أو مقبول به عالمياً. وهو وضع يزيل أية مخاوف لدى الدول والشعوب الأخرى من تصدير أي شكل من أشكال الفساد أو الخلل إليها.

سادساً: إن الصين تملك عناصر القوة ومحدداتها، كما تمتلك إلى جانبها المصداقية في التعامل، والثبات في المواقف، فهي من الناحية العسكرية، تملك قدرات متفوقة، بل وهائلة وليس لديها أي تحفظ في إمداد الأصدقاء والشركاء بكل ما يحتاجون إليه، سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية، أو الأسلحة الإلكترونية المتطورة، وغيرها.

وهي من الناحية الاقتصادية، تمتلك كل السلع، والخدمات، والنشاطات التي تحتاج إليها حركة التبادل التجاري بين أي دولتين في العالم، على درجة من الكفاءة والمقدرة والتميز.

كما أنها تمثل سوقاً ضخمة، قابلة لاستيعاب الكثير من السلع القادمة من الخارج، وبالذات سلعة النفط، لضمان استمرار آلتها الاقتصادية، بالكفاءة نفسها التي يخططون لها، ليس من أجل منافسة اليابان فحسب، وإنما بهدف التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية خلال العشرين سنة القادمة، مما يخلق فرصاً كبيرة أمام تجارة واسعة، من شأنها أن تعدل الميزان التجاري، لأي دول تتعامل معها بصورة إيجابية.

سابعاً: إن الصين بلدٌ له تاريخ، وحضارة، وإن الانقلاب الذي تشهده الآن لا يسلخها عن ذلك التاريخ، ولا يفقدها قيمها ومكتسباتها الحضارية، بل على العكس، فإنه يعيد الصين إلى طبيعتها التقليدية قبل تعرضها للمد الشيوعي. فالشعب الصيني، ليس نبتة طارئة، وإنما هو شعب عريق تمتد جذوره إلى أعمق أعماق التاريخ. وعندما يجتمع التاريخ مع إرادة التغيير في شعب كالشعب الصيني، فإن ذلك يعني أن المستقبل سيشهد مارداً حقيقياً وضخماً، ومؤثراً في العلاقات الدولية، وفي فرض معادلة جديدة للقوة بين الشرق والغرب من جديد في المرحلة القادمة.

ثامناً: إن المملكة العربيـة السعودية تتحرك بثـقة باتجاه سائر القـوى في هذا العالم، ترصد حركتهـا وتستثمر كل إمكانية للتعـاون معها، لا سيما بعد أن انتـهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتغيـرت خارطة المصالح وموازين القوى في العالم، وأصـبح الرهان قوياً على القوة الاقتصادية، وليس على الأيديولوجـية، كما كان الأمر في الحقبة الماضـية. وبالتالي فإن الصين في ظل التقييم الموضـوعي تحتل أفقاً مستقـبلياً لا تخطئ أهميته بصيـرة أية دولة لها حسابات دقيقة وواضحة.

ومن هنا، استـقر الرأي على قيـام تعاون استـراتيجي بعيد المدى بـين البلدين، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية، سعت الزيارة للصين إلى استثمارها، وهي:

المحور السياسي: بما تمثله الصين من دور فاعل في المنطقة الدولية، كأحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية، وما تكتسـبه مواقفها وقراراتها من احتـرام شديد لدى الأسرة الدولية، بحكم سياساتها القائمة على نصرة الحق والعدل والسلام، والاستقرار والأمن في العالم.

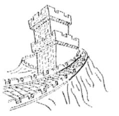
المحور الاقتصادي: ويتجسد في خططها التنموية الضخمة، للانتقال بالبلاد الى اقتصاديات السوق، ودمجها اقتصادياً في النظام العالمي الجديد، وتداخل مصالحها الشديدة مع الدول المؤثرة فـي حركـة الاقتصـاد العالمي، ونشـاطـاتـه، سـواء بمواردها، أو بكفاءتهـا العالميـة أو ثرواتها المتعـددة.

المحور الثـالث: التوجـه الواضح لدى الصين لبناء شراكـة حقـيقيـة مع المملكة، إن على المستوى النفطي، أو عـلى مستوى الاستـثمارات الصناعية الضـخمة، أو على مستـوى التجارة الخارجية على اختلاف عناصرها، ومجالاتها. وهي شراكة يتوقع لها أن تحدث تحولاً في التقييم النهائي للدور الذي يجب أن يلعبه البترول في صنع المزيد من الرخاء والاستقرار والانتعاش في العالم، وليس في إسقاطه وإلغـاء فعاليته، وتقزيم دور الدول المنتـجة له. بكل ما يترتب على ذلك السلوك من أخطار مستقبلية على مناطق الإنتاج لهذه السلعة، بعد أن تكون اقتصادياتها قد ضربت في العمق.

لكل ذلك وقـبله يمكن أن نفهم لماذا تحـمس الأميـر عبدالله بن عـبدالعـزيز لزيارة الصين الشعبيـة في هذا الوقت بالذات؟ ولماذا تجاوب - على الفور- مع الدعوة الرسميـة الموجهة إليه لزيارتها.

ذلك أن الرؤية البعيـدة المدى لسموه تنم عن القراءة التـالية لمستقبل التـعاون مع هذا البلد الضخم:

أولاً: إن الصين الشعـبية، دولة تسعى إلى إعادة بنـاء هياكلها، ومؤسسـاتها، على أسس اقتصادية جديدة، وواقعية، لا تعتمد الطفرة أو الاندفـاع سبيلاً إلى تحقيق النمو المتصاعد فيها، كما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقـاً. وذلك توجه يلائم نمط التفكير السائد في المملكة، كما يلتقي مع التوجهات المستقبلية التي يتحتم علينا المباشرة فيها.



لماذا الصين؟

ثانياً: إن الصين الشعبية، تعمل على تحقيق التعاون القائم على المصالح، وليس على فرض الهيمنة، وبسط القوة، وتكريس النفوذ من أي نوع كان.

ولنا - نحن هنا في المملكة - مصلحة حقيقية في أن نقيم تعاوناً بناء مع دولة كبيرة كالصين، مصالحها المتحققة من ورائه هو تبادل المنافع، والسلع، والاستثمارات، على مختلف الأصعدة والمستويات، دون إملاء لمصالح أو فرض لشروط.

وعندما تنتفي الأطماع، وتختفي النظرة الاستعلائية في العلاقات بين الدول، فإن المصالح تصبح هي القوة المهيمنة على تفعيل هذه العلاقات وتطويرها على أسس واضحة، تنمو بنمو الثقة، وتتعاظم بتزايد الاحتياجات المتبادلة بين الطرفين. وكل مؤشرات المستقبل تدل على أن الصين، ستكون صديقاً مرشحاً بقوة لاحتلال مكان الصدارة في مستقبل التعاون مع المملكة.

ثالثاً: أن البلدين يعكفان على مراجعة سياساتهما وأنظمتهما وخططهما وبرامجهما المستقبلية وبالتالي فإن لديهما مصلحة حقيقية في أن يدعم كل منهما الآخر، وأن تقوم بينهما وبين بعض دول العالم التي تماثلهما في الظروف والهواجس والطموحات مصالح وثيقة لا أستبعد أن يغيرا بها نمط التحالفات السائدة إن على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وبالذات من خلال تقييمهما النهائي لدور منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» ودور منظمة التجارة العالمية، وما سيؤدي إليه من انخراط أكثر دول العالم فيها، وتفاعلها مع أنظمتها وقوانينها وتوجهاتها، فضلاً عن تقييمها المتشابه لمدى كفاءة منظمة الأمم المتحدة في الاضطلاع بأدوار حساسة، وجوهرية في مرحلة ما بعد قيام النظام العالمي الجديد بمحدداته وشروطه وضوابطه الحادة.

ولذلك فإن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز كان شديد الاهتمام بالتوصل إلى نتائج محددة، وملموسة، من وراء جميع لقاءاته، بكل من رئيس الدولة (جيانج زيمين)، ورئيس الوزراء (تشو رونغجي)، ووزير الخارجية (تانج جياكسوان)، وبغيرهم ممن اجتمعوا به في مدن الصين الثلاث (بكين، شيان، شنغهاي) بمن فيهم المستثمرون ورجال الأعمال، بل إنه كان حريصاً على أن يؤكد للصينيين على الثوابت التالية في السياسة السعودية، ولا سيما بالنسبة للقيادات الإسلامية هناك:

أولاً: إن المملكة راغبة في إقامة أوثق العلاقات مع بلادهم في المستقبل، على أسس من الثقة الراسخة التي زرعتها بين البلدين صفقة الصواريخ حسب تصريح مصدر سعودي مسؤول في ١٤٠٨/٨/١هـ (١٩٨٨/٣/٢٠م)، حتى قبل أن تقوم بينهما علاقات سياسية كاملة ورسمية، وكذلك في ضوء المصالح الحقيقية المشتركة التي تمثلها المنافع المتبادلة لكلا البلدين.

ثانياً: إن «النفط» سلعة اقتصادية، ويجب أن تظل كذلك بمنأى عن المناورات أو المؤامرات السياسية التي تحاط بها، وبالتالي، فإن بإمكان البلدين أن يوفرا سياجاً قوياً لحماية هذه الثروة من التبدد والزوال.

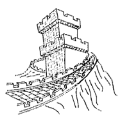
ثالثاً: إن الحضارة المشتركة للبلدين تؤسس لتعاون وثيق بين شعبين أصيلين، تحكمهما القيم والأخلاقيات، فكما أننا شعب عاطفي، تأسره المواقف المؤثرة، فإن الشعب الصيني، من الشعوب القلائل في العالم الذي يحكمه تراث ضخم، وعظيم.

وقد التقت حضارتا البلدين، وتجسدت في الحوار العميق الذي دار بين سموه وبين الرئيس الصيني (زيمين)، الذي عبر عن اعتزازه بالثروة الحقيقية للمملكة العربية السعودية، ممثلة في العقيدة الإسلامية الخالدة، ومرتكزاتها المتمثلة في الأراضي المقدسة التي يتجه إليها المسلمون في كل مكان من هذا العالم، وهو الأمر الذي زاد من تقدير الصينيين للمملكة العربية السعودية، ومن احترامهم لسياستها الإيجابية، لا سيما في التعامل مع المسلمين في الصين، الذين عبروا لسمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بأن زيارته لهم أعادتهم إلى جذورهم التاريخية، وعززت صلتهم اليومية العميقة بأرض القداسات، في الوقت الذي تركت كلمات سموه للمسلمين هناك أكبر الأثر وأوقعه لدى المسؤولين الصينيين، حيث أكد سموه على أن المملكة العربية السعودية تعتز بصلات المسلمين الروحيةبها، ولكنها تؤكد على أن المسلم الصحيح هو المواطن الصحيح «ملغياً بذلك كل حساسية يمكن أن تنشأ بين دولتين تربط بين فئة من شعب أحدهما صلات روحية أو ثقافية أو عرقية بالشعب الآخر».

فكما أن المملكة ترفض كل شكل من أشكال تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية، فإنها حريصة على ألا تأخذ الروابط الروحية العميقة للمسلمين في أي مكان من هذا العالم بأرض الحرمين الشريفين، بعداً آخر، وتتحول إلى وسيلة للضغط أو الاحتواء أو الاستقطاب أو التأثير على دولهم وشعوبهم الأخرى.

رابعاً: إن المملكة العربية السعودية مستعدة لمشاركة المستثمرين الصينيين في إقامة أضخم المشروعات وأوسعها على أسس اقتصادية بحتة، سواء في مجال الصناعات البتروكيماوية (التحويلية) أو الصناعات الثقيلة أو المتوسطة فضلاً عن المساهمة الفعالة في الدخول في مشروعات مشتركة في الصين وغيرها، وهي نفس الرغبة التي لمسناها جميعاً لدى الصينيين، مما يشكل أساساً مشتركاً للتعاون على أسس متينة وواضحة، لا مجال فيها للمخاوف أو حسابات الكسب والخسارة، في ظل توفر حسن النوايا.

خامساً: إن المملكة العربية السعودية، تخطط من أجل المستقبل، في ضوء أولويات، يتقدم فيها الشأن الاقتصادي على كل ما عداه، وتستفيد منه المواقف والسياسات على كل الأصعدة الإقليمية والدولية، لإيمان المملكة بأن المصالح القوية، تقود إلى التوافق في السياسات والأهداف، وليس بين البلدين ما يختلفان عليه، حتى مسألة «الصين الوطنية»، سويت بصورة لم تعد تقبل الجدل (كما نص على ذلك البيان المشترك بين الدولتين في نهاية الزيارة)، في الوقت الذي أسس فيه البلدان لتفاهم حقيقي، لا تطغى فيه المصالح لأي طرف على مصالح



لماذا الصين؟

الطرف الآخر معه لا سيما بالنسبة لمراعاة عدم قيام تعاون مؤثر أو ضار مع أطراف إقليمية على حساب أطراف أخرى، مهما كان العائد والمصلحة.

سادساً: إن الوزن الدولي للصين الشعبية في دعم قضية فلسطين، إنما يوفر أرضية ممتازة للعمل الدولي المشترك والبناء، لإقرار السلام العادل والشامل في المنطقة.

ومن المفيد لدول المنطقة وشعوبها، أن تحتفظ بهذا الدعم السياسي لترجيح الموقف العربي، على الرغم من العلاقات القائمة بين الصين وإسرائيل، وهي العلاقات التي ظلت في حدودها الطبيعية، دون أن تغير في قناعة الصين بأحقية الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، على ترابهم الوطني، وفي عاصمتهم القدس.

إن هذه المعطيات مجتمعة هي التي جعلت صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ابن عبدالعزيز يقول لي، خلال حواري الصحفي معه، في رحلة العودة إلى الرياض:

إن الصين قوة لا يستهان بها، ومارد نتوقع أن يتحول في المدى القصير إلى قوة حقيقية تسهم في رخاء العالم وتطوره، وعلينا أن نمد لها أيدينا لكي نعمل سوية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف، وبإمكان البلدين أن يؤثرا بصورة إيجابية في بناء النظام العالمي الجديد، بعد أن التقت مصالحهما، وتوافقت نظرتهما نحو المستقبل، لا سيما بمواجهة الأخطار والتحديات التي تتهدد الأمن والسلام العالميين».

ويومها أدركت وأنا أودع سموه: «أن الصين تمثل إحدى نقاط الإرتكاز في العمل الدؤوب الذي ستشهده المملكة في المرحلة القادمة لأخذ مكانها الطبيعي في النظام العالمي الجديد بروح المسؤولية والمبادرة وليس بالأماني والتطلعات، ومن خلال انتهاج سياسة الاعتماد المتبادل وترجمتها من نظريات إلى مصالح عميقة تربط الشعوب ببعضها، قبل روابط الأنظمة والبروتوكولات.

لكن ما يجب أن أتوقف عنده الآن هو السؤال التالي:

ترى: ماذا حققت الزيارة للصين وأهداف الأمير الفارس؟!

وهل يمكن اعتبارها نقطة انطلاق حقيقية إلى مراجعة علاقاتنا بالقوى الرئيسية في العالم وإعادة صياغتها على أسس جديدة؟

أما ماذا حققت فإنه لو لم تكن قد أثمرت إلا تكريس وتعميق الثقة بين البلدين، فإن ذلك وحده يكفي لأن المخزون الهائل لدولة كبيرة كالصين، يظل بمثابة رصيد يمكن الاعتماد عليه عند الضرورة، وهو ولا شك، مخزون استراتيجي تحسب له الكثير من دول العالم ألف حساب، لا سيما تلك الدول التي تجيد قراءة التاريخ، وتفسير ظواهر النمو والتطور في المجتمعات، وإن كان ما تحقق يتجاوز كل هذا، ويؤسس لتعاون استراتيجي حقيقي، ستتزايد أهميته، بتزايد الاقتراب من بعضهما البعض.

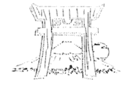
والمملكة العربية السعودية، تميز بين نمط العلاقة القائمة على التعاون، وبين تلك التي تتأسس على التحالفات. ولذلك، فإنها تؤمن بأن المصلحة الحقيقة للدول، تستقر وتتعمق بصورة أفضل، حين تتداخل مصالح شعوبها ومكتسباتها، وحين تشارك فعاليات البلدين ومؤسساتها المختلفة، وفي مقدمتها المؤسستان الاقتصادية والثقافية في تبني أهدافهما المشتركة.

ومن مصلحة المملكة والصين أن تلتقي أهدافهما مع مصالحهما، وأن يشكلا نموذجاً للتعاون، وليس للتحالف. فالعصر لم يعد عصر تحالفات، وإنما عصر مصالح، تتكامل في ظل توافر عناصر القوة والقدرة لدى أطراف التعاون المشترك.

وعندما تصبح العلاقات بهذا المستوى من التكامل، فإنها يمكن أن ترتقي بالتعاون بينهما إلى مستوى جديد من الشراكة المتكافئة، بصرف النظر عن التفاوت الذي قد يكون كبيراً بين قدراتهما، وقد تكون هذه الشراكة نهجاً يحتذى في مراجعة علاقات البلدين بمن حولهما، وفي ضوء معايير العصر الجديدة، ومتطلباتها المختلفة كل الاختلاف.

وبكل المقاييس، فإن الصين تمثل دولة هامة، وكبيرة، وهي تتجه الآن لتصدر قائمة الدول التي تسعى لوضع بصماتها المؤثرة، على النظام العالمي الجديد.

وهذا المنظور هو الذي يعطي أهمية حقيقية لزيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لها، في ظروف تشهد فيها البلاد تحولات جوهرية في الاتجاه إلى المستقبل الطموح.



المملكة واليابان:
شراكة استراتيجية للقرن
الحادي والعشرين

الفصل الخامس

المملكة واليابان: شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين

أ. د.ماجد بن عبدالله المنيف *

كانت اليابان المحطة الخامسة في جولة سمو ولي العهد العالمية والمحطة الثانية في جولته الآسيوية. وجاءت الزيارة لتؤكد عمق ومتانة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين المملكة العربية السعودية واليابان وترتقي بها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية. وكانت العلاقات بين البلدين قد مرت بمحطات وعلامات بارزة منذ بداية التمثيل الدبلوماسي بينهما قبل حوالي خمسة وأربعين عاماً. إن زيارة سمو ولي العهد وما صاحبها ستشكل إحدى تلك العلامات. فهي الزيارة الأولى لمسؤول سعودي بذلك المستوى بعد زيارة جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - إلى اليابان عام ١٩٧١ (ضمن جولة عالمية أيضاً) وجاءت زيارة سمو ولي العهد تتويجاً لعلاقات ارتفعت خلال الفترة الفاصلة بين الزيارتين وخلال مرحلة تنموية بارزة شهدتها المملكة ونمو اقتصادي غير مسبوق في اليابان، جعلت لكل منهما مركزاً ودوراً مرموقاً في الاقتصاد العالمي والإقليمي، ووزناً في حركة التجارة العالمية يضاف إلى مكانة كل منهما في مجاله، المملكة في العالم العربي والإسلامي واليابان في آسيا ومجموعة الدول المتقدمة مما يضيف لشراكتهما أهمية في تدعيم دورهما السياسي والاقتصادي من جهة وتطوير العلاقات بين منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي ومنطقة جنوب شرق آسيا من جهة أخرى.

والجزر اليابانية، التي يبلغ عدد سكانها ١٢٥ مليون نسمة ومتوسط دخل الفرد السنوي فيها حوالي ٤٠ ألف دولار، تعتبر الرابعة في آسيا من حيث عدد السكان والثانية عالمياً بعد سويسرا من حيث متوسط دخل الفرد. ويشكل الاقتصاد الياباني بإجمالي دخل يبلغ حوالي ٥ تريليون (ألف مليار) دولار ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. أما صادراتها

* أكاديمي اقتصادي، مستشار بوزارة البترول والثروة المعدنية.

ووارداتها من السلع والخدمات البالغ قيمتها ٦,١تريليون دولار فيضعها في المرتبة الثالثة في حركة التجارة العالمية. وبحجم واردات بترولية عند حوالي ٥ مليون برميل يومياً تعتبر اليابان ثاني أكبر مستورد للبترول في العالم وهي إضافة لذلك من أهم الدول في العالم من حيث حجم الأرصدة النقدية والاستثمارات الخارجية والمساعدات الإنمائية. وكل تلك المؤشرات وغيرها جعلت لليابان مركزاً هاماً في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الآسيوي والمؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية. فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية السبع التي تراقب وتنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي، وهي ثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأكبر مساهم في البنك الآسيوي للتنمية إضافة إلى دورها الهام في كثير من المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى. حيث أنها من أهم المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة.

وبالمقابل فإن مكانة المملكة في العالمين العربي والإسلامي قد تدعمت باقتصاد قوي يعتبر أحد أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط والعالم من خلال مؤشرات عدة. فالناتج المحلي للمملكة البالغ ٥٤٧ بليون (مليار) ريال (١٤٦بليون دولار) يساهم بحوالي ٢٣بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وحوالي ٢٧بالمئة من حجم تجارتها الخارجية. وبسبب توفر التجهيزات الأساسية والمناخ الاقتصادي والسياسي الملائم استطاعت المملكة أن تستقطب خلال النصف الأول من التسعينات حوالي ثلث حجم الاستثمارات إلى المنطقة من الخارج. وفي المجال البترولي، فإن لدى المملكة كما هو معروف أكبر احتياطي عالمي من الزيت الخام (٢٦١بليون برميل) وخامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي (٢٠٤ تريليون مترمكعب)، وهي أكبر دولة منتجة ومصدرة للبترول وسوائل الغاز في العالم حيث يزيد إنتاجها عن ٨مليون برميل يوميا وتصل صادراتها التي تزيد عن سبعة ملايين برميل يوميا إلى مختلف أنحاء العالم. وتزداد أهميتها من هذه الناحية لا سيما لآسيا واليابان على وجه الخصوص، حيث تعتبر المصدر الأول للإمدادات البترولية لكل منهما حيث تزودهما بـ ٢٠ بالمئة و ٢٥ بالمئة من احتياجاتهما البترولية على التوالي. وبسبب مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي أصبح لها وجود قوي في المؤسسات المالية والإنمائية الدولية حيث تحتل الخامسة في المساهمة برأسمال صندوق النقد والبنك الدوليين. هذا إضافة إلى دورها في المؤسسات المالية والاقتصادية العربية والإسلامية.

إن العلاقات بين بلدين بوزن المملكة واليابان في منطقتين حيويتين لاستقرار العالم ونموه الاقتصادي تكتسب معاني عدة. فاليابان تعتبر من أهم الأسواق للبترول السعودي وتعتبر السوق الآسيوية عموما أهم سوق للصادرات البترولية السعودية حيث يصلها ٤٠ بالمئة من تلك الصادرات. ولقد جاءت زيارة سمو ولي العهد إلى آسيا ومنها اليابان خلال عام ١٩٩٨ وهو عام شهد تطورات متلاحقة في المجالين الاقتصادي والبترولي العالميين. لقد كان للازمة المالية

المملكة واليابان:
شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين



سمو ولي العهد مع رئيس وزراء اليابان السيد أوبوتشي يوقعان برنامجاً للتعاون السعودي-الياباني للقرن الحادي والعشرين

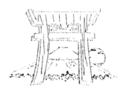
والاقتصادية في عدة دول أسيوية والركود الاقتصادي في اليابان، وتداعياتها عالميا أثر كبير على النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي على أسواق وأسعار البترول، واقتصاديات الدول المصدرة ومنها المملكة. إذ إن منطقة جنوب شرق آسيا التي كان النمو فيها يرفع من معدلات النمو العالمية والتي كان الطلب على البترول منها يشكل أكثر من ثلث الزيادة في الطلب العالمي سنويا، تعرضت لانتكاسة اقتصادية. وقد أدت تلك الأزمة وما نتج عنها إلى قيام دول المنطقة بتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي لغرض استعادة مسار النمو الذي جعل المنطقة مضرب المثل للدول النامية. وقد خيمت ظلال من الشك بعد تلك الأزمة على واقعية نموذج النمو الآسيوي وقابليته للاستمرار، وأخذ البعض يقلل من إنجازات ذلك النموذج وقدراته. ولكن ما يقال حول انهيار نموذج التنمية الآسيوي مبالغ فيه إلى حد كبير إذ إن ما يتفق عليه أغلب التوقعات بما فيها توقعات خبراء صندوق النقد الدولي، أن لدى تلك الاقتصادات من الإمكانات البشرية والتقنية والتنظيم والانضباط والإنتاجية ما يجعلها تتخطى الأزمة الراهنة ومعاودة مسار نموها بعلاقات أكثر استدامة وترابطاً. ولعل المنطقة التي أعطت دروساً للدول النامية حول إمكانات التنمية وشروطها تستطيع أن تعطي دروساً أخرى عن إمكانية تبني الإصلاحات الاقتصادية المناسبة وتخطي الأزمات، متى توفرت الإرادة لذلك. إن انخفاض أسعار البترول الذي نتج جزئياً عن الأزمة الآسيوية يعتبر اختباراً للدول المصدرة للبترول بضرورة أن تتخذ بدورها الإصلاحات الضرورية لتجنيب اقتصادياتها مضار التداعيات الخارجية وتحقيق معدلات نمو حقيقية على المدى الطويل.

لقد تطورت العلاقات بين المملكة واليابان في مختلف المجـالات حتى تم تتويجها بالتوقيع خلال زيارة سمو ولي العـهد إلى اليابان على برنامج التعاون السعـودي الياباني للقرن الحادي والعشرين، الذي يشـمل التعاون في مجال التنميـة البشرية والبيئيـة والصحية والتقنية والـثقافة والرياضة والاستـثمار المشترك. وهـذا البرنامج الذي سوف نأتي على تحليله لاحقـاً هو امتداد للعلاقات المتميزة بين البلدين بدءاً من إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٥٤مروراً بتوقيع امتياز شركة الزيت العربية عـام ١٩٥٧ واتفاقية التعاون الفني والاقتصادي عـام ١٩٧٥ والاستثمارات في المشروعات البتروكيماوية في أواسط عقد الثمانينيات.

وكان التـوقيع على اتفاقـية الامتيـار للتنقيب عن البتـرول في المنطقة المغمـورة من المنطقة المحايدة بين حكومة المـملكة العربية السعودية والمجـموعة اليابانية الـتي عرفت فيما بعـد بشركة الزيت العربية أحد معالم تلك العلاقات، إذ قامت الشركة بالتنقيب عن الزيت الخام وإنتاجه في المنطقة المقسومة حـيث وصل إنتاجها الذي تتقاسمه حكومتا المـملكة العربية السعودية والكويت إلى حوالي ٢٧٦ ألف برميل في اليوم عام ١٩٩٧. ويعتبر ذلك الامتياز والإنتاج، على ضآلته، مهماً لليابان إذ يمثل حوالي ٦٥ بالمئة من إنتاج الشركات اليابانية من البترول في العالم. ولشركة



العلاقات الاقتصادية الراسخة بين المملكة واليابان وجدت دفعة قوية بزيارة الأمير عبدالله إلى طوكيو



المملكة واليابان: شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين

الزيت العربية دور هام في تطوير وتوثيق العلاقات بين البلدين إذ يعمل بها ٢٠٥٦ موظفاً حوالي ٤٣ بالمئه منهم سعوديون حتى نهاية عام ١٩٩٧. وتدعم الشركة لجنة الصداقة السعودية اليابانية التي يرأسها في اليابان مدير الشركة السيد/ كيتشي كوناجا. لذلك اتخذ موضوع تجديد امتياز الشركة مع حكومة المملكة الذي ينتهي في أوائل عام ٢٠٠٠ ميلادية أهمية خاصة لقطاع البترول وللحكومة اليابانية، قبل وخلال زيارة سمو ولي العهد حيث أبدت الحكومة اليابانية دعمها لتجديد الامتياز في أكثر من مناسبة. وقد عمل سمو ولي العهد خلال اللقاءات المختلفة على طمأنة الجانب الياباني وأكد حرص المملكة على تنمية التعاون في مختلف المجالات والرغبة في أن تؤدي المفاوضات الجارية بين الجانبين إلى تذليل كافة العقبات والوصول إلى نتائج مرضيه للطرفين وتدعيم علاقاتهما في مجال الاستثمار المشترك والتبادل البترولي.

وإضافة إلى موضوع امتياز شركة الزيت العربية يدرك الجانب الياباني أهمية ودور الصادرات البترولية السعودية لليابان، حيث تستورد اليابان ربع وارداتها البترول من الخام من المملكة (١,١٦ مليون برميل يوميا) وحوالي ٤٢ بالمئة من وارداتها من سوائل الغاز (٢٥٠ ألف برميل يوميا) ويشكل إجمالي تلك الواردات حوالي ٢٧ بالمئة من استهلاك اليابان من البترول ومنتجاته. فإذا أضفنا إلى ذلك أن واردات اليابان من البترول وسوائل الغاز من منطقة الخليج عموما تصل إلى ٣,٦ مليون برميل أي أكثر من ثلثي استهلاكها، أدركنا الأهمية التي توليها اليابان لأمن الإمدادات من المنطقة ولعلاقاتها مع المملكة كحجر أساس لضمان تلك الإمدادات. وقد تأكد ذلك في البيان الختامي الصادر بعد زيارة سمو ولي العهد الذي أشار إلى «اتفاق الجانبين على أهمية استقرار السوق البترولية. ونوه الجانب الياباني بدور المملكة المتوازن في ذلك المجال وأهميتها كمصدر آمن لإمدادات الزيت إلى العالم بما فيها اليابان». ومع أن هاجس أمن الإمدادات البترولية لدى اليابان لا يتخذ البعد السياسي والتحيز الثقافي ضد العرب كما هو الحال في الولايات المتحدة أو أوربا إلا أن اهتمامها بأمن الإمدادات وضمانها قد قابله تفهم من جانب المملكة وسعي للتخفيف من حدته. وتجلى ذلك بأن أبدت المملكة استعدادها تجديد امتياز شركة الزيت العربية والتفاوض معها لهذا الغرض، وتجلى أيضا قبل ذلك خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ في تفاوض شركة أرامكو السعودية مع مجموعة شركات يابانية للدخول في مشروع مشترك للتكرير والتسويق في اليابان يهدف، في جانبه التجاري، إلى ضمان سوق للصادرات السعودية إلى اليابان وطمأنة المستهلك الياباني بتوفر الإمدادات وحرص المملكة على التواجد في ذلك السوق. ومع أن تلك المفاوضات لم تؤد في حينها إلى نتيجة حاسمة بسبب ضعف جدوى المشروع تجاريا ولكن ليس هناك ما يمنع من تجدد الاهتمام بذلك إذا توفرت الظروف المناسبة للطرفين.

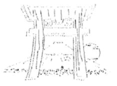
وليس المهم بالنسبة للعلاقات البترولية بين البلدين دور امتياز شركة الزيت العربية وحجم الصادرات البترولية السعودية الحالية إلى اليابان فحسب، بل إن التوقعات المستقبلية للطلب على

الطاقة في اليابان وآسيا ومصدر تلبية تلك الإمدادات يزيد من أهمية تلك العلاقات، إذ تشير معظم التوقعات إلى أنه بعد التصحيح الاقتصادي في دول شرق اسيا، ستعود معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع خلال العقدين القادمين وسيزداد الطلب على البترول في تلك المنطقة بمعدل ٦٢ بالمئة بحلول عام ٢٠١٠ أو حوالي ٨ مليون برميل يومياً. وستتم تلبية الجزء الأكبر من ذلك الطلب من منطقة الخليج العربي وخصوصاً من المملكة. حيث يتوقع أن تزداد الورادات بمعدل ٤ بالمئة سنوياً خلال الفترة، مما يضيف إلى العلاقة الاستراتيجية بين البلدين بعداً يهتم به الجانب الياباني، وهو دور تلك العلاقة بينهما في تدعيم علاقات الاعتماد المتبادل بين المنطقتين وزيادة الاستثمارات اليابانية في قطاع التكرير والتسويق في آسيا لتلبية الطلب المتوقع زيادته.

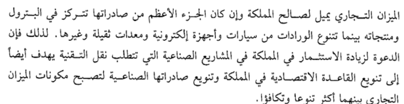
ومن المعالم الأخرى للعلاقات بين البلدين اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الموقع عام ١٩٧٥ وإنشاء اللجنة السعودية اليابانية المشتركة التي عقدت منذ توقيع الاتفاق سبع اجتماعات بغرض استكشاف سبل التعاون في المجال الرسمي. يضاف إلى ذلك تعاون آخر بين رجال الأعمال في البلدين حيث يعقد حوار سنوي منذ عام ١٩٨٨ بين ممثلي القطاع الخاص من كلا البلدين ومن مجالات الأعمال المختلفة وذلك بهدف التعرف على فرص الاستثمار والتبادل التجاري وتنميتها. هذا إضافة إلى الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين خلال العقود الثلاثة الماضية قبل تتويجها بزيارة ولي العهد الياباني الحالي عام ١٩٩٤ إلى المملكة.

ويعتبر الاستثمار ثاني المعالم الرئيسية في علاقات المملكة مع اليابان. فالمعروف أن النهضة الصناعية في المملكة اعتمدت، إضافة إلى تشجيع الحكومة وتهيئتها التجهيزات الأساسية ومبادرات القطاع الخاص، على استقطاب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية للاستثمار في المشروعات الصناعية وغيرها. وقد كان لليابان دور في تلك الاستثمارات المشتركة إذ وصل إجمالي الاستثمار المشترك مع شركات يابانية عام ١٩٩٧ حوالي ١,٥ بليون دولار، من مجموع الاستثمارات المشتركة في المملكة البالغة ٢٤,٧ بليون دولار. وهذه الاستثمارات اليابانية التي تتركز في قطاع البتروكيماويات تعتبر قليلة بالقياس للإمكانات المتاحة ومناخ الاستثمار المواتي في المملكة من جهة والعلاقات التاريخية بين البلدين من جهة أخرى. لذلك جاءت دعوة المملكة إلى اليابان قبل وخلال زيارة سمو ولي العهد لزيادة استثماراتها في المملكة لكي لا تبقى العلاقات بينهما قصراً على التبادل التجاري الذي على أهميته لا يُوجد فرصاً وظيفية في المملكة ولا يعمل على نقل التقنية.

وتعتبر اليابان أحد أكبر الشركاء التجاريين للمملكة إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٩٦ حوالي ١١ بليون دولار نصيب الصادرات السعودية منها حوالي ٩,١ بليون دولار مما يجعلها ثاني أهم سوق للمملكة بعد السوق الأوروبي. أما قيمة الواردات البالغة ١,٩٥ بليون دولار فإنها تجعل اليابان بالمرتبة الرابعة بين أكبر الموردين إلى المملكة. وهذا يجعل



المملكة واليابان:
شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين



الميزان التجاري يميل لصالح المملكة وإن كان الجزء الأعظم من صادراتها تتركز في البترول ومنتجاته بينما تتنوع الورادات من سيارات وأجهزة إلكترونية ومعدات ثقيلة وغيرها. لذلك فإن الدعوة لزيادة الاستثمار في المملكة في المشاريع الصناعية التي تتطلب نقل التقنية يهدف أيضاً إلى تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة وتنويع صادراتها الصناعية لتصبح مكونات الميزان التجاري بينهما أكثر تنوعا وتكافؤا.

وقد طلبت المملكة من الجانب الياباني خلال مفاوضات تجديد امتياز شركة الزيت اليابانية العمل على زيادة حجم الاستثمارات اليابانية في المملكة سواء في مشاريع بتروكيماوية في منطقة الخفجي تستغل الغاز الطبيعي من المنطقة المغمورة من المنطقة المحايدة أو مشروع يستفيد من الخبرة اليابانية في مجال سكك الحديد للعمل على إنشاء خط للسكة الحديد يمتد من شمال المملكة في منطقة حزم الجلاميد مرورا بمنطقة القصيم إلى الرياض ليرتبط بخط الرياض الدمام وذلك لغرض استغلال ونقل الثروات المعدنية من فوسفات ونحاس وغيرها إلى مناطق التصنيع وموانئ التصدير. وستظهر الأيام القادمة مدى القدرة على ترجمة العلاقات التاريخية المتميزة على أرض الواقع من خلال مشاريع مجدية تحقق أرباحاً للجانب الياباني وتزيد القيمة المضافة ومجالات التوظيف في المملكة. ويتطلب الأمر، إضافة إلى دعم الحكومتين، مبادرات من القطاع الخاص في البلدين ودخولهم في مشاريع إنتاجية مشتركة تستغل الميزة النسبية وتبني على العلاقات الثنائية المتميزة.

إن ما يعرف بالمعجزة اليابانية وتعميمها إلى أنحاء آسيا بعد ذلك، فيما يتعلق بنمط التنمية وعلاقاتها والمواءمة بين الانفتاح الاقتصادي ودور الدولة في تحفيز النمو، قد أعطى دروساً للدول النامية ومخططي التنمية فيها. ولكن ما جعل التجربة اليابانية ذات أهمية للعالم العربي والإسلامي، وبالأخص للمملكة، هو القدرة على المواءمة بين التقليدية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة. فاليابان استطاعت الاستفادة من العناصر التقليدية لديها مثل الجماعية، أو الشعور بالانتماء إلى الجماعة، والتراتبية الاجتماعية، والعلاقات الأسرية، والنظرة إلى السلطة، والولاء لها وغير ذلك، في تحقيق أهداف التنمية، وعملت في ذات الوقت على الانفتاح على الغرب في مجال الفكر والمؤسسات والعلوم والإدارة واستطاعت أدوات ومجالات التحديث الغربية أن تلعب دوراً في اليابان مختلفاً عن الدور الذي تؤديه في بيئتها الغربية، لقد قامت كل من البيروقراطية اليابانية والمؤسسة السياسية فيها وكذلك قطاع الأعمال بتطويع أدوات كل منهم لتتواءم مع عملية التحديث الأمر الذي عمل على إنتاج نموذج خاص باليابان. وخلال تجربة التنمية في المملكة كان التحدي الرئيس الذي يواجهها ولا يزال هو في كيفية تحقيق التوازن بين التطور الحضاري والعمراني والمادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة والمبادرات الفردية من جهة وبين المحافظة على المبادئ والقيم الدينية من جهة أخرى وكذلك التوافق بين دور الحكومة ومؤسساتها ودور ومبادرات القطاع الخاص. وتعزى النجاحات التي حققتها المملكة في مجالات

التنمية إلى شكل التوفيق والمواءمة بين متطلبات التنمية ومخرجاتها من جهة والالتزام بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف والمحافظة على القيم والعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى. هذا إضافة إلى علاقات التنسيق وتحديد الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي الثنائيات التي مرت بها اليابان وأثبتت إمكانية التوفيق بين جوانبها المختلفة.

وتعتبر التجربة اليابانية في التعليم والتدريب وتطوير القوى البشرية مهمة للدول النامية في سعيها لإيجاد حل للمعادلة التي تربط التطور الاقتصادي والصناعي بمدخلات ومخرجات التعليم. وقد تنبهت كثير من الدول الغربية لتجربة التعليم العام والجامعي في اليابان، وخصوصاً بعدما تبين تقدمها عن غيرها من خلال مؤشرات مختلفة لقياس كفاءة منظومة التعليم وأدائها، وتحصيل الطلبة العلمي وقدراتهم ومستويات المدرسين وتأهيلهم وشمولية المناهج. فالتعليم في اليابان يتميز بمواكبته متطلبات سوق العمل إضافة إلى مرونة المناهج وانسجامها مع تطور العلوم وإعطاء دور أساسي للحكومة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص في تطوير التعليم والاستفادة من مخرجاته. ولم تكن لتلك التجربة أن تغيب عن المملكة التي أولت التعليم وتطوير القوى البشرية جل اهتمامها منذ بداية تأسيسها مروراً بخطط التنمية المتعاقبة. فقد أولت المملكة في بداية نهضتها اهتماماً بالبعثات إلى الخارج كما فعلت اليابان في القرن التاسع عشر عند بداية انفتاحها على العالم. وقامت بالإنفاق على التعليم العام والعالي ومنذ بداية خطط التنمية شكلت تنمية القوى البشرية أهم أوجه الإنفاق العام.

لذلك وفي ضوء تجربتها في ذلك المجال، كان من الطبيعي أن يشمل التعاون بين البلدين مجال التعليم وتطوير القوى البشرية. فقد جاء في وثيقة برنامج التعاون السعودي الياباني للقرن الحادي والعشرين الذي وقعة معالي وزير التخطيط في المملكة ووزير التجارة الدولية والصناعة الياباني وسمو وزير الخارجية في المملكة ووزير الخارجية الياباني إبان زيارة سمو ولي العهد إلى اليابان فصل خاص لاستفادة المملكة من تجربة التعليم اليابانية. ويشمل ذلك مجال تنظيم برامج للتعرف على النظام التعليمي الياباني منها زيارات لمسؤولي التعليم والإدارات المدرسية إلى اليابان وبرامج تدريب المدرسين وإدخال الحاسب الآلي في مناهج التعليم العام في المملكة والاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التعليم الخاص والإدارة المدرسية وغير ذلك. هذا إضافة إلى التعاون في مجال تدريب القوى العاملة في المملكة مع الهيئة العامة للتعليم المهني والتدريب الفني وذلك من خلال برامج للتدريب على الإلكترونيات وتأهيل المدرسين في الكليات التقنية. ويعتبر هذا استمراراً لنهج التعاون في ذلك المجال بينها إذ تدرب في اليابان منذ بداية التعاون الفني بين البلدين وحتى نهاية عام ١٩٩٨ ما يقارب ١٠٧٣ متدربا سعوديا وتدعم التعاون في مجال التدريب بين البلدين أيضاً بالتوقيع على اتفاقية تدعم جهود إنشاء معهد التدريب الفني للسيارات من قبل القطاع الخاص في البلدين وذلك للاستفادة من التقنية اليابانية وتدريب الكوادر الوطنية لتلبية حاجة السوق السعودي.



المملكة واليابان: شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين

هذا ولا يقتصر برنامج التعاون للقرن الحادي والعشرين على جانب التعاون في مجال التعليم والتدريب بل يشمل أيضا التعاون في قطاعات البيئة والصحة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة إضافة إلى الاستثمار والمشاريع المشتركة. ففي مجال البيئة يتركز التعاون على بناء قاعدة معلومات بيئية في المملكة والاستعانة بالخبرة والتقنية اليابانية في مجال إدارة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتعامل مع النفايات الصناعية والتلوث في المدن الرئيسية والمحافظة على الحياة الفطرية ونمائها وتبادل أبحاث التصحر ومراقبة البيئة البحرية في الخليج العربي، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والمياه ومصلحة الأرصاد وحماية البيئة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وغيرها من الجهات التي تعنى بالأمور ذات الطبيعة البيئية في المملكة.

أما في مجال الصحة، فالمعروف أن القطاع الصحي الحكومي في المملكة يغطي حوالي ٧٣ بالمئة من عدد المستشفيات العاملة وحوالي ٨٢ بالمئة من عدد الأسرة و ٧١ بالمئة من عدد الأطباء و ٨٠ بالمئة من عدد الممرضات. وقد تطور قطاع الخدمات الصحية في المملكة بشكل كبير خلال الخمس والعشرين عاما الماضية ازدادت التحديات التي تواجهه نتيجة تزايد أعداد السكان وتغير مستوياتهم المعيشية والعمرية وازدياد الوعي الصحي وغير ذلك. وتستعين المملكة في المجال الصحي بالخبرات الغربية والآسيوية، ولم تستعن إلى وقت قريب بالتقنية والخبرات اليابانية، لذلك يعمل برنامج التعاون بين البلدين على فتح التعاون في قطاع الخدمات الصحية بينهما للاستفادة من التجربة اليابانية في مجال العناية الأولية والتأمين الصحي وأبحاث التغذية وذلك عن طريق برامج للتدريب ومؤتمرات وزيارات متبادلة للمتخصصين في المجالات الطبية.

ولعل التعاون في مجال العلوم والتقنية بين البلدين يعتبر من أخصب وأغنى المجالات. فالمعروف أن الفجوة التقنية في الدول النامية تتمثل بالبون الشاسع بين التقنية المستخدمة في القطاعات المختلفة في الاقتصاد وبين القدرة على تطويع وتصنيع التقنية محليا. والمملكة كغيرها من الدول النامية تسعى لتضييق تلك الفجوة عن طريق توطين التقنية وتطوير نظمها التعليمية ومؤسسات أبحاثها من جهة، والتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال مثل اليابان. ويشمل برنامج التعاون بين البلدين للقرن الحادي والعشرين موضوعات تتعلق بنقل التقنية، منها الإسهام في إتمام الخطة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية في المملكة والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث اليابانية والجامعات السعودية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجالات البحوث المختلفة، وخصوصا أبحاث التصحر والهندسة الوراثية وأبحاث الطاقة الشمسية والتكرير والبتروكيماويات والحفاظ على المياه ومعالجة مياه الصرف والهندسة الإلكترونية وأبحاث طبقات وعلوم الأرض وغيرها.

أما في مجال الاستثمارات المشتركة، فمع أن اليابان تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بالنسبة لحجم الاستثمارات في المملكة حيث وصل إجمالي تلك الاستثمارات إلى ١,٥

بليون دولار مقارنة بحوالي ٢,٩ بليون دولار للولايات المتحدة، إلا أن الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات قد تم قبل عام ١٩٨٦ وفي مجال البتروكيماويات التي تشكل حوالي ٩٨ بالمئة من تلك الاستثمارات. وتسعى المملكة إلى اجتذاب الاستثمارات اليابانية في مشاريع مشتركة وأكثر تنويعا للاستفادة من التقنية والإدارة وإمكانات التسويق اليابانية. ولأهمية ذلك الجانب من العلاقة بين البلدين فقد تم تضمينه في برنامج التعاون للقرن الحادي والعشرين ومفاوضات تجديد امتياز شركة الزيت العربية هذا إضافة إلى أخذه حيزا هاما من لقاءات رجال الأعمال في البلدين.



إمبراطور اليابان يقيم حفل غداء على شرف سمو ولي العهد تقديراً لعلاقات عريقة بين البلدين

ومن المعروف أن مناخ الاستثمار في المملكة يعد مواتيا من جميع النواحي، بل يعد الأفضل في الشرق الأوسط من خلال مؤشرات عدة. فالاستقرار السياسي والموقع الاستراتيجي والجغرافي يجعل الاستثمار فيها أكثر أمانا ومجالاته أوسع. أما النظام الاقتصادي المناسب فيتمثل بحرية الأسعار والأجور وتحويل النقد الأجنبي وحرية حركة رؤوس الأموال واسترجاع الأرباح واستقرار سعر صرف الريال وغيرها. ويعتبر توفر عناصر الإنتاج (من مواد خام وعمالة ورأس مال) بتكاليف منخفضة نسبيا إضافة لوجود تجهيزات أساسية متطورة من نظم اتصالات وموانئ وطرق وغيرها وموارد طبيعية من بترول وغاز ومعادن وغيرها، وكذلك الأنظمة والإجراءات الحكومية المناسبة ومستويات الضرائب المحلية والرسوم الجمركية المنخفضة من



المملكة واليابان:
شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين

العوامل الهامة المشجعة على الاستثمار. ويساعد اتساع حجم السوق المحلي والإقليمي من حيث عدد السكان ومستويات دخولهم في إنجاح جدوى المشروعات الاستثمارية فيها.

والمناخ الاستثماري المناسب يتطلب إيجاد الآليات للتعرف على إمكانية وتحديد الفرص الاستثمارية وكيفية تنفيذها وإزالة العقبات التي قد تعترض ذلك. وقد أمكن للجنة السعودية اليابانية المشتركة وحوار رجال الأعمال السنوي من اتخاذ خطوات في هذا المجال منها إرسال فرق من اليابان للتعرف على الفرص الاستثمارية وتقييمها مثل مشروع خط سكة الحديد من مناطق التعدين إلى موانئ التصدير المشار إليه وإقامة ندوات ومعارض مشتركة وتذليل العقبات أمام تمويل بعض المشاريع وكذلك اقتراح إنشاء مكتب سعودي في طوكيو لتشجيع الاستثمار. وقد أعطت زيارة سمو ولي العهد وما صاحبها من اتفاقيات والبيان المشترك الصادر عن الزيارة دفعا قويا لعلاقات أوثق في مجال الاستثمار ستظهره الأيام القادمة.

ولم تكن زيارة سمو ولي العهد لغرض توثيق العلاقات الثنائية وإيجاد الآليات للارتقاء بتلك العلاقات وتوسيع مجالاتها المختلفة فحسب، بل إن القضايا العربية والإسلامية وقضايا السلم والأمن الدوليين قد أخذت حيزا هاما من المفاوضات الرسمية، وهو ما تأكد في البيان الختامي الصادر عن الزيارة. إذ أكد الجانبان على قلقهما من تعثر مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وأهمية الوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل من خلال مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ الاتفاقات الثنائية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع أن الزيارة جاءت بعد توقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوساطة أمريكية على اتفاقية واي بلانتيشن وما صاحبها من تفاؤل لدى البعض إلا أن سجل إسرائيل في التنصل من الاتفاقيات ووضع العراقيل أمام تنفيذها كان ماثلا لدى الجانب السعودي، وهو ما أشار إليه البيان وتأكد لاحقا من خلال تعليق إسرائيل تنفيذ الاتفاق وفرضها شروطا خارجة عن إطار الاتفاقات لاستمرار احتلالها للأراضي العربية.

وكان موضوع مدينة القدس، الأثير على العالم الإسلامي لما لها من مكانة روحية ماثلا في زيارات سمو ولي العهد ولقاءاته مع قادة جميع الدول التي زارها ومنها اليابان. وقد أظهر البيان ما تؤكده المملكة وتطالب به في مختلف المحافل الدولية بأن لا تتخذ إسرائيل خطوات منفردة تؤثر على الوضع النهائي للمفاوضات وخصوصا بالنسبة لمدينة القدس. إذ تعمد إسرائيل وبشكل متكرر على تهويد المدينة المقدسة والتأثير على طابعها الإسلامي وتراثها العربي ضاربة عرض الحائط بإرادة المجتمع الدولي وبقرارات الأمم المتحدة حول وضع المناطق المحتلة ومدينة القدس بالتحديد، ومتنصلة من التزاماتها في اتفاقية أوسلو وما تبعها. لذلك جاء تأكيد البيان على ذلك منسجما مع الموقف الذي سارت عليه السياسة السعودية طوال تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ومتوافقا مع مكانة المملكة ومركزها في العالم الإسلامي.

ولأن علاقة الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ببعضها البعض وبالسلام والأمن العالميين علاقة وثيقة فقد أكد البيان على موضوع هام متعلق بأمن

المنطقــتين وهو الحرص على إزالة أسلحــة الدمار الشــامل بمخـتلف أشكالها من أسلحــة نووية وكيـماوية وبـيولوجـية وإزالة الصـواريخ التي تحمل تلك الأسلحــة من جمـيع أنحاء الـشرق الأوسط. والطلب من جميع الدول أن تصــادق على اتفاقية الحد من انتـشار الأسلحة النووية، وهذه إشارة غير مباشرة إلى إسرائيل التي لديها برنامج متقدم لتطوير الأسلحة النووية ورفضت حتى الآن أن توقــع أو تصادق على الاتفـاقية. ولا شك أن ازدياد الضـغط الدبلوماســي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من تلك الأسلحة من خـلال حشد التأييد الدولي ومن دول مؤثرة عالميا مثل اليابان، التي كانت أول من اكتوى بنار القنبلة الـذرية قبل أكثر من خمسين عاما يعد هاما في بلوغ ذلك الهدف.

وكــان لموضوع الأمن في منطقــة الخليج العــربي أهميــة بارزة في المفاوضــات وفي البيــان الختامي. إذ إن الأمــن في المنطقة التي تغطي حوالي ٦٠ بالمئة من الـتجارة العالمية فــي البترول وحوالي ٧٢ بالمئة من واردات آسـيا و ٧٥ بالمئة من واردات اليابان يعتبر حـيويا للأمن والسلام العالميين. وخــلال العقــدين الماضيين مرت المنطقــة بحربين أثرتا على أمنهــا واستـقرارها وأمن واستقرار الإمدادات البترولية مما أثر على الأمن والسلام الدوليين، وهما الحرب العراقية الإيرانية وغزو العــراق للكويت وحرب تحريرها بعد ذلك. ويعــتبر ما يجــري في العراق وعلاقتــها مع الأمم المتحدة وكذلك التغيــرات في إيران وعلاقتها بالمنطقة مهما لمستقــبل الأمن فيها والعلاقات بين دولها وشعوبها.

فقد أشار البـيان إلى موضوع العراق وأكد حـرصه على سيادته واستقــلاله ووحدة أراضيه وأبدى تعاطفا مع معــاناة الشعب العراقي وحرصا على رفع المعاناة عنــه وتأييدا لقراري مجلس الأمن رقم ٩٨٦ و ١١٥٣ المتعلقين بتـصدير البتـرول العراقي وشراء الأغـذية والأدوية للشعب العراقي للتخفيف من المعاناة. وبموازاة هـذا الموقف الأخوي والإنساني من الشعب العراقي فإن البيــان أشار إلى الجانب الســياسي من الموضوع المتـعلق بعلاقــة الحكومة العراقـية بلجنة الأمم المتحــدة الخاصة بمراقبــة أسلحة الدمار الشامل وعــدم تنفيذ العراق قــرار مجلس الأمن ١١٩٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة لــلتخفيف من معــاناة الشعب العراقي وللإسراع بإنهــاء الحصار وبناء بلد أنهكتــه حروب جــرها إليهــا نظام مغــامر لا يقـيم وزنا لعلاقــات الجوار وللمــواثيق والعلاقات الدولية ناهيك عن حقوق مواطنيه.

أما فيما يتعلق بإيران والموقف منها، فعلى الرغم من أهميتها لاستقرار وأمن الخليج العربي إلا أن علاقتها بجيرانها تأثرت خلال السنوات الماضــية بعوامل داخلية وإقليمية ودولية أدت إلى عزلتــها. وخلال العام الماضي حــدثت تغيرات داخلية في إيران تمثلت بــانتخاب محمــد خاتمي رئيســا للجمــهورية بعد أن قــدم برنامجــا للإصلاح الداخلي من جهــة وتحسين عــلاقات إيران بجيــرانها من جهــة أخرى. وقد لمســت المملكة هذا التوجه الجـديد من قبل إيران فكان التــقاء صاحب السمو الملكـي ولي العهد مع الرئيس الإيراني خلال أعمال مـؤتمر القمة الإسلامي في



المملكة واليابان: شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين

طهران بنهاية عام ١٩٩٧، واتفقا على تقوية العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. وقد شهدت العلاقات تحسنا سوف يؤثر على أمن واستقرار المنطقة للسنوات القادمة نظرا لأهمية الدولتين في العالم الإسلامي ومنطقة الخليج العربي وفي السوق البترولية. وقد أشار البيان الختامي الصادر بعد زيارة سمو ولي العهد إلى اليابان إلى دعم الدولتين للسياسات المعتدلة التي يتخذها الرئيس الإيراني وكذلك حرصه على تقوية العلاقات مع دول الجوار ودول العالم الأخرى. وأكدا أيضا على أهمية السلم والاستقرار في أفغانستان والحاجة إلى الوفاق الوطني فيها للخروج من ويلات الحروب التي أثرت على شعوب المنطقة وعلاقاتها.

وقد كان لموضوع الإرهاب وانعكاساته والمواقف الخاطئة نحوه، مكان في البيان الختامي الصادر عن الزيارة وكذلك الزيارات الأخرى في جولة سمو ولي العهد العالمية. فقد دأبت الدوائر الإعلامية الغربية بشكل خاص على إلصاق الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف مستغلة حوادث فردية متفرقة ارتكبها أفراد أو مجموعات لها أهداف وغايات سياسية فإذا كان لبعضها واجهات إسلامية، فإن الدين الإسلامي وتعاليمه لا يقر الإرهاب أيا كان شكله وغاياته. إن الإرهاب لا يعرف دينا أو قومية أو جنساً إذ إنه مرتبط بمآرب وغايات الممارسين له أيا كان انتمائهم. لذلك أدان البيان المشترك الصادر عن الزيارة الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره ودعى إلى تنسيق الجهود الدولية لمكافحته مع إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في هذا المجال.

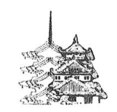
ونظرا لأهمية الأمم المتحدة وأجهزتها في دعم السلم والاستقرار العالميين وتهيئة الظروف للرخاء والتقدم في العالم والتفاهم بين الشعوب، فقد أكد البيان الصادر عن الزيارة على تعاون الجانبين في النشاطات المختلفة للأمم المتحدة. وأشار البيان إلى أهمية نجاح الجهود التي تبذل لإصلاح نظام الأمم المتحدة وخصوصا إصلاح مجلس الأمن على أن لا يؤثر ذلك على مهامه المحددة بالميثاق. ومن المعروف أن الميثاق ودور مجلس الأمن الذي تمت صياغته قبل أكثر من خمسين عاما في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يتغير بشكل كبير ليتناسب مع التغير في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية خلال الخمس العقود الماضية فقد أزداد الوزن النسبي لليابان وألمانيا في الاقتصاد العالمي واصبحا من كبار المساهمين في نشاطات الأمم المتحدة واتجهت أوروبا نحو التوحيد وازدادت أهمية كثير من الدول النامية في النظام الدولي وأصبحت تؤثر فيه وتتأثر به. وقد نوقش موضوع تعديل نظام مجلس الأمن قبل حوالي خمس سنوات من خلال فريق العمل الذي كونته الجمعية العمومية المعني بموضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وموضوعات أخرى متصلة به.

وقد طالبت اليابان من خلال فريق العمل بتوسعة عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة على أساس القدرة والاستعداد للمساهمة في السلام والأمن الدوليين، وأن يؤخذ بالاعتبار موضوع العدالة في تمثيل قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وترى اليابان أن موقعها في الاقتصاد العالمي ومساهماتها في المحاولات الدولية لنزع السلاح ومنع انتشار

الأسلحة النووية وكذلك مبادراتها في جهود التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية ناهيك عن مساهماتها المالية المرتفعة في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة تؤهلها لاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن. وتؤيد اليابان في الوقت نفسه منح مقعد دائم لألمانيا والدول النامية في المجلس على أساس إقليمي وترى أن يزداد عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن من ١٥ عضوا إلى ٢١ عضوا بإضافة مقاعد دائمة لكل من اليابان وألمانيا وثلاث مقاعد أخرى دائمة لقارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وإضافة مقعد دائم لشرق أوروبا.

وحول موضوع منظمة التجارة العالمية أكد البيان دعم اليابان لانضمام المملكة إلى المنظمة وتفهمها ضرورة أن تتمتع المملكة بالمرونات الكافية والفترات الانتقالية اللازمة لانضمامها إلى المنظمة واتفاقياتها ذات الصلة. وأبدى البيان أيضا ضرورة أن يراعى في تلك المرونات والفترات الانتقالية مرحلة التنمية التي تمر بها المملكة. وهذه نقطة هامة في مسار انضمام المملكة إلى المنظمة التي تطالب بأنه إضافة إلى التزاماتها الناتجة عن الانضمام فلها الحق في الحصول على المزايا المعطاة للدول النامية في إطار المنظمة من مرونات وإستثناءات وفترات انتقالية، حيث إن عدة مؤشرات تضعها ضمن مجموعة الدول النامية. ولم تؤيد الدول الصناعية الأخرى ذلك المطلب من قبل المملكة، لذلك فإن تفهم اليابان لذلك كما ورد في البيان يعتبر إيجابيا ومساعدا لمسار انضمام المملكة إلى المنظمة لأهمية الدور الياباني في ذلك المجال.

إن العلاقات السعودية اليابانية التي دخلت مرحلة جديدة بزيارة سمو ولي العهد والتوقيع على برنامج التعاون للقرن الحادي والعشرين تقوم في بعدها السياسي على الاحترام والتقدير المتبادل لكل منها لدور ومكانة الأخرى في محيطها، المملكة في المحيط العربي والإسلامي وفي منطقة الخليج واليابان في محيط الدول الصناعية ومنطقة جنوب شرق آسيا. وفي الجانب الاقتصادي تقوم العلاقات على الاستغلال الأمثل للميزات النسبية في كل منها للارتقاء بعلاقات التبادل التجاري والاستثمار. ويقوم التعاون التقني على استكشاف إمكانات النمو في المملكة والعمل على انتقال التقنية اليابانية واستيعابها وتصنيعها في المملكة. أما العلاقات البترولية فتقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بينهما: اعتماد اليابان على الواردات البترولية السعودية لتلبية طلبها واعتماد المملكة على استقرار وشفافية السوق الياباني لتصريف صادراتها البترولية. ولا شك أن السنوات القليلة القادمة ستكون في غاية الأهمية لمسار العلاقات الثنائية بين البلدين إذ من المفترض انتهاء مفاوضات تجديد امتياز شركة الزيت العربية قبل عام ٢٠٠٠ بما فيها البت في مشروعات استثمارية هامة ستدعم العلاقات الثنائية وتأخذها إلى مجالات وقطاعات أخرى كالتعدين وتوليد الكهرباء والإلكترونيات وغيرها. ولا شك أن زيارة سمو ولي العهد والتوقيع خلالها على برنامج التعاون يعتبر إحدى الدعائم الأساسية للدخول بشراكه استراتيجية للقرن القادم لما فيه مصلحة البلدين والشعبين.



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة
سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

الفصل السادس

المملكة وكوريا: العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

د. إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا*

مقدمة :

تعد الجولة الأولى لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني التي زار فيها سبع دول عالمية هامة في فترة امتدت إلى ما يزيد عن الشهر، إحدى العلامات البارزة في تاريخ العلاقات السعودية مع العالم الخارجي. وتأتي أهمية هذه الزيارة من خلال ثلاث منطلقات رئيسة: الأول أنها تأتي مع نهاية قرن وبداية قرن آخر والذي يعبر عن روح الاستمرارية والتعامل نحو المستقبل في السياسة السعودية، والثاني أنه تم اختيار الدول التي تمت زيارتها بعناية فائقة وذات معنى خاص، وثالثاً أن هذه الزيارة الطويلة تأتي كاستمرار لمنهج تبنته المملكة، ومنذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز يرحمه الله، مبني على إنشاء علاقات جيدة مع الدول كافة، وعلى أساس الاحترام المتبادل وتعزيز المصالح المشتركة باستمرار. ومن هنا تضمنت جولة سمو الأمير جمهورية كوريا، التي قد يبدو للبعض أن هناك فاصلاً زمنياً وجغرافياً وثقافياً بينها وبين المملكة، إلا أن الواقع العملي والزيارة أثبتت العكس.

فالمملكة العربية السعودية تقع في أقصى الغرب من القارة الآسيوية، وفي المقابل فإن جمهورية كوريا تقع في أقصى الشرق لنفس القارة. وتصل المسافة بين الرياض، العاصمة السعودية، وسيؤول العاصمة الكورية، إلى أكثر من ثمانية آلاف كيلو متراً، وهو ما يقارب ثلث محيط الكرة الأرضية. وتبلغ ساعات الطيران بين العاصمتين أكثر من ١٠ ساعات

* اكاديمي إعلامي، مستشار بوزارة البترول والثروة المعدنية.

متـواصلة. لذا فإن العاصـمة الكورية، سيؤول، تـعتبر واحـدة من أبعد العواصم العـالمية عن الرياض. إلا أن المسافة بين البلدين وعند قيـاسها بالاحترام والتفاهم المشتـرك والتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية هي قريبة جداً، وأقرب من بعض الدول المجاورة لكليهما.

وقد بلغت قـيمة التبـادل التجاري بين البلدين في عـام ١٩٩٧م، أكثر من ثمـانية بلايين دولار أمريكي، ولهـذا فإن جـمهورية كـوريا تعد واحـدة من أكبر وأهم الشـركاء التـجاريين للمملكة. كمـا أن المملكة تعد واحدة من أهم وأكثـر الشركاء التجاريين لـكوريا. (تعد كوريا ثالث شريك تجاري للمملكة، وثالث أكبر دولة تصدر لها المملكة، وفي المقابل فإن المملكة تعد في المركز الحادي عشر كشريك تجاري لكوريا، ورابع أكبر دولة تستورد منها كوريا).

وهذا يوضح أن العـلاقات بين الدول، لم تعد مـرتبطة بالبعـد الجغـرافي، بقدر ارتبـاطها بالمصالح المشتـركة، وبالذات في جانبها الاقتصـادي. وهذا هو المعنى الكامل والمتكامل لموضوع العولمة والبعد الاقتصادي للعلاقـات بين الدول والشعوب والذي ركز عليه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في زيارته التاريخية لسبع دول أجنبية ذات ثقل وأهمية عالمية كبيرة. ولا شك أن لزيارة سموه لكل دولة من هذه الدول أهمـية خاصة، وأبعاداً مختـلفة، مترابطة أو متفرقة، منها الأبعاد السياسية، والأبعاد الاقتصادية، والأبعاد الثقافية. إلا أن زيارة سموه لكوريا توضح بشكل قاطع أهميـة الجانب الاقتصادي في السـياسة السعودية الخارجـية، والإدراك التام لمعنى العولمة مع السعي لتسخير هذه الجوانب والأبعاد لخدمة الوطن والمواطن السعودي.

ومن أجل إدراك شامل وواضح لمعنـى وأهمية زيارة سمـو الأمير عـبدالله بن عبـدالعزيز لجمـهورية كوريا ووضعـها في موقعـها الصحـيح سوف تتحدث هذه المقـالة أولاً عن الجانب التاريخي لتطور العـلاقات السعوديـة الكورية، ثم التبادل والتعـاون الاقتصادي والتـجاري بين البلدين، وسيلي ذلك التـركيز على زيارة سـمو الأمير بما في ذلك مـعانيهـا ونتائجها والبـيان المشتـرك الذي صدر بعـد الزيارة، مع النظر إلى مسـتقبل الـعلاقات بين البلدين، وتـأثير هذه الزيارة على ذلك.

البعد التاريخي للعلاقات السعودية الكورية

من الجدير بالاهتمام، أن النهضة الاقتصادية الحقيقية للمملكة والنهضة الاقتصادية الحقيقية لكوريا، بدأت في نفس الوقت تقـريباً، وبنيت على فلسـفة اقتصـادية متقـاربة على الرغم من تباعد المسافات وعـدم وجود أي ارتباط يذكر أو معرفة بين البلدين. والفلسـفة الاقتصادية لكلا البلدين مبنية على حرية التجارة والاسـتثمار وإعطاء دور هام للقطاع الخاص، ولكن مع تدخل الدولة بشكل مستمـر، وذلك من خلال التنسيق والتخطيط والإعانات وتقديم كافـة التسهيلات لبناء اقـتصاد وطني قـوي. كمـا أن كوريا، مثل المملكـة، سعت إلى التقـدم الاقتـصادي مع المحافظة على عاداتها وتقاليدها بشكل تام، والتمسك بهويتها الثقافية بقوة.



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة
سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

لقد بدأ كلا البلدين بناء اقتصاد وطني حقيقي خلال الستينات الميلادية وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم ودوره في الاقتصاد، وإنشاء البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال، وإنشاء نظام اقتصادي واضح وقوي.

وفي الوقت نفسه الذي كان البلدان فيه يمران بتطور اقتصادي تدريجي، بدأت العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما. ففي عام ١٩٦٢م أقيمت العلاقات الرسمية بين البلدين، وفي عام ١٩٦٦م بدأت الشركات الكورية في المشاركة في المشاريع التي يجري تنفيذها في المملكة. إلا أن فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات الميلادية شهدت قفزة كبيرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. فالمملكة العربية السعودية في تلك الفترة كانت تمر بطفرة اقتصادية كبيرة ناتجة عن ارتفاع العوائد المالية، ورغبة الدولة وسعيها إلى إنشاء بنية تحتية قوية وعلى أسس جيدة، تكفل استمرار التطور الاقتصادي لسنوات قادمة عدة.



مباحثات سمو ولي العهد مع الرئيس الكوري كيم دي جونغ ركزت على تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين

وفي الجانب الأخر، كانت كوريا قد حققت نمواً اقتصادياً مطرداً في تلك الفترة أي في السبعينات والثمانينات الميلادية، حيث تراوح النمو الاقتصادي إلى حدود ١٠٪ سنوياً، وأصبحت المنتجات الكورية تغزو أسواق العالم، وعلى رأسها منطقة الخليج، وهذه المنتجات شملت الإلكترونيات، والسيارات، والملابس، وغيرها. إضافة إلى ذلك، فإن الشركات الإنشائية الكورية توسعت بشكل كبير في المملكة، مستفيدة من قدرتها التنافسية من جهة، وثقة

المسؤولين في المملكة في كفاءة ومصداقية هذه الشركات، من جهة أخرى. ونتيجة لهذا قامت الشركات الكورية ببناء الكثير من المنشآت الرئيسية في المملكة والتي تشمل على سبيل المثال وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، مبنى وزارة الدفاع، مبنى الحرس الوطني، وزارة المالية، جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، مدينة الملك فهد الطبية بالرياض. وقد بلغت قيمة المشاريع المنفذة من قبل الشركات الكورية في المملكة أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي.. أي أن كوريا كانت وحتى بداية التسعينات الميلادية هي الرابحة من علاقاتها الاقتصادية مع المملكة والمتمثلة في منتجات كورية يتم بيعها في أسواق المملكة ومشاريع تنفذها الشركات الكورية في المملكة.

وفي الجانب الآخر، كانت المملكة لا تصدر إلى كوريا إلا كمية بسيطة من البترول، أما ما عدا ذلك فلم يكن للمملكة أي صادرات أخرى لكوريا. وكانت محدودية الصادرات البترولية من المملكة إلى كوريا تعود إلى عدة أسباب منها المحدودية النسبية للاستهلاك الكوري خلال الثمانينات، وقبل ذلك. (علماً بأن استهلاك كوريا من البترول كان ينمو باستمرار وبشكل مرتفع خلال الثمانينات). والسبب الثاني هو عدم اهتمام شركة أرامكو (قبل عام ١٩٨٨م) بالسوق الآسيوية وبعملية تسويق البترول مباشرة إلى العملاء. إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج السعودي من البترول قد مر بتقلبات عدة خلال الثمانينات حيث كان الإنتاج مع بداية العقد أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً، ثم انخفض بشكل تدريجي ليصل إلى أقل من ثلاثة ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٦م، ثم بدأ يرتفع بشكل تدريجي ليصل إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً مع نهاية عقد الثمانينات.

ومع تأسيس شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) في عام ١٩٨٨م كشركة سعودية ملكية إدارة ونظاماً، بدأت انطلاقة جديدة للصناعة البترولية السعودية، مؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر في العلاقات مع جمهورية كوريا.

فقد كانت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز هي تحقيق التكامل في الصناعة البترولية ابتداءً من استكشاف وإنتاج الزيت الخام، وانتهاء بتكريره وتوزيعه كمنتجات بترولية في الدول المستهلكة الرئيسية. وكان هناك هدف آخر، هو ضمان سوق ثابتة للبترول السعودي يحميه من أي تقلبات غير معروفة في العرض والطلب والأسعار حيث يكفل وجود المشتري باستمرار بغض النظر عن وضع السوق.

وكان أول ثمار هذا التوجه مشروع ستار انتربرايز في الولايات المتحدة الأمريكية والذي وقع في عام ١٩٨٨م وتملكه مناصفة شركة أرامكو السعودية وشركة تكساكو الأمريكية (لقد تم تطوير وتوسيع هذا المشروع في عام ١٩٩٨م، ليضم شركة شل)، والذي يستخدم ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف برميل يومياً من الزيت السعودي.



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

أما المشروع الثاني فكان في جمهورية كوريا، والذي يعد لبنة للتعاون بين البلدين، ومثالاً لنجاح وديناميكية المشاريع البترولية السعودية في الخارج. فقد تم توقيع هذا المشروع في عام ١٩٩١م، بحيث تملك أرامكو السعودية ٣٥٪ من شركة سانق يونق البترولية الكورية، وبحيث يكون البترول السعودي هو المصدر الرئيسي لما تكرره الشركة.

وعندما بدأ المشروع كانت طاقة مصفاته في حدود ١٥٠ ألف برميل يومياً، إلا أنها تطورت وتوسعت بشكل تدريجي لتصل الآن إلى أكثر من ٥٥٠ ألف برميل يومياً، كما تعد المصفاة واحدة من أكثر المصافي تطوراً وتحديثاً في العالم، حيث إنها مثال «لمصفاة القرن الواحد والعشرين»، كما يعبر عن ذلك الخبراء البتروليون.

ولعل من أهم الفوائد الرئيسة المتوقعة من مشروع مشترك بين دولة مصدرة للبترول وأخرى مستهلكة له، هي تأمين سوق ثابتة للبترول وإمدادات يعتمد عليها، وهذا ما حققته شركة أرامكو السعودية في مشروع سانق يونق. فقد زاد استهلاك كوريا من البترول الخام السعودي زيادة كبيرة منذ نشأة هذا المشروع المشترك. ففي الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠م، كان معدل استهلاك كوريا من البترول السعودي الخام في حدود ٦١ ألف برميل يومياً فقط.. وبعد إنشاء المشروع في عام ١٩٩١م، زاد هذا المعدل ليصل إلى ٧٢٦ ألف برميل يومياً، حسب معدلات عامي ١٩٩٦م، و١٩٩٧م. وتستهلك سانق يونق لوحدها خمسة وستون في المائة منها أي ٤٧٦ ألف برميل يومياً. وتستهلك كوريا الآن ٨٪ من إجمالي إنتاج المملكة من البترول، كما تعد المملكة أول وأكبر دولة مصدرة للبترول إلى كوريا، وتعد كوريا من ضمن أكبر خمس دول في العالم مستوردة للبترول السعودي.

ولم تكن الصادرات البترولية السعودية هي التي زادت خلال السنوات العشر الماضية، بل بدأت المملكة تصدر منتجات أخرى مختلفة إلى كوريا، غير بترولية منها المواد البتروكيمائية. ففي عام ١٩٩٠م، كانت المملكة تصدر إلى كوريا كمية بسيطة من المواد البتروكيميائية التي تصنع في المملكة، إلا أن هذه الكمية استمرت في الزيادة لتصل إلى ما قيمته ٢٤١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦م. إضافة إلى ذلك فإن المملكة تصدر إلى كوريا منتجات أخرى غير البترول والبتروكيميائيات، تصل قيمتها الآن حوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي.

وفي الجانب الآخر، أصبحت جمهورية كوريا واحدة من الدول الصناعية والاقتصادية الرئيسة ليس فقط في منطقة آسيا، بل على المستوى العالمي، حيث إن لها أهميتها الخاصة والمتنامية في عدة مجالات من ضمنها مجال التقنية، كما أنها انضمت إلى منظمة التجارة والتنمية التي تمثل الدول الرئيسة الأكثر تقدماً اقتصادياً في العالم.

ومن هذه المنطلقات جاءت زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى جمهورية كوريا وذلك لتقوية وتعزيز العلاقات القائمة بين البلدين، والبحث عن سبل ليس فقط لاستمرارها، بل لتنميتها في مجالات أرحب وأكثر ومن ضمنها جذب الاستثمارات الخارجية للمملكة

لاستمرارية تطور الاقتصاد السعودي أو من أجل الوقوف عن كثب على مختلف التطورات العالمية وفي كافة المناطق، ولمعرفة سيرتها ومسيرتها، وكيف تستفيد وتؤثر فيها وعليها.

دواعي وأحداث زيارة سمو الأمير إلى كوريا

دواعي الزيارة :

هناك أسباب عدة للجولة الرسمية لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز حول العالم، وزيارة سموه لسبع دول مختارة دون غيرها. يأتي من ضمن هذه الأسباب تلبية الدعوات التي تلقاها من زعماء هذه الدول لشرح السياسات والمواقف السعودية تجاه مختلف القضايا وتنمية علاقات التعاون بين المملكة مع هذه الدول السبع.

إلا أن ما يوازي هذا في الأهمية، هو إدراك المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، بأن هناك تغيرات كبيرة في طريقها إلى إيجاد أو صياغة نظام عالمي جديد، مما يستدعي تحرك المملكة للتفاعل والاستفادة والمشاركة في صياغة هذا النظام الجديد، ولعل ما يوضح ذلك بشكل قوي وقاطع ما قاله سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في مقابلة صحفية مع صحيفة عكاظ بعد زيارته لكوريا، حيث قال: «يحرص أخي خادم الحرمين الشريفين على أن تواكب المملكة التطورات السريعة التي يشهدها العالم، وهي تطورات ستكون لها تأثيراتها البالغه على جميع دول العالم وشعوبه، ومن المصلحه أن تكون رؤية المملكة حاضرة في الأذهان في الصياغة النهائية للنظام العالمي الجديد الذي يتبلور الآن في الاتجاه الذي يقود العالم إلى أنماط جديدة من التفكير والسلوك والمصالح المشتركة، وليس من المعقول أو من المقبول أن نقف ولا نتفاعل مع ما يجري من حولنا ثم نصبح متلقين لهذا النظام سواء انطبقت شروطه علينا، أم لم تنطبق، كما أنه ليس من المقبول أيضا أن ننصهر في نظام يفرض علينا ويتجاهل ثقافتنا وواقعنا ومصالحنا.

ولذلك اختارت المملكة أن تتحرك بقوة وأن تطرح تصورها الكامل على دول العالم، وأن تستطلع معها آفاق المستقبل وملامحه الجديدة لكي نكون شركاء حقيقيين في صياغة النظام العالمي الجديد وليس منفذين له فقط، لاسيما أن بإمكاننا أن نستثمر هذا الواقع للتوفيق بين تلك المصالح وبين مصالحنا ومكتسبات شعبنا وحقوقه».

هذه الكلمات من سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز تركز على نقطة أساسية، وهي أن هناك تطورات عالمية متلاحقة وهامة، لابد أن نواكبها وتدركها المملكة من ناحية وتشترك في صياغتها من ناحية أخرى، ومن هذه التطورات التي أشار إليها سمو الأمير عبدالله في أحاديث أخرى، هي العولمة، التي حدثت لأسباب مختلفة، ولعل من أهمها التطورات التكنولوجية المختلفة، وبالذات في وسائل الاتصال والمواصلات والتي تعني أن العالم أصبح مرتبطاً بعضه ببعض،



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

وتؤثر وتتأثر أجزاؤه المختلفة وبالذات الهام منها، بعضها ببعض وفي صياغة علاقات جديدة. وهذه العلاقات الجديدة، تتبع وتركز على البعد الاقتصادي دون إغفال للأبعاد الأخرى. إذ إن الاقتصاد، كقوة هامة ذات أبعاد مختلفة، أصبح له تأثيره الواضح في صياغة النظام العالمي الجديد، فالقوة الاقتصادية لها تأثير كبير على المصالح السياسية، والاجتماعية والثقافية.

تعد جمهورية كوريا واحدة من أهم القوى الاقتصادية ليس فقط على المستوى الآسيوي، بل على المستوى العالمي كذلك. فكوريا تعد رابع أكبر قوة اقتصادية في آسيا من ناحية إجمالي الناتج الوطني وذلك بعد كل من اليابان والصين والهند، كما أنها من ضمن أقوى وأكبر خمس عشرة قوة اقتصادية على مستوى دول العالم ككل. إضافة إلى ذلك فإن كوريا تعطي أهمية كبيرة للصناعات التكنولوجية المتقدمة، مما يجعلها في مصاف دول العالم المتطورة في هذا المضمار. وفي عالم يتميز بالتطور المستمر، والدور الهام للتكنولوجيا فيه، وفي عالم يعطي الاقتصاد، والتطور الاقتصادي أهمية متزايدة في العلاقات الدولية، ونظراً لأن المنطقة الآسيوية بدأت تصبح منطقة الاستقطاب الدولي الجديد، فإن كوريا ستلعب دوراً هاماً في النظام العالمي الجديد وفي العولمة. فإذا أضيف إلى ذلك تميز العلاقات السعودية الكورية، الذي أشرنا إليه سابقاً، يتضح المعنى الهام لزيارة سموه لكوريا.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها بعض الدول الآسيوية ومن ضمنها كوريا، إلا أن كوريا استطاعت وفي فترة لا تزيد عن عام واحد استرداد عافيتها الاقتصادية ومن المتوقع أن يبدأ النمو الاقتصادي فيها مع نهاية هذا العام ١٩٩٩م أو بداية العام التالي، كما قد يعود بعد ذلك إلى معدلاته السابقة في وقت لاحق.

أحداث الزيارة:

بدأت زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى كوريا الجنوبية بعد ظهر يوم الجمعة ٣ رجب ١٤١٩هـ الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م، وانتهت بعد ظهر يوم الأحد ٥ رجب ١٤١٩هـ الموافق ٢٥ اكتوبر ١٩٩٨م، أي أن هذه الزيارة استمرت لمدة ثلاثة أيام ذات برنامج مضغوط ومكثف وحافل باللقاءات والاجتماعات لصاحب السمو الملكي، والوفد الرسمي المرافق لسموه.

ويعتبر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أكبر مسؤول سعودي يزور جمهورية كوريا منذ إنشاء العلاقات بين البلدين في عام ١٩٦٢م. وفي المقابل فقد زار المملكة رئيس الجمهورية الكورية وثلاثة رؤساء وزراء كوريين، كما زار المملكة العديد من الوزراء الكوريين. أما بالنسبة للمملكة فقد قام العديد من الوزراء السعوديين بزيارة لكوريا: فبالإضافة إلى وزير الخارجية قام وزراء البترول، والمالية، والتخطيط، والصناعة، والتجارة، والمعارف بزيارات مختلفة لكوريا.

ولذا فإن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لها أهمية خاصة، ليس فقط لكون سموه أكبر وأهم شخصية سعودية تزور كوريا، بل إن توقيت الزيارة في وقت يمر به الاقتصاد الكوري بمصاعب عدة، له أهمية خاصة. يضاف إلى ذلك أن سموه قد اختار جمهورية كوريا ضمن الدول المهمة التي قرر زيارتها في جولته حول العالم.

ولهذه الأسباب، ولأهمية المملكة، ولأهمية العلاقات السعودية الكورية، فقد أعطى الكوريون ـ وعلى مختلف المستويات ـ أهمية خاصة وخاصة جداً لزيارة سموه. ومن الممكن إيراد مثلين، والأمثلة كثيرة، على المستويين الحكومي والشعبي الذي يوضح هذا الاهتمام الخاص بزيارة سموه.

ففي اليوم الأول لوصول سموه إلى العاصمة الكورية سيؤول تم عقد اجتماع سعودي كوري موسع ومطول، برئاسة سموه للجانب السعودي وفخامة الرئيس كيم دي جونغ للجانب الكوري. وقد تم خلال هذا الاجتماع بحث مختلف القضايا الدولية والإقليمية بما في ذلك قضايا الشرق الأوسط السياسية، والتطورات الاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا. وكذلك جرى الحديث عن العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف جوانبها. كما قلد الرئيس الكوري صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز قلادة الإضاءة الكورية من الدرجة الأولى والتي تمنح عادة للرؤساء والملوك في العالم. ومن الممكن القول إن كلمات الرئيس الكوري أثناء حفل الغداء الذي أقامه لسموه في اليوم التالي تعبر عن الاهتمام الخاص الذي أعطته الحكومة الكورية لزيارة سموه حيث قال: «إن منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة في الأمن والسلام والاقتصاد في العالم، ونحن نعتبر المملكة العربية السعودية أهم دولة في هذه المنطقة، لأنها مركز للإسلام وقائدة للأمة الاسلامية». وأضاف فخامته «.. إن كوريا الجنوبية تعاني اليوم من أزمة اقتصادية وتنصب كل الجهود الحكومية والشعبية في كوريا للخروج من هذه الأزمة. وإنني على ثقة من أن المملكة العربية السعودية سوف تقف معنا للخروج من هذه الأزمة في إطار التعاون الجيد الذي يربط بين بلدينا، وأنا على ثقة أن هذه الزيارة يا سمو الأمير ستقوي أواصر الصداقة بين شعبينا وحكومتينا».

وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية التي عقدها كامل الوفد السعودي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز فقد عقد الوزراء المرافقون اجتماعات رسمية مع الوزراء المماثلين في الجانب الكوري، وهذا يشمل اجتماعات سمو وزير الخارجية، ووزراء البترول، والصناعة والتخطيط.

أما في الجانب غير الرسمي فقد التقى سموه رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الإسلامية الكورية، كما استقبل السفراء العرب المعتمدين لدى كوريا. إضافة إلى ذلك فقد حضر سموه العشاء الخاص الذي أقامته شركة سانق يونق لسموه، والذي يمثل الاهتمام غير الرسمي الواضح الذي أعطي لزيارة سموه لكوريا، وذلك من قبل رجال الأعمال الكوريين



المملكة وكوريا: العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

والإعلام الكوري. فالحضور الكبير من قبل رجال الأعمال والمسؤولين والشخصيات العامة الكورية يوضح الاهتمام الخاص بهذه الزيارة، علماً أن الاحتفال الذي أقامته لسموه شركة سانق يونق، كان في مساء يوم السبت ليلة الأحد، أي في وقت الإجازة الأسبوعية، وهو يوم يعطيه الكوريون المعروفون بحبهم للعمل أهمية خاصة، بعيداً عن الرسميات ومتطلبات العمل.

وبالإضافة إلى عبارات الترحيب، فقد تخلل حفل العشاء هذا استعراض للثقافة والتاريخ الكوري مع الحديث عن العلاقات الاستثنائية بين البلدين وعلى كافة المستويات.

قراءة في البيان المشترك

بعد أي اجتماعات تاريخية وهامة بين زعماء وكبار مسؤولي الدول فإن العرف يقتضي صدور بيان مشترك يوضح المواقف المشتركة بين البلدين تجاه القضايا المطروحة والتي تهم أحد البلدين أو كليهما. البيان المشترك يصاغ بعناية فائقة وبجهد مشترك بين البلدين، حيث أنه في النهاية يعد وثيقة رسمية لها قيمتها الخاصة، وثقلها لدى البلدين والعالم الخارجي. والبيان المشترك الذي صدر بعد زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى كوريا، ذو شقين: سياسي واقتصادي.

فالأول يتعلق بالأوضاع السياسية في مناطق انتماء أو اهتمام البلدين والرؤى المشتركة والمتشابهة لهذه القضايا. أما الثاني، أي الشق الاقتصادي فيتعلق بالدرجة الأولى بالتعاون الاقتصادي بين المملكة وكوريا. وكلا الجانبين يستحقان نقاشاً خاصاً.

الجانب السياسي في البيان المشترك

بدأ البيان المشترك بالحديث عن الأهمية التي يعلقها الطرفان على سلام واستقرار منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. كما أعرب كل منهما عن تقديره لجهود الآخر في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقتيهما. ومن الممكن توضيح البيان في جانبه السياسي بالنقاط التالية:

١ ـ سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط مبني على مبادئ مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ الأمين لكافة الاتفاقيات، وعدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد، وبالذات ما يتعلق بوضع القدس.

٢ ـ أهمية استئناف المحادثات على المسار السوري والمسار اللبناني وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الخاص بلبنان.

٣ ـ أهمية تعاون الحكومة العراقية مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وإظهار العراق النوايا الحسنة تجاه جيرانه، والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٤.

٤ - للتعاطف مع الشعب العراقي والارتياح لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ و١١٥٣ اللذين يستجيبان للاحتياجات الانسانية للشعب العراقي (النفط مقابل الغذاء) وأن السبيل الوحيد لإزالة معاناة الشعب العراقي يكمن في امتثال الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن.

٥ - احترام الجانبين لسيادة واستقلال العراق ووحدته الإقليمية.

٦ - الإدانة الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره بغض النظر عن الجنسية والعرق والدين، ومكافحة الإرهاب تحتاج إلى جهود دولية وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

٧ - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعه، وأهمية انضمام كافة الدول إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة المنع الشامل للتجارب النووية، إضافة إلى أهمية حرص المجتمع الدولي على منع نقل المواد والمعدات والتقنيات النووية إلى أطراف ثالثة.

٨ - إبداء الأمل أن تؤدي سياسة كوريا الجنوبية المعروفة «التلاقي البناء» والخاصة بالعلاقة بين الكوريتين، إلى إقامة طريق عملي للتعايش السلمي وعلى أساس المصالح والثقة المتبادلة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.

٩ - التأكيد على أن «منظمة تنمية الطاقة» في شبه جزيرة كوريا تعتبر طريقا مناسبا للحد من برنامج كوريا الشمالية لتطوير الأسلحة النووية.

١٠ - الاهتمام والأمل في نجاح المحادثات الرباعية في جنيف لتخفيف التوتر وإيجاد أجواء سلمية في شبه جزيرة كوريا.

الجانب الاقتصادي في البيان المشترك

كما ذكرنا سابقا، فإن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، تعطي اهتماماً بالجانب الاقتصادي، والعلاقات بين المملكة وجمهورية كوريا في هذا المجال، والسعي لتطويرها بشكل مستمر وبما يخدم الطرفين. ومن الممكن توضيح نقاط الاهتمام الاقتصادي في البيان المشترك بالتالي:

١ - أهمية التعاون الاقتصادي والفني للتنمية الاقتصادية في البلدين.

٢ - التركيز على مواصلة تطوير التبادل التجاري والاستثمار بين البلدين، بما في ذلك الاتفاق على رفع مستوى اللجنة المشتركة بين البلدين إلى مستوى وزاري.

٣ - إن الوسيلة المثلى لربط المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين يتم من خلال تطوير الاستثمار والمشروعات المشتركة بينهما.

٤ - استغلال المزايا النسبية لكل دولة لإيجاد فرص أكبر للتعاون الاقتصادي الناجح بينهما.

٥ - عقد اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات وتلاشي الازدواج الضريبي.



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة
سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

٠ - إقامة مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا.

١ - دعم وتأييد جمهورية كوريا لانضمام المملكة العر بية السعودية المبكر لمنظمة التجارة العالمية مع منح المملكة المرونات والفترات الانتقالية التي تحتاجها وفقاً لإطار الاتفاقيات المعمول بها في المنظمة، باعتبارها دولة نامية.

٨ - التأكيد على أهمية استقرار السوق البترولية الدولية للاقتصاد العالمي.

٩ - تقدير جمهورية كوريا للسياسة البترولية السعودية لتوازنها.

١٠ - اعتبار المملكة مصدراً آمناً وموثوقاً به ويعتمد عليه في الإمدادات البترولية للأسواق العالمية المختلفة، بما في ذلك كوريا.

الاهتمام بالزيارة ونتائجها على البلدين

على المستوى الرسمي، وكما ذكرنا سابقاً، كان هناك اهتمام خاص واستثنائي بزيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لجمهورية كوريا. وهذا ينبع ليس فقط من العلاقات التاريخية والهامة بين البلدين، بل لإدراك المسؤولين الكوريين لأهمية المملكة العربية السعودية من النواحي السياسية والاقتصادية ولأهمية الدور الذي يؤديه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في رسم السياسة السعودية، أو كما ذكر الرئيس الكوري، إن المملكة العربية السعودية هي أهم دولة في الشرق الأوسط، وكما ذكر البيان المشترك إن المملكة هي أساس استقرار السوق البترولية العالمية، حيث يعد البترول جزءاً رئيساً من الاقتصاد العالمي، وعلى المستوى الشعبي كان الاهتمام بزيارة سمو الأمير كبيراً بكل المقاييس، وقد عبرت عن ذلك بعض الصحف الكورية بشكل واضح. فعلى سبيل المثال فإن صحيفة سيؤول شيمون، في عددها الصادر يوم الجمعة ٢٣ اكتوبر ١٩٩٨م، خصصت مقالة رئيسة قالت فيها:

إن المملكة العربية السعودية كقوة كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وكرائدة في العالم الإسلامي، لها أهمية سياسية خاصة، كما أن لها أهمية اقتصادية عالمية، ومن هنا فإن زيارة ولي العهد السعودي لكوريا لها منعطفاتها السياسية والاقتصادية الخاصة، والتي يمكن اختصارها بالتالي:

أولاً: على الرغم من أن هناك علاقة سياسية وتعاوناً اقتصادياً وثيقاً بين البلدين ومنذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، إلا أن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز تعد نقطة تحول رئيسة بين البلدين.

ثانياً: إن كوريا، وبالذات في هذا الوقت، في حاجة ماسة إلى التعاون مع الدول الهامة كالمملكة، حيث إن هذا التعاون وبالذات في المجالات الاقتصادية والفنية سيساعد كوريا في تخفيف الأزمة المالية والاقتصادية التي تعانيها.

ثالثاً: ستساعد زيارة سمو الأمير عبدالله في توسعة علاقات كوريا مع العالم الإسلامي، في وقت تحتاج كوريا فيه إلى ذلك.

ما بعد زيارة سمو الأمير

عند النظر إلى الكلمات التي قالها سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أثناء زيارته لكوريا، وبرنامج الزيارة، والبيان المشترك الذي صدر على ضوئها والاهتمام الخاص الذي حظيت به على المستويات كافة يدرك المرء وضوح الهدف من زيارة سموه لجمهورية كوريا، وأن هناك تفاهماً مشتركاً بين البلدين، وهذا الهدف والتفاهم ساعد على إنجاح الزيارة وتحقيقها للأهداف المتوخاة منها، ويتضح هذا من خلال قراءتنا للبيان المشترك. إلا أن هذا النجاح يحتاج إلى التطبيق الفعلي وذلك من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن الواضح أن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز قد بدأت تتضح ملامحها مباشرة بعد انتهاء الزيارة وخلال فترة قصيرة جداً حيث تم تطوير العلاقات على كافة المستويات، وتم تطوير اللجان المشتركة، وتعزيز كافة القنوات، إلى جانب استمرار تبادل زيارات المسؤولين من الجانبين.

ففي الفترة من ١ ـ ٣/٨/١٤١٩هـ الموافق ٢٠ ـ ٢٢/٧/١٩٩٨م، أي بعد حوالي شهر واحد من زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لكوريا، قام وزير التجارة والصناعة والطاقة الكوري بزيارة للمملكة على رأس وفد تجاري كبير، يضم عشرة من المسؤولين الحكوميين وعشرين من كبار رجال الأعمال الكوريين. وقد قام الوزير الضيف بمقابلة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، كما قام الوزير الضيف بإجراء محادثات مطولة مع كل من وزير البترول والثروة المعدنية، ووزير الصناعة والكهرباء، ووزير التجارة، ووزير المواصلات، ووزير المالية والاقتصاد الوطني، وقد صدرت عن هذه الاجتماعات الرسمية أخبار تفيد عن سعي الدولتين إلى استمرار تقوية العلاقات بينهما. إضافة إلى ذلك قام رجال الأعمال الكوريون بالاجتماع بنظرائهم السعوديين، وعقد اجتماعات ثنائية والتباحث بشكل مكثف، وقد عبر الجميع عن نجاح هذه الزيارة والأهداف التي سعت إليها.

خاتمة

في أحد اللقاءات الرسمية لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أثناء جولته حول العالم، قال سموه:

«ما نحن إلا من هذا العالم. ليس لنا مكان مريح إلا براحته واستمراره. فعالم اليوم عالم يتميز بالمتغيرات والترابط، وعدم إدراك هذه الحقيقة، وعدم إعطائها الأولوية سيؤدي إلى



المملكة وكوريا:
العولمة والبعد الاقتصادي في زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

التخلف، وعدم مواكبة التطورات العالمية بمختلف مستوياتها، ولن يلحق بالعالم متردد أو غافل».

وأضاف سموه: «لذلك جاءت رحلتنا هذه لنستطلع ما كان غامضاً علينا، آملين أن نعود إلى بلادنا ـ إن شاء الله ـ وقد أعطينا وأخذنا في كل ما يعني شؤون أمتنا وأهلنا وأصدقائنا».

ولا شك أن زيارة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى جمهورية كوريا، وبقية الدول الأخرى جاءت نتيجة لدعوات رسمية من حكومات هذه الدول، وحيث أن سموه لديه عشرات الدعوات الرسمية من حكومات دول مختلفة، فإن اختيار هذه الدول السبع، ومن ضمنها جمهورية كوريا، قد تم بعناية فائقة ولأهداف ودلالات معينة، لهذه الدول بشكل عام ولكل دولة على حدة بشكل خاص.

أو كما قال سموه في أحد اللقاءات الصحفية: «الحقيقة إن لدي دعوات كثيرة من دول أخرى ولو لبيتها جميعاً لاحتجت إلى ثلاثة أشهر متصلة لزيارة جميع الدول التي دعتني لزيارتها، لكنني حرصت الآن على تلبية جزء منها، وإن استغرق ذلك وقتاً طويلاً، إلا أنني أشعر أن زيارتي للدول السبع تأتي في إطار توجه عام للمملكة لإعادة رسم سياساتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتشابكة مع دول العالم، ولا شك أن بريطانيا وفرنسا في أوروبا والولايات المتحدة من جهة، وكل من الصين واليابان وكوريا والباكستان في الشرق من جهة ثانية، تشكل محاور رئيسية لأي سياسة مستقبلية تهدف إلى استثمار المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة».

فزيارة جمهورية كوريا توضح بشكل تام معنى العولمة والبعد الاقتصادي في جولة سموه. فكوريا ليست قوة سياسية أو عسكرية عالمية، كما أنها ليست ذات نفوذ اقتصادي عالمي كبير كاليابان، إلا أنها في المقابل ترتبط كما أوضحنا سابقاً بعلاقات اقتصادية متينة مع المملكة ولفترة تصل إلى حوالي ثلاثين عاما، كما أن هناك مجالات كبيرة لزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين. إضافة إلى ذلك فإن كوريا تعد من الدول القليلة جداً التي من ضمنها المملكة والتي قطعت شوطاً كبيراً في النمو والتطور الاقتصادي وفي فترة وجيزة جداً لا تتعدى الثلاثة عقود. وهذا يوضح هدف المملكة العربية السعودية، كما أبرزه سموه في زيارته لكافة الدول السبع بما فيها جمهورية كوريا. هذا الهدف يتمثل في سعي المملكة العربية السعودية إلى رسم سياساتها وعلاقاتها مع مختلف دول العالم تبعاً للمستجدات الدولية المختلفة مع ربط هذه السياسات والتطورات التاريخية بين المملكة وهذه الدول. إضافة إلى ذلك فإن سياسة المملكة تقوم على ربط كافة العوامل السياسية والاقتصادية منها، وإبراز ما يحتاج إلى الاهتمام في هذه المنطقة، أو هذا الظرف أو ذلك والهدف في النهاية، وكما أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، وفي أكثر من مناسبة، هو توسعة وتنمية مصالح المملكة بمختلف أبعادها، والذي يخدم في النهاية المواطن السعودي، ويجعل من هذا

البلد، وكما كانت منذ أسسها الملك عبدالعزيز ـ يرحمه الله ـ بلداً رائداً داخلياً وخارجياً، يهمها التقدم والنمو والمساواة، وتوفير حياة كريمة لمواطنيها، وعلاقات حميدة مع الدول الأخرى.



زيارة سمو ولي العهد لباكستان

الفصل السابع

زيارة ولي العهد لباكستان .. المغزى والدلالات

خالد بن عبدالرحيم المعينا*

زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني إلى سبع دول في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى في الفترة من ٢٢/ ٥/ ١٤١٩هـ الى ٧/٧/١٤١٩هـ (١٣/٩/١٩٩٨م - ٢٧/١٠/١٩٩٨م)، اكتسبت أهمية خاصة بالنظر إلى وزن سموه في السياسة السعودية والمكانة الكبيرة التي يتمتع بها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وبالنظر إلى التغييرات الجيو - بوليتيكية المتسارعة في العالم.

وجاءت هذه الزيارة التاريخية في وقت يتأهب فيه العالم إلى الدخول في القرن الحادي والعشرين بكل ما يحمله من مضامين وانعكاسات، كما أنها تمت في إطار خلفية اتسمت بقيام التكتلات الاقتصادية التي أدت إلى أن تتحول موازين القوة من السياسة إلى الاقتصاد.

وجاءت هذه الزيارة في وقتها الملائم تماماً. فالدبلوماسية السعودية، التي يشكل الأمير عبدالله دعامة أساسية، اتسمت لردح طويل من الزمن بالهدوء والاتزان والعمل الصامت خلف الكواليس، ولم تكل هذه الدبلوماسية أو تمل من العمل على تخفيف التوترات وإزالة سوء الفهم وإحداث التقارب بين العرب والمسلمين. وفي هذا السياق فقد حرصت حكومة المملكة على الدوام على استخدام علاقاتها المتينة مع الغرب لخدمة مصالح الأمتين العربية والإسلامية.

وكانت الزيارة تاريخية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني واسترعت انتباه العالم كله بالنظر إلى أن الأمير عبدالله شخصية سياسية لها مكانتها وثقلها مثل الأمير وحنكته وبالنظر إلى

---

* رئيس تحرير صحيفة عرب نيوز.

طول الزيارة نفسها التي استغرقت ٤٦ يوماً ومـا تم خلالها من محادثات ومفاوضات مع القادة وكبار المسؤولين في سبع دول تنتشر على نطاق واسع في خريطة العالم.

وكانت باكستان هي المحطة الأخيرة في تلك الجـولة التاريخية، وهي الدولة الإسـلامية الوحيـدة من بين الدول التي زارها سمـو ولي العهد كـما أنها جـاءت بمثابة توقف له أهميـته الخاصة في تلك الرحلة الطويلة.

فالسعودية وباكستان تربطهما علاقات أخوية راسخة وعريقة لحمتها الإسلام وسداها الفهم المشترك والاحتـرام المتبادل. على هذا لم يكن مستـغرباً أن كانت المملكة من أوائل الدول التي



سمو الأمير عبدالله يتبادل الأوسمة مع رئيس جمهورية باكستان ودولة رئيس الوزراء تعبيراً عن متانة العلاقات بين البلدين الشقيقين

اعتـرفت باسـتقـلال باكسـتان مما أعطي الإشـارة بتوالي الاعـترافـات من كل الدول العربـية والإسلامية الأخرى.

وفي الـواقـع فإن الملك المؤسس عبـدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعـود ـ يرحمه الله ـ قد كان شـديد التـعـاطف مع باكسـتـان وسـاند بقـوة التطلعات المشـروعة للمسلمين في شـبه القـارة الهنـدية. كما أنه وقـف إلى جانبهـم إبان مجـاعة البنغـال التي حدثت في الأربعينات الميـلادية وقدم لهم المسـاعدات العـينية والماليـة للمـساهمـة في التخـفيف من أزمـة المسلمين البنغاليين.



زيارة سمو ولي العهد لباكستان

وليس خافياً على أحد الحب الكبير والتقدير السامق الذي يكنه المسلمون في شبه القارة الهندية للمملكة العربية السعودية وقادتها.

من هنا لم يكن مستغرباً أن يحظى سمو ولي العهد بذلك الاستقبال الحار والمشاعر الدافئة والحب الصادق منذ لحظة وصوله إلى لاهور حيث اصطفت الجماهير الغفيرة التي تقدر بمئات الآلاف على طول الطريق من مطار لاهور إلى مقر إقامته بمنزل حاكم الولاية. وبدا من شدة التزاحم وكأن المدينة قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال الأمير عبدالله بن عبدالعزيز. وازدانت المدينة وعجت طرقاتها باللافتات التي ترحب بسمو ولي العهد وتشيد بمواقف السعودية ودعمها المتواصل للقضايا العربية والإسلامية وذلك باللغات العربية والأردية والإنجليزية.

لقد كانت المشاعر الجماهيرية العفوية والدفاقة وهتافاتهم المدوية «الله أكبر» «وعاش الأمير عبدالله» تشق عنان السماء وتأسر القلوب فهي مشاعر صافية وصادقة انبعثت من حناجر شعب شقيق يكن للمملكة وقيادتها وشعبها كل الحب والتقدير.

وعلمنا هناك أن الكثيرين من قادة العالم ملوكا ورؤساء من أوربا وامريكا وآسيا قد زاروا مدينة لاهور من قبل لكن لم يحظ أحد منهم بمثل هذا الاستقبال التاريخي. وليس مصادفة أن يكون أكبر استقبال في تاريخ المدينة لزعيمين سعوديين أولهما هو الملك فيصل بن عبدالعزيز - يرحمه الله - الذي جاء الى المدينة عام ١٩٧٤ لحضور القمة الإسلامية الثانية وثانيهما هو أخوه الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.

وإذا تركنا العواطف جانباً، فإن زيارة سمو ولي العهد إلى باكستان كانت لها أهمية عظيمة ومدلولات كثيرة، فهذه أول زيارة يقوم بها زعيم إسلامي كبير إلى باكستان بعد التجارب النووية التي أجرتها والتي أدت إلى فرض الحظر الاقتصادي على هذا البلد المسلم من بعض القوى العالمية الكبرى.

ويعرف الباكستانيون تماماً أن المملكة العربية السعودية هي صديق حميم وحليف مخلص لهم، لهذا فقد أسعدتهم هذه الزيارة واحتفوا بها وأبرزوها بكثافة في كل وسائل إعلامهم وكأنهم قصدوا لفت انتباه الدول المجاورة!!

وظلت المملكة على الدوام سنداً قوياً لباكستان خاصة في ظروفها العصيبة، وهي قد وقفت معها ودعمتها خلال حربيها مع الهند عام ١٩٦٥م وعام ١٩٧١م . وكان صوت المملكة علي الدوام قوياً ومدوياً في كل المحافل الدولية وهي تدعو للحلول السلمية لكل المشاكل العالقة بين الهند وباكستان. كما كان موقف المملكة باستمرار واضحاً ومنسجماً بالنسبة لمشكلة كشمير حيث ظلت تطالب بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وعبر الأمير عبد الله بن عبدالعزيز عن هذا الموقف في خطابه الضافي الذي ألقاه في حفل الاستقبال الكبير على شرفه في حدائق شاليمار حيث أكد على ضرورة الحوار لحل المشاكل بين الدولتين وطالب القادة الباكستانيين بالبحث عن حل سلمي للنزاع مع الهند حول كشمير. وهذا

الموقف ينم عن بصيرة واعية وإدراك سليم بأن واقع الحال قد تغير في المنطقة وبأن النزاع حول كشمير، إذا لم يحل بالوسائل السلمية، قد يؤدي إلى كارثة نووية في شبه القارة الهندية.

وجاءت المحادثات التي أجراها سمو ولي العهد مع القادة الباكستانيين خلال زيارة سموه لباكستان في الفترة ٥ ـ ٧ رجب ١٤١٩هـ (٢٥ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨م) صريحة وواضحة وبناءة.

وتناولت هذه المحادثات الموضوعات التي تشغل بال الأمة الإسلامية ومنها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ووضع القدس الشريف والمحافظة على هويتها الإسلامية والوضع في أفغانستان والاحتكاكات الحدودية بين أفغانستان وإيران وغير ذلك من أمور تهم العالم الإسلامي إلى جانب العلاقات الثنائية والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وفي الجانب الاقتصادي، اتفق البلدان على تأسيس مجلس أعمال مشترك لبلورة التعاون بين القطاع الخاص بما يدعم دوره في مسيرة النماء والتطور في البلدين ويزيد من التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لمصلحة الشعبين الشقيقين.

وقد كانت الصراحة والوضوح اللتان اتسم بهما الطرح السعودي في المحادثات محل تقدير وإشادة الجانب الباكستاني الذي يرى في الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وفي المملكة مصدر قوة ليس فقط للباكستان ولكن للأمة الإسلامية بأسرها.

ورغم أن باكستان ليست دولة عربية لكنها تلعب دورا مهما في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وتكتسب باكستان أهمية إضافية كونها دولة مسلمة، كما تكتسب أهمية خاصة من حيث موقعها الجغرافي على رأس الخليج ومن حيث الأعداد الهائلة من أبناء الشعب الباكستاني الذين يعملون في المملكة وفي الدول الخليجية الأخرى.

هكذا فإن باكستان القوية والمستقرة والمزدهرة تعتبر أمرا حيويا يتواءم مع أهداف المملكة في السلام والاستقرار في العالم العربي والإسلامي.

وكان من الضروري أن يعرف العالم أن للمملكة العربية السعودية وهي تقترب من القرن الحادي والعشرين، رؤية خاصة بها وقد حرص سمو ولي العهد على توضيح هذه الرؤية لكل الزعماء والقادة وكبار المسؤولين الذين التقاهم خلال جولته التاريخية في الدول السبع.

ومن بين الرسائل التي عكستها هذه الزيارة هي أن المملكة العربية السعودية واعية بمسؤولياتها التاريخية وبدورها العالمي الكبير من حيث قدرتها على تطوير شبكة عريضة من المصالح والتحالفات التي تهدف إلى زيادة قوة الأمة الإسلامية.

وستلعب المملكة دورا في تعزيز حوار الحضارات بما يعكس صورة حقيقية واضحة ليس لها فحسب ولكن لسائر الدول الإسلامية. وهذا الموقف، الذي تبلور بوضوح خلال زيارة ولي العهد للدول السبع المذكورة، يعد انجازا لسموه خاصة وهو يتم وسط زخم هائل من الدعايات المغرضة ضد الإسلام.



زيارة سمو ولي العهد لباكستان

وشكل الدفاع عن الإسلام وإبرازه في صورته الحقيقية ودحض الافتراءات التي تلصق به، ومنها تهم العنف والتطرف، ركيزة هامة من ركائز هذه الزيارة. وقد قال سموه بكل وضوح إن الافكار الخاطئة التي تربط الإسلام بالإرهاب يجب أن تصحح. فالإسلام دين الحب والتسامح وهو ينبذ العنف والنشاطات الهدامة لأنه، في كنهه وحقيقته، يدعو إلى الحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم.

وكان أحد الموضوعات التي ركز سمو ولي العهد عليها في باكستان وفي الدول الست الأخرى التي زارها هو موضوع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف. وتجيء أهمية تناول هذا الموضوع من قبل الأمير عبدالله بن عبدالعزيز من حيث أن أربعاً من الدول التي زارها هي أعضاء دائمة في مجلس الأمن الدولي.

وغني عن القول إنه في باكستان، المحطة الأخيرة في الجولة، ظهر الحب الذي يكنه الشعب الباكستاني للمملكة وقيادتها في أروع صورة في الاستقبال غير المسبوق الذي قوبل به سمو ولي العهد من طرف القادة والجماهير على حد سواء. وإذا كان التعبير عن هذا الحب الدافق هو أحد مظاهر الزيارة، فإن مظهرها الآخر تمثل في الصراحة الكبيرة التي تحدث بها ولي العهد، فهو قد أكد بعبارات واضحة لا لبس ولا غموض فيها دعم المملكة القوي لباكستان. وكان هذا الموقف الداعم مهما جداً لباكستان خاصة وهو يجيئ من حليف قوي كالمملكة ومن رجل بهامة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.

وقراءة سريعة لما كتبه المحللون السياسيون عن زيارة سمو ولي العهد لباكستان توضح أن هذه الزيارة قد استهدفت رفع الروح المعنوية للباكستان وتأكيد دعمها وإبلاغها بصورة واضحة أنها ليست وحدها وأن الزيارة جاءت في وقتها المناسب تماما وأنها طمأنت باكستان، بأنه لا يمكن عزلها من المحيط الدولي بسبب «الذنب» الذي ارتكبته بإجرائها سلسلة من التجارب النووية في مايو ١٩٩٨م.

ومع أن موقف المملكة تجاه الانتشار النووي ثابت ومعروف، إلا أن زيارة سمو ولي العهد وخطابه الضافي في حدائق شاليمار والتطمينات التي احتواها، قد فهمها الشعب الباكستاني على أساس أنها «إشادة وتقدير» لرد فعل باكستان على التفجيرات النووية التي أجرتها الهند في أبريل ١٩٩٨م.

وأكدت الزيارة أيضا دور باكستان الكبير في منطقة جنوب آسيا وعملها الدؤوب من أجل سلام واستقرار المنطقة وازدهارها الاقتصادي.

إن تقدير باكستان وشعورها بالعرفان لزيارة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولموقف المملكة الداعم ليس مستغربا كما أن موقف المملكة نفسه غير مستغرب إذ إنه يصب في خانة علاقاتها الحميمة مع كل الدول الإسلامية.

وإذا تركنا السياسة والدبلوماسية جانبا، فأنا شخصيا كعضو في الوفد الإعلامي المرافق لسمو ولي العهد، أقول إن نجاح الزيارة يرتكز على عامل مهم وهو شخصية الأمير عبدالله بن

عبدالعزيز نفسه وفكره المتفتح ومواقفه الصلبة. وقد عبر عن هذه الحقيقة أحد رجال الإعلام الأمريكيين المرموقين عندما قال لي بالحرف الواحد إن شخصية الأمير مؤثرة وهو قد كان في حجم كل التوقعات المرجوة من الزيارة.

وقد حرص سمو ولي العهد في كل الدول التي شملتها الزيارة على التأكيد بأن المملكة لا تمثل نفسها فقط لكنها تمثل الإسلام أيضا وكل ما يعنيه من أصالة وتسامح. كما كانت آراؤه في مجال الاقتصاد والتجارة محل إعجاب وتقدير بصفة خاصة في الصين واليابان وكوريا.

وفي باكستان، المحطة الأخيرة في جولته الطويلة التي كانت كفيلة بإرهاق أي شخص آخر، فإن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز قد أشاع جواً من الثقة والطمأنينة والنبل أعادت الأمل إلى جميع أفراد الشعب الباكستاني وبث فيهم روحا جديدة من التفاؤل. وفعلت هذه الجولة المباركة الشيء نفسه في نفوسنا نحن أعضاء الوفد المرافق.

وهكذا يظل الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رمزاً أصيلاً للنبل والسمو. قويا في مواقفه.. صريحا في حديثه.. جميلا في روحه.. واضحاً في أفكاره.. فهنيئاً لنا وللمملكة به.



جنوب إفريقيا وإيطاليا
وبعض الدول العربية..
جولة سمو ولي العهد الثانية:
ثوابت النهج وجدية الطرح

الفصل الثامن

جنوب إفريقيا وإيطاليا وبعض الدول العربية.. جولة سمو ولي العهد الثانية: ثوابت النهج وجدية الطرح

السفير الدكتور خالد بن إبراهيم الجندان *

مقدمة :

لم تكد تنقضي ستة أشهر على جولة سموه الكريم الأولى والتي أخذته إلى سبع دول منتشرة في ثلاث قارات، (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الباكستان) والتي خلفت وراءها من ردود الفعل والأصداء ما جعلها بمثابة



سمو الأمير عبدالله مع الرئيس نيلسون مانديلا الذي حرص على وداعه في المطار قبل أن يعتزل الحياة السياسية كرئيس لجنوب إفريقيا

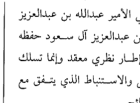
* رئيس الإدارة العامة للشؤون الغربية ــ وزارة الخارجية.

الحدث التاريخي حتى جاءت الجولة الثانية والتي امتدت هي الأخرى لتشمل سبع دول أخرى منها الإفريقية (جنوب إفريقيا) والأوربية (إيطاليا) و أربع دول عربية اثنتان منها في غرب العالم العربي (المغرب وليبيا) وثلاث منها في أوسطه ومشرقه (سوريا والأردن ومصر). وإذا كانت ابرز ملامح الجولة الأولى تركيزها على معظم الدول العظمى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتأثير البالغ على الساحة الدولية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين) مروراً بدولتين من نمور آسيا الاقتصادية (اليابان وكوريا الجنوبية) وانتهاءً بباكستان ذات العلاقة الوثيقة مع المملكة سياسياً وأمنياً، فان الجولة الثانية أتت إلى حد كبير استكمالاً لسابقتها مع تنوع في المضمون والشكل إذا علمنا أن الجولة الثانية اكتسبت طابعًا رمزياً ملحوظاً يضاف إلى اشتمالها على العديد من المضامين السياسية والاقتصادية الهامة كما سيتضح



في جنوب إفريقيا لقي سمو ولي العهد استقبالاً حاراً من فخامة الرئيس ثابو أمبيكي (نائب الرئيس آنذاك)

لنا في الاستعراض التالي لأحداث وإنجازات التحرك الأخير الذي بدأ نهار الأربعاء الموافق ١٩/٥/١٩٩٩م فكانت بريتوريا أولى محطات رحلة صاحب السمو الملكي ولي العهد والوفد الرسمي العالي المستوى المرافق لسموه، وتلا ذلك زيارة لروما وتخللها لقاء فائق الدلالة بالبابا يوحنا بولس الثاني في حاضرة الفاتيكان . وأعقب ذلك توقف لبضعة أيام في المغرب قبل أن يستأنف الوفد السعودي تحركه عبر أربع دول عربية كان لكل واحدة منها أهميتها المستقلة في نطاق هذه الجولة السباعية. وان أي محاولة جادة لاستقراء أحداث هذه الجولة الواسعة وحصر واستيعاب مدلولاتها ونتائجها، لابد وان تستند على منهجية واضحة تعيننا على تحليل أبعاد



جنوب إفريقيا وإيطاليا
وبعض الدول العربية..
جولة سمو ولي العهد الثانية:
ثوابت النهج وجدية الطرح

ومرامي هذا التحرك السعودي الأخير بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ووفق توجيهات سديدة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، والدراسة التي سأقدمها حول هذا الموضوع لا تعتمد على إطار نظري معقد وإنما تسلك أسلوب السرد الزمني لأحداث هذه الزيارة مع شيء من التحليل والاستنباط الذي يتفق مع معطيات كل مرحلة من مراحل هذه الجولة وما أسفرت عنه من نتائج.

أولاً : الجولة من حيث الشكل والأسلوب

إلى حد كبير يمكن النظر إلى الجولة الأخيرة باعتبارها امتداداً واستكمالاً للجولة السابقة، ذلك أن ثوابت سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية إزاء القضايا الهامة والتي جرى التأكيد عليها في الجولة السابقة ظلت تشكل محور المباحثات والاتصالات التي أجراها سمو ولي العهد مع كبار المسؤولين في الدول المضيفة وتناول الوزراء المختصون المرافقون لسموه (الخارجية، المالية والاقتصاد الوطني، البترول والثروة المعدنية، الصناعة والكهرباء) مع نظرائهم في هذه الدول بحث تفاصيل القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك وجوانب العلاقات الثنائية، اقتصاداً وتجارة واستثمارات وصلات ثقافية وفنية وغيرها من الموضوعات التي تدخل في إطار التعاون الثنائي . وهذا يعني أن الجولة الأخيرة لا تختلف كثيراً من حيث أسلوبها وشكلها عن سابقتها ولكنها تتميز عن جولة السنة الماضية في النواحي التالية :

١) جغرافياً انحصرت الجولة الأخيرة في مساحة جغرافية أقل. فإذا استثنينا التوغل الوحيد في جنوب أفريقيا فإنها جاءت إلى حد كبير محصورة بين إيطاليا في الجنوب الأوربي وحوض البحر الأبيض المتوسط بشقيه الإفريقي والأسيوي.

٢) وزمنياً، في حين استغرقت الجولة الأولى ما يربو على الخمسة والأربعين يوماً ، لم تتجاوز الجولة الأخيرة مدة السبعة عشر يوماً .

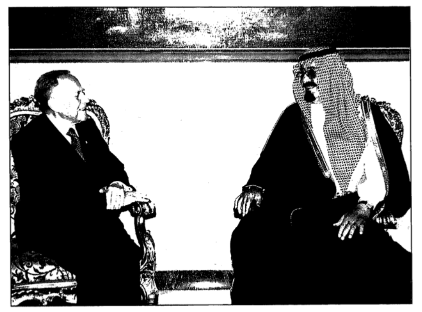
٣) وفيما يتعلق بالقضايا الراهنة احتلت قضية كوسوفو والقدس مكاناً أساسياً في مباحثات سموه مع المسؤولين في إيطاليا وحاضرة الفاتيكان، في حين شكلت قضية «لوكربي» وما انتهت إليه مناسبة احتفالية في كل من جنوب إفريقيا والجماهيرية الليبية جرى خلالها تبادل الأوسمة وكلمات الإطراء وعبارات التقدير.

٤) اتسمت الجولة الأخيرة بتركيز ملحوظ على الجهود الرامية لتنسيق مواقف الدول العربية ذات الصلة المباشرة بالنزاع العربي الإسرائيلي وبحث كيفية التعامل مع التطورات التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وتولّي حزب العمل بقيادة باراك سدة الحكم في إسرائيل وتأثيرات ذلك المحتملة على عملية السلام.

ثانياً : موضوعات البحث في زيارتي جنوب إفريقيا وايطاليا

أ - القضايا السياسية

في كل من بريتوريا وروما كان فحوى المحادثات التي أجراها وفد المملكة العربية السعودية بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين مع كبار مسؤولي الدولتين منصباً على القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وتصدرت عملية السلام والوضع في العراق ومشكلة كوسوفو جدول أعمال المحادثات السياسية في البلدين . وفيما يتعلق بموضوع عملية السلام كان هناك اتفاق حول ضرورة إحياء المفاوضات ودفع جهود السلام نحو الغاية المرجوة وهي



سمو ولي العهد في لقاء مع الرئيس الإيطالي كارلو انزيليو تشامبي خلال زيارة سموه لروما

تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً على قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالنزاع العربي الإسرائيلي مع التأكيد على مرجعية مدريد والأسس والمبادىء التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام. وحرص سمو ولي العهد على التنوية بضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني محذراً من مغبة إخلال الحكومة الإسرائيلية بهذه الالتزامات وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على المنطقة . ومن جملة الثوابت التي أكد عليها سمو ولي العهد وسمو وزير خارجية المملكة في محادثاتهما مع قادة البلدين ضرورة عدم المساس بالوضع الراهن لمدينة



جنوب إفريقيا وإيطاليا وبعض الدول العربية.. جولة سمو ولي العهد الثانية: ثوابت النهج وجدية الطرح

القدس وإدانة وشجب أي إجراءات أو استحداثات من شأنها تغيير معالم هذه المدينة المقدسة والإخلال بتركيبتها السكانية في محاولة لطمس هويتها العربية .

ومن ناحية أخرى جرى التأكيد في كل من بريتوريا وروما على أهمية استئناف المحادثات الثنائية على المسار السوري ـ الإسرائيلي من النقطة التي توقفت عندها المفاوضات . وفيما يتعلق بأمر انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان والبقاع الغربي فإن هناك اجماعا على ضرورة انصياع إسرائيل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ .

وفي سياق استعراض وفد المملكة مع الأفارقة والإيطاليين لموضوع العراق، فإن الجميع اتفقوا على تأكيد الاحترام لاستقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية مع الإعراب عن التعاطف التام مع الشعب العراقي في معاناته الراهنة، ولم نلحظ أي تردد في تحميل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة فيما يتعرض له شعب العراق من مصاعب نظير عدم وفائها بالتزاماتها المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتم توجيه دعوة واضحة وصريحة لإلزام العراق بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة باعتبار ذلك أفضل وسيلة وأقصر طريق لرفع المعاناة عن الشعب العراقي .

وخلال جولة سموه كانت أزمة كوسوفو مازالت تتفاعل وموجات القصف الجوي تتوالى على سماء هذا الإقليم وسائر أجواء يوغوسلافيا مخلفة الدمار والخراب في كل أنحاد الدولة الصربية، وابرز وفد المملكة مواقفه من هذه المسألة والمرتكز علي العناصر التالية، الوقف الفوري لعمليات الإبادة والتهجير والتطهير العرقي التي أمعنت في ممارستها القوات والمليشيات الصربية، انسحاب هؤلاء من هذا الإقليم وفتح المجال لعودة اللاجئين والمشردين مع ضمان حمايتهم، إحلال القوات الدولية في الإقليم مع مشاركة روسية فاعلة، منح حكم ذاتي للإقليم يستجيب لطموحات سكانه وتطلعاتهم، وأخيراً ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب المذكورة وإخضاعهم لمحاكمة عادلة جزاء ما اقترفوه ضد الإنسانية. وعندما تناول الموضوع صاحب السمو الملكي وزير الخارجية مع نظيره وزير خارجية جنوب إفريقيا كان واضحاً أن حكومة جنوب إفريقيا لديها الكثير من التحفظات إزاء التدخل العسكري لقوات الناتو موضحاً أنه كان من الأجدر أن تتم معالجة هذه الأزمة من خلال مجلس الأمن الدولي وليس عن طريق قوة خارجة عن إطاره ولا تستند على تفويض من الهيئة الدولية، وحذر وزير خارجية جنوب إفريقيا أن تدخل الناتو يشكل سابقة خطيرة قد تخل بنمط العلاقات الدولية كما عرفناها حتى الآن، أما الإيطاليون فكانوا بالطبع أكثر تفهماً لحيثيات تدخل حلف شمال الاطلسي خصوصاً وأن بلادهم قد لعبت دوراً كبيرا في المجهود العسكري، ولا شك أن قرب إيطاليا من موقع الأحداث وخشيتها من مضاعفات أزمة كوسوفو عليها قد دفعها إلى اتخاذ مثل هذا الموقف، وبالتالي فإن ملاحظات الحكومة الإيطالية تركزت ليس على شرعية تدخل الناتو بل على ما يتعين توفيره في نطاق الجهود الإنسانية لإغاثة اللاجئين الكوسوفيين . وحسب وجهة نظرهم فإنه طالما أن المجهود

العسكري لحلف الأطلسي ظل محصوراً في العمليات الجوية فلا غبار عليه وأن مشكلة شرعية التدخل تنشب فقط في حالة وضع قوات برية على الأراضي اليوغوسلافية . وفي المقابل أوضح سمو وزير الخارجية لنظيره الإيطالي تصوره لمبررات تدخل الناتو وإن كان سموه لم يتفق مع طرح معاليه فيما يتعلق بتعريف مبدأ التدخل وكيف أن القصف الجوي لا يشكل وفق مفهومه تدخلاً يستدعي الشجب بنفس القدر الذي يحصل في حالة التدخل البري، غير أن الجانبين السعودي والإيطالي متفقان فيما يتعلق بعناصر التسوية التي جرى اعتمادها فيما بعد والتي استندت في معظمها علي مضامين اتفاق رامبوييه .



لقاء للتشاور بين سمو ولي العهد والعاهل المغربي الراحل الحسن الثاني

ب - جوانب التعاون الثنائي

في ختام جولة سمو ولي العهد في إيطاليا وجنوب إفريقيا أجرى معالي الدكتور هاشم يماني وزير الصناعة والكهرباء وعضو الوفد الرسمي المرافق لصاحب السمو الملكي ولي العهد في جولته الميمونة حديثاً صحفياً مع جريدة « المدينة» أشار في أثنائها إلى مفهوم «الشراكة الإستراتيجية» وكيف أن هذا المفهوم شكل هدفاً أساسياً من أهداف زيارتي سمو ولي العهد لجنوب افريقيا وجمهورية إيطاليا، ووفقاً لما ذكره الوزير يماني فإن المباحثات التي أجراها أعضاء الوفد السعودي مع نظرائهم في البلدين قد استهدفت الدخول في علاقات ثنائية قوية تربط



جنوب إفريقيا وإيطاليا
وبعض الدول العربية..
جولة سمو ولي العهد الثانية:
ثوابت النهج وجدية الطرح

مصالح المملكة مع هاتين الدولتين على نحو يتعدى حدود العلاقات الثنائية التقليدية التي يحكمها عادة نشاط اللجان المشتركة. ويحتل موضوع نقل التقنية مكاناً بارزاً في إطار الشراكة الإستراتيجية المطروحة حيث إن مثل هذا الارتباط الإستراتيجي من شأنه أن يوفر ظروفاً ملائمة «لاستنباط التقنية واستيعابها داخل كل دولة وليس مجرد النقل والشراء السطحي» كما هو الحال المتبع في العلاقات التجارية المعتادة . ويلعب القطاع الخاص في هذه الشراكة دوراً رئيساً في المجالات التجارية والاستثمارية الأمر الذي يستدعي تعاوناً مستمراً واتصالات منتظمة بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم في جنوب أفريقية وإيطاليا عبر قنوات وأطر تحددها الاتفاقات الثنائية. وبالفعل وقعت جنوب أفريقية والمملكة العربية السعودية ـ في اليوم الثاني من الزيارة ـ اتفاقين ثنائيين الأول يتعلق بالتجارة والاستثمارات والتعاون التقني ويتعلق الثاني بالتعاون في



في لقاء هو الأول من نوعه اجتمع سمو ولي العهد مع بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني تناول التفاهم الإسلامي - المسيحي حول موضوع القدس

المجالات العلمية والتقنية . وفي إيطاليا اتفق الطرفان السعودي والإيطالي على ضرورة العمل نحو زيادة التبادل التجاري والمشروعات المشتركة والتأكيد على أهمية عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بصفة دورية ومنتظمة. ولأهمية الاستثمارات في تعزيز العلاقات بين البلدين فقد تم الاتفاق على استكمال المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية ثنائية لتلافي الازدواج الضريبي وتوقيعها بأسرع وقت ممكن وذلك على إثر الاجتماع الذي ضم معالي وزير خارجية إيطاليا بمعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني العضو في الوفد الرسمي للمملكة. وقد أكد الطرفان حينها أيضاً على

الحاجة لتشجيع التعاون الفني والثقافي والأبحاث العلمية وتكثيف التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية في البلدين.

ومن جملة ما جرى الاتفاق عليه في إيطاليا إنشاء آلية تسهل عملية التشاور المنتظم بين وزارتي خارجية البلدين إزاء المسائل ذات الاهتمام المشترك. وقد أرسلت روما مؤخراً صياغة مقترحة لأسلوب التشاور المذكور ويجري حالياً دراسته من قبل المملكة.

و من ناحية أخرى وكما هو الحال في الجولات السابقة، فقد حرص سمو ولي العهد حفظه الله على الالتقاء بالجاليات الإسلامية للاطلاع على أوضاعها وسد احتياجاتها. وفي أخر أيام زيارته لجنوب أفريقية رعى سموه حفل وضع حجر الأساس لتشييد المركز الإسلامي في جوهانسبرج، كما تبرع سموه بمبلغ أربعة ملايين دولار للجمعيات والمنظمات الإسلامية في جنوب أفريقية. وفي روما شرف سموه المركز الثقافي الإسلامي الذي جرى تشييده في العاصمة الإيطالية قبل أربع سنوات بمساهمة سخية من المملكة العربية السعودية بلغت ٨٠٪ من القيمة الإجمالية لحجم التبرعات التي جمعت لهذا المركز الذي يعتبر من أكبر المراكز الإسلامية في أوربا.

ثالثاً : زيارة الفاتيكان وموضوع القدس

تعتبر الزيارة التي قام بها سمو ولي العهد لحاضرة الفاتيكان ولقائه بالبابا يوحنا بولس الثاني من أبرز ملامح جولة سموه الدولية الثانية ولم يسبق عقد مثل هذا اللقاء على هذا المستوى. وتأتي أهمية هذا الحدث التاريخي من كونه يوفر فرصة فريدة للتحاور حول موضوع القدس الذي يشكل أهمية بالغة لكلا الطرفين، فحاضرة الفاتيكان شأنها شأن المملكة العربية السعودية تولي أهمية قصوى لمستقبل القدس وما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات السلام فيما يتعلق بوضعية هذه المدينة. وكلا الطرفين على اعتقاد راسخ بأن أي حل لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يتضمن معالجة عادلة ومقبولة لموضوع القدس الشريف لا يمكن أن يكتب له الاستمرار ولن يوفر الاستقرار والسلام الدائم الذي تنشده شعوب المنطقة. والفاتيكان مثل المملكة، تعتبر الوضع الراهن للقدس غير قانوني ويكتنفه الكثير من الظلم والتعسف، وقد سبق للمسؤولين في عاصمة الكثلكة أن أعلنوا مراراً عن رفضهم لأي اجراء أحادي الجانب من أي طرف بغرض التأثير المسبق على وضعية المدينة المقدسة. غير أن المملكة والعالم الإسلامي عموماً لهم نظرتهم الخاصة بالنسبة لهذه المدينة باعتبارها تحتوي على مقدسات تحتل مكانة سامية في وعي وضمير كل مسلم. وينظر العرب (مسلمون ومسيحيون) إلى القدس باعتبارها أرضاً محتلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب حزيران عام ١٩٦٧م. وفي مواجهة الممارسات الإسرائيلية الجارية، فإننا أصبحنا نسمع الآن كثيراً عن القرار رقم ٢٥٢ الذي يعتبر أي إجراء إسرائيلي يهدف إلى ضم القدس أو تغيير هويتها أو العبث بمقدساتها إجراء لاغياً وباطلاً.



استقبال رسمي وشعبي حافل لقيه سمو ولي العهد من الرئيس معمر القذافي والشعب الليبي تقديراً لموقف المملكة في قضية (لوكربي)

وحقيقة الأمر أنه بالرغم من عدم صدور موقف مشترك مع الفاتيكان حيال القدس، إلا أن لقاء سمو ولي العهد بالبابا من شأنه أن يساعد على تكريس التفاهم والتعاون المنشود خصوصًا وأن اتصالاتنا بالفاتيكان ليست جديدة.

رابعاً : زيارة الجماهيرية الليبية وما حملته من مفارقات

بعد إيطاليا توقف قطار الجولة الأميرية في المغرب لبضعة أيام كانت في مجملها للراحة قبل استئناف التحرك تجاه المشرق العربي. مع ذلك فلم تخل أيام المغرب من بعض الاتصالات واللقاءات على صعيد القيادتين وعلى مستوى الوزراء المختصين بخصوص التشاور حيال بعض القضايا الراهنة وجوانب العلاقات الثنائية مثل اللقاء الذي ضم وزيري خارجية المغرب والمملكة في الرباط وتناول تطورات الوضع في الجزائر في ظل رئاستها الجديدة والعلاقات الجزائرية المغربية، وكذلك التهيئة لعقد الاجتماع القادم للجنة المشتركة والتي كان من المفروض عقدها في شهر يونية ثم تقرر تأجيلها إلى الخريف القادم.

وبعد ما يشبه الاستراحة المطعمة بالعمل الخفيف استأنفت الجولة المرحلة الثانية من هذا التحرك المثمر وكانت الجماهيرية الليبية هي المحطة الأولى . وحقيقة الأمر أن جولة سمو ولي العهد في مرحلتها الثانية اكتسبت لوناً جديداً ووتيرة مختلفة عما كان سائداً في المرحلة الأولى من هذه الجولة. وأبرز ملامح هذا التغيير أنها انصبت على دول عربية فائقة الأهمية في سياق

مواجـهة التحـدي الإسرائيلي وتموجات عـملية السلام في الشـرق الأوسط والمقصود بهـا سوريا والأردن ومصر. ولكن قبل الخوض في هذا الجـزء من الزيارة لنتوقف قليلاً عند زيارة سمو ولي العهد للجماهيرية الليبية وما اكتنف هذه الزيارة من طابع مهرجاني وخروج عن المألوف. فمناسبة الاستقـبال الليبي لولي العهد انقلبت إلـى عرس شعبي قاده الزعيم الـليبي في سرادق نصب في قلب الصحـراء بالقرب من مدينة سرت السـاحلية المطلة على البحر الأبيض المتـوسط. ويبدو أن قائد الفاتح من سبتمبر أراد بهذا الاستقبال والاستعراض الحافل الذي شاركت فيه فرق من الخيالة وراكبي الجمال من طائفة الطوارق تحـفها مجموعات من المنشدين والشـعراء الذين ألقوا الأناشيد والأهازيج أن يعبـر للضيف الكبير عن تـقدير الشعب الليبي البـالغ للجهود التي بذلتـها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع حكومة جنوب إفريقيا في تخليص ليبيا الشقيقة من محنة «لوكربي» وما صاحبها من حصار وتضيـيق على الشعب الليبي طيلة ثمان سنوات. وفي حفلة العشاء التي أعقبت هذا المهرجان الشعبي المؤثر تحدث الزعـيم الليبي حديثاً مطولاً امتدح فيه الدور البناء الذي لعبتـه الدبلوماسية السـعودية من أجل وضع حد لهذه المشكلة وعـبر عن مشاعر الشـعب الليبي بالامتنان تجاه المملكة حكومة وشـعباً مشيداً بسياسة الاتزان والعـقلانية التي قادت إلى هذه الخاتمة المشرفة لأزمة من أعقد الأزمات السياسية التي شهدها هذا القرن. وفي سياق الكلمة الضافية التي ارتجلها الزعيم الليبي كان واضحاً أن سنين حكمـه المديدة وما واجهه خلالها من تجارب وتحديات قاسـية قد جعلتـه أكثر قدرة واسـتعداداً لتقـبل قواعد المنطق ومـتطلبات الواقع. ومن دلالة هذا التحول ما ذكره الزعيـم الليبي عن ضرورة تجنب ضرب الرأس في الجدران، أي ألا تبلغ الدول الصغيرة من الحماقـة مرحلة مواجهة الدول الكبرى، وضرب مثلاً بيوغوسـلافيا وما ارتكبه زعيم بلغراد عندما قرر مواجهة قوات الأطلسي للاحتفـاظ بكسوفو ودمر يوغوسلافيا. وفي مقابل هذا التوجه ألقى سمو ولي العهـد كلمة متميزة قرأ البعض فيهـا تحولاً عن المألوف إلا أنني أعتبر أنها متفـقة مع ما عهـدناه دائماً في سياسـة المملكة المستندة دائماً على الاتزان والاعتـدال وبعد النظر والفطنة. فدعـوته إلى الوحدة العربية ليـست خروجاً على سـياسة المملكة بل تأكيـداً لها ولكن ضمن المنظور السعودي المرتكز على العـقلانية والواقعية في حساب الأشيـاء فالوحدة العربية التي هي حلم كل عربي يجب إخـراجها من منطق الشعـارات ولغة العواطف ووضعـها على الطريق الصحيح والرصين الذي يؤدي إلى بلوغـها بالفعل والعمل وليس بأسلوب الدعاية والتـصريحات السياسية. ووفقاً للرؤية التي طرحها ولي العهد في رده على كلمة القذافي ركز سموه على أهمية الاقتصاد لتـحقيق الوحدة العربية على اعتـبار أن ترابط المصالح الاقتصادية بين الشـعوب العربية يشكل الأسلوب الأمثل لتـحقيق التكامل العربـي الذي تتطلع إليه الأمة منذ عقـود طويلة. ولقد شاهدنا بأم أعيننا الطريق الذي سلكه الأوربيون لبلوغ وحـدتهم والذي استند أساساً على العوامل الاقتصادية التي ربطت بين هذه الدول والتي خلقت منها كياناً اقتصادياً موحداً يتجه حالياً وبشكل حثيث نحو بلوغ هدف الوحـدة السياسية. ولقد علمتنا التجـارب أن ترابط المصالح بين الشعوب



جنوب إفريقيا وإيطاليا
وبعض الدول العربية..
جولة سمو ولي العهد الثانية:
ثوابت النهج وجدية الطرح

يجعلها اكثر يقظة لعوامل الاستقرار فتصبح قراراتها عقلانية وسلوكياتها تتصف بالرشد وتولد لدى القيادات السياسية نوعاً من الحصانة ضد كل ما يمكن أن يخل بالكيان الوحدوي الذي تشرف على إدارته. ولقد أدرك سمو ولي العهد بثاقب بصيرته هذه الحقيقة التي لا مراء فيها، فالوحدة العربية ليس لها سوى طريق واحد يمر عبر «بوابة العصر الاقتصاد». وفي هذا الطرح دلالة واضحة على أن سموه يستوعب تماماً لغة العصر الحديث التي لا تتحدث عن الوحدة بمعزل عن تفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك. ولذلك فإن سموه عندما تعرض في خطابه لمشروع الوحدة العربية وصفق له الحضور طويلاً ولوح القذافي بيده تأييداً لسموه، فإن الفكرة لم تكن للاستهلاك الشعبي، فقد جاء طرحها ضمن إطار عملي محدد، وهو إطار السوق الاقتصادية المشتركة أو ما تسميه الجامعة العربية بالسوق التجارية الحرة الكبرى، داعياً العرب إلى التعجيل بتنفيذ هذا المشروع الذي وضعت له الجامعة عمراً تنفيذياً قدره عشر سنوات.

خامساً : جولة تنسيق المواقف في المشرق العربي

إن الدعوة الصادقة التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة لم تكن لغرض الإثارة أو الاستهلاك المحلي إذ تبعتها بالفعل خطوات جادة لتهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بخطط الوحدة الاقتصادية العربية، فقد صدرت توجيهاته الكريمة للخبراء للبدء في تجميع كل ما



الرئيس السوري حافظ الأسد حرص على أن يكون في مقدمة مستقبلي سمو ولي العهد في مطار دمشق

له علاقة بهذا الموضوع والاستعانة بالخبرات الاقتصادية العالمية خاصة الأوربيين ممن أسهم في وضع أطر السوق الأوربية المشتركة وذلك للاستفادة منها في بلورة خطة عربية لتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول العربية.

ومن منطلق إحساس سموه الكريم بأهمية تنسيق المواقف بين الدول العربية ذات العلاقة المباشرة بعملية السلام على خلفية التطورات السياسية الأخيرة داخل إسرائيل، فقد اتجه سمو ولي العهد والوفد المرافق إلى الجمهورية السورية التي كانت ومازالت قلعة صلبة في وجه التحدي الإسرائيلي. وفي مطار دمشق كان فخامة الرئيس السوري حافظ الأسد على رأس مستقبلي الضيف السعودي الكبير، ومن المطار اتجه الرئيس الأسد مع ضيفه سمو الأمير عبدالله إلى قصر تشرين حيث باشرا محادثاتهما الهامة والتي استكملاها في اليوم التالي للزيارة. وفي هذا الصدد نوهت مجلة «تشرين» السورية (في ١٩٩٩/٦/٧) بهذه الزيارة الميمونة ووصفت



لقاء سمو ولي العهد مع العاهل الأردني الملك عبدالله بن الحسين عبر فيه سموه عن تقدير المملكة للتقارب السوري الأردني

المحادثات السعودية ـ السورية بأنها كانت على درجة من الأهمية في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب المزيد من التشاور والتنسيق بين البلدين الشقيقين تجاه كافة القضايا التي تخدم الأمتين العربية والإسلامية. ونوهت المجلة بالدور السعودي النشط على صعيد التضامن العربي وتقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية وتعزيز الموقف العربي الصلب الرافض للتفريط في الأرض والتمسك باستعادة كامل الأراضي والحقوق.

ومن دمشق توجه ولي العهد الأمير عبدالله ومرافقوه إلى المملكة الأردنية الهاشمية وذلك في زيارته الثانية لعمان منذ أن تقلد جلالة الملك عبدالله بن الحسين زمام السلطة خلفاً للمرحوم الملك حسين بن طلال، وكان الملك عبدالله قبل تقلده السلطة قد زار المملكة واجتمع بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وبسمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وذلك



جنوب إفريقيا وإيطاليا وبعض الدول العربية.. جولة سمو ولي العهد الثانية: ثوابت النهج وجدية الطرح

من باب التأكيد على خصوصية العلاقة المميزة بين الأسرتين المالكتين الكريمتين، غير أن الزيارة الأخيرة التي قام بها سمو ولي العهد للأردن الشقيق واللقاءات التي عقدها مع العاهل الأردني الجديد وكبار مسؤولي الدولة استهدفت تكريس المواقف السعودية الثابتة إزاء كل ما يعود بالنفع لأمتنا العربية وقضاياها العادلة. و كون زيارة عمان قد جاءت بعد دمشق مباشرة يعكس مدى تقدير القيادة السعودية للتقارب السوري ـ الأردني وذلك لما يمثله الأردن من مكانة مميزة في عملية السلام ومن موقع استراتيجي هام باعتباره حلقة الربط بين كل من الفلسطينيين والسوريين وبينهما من ناحية والجانب الإسرائيلي من ناحية أخرى.

ومن عمان حلق الركب الرسمي في الأجواء مرة أخرى باتجاه آخر نقطة في نقاط جولة سمو ولي العهد الدولية وهي جمهورية مصر العربية، والتي كانت ومازالت تشكل مع المملكة العربية السعودية وسوريا دعامة أساسية لديناميكية التحرك في مواجهة التحديات القائمة أمام العرب. فالثابت تاريخياً ان استعادة الأمة العربية لتضامنها ووحدتها لابد وأن يمر من خلال التنسيق المصري ـ السعودي ـ السوري ليشمل بعد ذلك كل الدول العربية شرقًا وغرباً. وكان هدف التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة على رأس ما جرى بحثه بين فخامة الرئيس حسني مبارك وسمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وبطبيعة الحال فقد تطرق القائدان لسبل تعزيز التضامن العربي ووسائل تعضيد العلاقات الثنائية بمختلف جوانبها خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري.

الخاتمة

كانت القاهرة المحطة الأخيرة لجولة سمو ولي العهد الواسعة وقد جاء انتهاؤها في قلب العالم العربي كما لو كان ذلك تجسيداً لغايات وأهداف الجولة التي أريد بها خدمة مصالح



سمو الأمير عبدالله في لقاءه مع الرئيس المصري حسني مبارك تطرق لتعزيز التضامن العربي ودعم مسيرة السلام المرتكزة على تأكيد الحقوق العربية

وتطلعات المملكة والأمتين العربية والإسلامية، وليس أفضل لإدراك معاني هذه الجولة المباركة ومغزاها من التأمل في كلام صاحبها سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والذي خص به رئيس تحرير جريدة «الشرق الأوسط» الأستاذ عبدالرحمن الراشد (١/٦/١٩٩٩) وذلك في إحدى مراحل جولة سموه. فقد اتسم حديث سموه المذكور بقدر من الشمولية والصراحة والصدق يندر حدوثه بين صحفي ومسؤول رسمي على هذا المستوى الرفيع.

ففي مواجهة التكهنات والمزاعم والاجتهادات حيال أهداف الجولتين اللتين قام بهما سموه خلال الأشهر المنصرمة وطبيعة السياسة الخارجية السعودية، خرج لنا الأمير عبدالله ليوضح للملأ ما صعب على الآخرين فهمه وإدراكه ويضع النقاط على الحروف في مواجهة أي تكهن أو استنباط خاطئ لهذه التحركات.

وقد أحسنت صحيفة «عكاظ» صنعاً عندما سردت في عددها الصادر في ٢/٦/١٩٩٩م ما اعتبرته قراءة متأنية لحديث سموه الهام لجريدة الشرق الأوسط والذي وجدت أنه يلقي الضوء على الحقائق الأساسية التالية :

الأولى : أن سمو ولي العهد أعاد إلى الأذهان مجموعة الأهداف والمبادئ الثابتة في سياسة المملكة منذ تأسيس هذا الكيان الكبير وحتى اليوم وكلها تصب في خدمة الأهداف التي تتوخاها الأمتان العربية والإسلامية وتدعم المبادئ التي ارتضتها الأمم في تسيير علاقاتها الدولية وأهمها حسن الجوار، وترسيخ مبادئ السلام والاستقرار إقليمياً ودولياً.

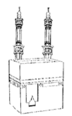
ثانياً : إن سمو ولي العهد قدم البراهين الدامغة على أن القوة الدولية للدول لا تقاس أبداً بقدرتها المادية، وإنما هناك عوامل أخرى تحدد مكانة وقوة الدولة لعل أهمها ثبات سياسة الدولة ومصداقيتها في علاقاتها الدولية.

ثالثاً : أكد سموه أن الإعلام مطالب بإبراز الحقائق لا الاعتماد على التكهنات المستنبطة من الخيال والتي لا تستند إلى الأدوات العلمية الموضوعية.

وفيما يتعلق بأسلوب ومنطلقات سياسة المملكة الخارجية أوضح سموه أن هذه السياسة استندت دائماً على ثوابت وركائز تتصل بخدمة العقيدة وترتبط بهدف الحفاظ على الحقوق العربية والإسلامية وان هذه الثوابت والركائز هي التي تحدد أي تحرك دبلوماسي تضطلع به القيادة السعودية وليس على سبيل الاستجابة لمعطيات وظروف وقتية . يضاف إلى ذلك أن من يزعم بأن المملكة تعتمد في سياستها على الإغراء المادي المجرد لا أساس له من الصحة . فالدور المؤثر الذي تلعبه المملكة في العلاقات الدولية يعود الفضل فيه لقيمها الثابتة وموقعها الجغرافي ومكانتها الإسلامية وبالطبع ما حباها الله من ثروات طبيعية، وهذا لا يعني أن المملكة لا توظف قدرتها المالية في تقديم العون والمساعدة لمحتاجيها من الدول والمنظمات والشعوب المتضررة، ذلك أن سجل المملكة حافل بالمبادرات الإنسانية والجهود الخيرة المتصلة وآخرها ما قدمته المملكة من إسهامات ومساعدات إنساني سخية لألبان كوسوفو عبر مختلف الأقنية الرسمية والشعبية.

الباب الثاني

مداخلات حول الجولة



الأمة عشية الزيارة التاريخية

المداخلة الأولى

الأمة عشية الزيارة التاريخية

أ. إياد أمين مدني *

عندما استقل سمو ولي العهد الأمير عبدالله طائرته يوم ١٣ سبتمبر ٩٨ في طريقه إلى لندن مستهلاً رحلة تأخذه إلى عدة عواصم ومدن عالمية وتستغرق عدة أسابيع، كان يحمل معه هماً إسلامياً كبيراً. كان سمو الأمير يعلم حال العالم الإسلامي وهو يطوي القرن الحالي، ويعلم بضعفه وتفككه وهوانه. ويعلم بالمسؤولية التي تخلى عنها كثيرون. ويعلم أيضاً أن مسلمي البلدان التي سيزورها ينظرون إليه نظرة مختلفة ويتوقعون منه ما لا يتوقعون من غيره.[١]

كان العالم الإسلامي ولا يزال عشية الزيارة يشهد حملة ظالمة ضد الإسلام ومبادئه وتشويها من صنع بعض أبناء المسلمين ضد مبادئ دينه الحنيف، مما يزيد النفوس الغيورة ضيقا على ضيق.

والقدس، الهم الكبير عند المسلمين، بدت بدورها أبعد منالاً وأضعف حيلة، تغتصب ويطرد سكانها وتغير طبيعتها المقدسة ويريد الآخر أن يستبعدها من أي نقاش حتى «لا تتأثر عجلة السلام»، حجة غريبة ولكن كان على سمو الأمير أن يتعامل معها.

وبدت بعض الأقليات الإسلامية في بلدان سيزورها الأمير كجزر منعزلة وسط محيط مجتمعي لا يتقبلها بدلاً من أن تكون سفيراً لدينها وسط أمم وديانات أخرى تتنازع أبناءها الأهواء، وتشتت مصالحها تيارات سياسية خارجية لا تقيم وزنا إلا لأهدافها الخاصة.

كان على سمو الأمير أن يجدد لهذه الأقليات عهد المملكة بأن أمرهم يهمها، لأنه أمر الإسلام، وأن ما بدأ منذ الستينيات في عهد الملك فيصل - يرحمه الله - عندما أطلق دعوته

---

* وزير الحج.

(١) شارك في إعداد المادة والمعلومات الخاصة بهذه المداخلة الأستاذ جمال أحمد خاشقجي.

الإسلامية للتضامن، لا زال مستمراً بل إنه أقوى. فقد استوطن هؤلاء بدينهم الحنيف تلك البلدان الغربية والتي ما عاد لها أن تكون غريبة بعدما أصبحوا شركاء فيها.

القضايا الكبرى

* الإرهاب والإسلام:

كان العالم قبيل الرحلة مشغولاً بحدث إرهابي خطير ألصق بالإسلام، ذلك هو تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية بالعاصمتين الكينية والتنزانية (نيروبي ودار السلام) في أغسطس وقبل نحو شهر من بداية جولة الأمير عبدالله التاريخية. وسارعت أجهزة الاعلام بتوجيه أصابع الاتهام إلى الإسلام، وسارعت منظمات إسلامية متطرفة بمساعدة تلك الأجهزة وأعلنت مسؤوليتها بكل «فخر»، دون أن تدرك أنها تضرب الإسلام في إفريقيا، وتخرب عملاً تاريخياً بدأته المملكة وغيرها من الدول لكسب إفريقيا إلى الصف العربي. وتفاعلت القضية، وقصفت الطائرات والصواريخ الأمريكية بعد أسابيع قليلة وبالتحديد في ليل ٢٠ أغسطس، بلدين مسلمين هما أفغانستان والسودان بحجة أنهما يضمان قواعد لتلك المنظمات.

وذكّرت الحادثة العالم بأحداث إرهابية أخرى غير مبررة في الرياض والخبر، والقاهرة، وبوينس أيرس، وأسيوط، والجزائر، ليصبح الإسلام متهماً، أو هكذا تريده بعض وسائل الإعلام؛ يسهل مهمتها متطرفون يلبسون القرآن ما لا يحتمل والإسلام ما يتناقض معه.

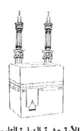
كان هذا الهم حاضراً مع سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز طوال رحلته، وهو ما جعله يؤكد دوما في كل محفل بأن:

«الإسلام نقي.. الإسلام أخلاق.. الإسلام عقيدة وإيمان وشرف ووفاء وسلام، أما تشويه صورة الإسلام بكل عمل مشين يصدر من أناس لا ينتمون للإسلام أو يدّعون أنهم مسلمون فأرجوكم تصحيح ذلك وإزالته من قاموسكم».

رجاء كرره الأمير عبدالله أينما حل. فلا يترك مناسبة إلا ويذكّر برفض الإسلام القاطع لهذه التصرفات، ورفض بلاده وشخصه لهذا التشويه للدين الحنيف فيقول:

«شرحت لكل مسؤول، وأفهمت من قابلت من الزعماء، أن نسب كل اعتداء يحدث للإسلام ووصفه بالإرهاب الإسلامي أمر يغيظنا ويؤلمنا كعرب ومسلمين لأن الإسلام يحرم القتل، يحرم سفك الدماء يحرم الاعتداء، يحرم قتل الأبرياء، وهذا هو الإسلام، وهذا هو إسلامنا الحقيقي، وإن كان هناك من يفعل ذلك مدعياً الإسلام، فالإسلام منه براء».

ويسأله مراسل صحفي بريطاني في أيام رحلته الأولى، وبالتحديد في ١٦ سبتمبر، فيما إذا كانت المملكة تعيد تقييم المواصفات التي يتم بناء عليها مساعدة الحركات الإسلامية وما الذي تقوم به المملكة لمواجهة خطر «الإرهاب الإسلامي»؟



الأمة عشية الزيارة التاريخية

أسئلة تظهر حجم التشويه المقصود وغير المقصود الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام، والذي يلاحق المملكة وقبلها الإسلام نفسه، فيجيب صاحب السمو:

«الإرهاب مرض لا دين له ولا جنسية ومن الخطأ إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام لمجرد أن بعض الأفراد المتورطين في عمليات إرهابية يرفعون شعارات يزعمون أنها إسلامية؛ وفيما يتعلق بمساعدات المملكة للجمعيات الإسلامية فلا داعي لإعادة النظر فيها لأنها كانت منذ البداية لا توجه إلا إلى أغراض سامية إنسانية ودينية، كبناء المساجد والمدارس والمشافي».

ولم يخف الأمير عبدالله حيثما حل اهتمام المملكة بهذه «الأغراض السامية والإنسانية والدينية» فحرص على زيارة المساجد والمدارس والمعاهد التي تفخر السعودية ببنائها والإنفاق عليها حول العالم لتكون قلاعاً لرسالة الإسلام والاعتدال.

وحينما يقول سمو الأمير عبدالله إن قرن الإسلام بالإرهاب أمر يؤلم كل عربي وكل مسلم، وإن الإسلام يحرم قتل الأبرياء وسفك الدماء والاعتداء - فإنه يذكّر سامعيه بوسطية الإسلام. فلو نظرنا إلى خارطة العالم الجغرافية لوجدنا أن العالم الإسلامي يحتل تلك المساحة الممتدة من الصين وكوريا واليابان شرقاً إلى القارة الأوروبية غرباً، وبين روسيا شمالاً وحتى القارة الأسترالية والصحراء الكبرى جنوباً، ممتداً من آخر بقعة في غرب المغرب إلى أقاصي شرق الأرخبيل الإندونيسي ومن تخوم روسيا الشمالية إلى جزر القمر السابحة في المحيط الهندي. متوسطاً العالم شرقه وغربه، وشماله وجنوبه وكأنه المعبر بين أركان المعمورة.

ولو تأملنا قليلا لوجدنا أن الإسلام هو أمة الوسط معتقدا وثقافة وحضارة، وشكل الإسلام في تاريخه ذلك الجسر الحضاري الذي التقت عنده حضارات العالم. أي أن الإسلام ينضوي على هوية اللقاء والوسطية، لا الصدام والصراع مع الحضارات الأخرى.

وقد نزل الوحي والإسلام ما زال غضا وليدا موجهاً المسلمين: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس﴾ سورة «البقرة - آية ١٤٣».

وفي مجمل آياته نرى أن القرآن يقول بأصل الإنسانية الواحد، وببشرية الإنسان، وبوحدة الرسالات السماوية، وبتعدد الأمم والشعوب، وبخلافة الإنسان في الأرض، وتكليفه بإعمارها، وبفردية الإنسان في تحمله لمسؤولياته على قدم المساواة مع كل فرد آخر، راسماً بذلك ملامح حضارة إنسانية شاملة. ومن هذه النظرة الشاملة انطلقت مبادئ الإسلام التي أضحت جزءاً من حضارة الإنسانية جمعاء.

وهذه المنطلقات الإسلامية ليست حالة تاريخية فقط، بل تراث يعيشه المسلمون، يبث في الإسلام حركة قادرة على توليد المبادئ الحضارية التي تتعايش مع واقع الإنسان، وتستشرف مستقبله. ولنا في ذلك الواقع الحضاري الذي انبثق عن الإسلام في الأندلس مثال تاريخي ناصع على ذلك.

هذا الجانب الإنساني الشامل للإسلام لا يتعارض مع جانب الإسلام الخاص من معتقدات وشرائع، إنه يقر فقط بأن في الإسلام محور اتصال مع الإنسانية جمعاء.

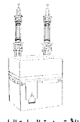
وإن كان من المهم التصدي لتلك الحركات السياسية التي ترفع شعار الإسلام. ولكنها تخون مبادئه وتجافي روحه وتبتعد عن وسطيته وإنسانيته وعالميته، وتتسبب في «الألم» الذي تحدث عنه سمو الأمير عبدالله، في نفوس المسلمين؛ فقد حرص الأمير أيضاً على تأكيد حجم استيائه ـ كرجل هو اليوم في موقع قيادي في بلد يحل الإسلام فيه محل القلب ـ واستياء المسلمين جميعاً، من تلك الدوائر التي، ولأهدافها الخاصة، تصور الإسلام على أنه خطر داهم على الغرب، بل على العالم أجمع وأنه ينبغي التصدي له ومحاربته. وما تريده هذه الدوائر ـ بتأطيرها الخاص لمصطلح «الإسلام السياسي» ـ ما هو إلا استدعاء لذاكرة الغرب إلى تاريخ المواجهة بين الإسلام وأوروبا، حين دق الإسلام أسوار النمسا، وبلغ حدود فرنسا، واستقر في أسبانيا لقرون عدة. فالإسلام السياسي الذي صار تعبيراً دارجاً في الغرب، يعيد إلى الذاكرة تاريخا قديما يرجع إلى الحروب الصليبية، ثم إلى المد الاستعماري الحديث، ومواجهاته مع قوى التحرر الوطنية التي كان الإسلام ركيزتها الأساسية. وهو بذلك يهيئ لتلك الدوائر «عدوا» يبرر وجودها وسيطرتها.

تقول المستشرقة الإيطالية «إيزابيلا كاميرا دافليتو» في عرضها لأهم أسباب هذه الظاهرة: «إن الغرب كان ولا يزال بحاجة إلى اختراع عدو حتى يضمن لنفسه خطا دفاعياً، ويظل مترفعاً ومتعاليا على ما تبقى من العالم. لسنين طويلة، أو حتى لعقود، كان هذا العدو متمثلاً بالشيوعية، وبانهيارها سحب الغرب من خزانة تراكم عليها غبار الزمن صورة العدو التاريخي القديم المتمثل بالعالم الإسلامي، وحاول ترسيخ ملامح «البعبع» من خلال تقديم الصحوة الإسلامية في صورة العدو العنيف».

وقد أخذت هذه الفكرة تظهر بقوة أكبر في التسعينيات ويذكر: «جون إسبوزيتو» مدير معهد التقارب الإسلامي المسيحي في جامعة جورج تاون الأمريكية «بأن موقف الغرب من الشيوعية، قد تم نقله إلى الإسلام أو ما أصبح يسمى بالأصولية الإسلامية، وتترسخ الصورة عبر العرض الانتقائي للحقائق، والتحاليل المجزأة حول الإسلام، حتى أضحت هذه الصورة الممسوخة المنكرة للإسلام «حقيقة» مسلماً بها عند شرائح كبيرة في المجتمعات الغربية واقترن التعصب، والتطرف، والإرهاب، والعنف في أذهانها بالإسلام واستمر هذا الفهم الخاطئ للإسلام لتمرير وترويج سياسات معادية للإسلام والمسلمين».

ونرى باحثا جاداً ومتميزا هو إرسكاين تشايلدرز يبدي دهشته من أن الدين الكبير الذي يدين به الغرب للإسلام في تأسيس حضارته الحالية، لا يجد له ذكرا في الكتب التي تؤرخ للحضارة الغربية ونشوئها وتطورها، وشبه ذلك بنوع من فقدان الذاكرة الجماعي.

وكانت الحركة الصهيونية بكل ما تملك من نفوذ تغذي هذا التوجه، مروجة لنظرية أخرى في هذا السياق، وهي نظرية «الدومينو»، بمعنى أن سيطرة «الأصولية الإسلامية» على مقاليد الأمور في بلد إسلامي واحد، سيترتب عليه تساقط دول أخرى كثيرة من نفس النمط والتأثير.



الأمة عشية الزيارة التاريخية

فنجد «إسحاق رابين» رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يصور إسرائيل، بأنها «التي تقف في مقدمة الصفوف أمام مخاطر التطرف الإسلامي».

ذلك هو «القاموس» الذي أهاب سمو الأمير عبدالله بالسفراء المسلمين والعرب بإزالته.

وكان سمو الأمير عبدالله صريحا مباشرا مواجها في حديثه عن هاتين الظاهرتين اللتين تشوهان وجه الإسلام ورسالته وإنسانيته: أولئك الذين ضلوا طريقهم من داخله، وأولئك الذين يسيئون إليه عن عمد وقصد من الخارج. وكانت كلماته واضحة كل الوضوح.

* «كانت قضايا أمتنا الكبرى نصب أعيننا، ومحط اهتمامنا، فأثرنا كل ما هو ساكن، وأوضحنا كل ما هو غامض. وناقشنا مع قادة وأقطاب هذه الدول.. وأثرنا معهم تجني بعض وسائل الإعلام على الإسلام ووصف أهله بالإرهاب والتطرف والعنف. أثرنا ذلك لكي يدرك الجميع أن الإسلام دين الإنسانية والرحمة والتسامح، لا إفراط فيه ولا تفريط، ولا يمثله أفراد شذوا عن منهجه القويم سعيا وراء أهداف مشبوهة لا يعلمها إلا الله. لقد طرحنا هذه القضايا بكل الشفافية والوضوح».

* «.. فمن يمارس لغة الحوار بفوهة السلاح، ويبث الرعب في النفوس ويشرد ويقتل من حرم الله قتله لا يمثل غير نفسه، ولا يسعى إلا لتحقيق مصالحه الخاصة، أو مصالح من ارتضى أن يكون وسيلة لتحقيق أهدافهم. فروح الإسلام تنبذ العنف، وتزدريه، وتندد به وبفاعله.

* «ليس خافيا علينا جميعا ما يعاني منه المسلمون من تشويه لصورة دينهم في بعض وسائل الإعلام التي تهيمن على عقول الناس. تصور الإسلام الذي هو دين التسامح دينا للعنف، وتقدم الإسلام الذي هو عقيدة للتفكير والتأمل والعمل، عقيدة للتخلف».

المسلمون والوحدة الوطنية:

اهتم سمو الأمير عبدالله بالمسلمين حيثما حل، فحرص على زيارة مراكزهم ومساجدهم، ولكنه في الصين طرح موضوعاً حيوياً يهم كافة الأقليات الإسلامية وبكل وضوح ليكون قوله الفصل في مسألة طالما اختلف المسلمون «المغتربون» حولها، وهي علاقة المسلم بالمجتمع غير الإسلامي الذي يقيم فيه. وذهبت الاجتهادات حول هذه المسألة شتى المذاهب ما بين متشدد يفتي بتحريم الإقامة بين «ظهراني الكفر»، ومن يجيزه للضرورة ولكن يضع بين المسلمين وجيرانهم حواجز وفواصل بموانع شتى كالقول بعدم جواز أن يقبل المسلم بولاية الكافر وإن عاش في أرضه، أو أن لا يشارك في حكوماتهم وديمقراطياتهم لأنها أنظمة كافرة. ومن هذا التطرف إلى تطرف آخر يدعو إلى الاندماج إلى درجة الذوبان فلا يبقى للمسلم إلا اسمه وبقايا من دينه يمارسها بين آونة وأخرى.

ولكن في السنوات الأخيرة انطلقت دعوة في أكثر من بلد تدعو وتمارس «توطين»

الإسلام: بأن يحتفظ المسلم بدينه وهويته بل يزداد احتفاظاً بها بالتعليم وبإنشاء المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية والروابط المهنية والجمعيات الإسلامية التي تمثل المسلمين وتجمعهم. وقبل هذا وذاك، يزداد تمسكاً بالدين ببناء المساجد في كل مكان. وللمملكة العربية السعودية قصب السبق في كل هذه المناشط.

فكانت هذه المؤسسات أرضية صلبة أكسبت المسلمين الثقة، فتقدموا للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية فيما حولهم، فاهتموا بالسياسة المحلية من خلال الوسائل المعتادة في الغرب وهي الآلية الديمقراطية الانتخابية وأصبحوا أخيراً عاملاً انتخابياً يقيم له المرشحون وزنا، خصوصاً في المناصب المحلية.

وأضحى اجتماع رئيس دولة بممثلي الجالية المسلمة في مناسبة عامة أو تهنئة للمسلمين في عيد من أعيادهم، أو اجتماع رئيس الشرطة أو المباحث الفيدرالية في بلد بممثلي المسلمين والاستماع إلى شكاواهم أمراً عادياً يزداد باطراد، وأصبح للمسلمين صوت حيال ما يهم شؤونهم الآن وما يعرض لهم، سواء أكان فيلماً يشوه صورة الإسلام، أو كتاباً يسيء للدين الحنيف وأصحابه أو منهجاً تعليمياً يتناقض مع حقائق الإسلام أو قراراً إدارياً يجحف بحقوقهم.

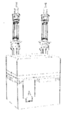
ولكن تأبى الأصوات النشاز أن تختفي فتثير اعتراضات بفتاوي لا تمثل إلا أصحابها، تصر على انعزالية المسلمين، فتفقدهم التأثير وتحرم عنهم المكاسب وتثير الشكوك حيالهم من قبل مسؤولي ومواطني البلد الذي يقيمون فيه.

واختار سمو الأمير عبدالله بلدا تتجلى فيه كل هذه التحديات، وهو الصين؛ فهناك جمهورية شمولية يسمح دستورها بحرية العقيدة ولكن في ظل حدود تشرعها قوانين وأنظمة تتغير باستمرار. ويحمل المسلمون فيها تراثاً مؤلماً لما تعرضوا له من اضطهاد أيام المد الشيوعي بلغ أحياناً مبلغ المذابح ومصادرة الممتلكات والمساجد. ولكنهم في ظل الانفتاح الصيني النسبي منذ عام ١٩٧٨م والذي ازدادت وتيرته في الثمانينيات الميلادية، أخذوا يتمتعون بحقوق تنمو باستمرار، ولكن يحتاجون في مسعاهم هذا، إلى حكمة ووحدة ونظرة استراتيجية خصوصاً أنهم منقسمون ما بين مسلمين نصفهم يقيم في أقاليم صينية ونصف آخر ضمن جمهوريات ذات حكم ذاتي، ولكل مجموعة منهم مطالب قد تتناقض مع الأخرى، خصوصاً النزعة الانفصالية بين المسلمين اليغور (الأتراك) في «سنكيانج». وهي نزعة تواجه بحزم وقوة في بلاد ما زالت لا تحتمل فكرة استقلال إقليم من أقاليم أو جمهورية أخضعتها وحكمتها لعقود طويلة.

فقد قال سمو الأمير عبدالله للمسلمين في مسجد نيوجيه بالعاصمة الصينية بكين في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨ :

«إن الإسلام يأخذ مكانه ومجراه في كل العالم ويحقق الانتشار في كل القارات.

وأتمنى لإخواني المسلمين في الصين التوفيق والنجاح والتمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة التي هي في جوهرها خدمة لدينهم ووطنهم».


الأمة عشية الزيارة التاريخية

وبعد أن طمأن سمو الأمير مسلمي الصين أن دينهم قوي في كل مكان ويزداد قوة ليبني عندهم الثقة لاتخاذ قرار استراتيجي سيكون فيه مصلحتهم بناء على تجارب أقليات أخرى، وجه لهم الرسالة المهمة التالية:

«كما تعلمون الوطن عزيز على كل شخص، والإسلام جاء ليعزز ويقوي الترابط بين المسلمين كما يقوي الدولة التي هو فيها، وأنتم إن شاء الله هنا إخوة مؤمنون وصالحون تخدمون دينكم وأوطانكم التي تعيشون فيها وكذلك أوطانكم الإسلامية وإخوانكم المسلمين في جميع أنحاء العالم».

إنها المواطنة في هدفها الأول، وهي الانتماء للأرض التي يقيم عليها الإنسان. وبعد أن يؤسس هذه المواطنة ينطلق في آفاق الأرض مستزيداً من مواطنة أوسع هي «أوطانكم الإسلامية وإخوانكم المسلمين في جميع أنحاء العالم».

كانت شجاعة من سمو الأمير أن يطرح مسألة كهذه وبهذه الجرأة في بلاد اصطدم فيها ناشطون بما يرونه من اضطهاد وتمييز لصالح «الهان» وهم غالبية سكان الصين الذين وفدوا إلى بلادهم. وضاقوا بالقيود العديدة المفروضة على نشاطهم الإسلامي، فخرجوا في مظاهرات واسعة واصطدموا بالحكومة المحلية ورفع بعضهم دعوات للاستقلال مما أدى إلى توتر العلاقة بين الحكومة المركزية والمسلمين، وأثار القلق من الأنشطة الإسلامية. حصل هذا قبل زيارة الأمير عبدالله بأقل من عام. فكان حرصه على زيارة أكثر من مركز إسلامي في الصين دون غيرها من المحطات التي توقف عندها لتستمر جذوة الإسلام ودعوته بتسامحها واعتدالها، تقوي جذور المسلمين هناك؛ في الوقت نفسه طمأن الحكومة المركزية أنه وبخلفيته كممثل طبيعي للمسلمين عموماً، يريد من مسلمي الصين الحرص على مواطنتهم وانتمائهم الصيني وأن يسعوا إلى حقوقهم بحكمة وروية وصبر، وبالتالي تزول أي شكوك تحملها القيادات السياسية تجاه الأقلية المسلمة.

والأمير عبدالله بن عبدالعزيز في نظرته الاستراتيجية هذه، يعود إلى المبادئ الكبرى التي أرساها الله سبحانه في آخر رسالاته للبشرية جمعاء: (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) «الروم/ ٢٢». فكما يلاحظ باحث إسلامي معروف «أن القرآن يتحدث عن خلق السماوات والأرض واختلاف لغات البشر وألوانهم في سياق واحد، فكل هذه المفردات ظواهر طبيعية. والقومية، والوطن، في هذا السياق معطى واقعي لا يمكن التنكر له أو الانسلاخ عنه إلا بتنكر الإنسان لذاته والانفكاك عنها. إن الولاء والإحساس بالوطن والقومية ظاهرة تاريخية اجتماعية ثقافية، نقول إنها طبيعية، بقدر ما يكون المجتمع ظاهرة طبيعية».

الموقف الإسلامي المتوازن في المسألة، يقر بالخصوصيات القومية والوطنية، في الوقت الذي يدعو إلى التآلف الإنساني.

القدس:

كانت القدس، وما تزال وستظل أحد رموز الإسلام، فهي أولى القبلتين، هي المسجد الذي تشد إليه الرحال، وهي الركيزة الأساسية في موقف المملكة العربية السعودية تجاه مشروع التسوية السلمية الذي تشهده المنطقة. وهي بذلك قضية لا تحتمل مناورة أو مساومة، أيا كان الطرف الآخر؛ حتى ولو كان القوة العظمى في عالم اليوم؛ فالصداقة التاريخية لا تبرر التنازل عن حق أو التراجع عن قضية هي من الإسلام في الأساس.

حصل ما عبر عن هذا في نهاية محادثات سمو الأمير عبدالله في الولايات المتحدة. فعند جلوس المختصين لصياغة البيان المشترك المعتاد، اعترض الأمريكيون على ذكر القدس وطالبوا بأن يأتي البيان المشترك بلوم إيران لمعارضتها عملية السلام، وبأنها مصدر توتر في المنطقة، ولكن كان للأمير عبدالله رأي آخر.

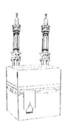
القدس لابد من أن تذكر وبالاسم، وإيران جارة أخذت علاقات المملكة تتحسن معها، والأجدر هو الإشارة إلى التحسن الملحوظ على جملة المواقف الإيرانية.

كان من غير المنطقي أن يتجاهل البيان السعودي الأمريكي القدس وهي القضية التي انطلق بها ولي العهد السعودي منذ بداية رحلته ووصف من يتخلى عن القدس بأنه «ليس منا ولا هو من ديننا». وأكد أنه «لا مكان بيننا لمن يفرط في الحقوق العربية والإسلامية». وإن كانت الولايات المتحدة تصر على تجاهل القدس لأسبابها الخاصة، فلا داعي للبيان إذن. كان موقفاً سعودياً واضحاً صريحاً مباشراً.. صارماً.

في النهاية وبعد مشاورات طالت، في ٢٥ و٢٦ سبتمبر اتفق الجانبان، السعودي والأمريكي، على بيان أعربت فيه المملكة «عن تأييدها الكامل لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة وأبدت استعدادها لدعم جميع ما يوافق عليه الجانب الفلسطيني لخدمة السلام».

وكانت بذلك تدعم وبحنكة دبلوماسية الموقف الفلسطيني، وتوفر غطاءً متينا للمفاوضات الصعبة، التي كان يستعد لها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، في «واي بلانتيشن» لإلزام إسرائيل بالانسحاب الثاني من الضفة. فالمملكة تؤيد ما «يوافق عليه الفلسطينيون»، وكانت رسالة واضحة للفلسطينيين بأن لا يراودهم أي إحساس بأن الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة، خصوصاً المملكة، قد تستجيب لأي ضغوط أمريكية لإقناع الفلسطينيين بالقبول بما لا يريدونه ولا يوافقون عليه. الكلمة المفتاح: ما يريده ويوافق عليه الفلسطينيون.

ويستمر البيان: «كما أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها العميق إزاء الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل من طرف واحد بما في ذلك الإجراءات في القدس لأنها تستبق نتائج مفاوضات المرحلة النهائية». وهو الموقف الذي تحاشت واشنطن جاهدة عدم التعرض له مبررة ذلك بأنه قد يسيء إلى عملية السلام تارة أو قد يؤثر على نتائج الانتخابات الإسرائيلية عندما تكون هناك انتخابات تارة أخرى.



الأمة عشية الزيارة التاريخية

أما فيما يخص إيران فلقد استبعدت تماماً من البيان.

والمثير أن الحساسية الأمريكية قد انتقلت إلى مكان غير متوقع وهو بكين، ففي ١٩ أكتوبر، في نهاية زيارة سمو ولي العهد للصين، كاد البيان السعودي الصيني يتأخر لأن المفاوضين الصينيين الممثلين للخارجية الصينية، رأوا أن من الأنسب تجاهل الحديث عن موضوع القدس. ومرة أخرى أصر الجانب السعودي على اعتبار أن موضوع القدس من صلب موقفه الرسمي. قيل لهم: إنه لا يمكن للصين التي عرفت بتعاطفها وبمواقفها المساندة دائماً للشعب الفلسطيني أن تبدل مواقفها في قضية حيوية وفي وقت يحتاج العرب فيه إلى دعم الصين. وقيل لهم أيضاً إنه لا يمكن أن تكون الصين أكثر عناية بإسرائيل من الولايات المتحدة التي وافقت على تضمين موضوع القدس في البيان الختامي بين البلدين قبل ثلاثة أسابيع في واشنطن، وأن الأمير عبدالله يعتبر القدس قضية أساسية لا يمكن أن يصدر البيان من دونها.

وخرج البيان شاملاً موضوع القدس فجاء فيه «كما أكد الجانبان على أهمية قضية القدس الشريف وضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي».

وقفات في الدول التي شملتها الجولة

اختار سمو الأمير في جولته دولاً مؤثرة وصاحبة قرار وذات مصالح واسعة مع الإسلام والمملكة معا. فبريطانيا التي استهل بها زيارته هي الموجه الحضاري للعالم «الأنجلو ساكسوني»، وهي خير من يعرف العرب والمسلمين وقضاياهم، وهي المدخل الضروري عندما يكون الحديث عن حوار الحضارات.

ومن هناك إلى فرنسا، الدولة المميزة في علاقاتها مع العرب. فهي محسوبة بأنها من الأصدقاء المتفهمين منذ أن بدأ الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول سياسة أكثر تفهماً لقضايا المنطقة العربية، وخاصة القضية الفلسطينية. والمسائل هنا نسبية؛ ولكن لفرنسا مواقف أخرى إشكالية تجاه الإسلام توجب الحوار معها؛ ولعلها اكتسبت موقفها هذا من موقف ثورتها الكبرى في القرن الثامن عشر تجاه الدين أي دين. ولذلك بدا الأمير هناك حريصاً على الحوار، فتغيير العادات القديمة مسألة صعبة.

أما الولايات المتحدة فهي الدولة التي لابد منها في أية علاقات خارجية بغض النظر عن أي موقف حيالها أو حيال جزء من سياستها، والحديث عن أهم قضية تشغل المملكة والأمير وهي القدس لا يكتمل بدون الحديث معها، لذلك كانت للقدس «قصة» في زيارة الأمير للولايات المتحدة.

ويمضي سمو الأمير من الغرب إلى الشرق، حيث الصين، الصديق الجديد الواعد. وللإسلام في الصين خصوصية وإشكال. فالمسلمون الصينيون الذين يعدون بالملايين يعودون

إلى أكثر من عرق، ويتحدثون بأكثر من لغة، وتتفاوت علاقاتهم بالدولة ـ ومن ثم كانت للأمير هناك وقفة.

أما اليابان وكوريا فهما مع الصين استثمار المستقبل، ليس في المفهوم الاقتصادي وحسب وإنما لصالح الإسلام قبل كل اعتبار. فالإسلام قد استقر هناك وإن كان دخوله إلى هاتين الدولتين متأخراً.

ثم كانت زيارة الباكستان، الدولة الصديقة دائماً للمملكة، والمملكة بطبعها وفية لأصدقائها ولا يجوز أن تترك دولة الباكستان وحيدة وهي التي حمَّلها العالم مسؤولية تفجير القنبلة «الإسلامية» وإن لم تسمها الباكستان بذلك، ولكن بعض الدوائر الغربية قرر أنها إسلامية. . فليكن، وليقف سمو الأمير والمملكة مع إخوانهم هناك وهم يتعرضون لعقوبات اقتصادية وتهديدات وحملات تشكيك.

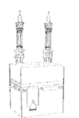
في بريطانيا:

لبريطانيا خصوصية فيما له علاقة بالشأن الإسلامي، فهي تفهم الإسلام وأهله وجغرافيته، وإذا اقتنع رجالها ومفكروها بتوجه معين فإنهم قادرون من موقعهم القيادي الفكري نقل هذا الاتجاه إلى الآخرين ممن يشاركونها في الحضارة «الأنجلو ساكسونية» وبالتحديد الولايات المتحدة.

كما أن فيها كثافة سكانية مسلمة مميزة اندمجت في المجتمع هناك ولكنها حافظت على خصوصياتها الدينية والقومية، فانتشار المساجد والمكتبات والمؤسسات التعليمية الإسلامية بات أمراً طبيعياً في بلد زاد عدد المسلمين فيه على مليوني مسلم ولد نصفهم هناك.

والمسلمون البريطانيون كغيرهم متنوعون في مذاهبهم واتجاهاتهم السياسية، لكنهم ينتمون إلى تيار وسطي يقود حياته بطبيعة الدين المتسامحة الإيجابية. وظهرت فيه المؤسسات السياسية الحديثة التي تطالب بحقوق المسلمين وتعبر عن قضاياهم بل وتؤثر على الانتخابات التشريعية والمحلية.

هذه الصورة الإيجابية تشوهها أقلية تشذ في آرائها وفهمها للإسلام، فتقدم نفسها على أنها ممثلة للإسلام، والإعلام بطبيعته يبحث عن الغريب. فالجامع الكبير في «ريجنت بارك»، والذي تقام فيه أكبر صلاة للجمعة في لندن كل أسبوع ـ وللمملكة دور أساسي في تأسيسه وإدارته ـ لا يحظى بالاهتمام الإعلامي الذي يحظى به مسجد صغير لا يبعد كثيراً عن الجامع الكبير في المسافة ولكن يبعد كثيراً في الفهم والاتجاه. فذلك المسجد الذي لا يزيد رواده عن العشرات، والذي يتحدث إمامه عن تكفير الآخرين وتحريم الإقامة بين ظهراني المشركين بينما يتلقى إعانة اجتماعية من السلطات المحلية، يلفت انتباه الإعلام ويشوه صورة الإسلام. ومما يزيد في تشويش صورة المسلمين في بريطانيا، أن قوانينها تسمح للمتطرفين الداعين للعنف في


الأمة عشية الزيارة التاريخية

أوطانهم باللجوء والاستقرار، وتعكير صفو علاقات بريطانيا التاريخية مع كثير من الدول العربية.

لذلك كان طبيعياً أن يهتم الأمير عبدالله أثناء وقفته في بريطانيا بموضوع الإسلام وما لحق به من تهمة «الإرهاب» ليؤكد أن «الإرهاب مرض لا دين له ولا جنسية ومن الخطأ إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام لمجرد أن بعض الأفراد المتورطين في عمليات إرهابية يرفعون شعارات يزعمون أنها إسلامية». مؤكداً في الوقت نفسه أن استثمار المملكة الكبير هو الإسلام الحقيقي بسماحته. فأكد أن المساعدات التي تقدمها للجمعيات الإسلامية لن يعاد النظر فيها لأنها كانت من البداية لا توجه إلا إلى أغراض إنسانية ودينية كبناء المساجد والمدارس والمشافي في بلد تعده المملكة تربة خصبة لنشر إسلام قوي واع ومتسامح.

فرنسا:

لفرنسا سمة خاصة فهي صديقة للعرب، أو هكذا تريد أن تبدو، وبالتالي فإن من الضروري تنمية هذا الاتجاه عند دوائر صنع القرار فيها، دون إغفال للحساسية الفرنسية تجاه «العمل الإسلامي». ولعل الجذور الفكرية لهذه الحساسية تعود إلى ثورتها العلمانية التي كان لمعاداة الدين (عموماً) ركن أساسي فيها وفقاً لتداعيات زمن مضى وتاريخ أوروبي خاص. وقد يزيد على هذا سبب آخر، هو حروبها الاستعمارية في المشرق والمغرب ومقاومة الشعوب هناك لنفوذها واحتلالها، وهي المقاومة التي كان الإسلام محركا أساسياً لها.

يزيد من تعقيد علاقات فرنسا الإسلامية أنها صاحبة أكبر جالية إسلامية بين الدول الأوروبية، إذ يشكل المسلمون فيها نحو ٥٪ من عدد السكان ووصل عددهم إلى نحو ٥ ملايين مسلم. وهم كمسلمي بريطانيا وغيرها، متنوعو الثقافة تتقاسمهم توجهات سياسية متباينة، وإن سادهم تيار وسطي عريض. ولكن القرابة الجزائرية والفعل الإسلامي الحاصل هناك، والذي كان لفرنسا دور غير مباشر فيه وإن نأت بنفسها عنه، جعل هذا التيار الوسطي ينقسم ويتأثر. وأدى القلق الفرنسي إلى أن يعمم الإعلام الفرنسي مفهوم الأصولية والتطرف على جل الناشطين الإسلاميين، وأصبح ارتداء الحجاب للفتاة المسلمة الفرنسية قضية، وكذلك الذبح وفق الشريعة الإسلامية، وأحيانا الكتاب الإسلامي نفسه.

هذه النظرة المتأثرة بخلفيات معقدة متداخلة قد تدفع البعض للنظر إلى المملكة وشعبها بشكل سلبي وذلك للسمة الإسلامية الواضحة في شخصية المملكة.

ابتعد الأمير عبدالله عن التعليق على تلك القضايا الحساسة في تصريحاته وخطبه في فرنسا فهو رائد الحكمة، ولكن لم يفته الإشارة إلى اعتزازه: «بتنامي العلاقات بين بلدينا على مر السنين؛ إلا أنه ينتابني أحياناً شعور بأن أوساط الرأي العام لا تستند في معرفتها عن المملكة وشعبها إلى مصادر جيدة تمدها بالحقائق والمعلومات الموثقة مؤكداً «أن إظهار الصورة الحقيقية

لكلا البلدين له تأثيره في خدمة مصالحنا المشتركة، ويستدعي هذا الأمر منا توفير الظروف التي تهيء لنا التعرف أكثر على بعضنا البعض لكي يأتي التعامل بيننا مبنياً على أسس سليمة وحقائق راسخة».

وبالتالي كان اهتمام سمو الأمير «بحوار الحضارات» طبيعياً وهو يزور معهد العالم العربي الذي دعمته المملكة ليكون مؤسسة حضارية تسهم في التبادل الثقافي بين العالم العربي وفرنسا. وبالتأكيد فإن للإسلام واختلاف تجربته التاريخية عن تاريخ الكنيسة في أوروبا حصة أكبر في هذا التبادل.

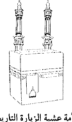
الولايات المتحدة:

تجد الولايات المتحدة هذه الأيام نفسها في حرج مستمر مع «الإسلام» رغم الكثافة الإسلامية بها وعلاقاتها المتشعبة مع الدول الإسلامية، وذلك بسبب سياستها الخارجية التي جعلتها في موقع المؤيد لإسرائيل باستمرار، الأمر الذي عقّد علاقاتها التاريخية مع أصدقائها وحتى مع المحايدين في صداقتهم، فشاب تدخلها في صراعات المنطقة ما شابه، الأمر الذي تفهمه تماماً الأمير عبدالله وهو يحمل الهم الإسلامي معه إلى «واشنطن» خصوصاً قضية القدس.

ولعل زيارته إلى واشنطن كانت الأكثر أهمية. فهناك أكثر من مفتاح لأكثر من قضية؛ ويعلم الأمير أن في الولايات المتحدة جالية إسلامية نمت بسرعة خلال العقدين الأخيرين ليس في العدد فقط وإنما في النفوذ أيضاً. وكان للمملكة دور أساسي في ذلك بدعمها لأبناء الجالية ببناء المساجد والمراكز الإسلامية في حملة منظمة أسهمت بصورة أساسية في توطين الإسلام هناك.

ومع بداية عقد التسعينيات، كان ستة ملايين مسلم أمريكي جاهزين للانطلاق نحو مرحلة أخرى، وهي المشاركة السياسية خارجياً ومحلياً. فأسسوا منظمات حقوقية وأخرى للعلاقات العامة، وأخذوا يشكلون نواة قوية لـ(لوبي) إسلامي قد يستطيع يوما منافسة النفوذ الصهيوني المتنفذ بل المستعلي هناك. ومرة أخرى مثلما دعمت المملكة حملة بناء المراكز الإسلامية في الثمانينيات والتي أدت إلى بناء أكثر من (٢٠٠٠) مسجد في جميع المدن الأمريكية الرئيسية، دعمت المؤسسات الجديدة في التسعينيات.

ووجد سمو الأمير الأرض شبه ممهدة لمطالبه، فتفهم الأمريكيون تطلعه إلى مساعدة القيادة الإيرانية في تثبيت نهج اعتدالها، كما تفهم الأمريكيون قلق المملكة تجاه التشدد واللامسؤولية التي تمارسها حكومة الطالبان في أفغانستان وفي الوقت نفسه الحاجة إلى استمرار العلاقة بها لنصحها وترشيدها. كما وعدت الإدارة الأمريكية باتخاذ رد فعل سريع وإيجابي تجاه مطالب الأمير لوقف مذابح الصرب ضد مسلمي كوسوفو. ومرة أخرى أثار الأمير رؤية لحوار الحضارات في بلد تبنى بعض مفكريه ومراكز أبحاثه تلك الفكرة «الحمقاء» بحتمية «صدام



الحضارة الإسلامية بنظيرتها الغربية المسيحية»، فأكد أن هذا الحوار لا ينجح في غياب الفهم والاحترام المتبادل لحقوق الآخرين.

الصين:

إذا كان الإسلام قد استقر واستوطن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وبالتالي اكتفى سمو الأمير بالتركيز على قضايا المسلمين العالمية كالقضية الفلسطينية والقدس الشريف والعدوان الصربي على كوسوفو ونفي صلة الإرهاب بالإسلام وأهمية الحوار، فإن الإسلام في الصين لا زال في مرحلة تطبيع علاقاته مع الدولة المركزية هناك، وبالتالي لوحظ أن الأمير عبدالله أبدى اهتماماً بتجذير أوضاع المسلمين الصينيين، وتأكيد أن إسلامهم لا يتناقض مع مواطنتهم الأصلية. فصلى معهم في مساجدهم وزار مدارسهم ومناطقهم وتحدث حديثاً صريحاً معهم كأنه يفتح الطريق أمام خطوات أكبر سيتابعها حتى تؤتي ثمرتها، وهي أن يصبح الإسلام جزءاً من النسيج الصيني الطبيعي.

في بداية زيارته للصين، وهي زيارة تاريخية بكل المقاييس، تحدث سموه للشعب الصيني وحكومته بما يمكن وصفه تأسيساً لعلاقة قادمة بين حضارتين وأمتين وليس بين بلدين فقط.

قال سمو الأمير: «إن من حق شعب الصين العظيم أن يفخر بماضيه العريق وبحاضره المفعم بالأمل وبمستقبله الواعد»، وأن «ما يجمع بيننا وبين الشعب الصيني العظيم هو كثير



سمو الأمير عبدالله في زيارته للمسلمين في الصين أكد لهم أن المسلم الحق هو الذي يؤكد انتماءه لوطنه وأرضه

وكبـير، فنحن وإياكم بناة حـضارة وورثة ماض مـجيد. قـدم أجدادنا للإنسـانية مثل مـا قدم أجدادكم الكثير مما نفخر به ونعتز به».

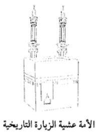
كان حديثاً يفتح علاقة شراكة مـبنية على قيم حضارية، ويلفت أنظار الصين المشغولة الآن بنهضة اقتصادية أخذت بعداً غربياً، إلى شرق يجتمعون معه في علاقة حضارية قديمة وقرابة في القيم أكدها سمو الأمير عبداللـه: «نحن وإياكم مؤمن بالتكافل الاجتماعي وبالعلاقات الأسرية المتينة.. وبقيم التعاون والصدق والوفاء».

حديث سمو الأمير لا ينعكس إيجابياً في علاقات الصينيين بالعرب والمسلمين فحسب، بل أيضاً على أقلياتهم المسلمة الضخمة التي يكثر الجـدل حول عددها الحقيقي ما بين (٢٠) مليوناً إلى أكثـر من مئـة، ولكن المؤكد أن نصفـهم من أبناء «الهُوى» وهو عـرق صيني عـريق، أما النصف الآخر فمن «اليغور» وهم أبناء تركستان الشرقية.

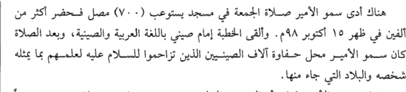
ولهؤلاء «اليغـور» مظلمة حقيـقية فهم من أقليـة عرقية ولغوية غـريبة عن الصين ولكنهم غالبية في بلدهم الذي تحول اسمه من «تركستان» إلى «سنكيانج»، بعد ضمهم قسراً إلى الصين قبل نحو مائتي عام، وقسمت أراضيهم ما بين الصين والاتحاد السوفياتي آنذاك. وإن كانوا تحت حكم ذاتي، إلا أن صور اضطهادهم عديدة، تـبدأ من قيود على تعليمهم وممارستـهم التعبدية إلى تضييق اقتصـادي وإحلال مهاجرين جدد من العرق الصيني الأكـبر في أراضيهم، وبالتالي انعكست مظلمتـهم ورغبتهم الاستـقلالية بالانفصال عن الصين إلى عبء عـلى كافة المسلمين هناك، وعززت أسباب الشك بين الأقلية الصينية والحكم.

لذلك بدا منسجماً مع توجه الأمير في تعـزيز مفهوم الوحدة الوطنية عند مسلمي الصين، أن يرسل رسالة لهم وأخرى للحكومة الصينية، عندما اختار أقدم مسجد في بكين وهو مسجد «نيوجيـه» الذي بني عام ٩٩٢م ميـلادية، وليس المسجد الجامع في بكين الذي يقل عـمره عن ٥٠٠ عام، وإن كان أكبر وأوسع، ولكنه ظل مفتوحاً للصلاة حتى خلال سنوات الثورة الثقافية التي اضطهد خلالها الإسلام ورجاله ومساجده، فأغلقت مساجد وهدمت أخرى. وكان مسجد «نيوجـيه» الواقع في حي إسلامي يحـمل اسماً طريفـاً هو شارع البقـر، قد تعرض للتـخريب خلال الثورة الثقافية رغم قيمته التاريخية وأهميته للمسلمين الصينيين، بينما ظل المسجد الجامع مفتوحاً لزيارات الدبلومـاسيين الأجانب في الوقت الذي كانت فيه مقصلة الثورة الثـقافية تهدر في ربوع الصين، فهدمت المساجد وأجبـرت المسلمين على التخلي عن عاداتهم، وفرض عليهم التـزاوج من غيـرهم، وألغيت عطلهم الـدينية. كـانت سنوات صعـبة يتـذكرها بمرارة حـتى المسؤولون الصينيون الرسميون.

مسجد «نيوجيه» الذي زاره الأمير ناله ما نال كافة مساجد الصين، وأعيد افتتاحه من جديد عام ١٩٧٩م وسـاعدت الحكومة الصـينية في أعمـال الترميم والإصـلاح، وإن كان ذلك على أساس أنه أثر تاريخي هام.



الأمة عشية الزيارة التاريخية



هناك أدى سمو الأمير صلاة الجمعة في مسجد يستوعب (٧٠٠) مصل فحضر أكثر من ألفين في ظهر ١٥ أكتوبر ٩٨م. وألقى الخطبة إمام صيني باللغة العربية والصينية، وبعد الصلاة كان سمو الأمير محل حفاوة آلاف الصينيين الذين تزاحموا للسلام عليه لعلمهم بما يمثله شخصه والبلاد التي جاء منها.

وشاهد سمو الأمير كيف أن الصينيين المسلمين متميزون عن غيرهم بملابسهم، خصوصاً طواقيهم البيضاء. فزار متحفهم الإسلامي بجوار المسجد، ومكتبة تاريخية وآثاراً ومخطوطات للمصحف الشريف؛ ثم خاطب عدداً من قيادات المسلمين في الصين مؤكداً لهم عزة الإسلام وقوته وأنه سيظل كذلك «ويأخذ مجراه في كل العالم، ويحقق الانتشار في كل القارات». ودعاهم إلى الوحدة الوطنية «لأن الوطن عزيز على كل شخص، والإسلام جاء ليعزز هذا ويقوي الترابط بين المسلمين كما يقوي الدولة التي هو فيها».

فشكر إمام المسجد لسمو الأمير مبادراته هذه بالالتقاء بإخوانه المسلمين «رغم مشاغله الكثيرة» حسب قول إمام المسجد الذي لم يدرك أن شأن المسلمين جزء أساسي في مشاغل سمو الأمير، وأن زيارة المسجد لم تكن زيارة مجاملة وعلاقات عامة، وإنما بداية للتعاون ودعم سعودي لمسلمي الصين، الذين نسيهم إخوانهم لعقود طويلة.

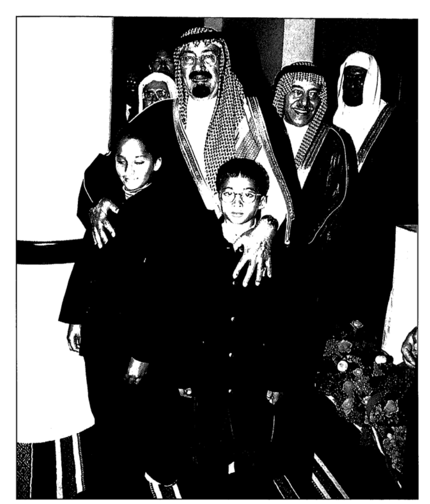
اليابان:

ينتقي رؤساء الدول كلماتهم البروتوكولية الترحيبية بعناية في حفلات استقبال رؤساء الدول وكبار المسؤولين، فيحرصون على جمع أبرز ما يميز العلاقات بين البلدين ليخصوه بالذكر في كلمة قصيرة قد لا تتجاوز الدقائق الخمس لذلك فإن ما يذكر لابد أن يكون مميزاً.

وهذا ما فعله رئيس الوزراء «كيزو أبوتشي» في ٢٠ اكتوبر وهو يحتفي بسمو الأمير عبدالله بمقر رئاسة الوزراء بطوكيو، فكان من جملة ما ذكره عن الوقفات التاريخية في عمر البلدين زيارة الوزير الشيخ حافظ وهبه مبعوثاً رسمياً للحكومة السعودية قبل ستين عاما لحضور افتتاح مسجد في منطقة «يويوجي».

تخصيص رئيس الوزراء الياباني بذكر الاهتمام السعودي القديم بافتتاح مسجد، نتج عن فهمهم في اليابان للدور الإسلامي السعودي، هذا الدور الذي جعل سمو الأمير يحرص على حضور حفل للمعهد العربي الإسلامي، وكذلك حرصه على لقاء العاملين في العمل الإسلامي هناك. كما لم يفته الدفاع عن الإسلام في كلمته أمام رئيس الوزراء الياباني عندما قال:

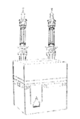
«إن ظاهرة الإرهاب التي عصفت بكثير من المناطق تحتاج إلى موقف منا ومن كل الشرفاء في هذا العالم كواحدة من المواضيع ذات الأولوية التي نأمل أن يجد العالم لها حلاً حازماً أمنياً وثقافياً وفكرياً. نشير إلى ذلك آملين ألا تلتبس المفاهيم عند البعض، وخاصة بعض وسائل الإعلام القاصرة التي تحاول إلصاق تلك الممارسات بالإسلام وأهله عن جهل أو تعمد،



في طوكيو حرص سمو ولي العهد على زيارة المعهد العربي الإسلامي والالتقاء بأبناء الجالية الإسلامية

والإسلام بريء من ذلك». واستطرد سموه قائلاً: «من يمارس لغة الحوار بفوهة السلاح ويبث الرعب في النفوس ويشرد ويقتل من حرم الله قتله لا يمثل غير نفسه ولا يسعى إلا لتحقيق مصالحه أو مصالح من ارتضى أن يكون وسيلة لتحقيق أهدافهم» وأكد سمو الأمير أن «روح الإسلام تنبذ العنف وتزدريه وتندد به وبفاعليه».

كانت رسالة من المهم أن تسمعها اليابان، وهي تتلمس طريقها نحو فهم دين جديد لم يطأ عتبتها إلا بعد الحرب العالمية الأولى بقليل، عندما وصلها مهاجرون قلائل من تركستان فروا



الأمة عشية الزيارة التاريخية

بدينهم من الاضطهاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وكذلك الاضطهاد الصيني الذي نزل عليهم حتى قبل انتصار الشيوعيين هناك.

كان عددهم قليلاً، لذلك كان انتشار الإسلام بطيئاً هناك ولم تتسارع وتيرته إلا في العقدين الأخيرين، وذلك بفضل من الله ثم من المملكة التي دعمت بعثات إسلامية، وركزت جهدها على الدعوة بين اليابانيين أنفسهم وليس على المهاجرين من الأصول التركية والهندية فقط.

وينقل الدكتور صالح السامرائي رئيس المركز الإسلامي بطوكيو صورة إيجابية ضافية عن هذا الجهد السعودي عندما تحدث عن زيارة سمو الأمير عبدالله فقال: «لقد سعد المسلمون في اليابان بالزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، لما حققته الزيارة من تقوية أواصر الصداقة بين المملكة واليابان وأنها أيضاً عززت الوجود الإسلامي هناك. لقد حظيت كرئيس للمركز الإسلامي بطوكيو بالسلام على سموه الكريم فشكرت باسم المركز المملكة لدعمها للمسلمين في اليابان منذ أيام والده المرحوم الملك عبدالعزيز، الذي أرسل المرحوم حافظ وهبه سفير المملكة في لندن (وقتذاك) لحضور حفل افتتاح مسجد طوكيو عام ١٩٣٨م، إلى أيام المرحوم الملك فيصل بن عبدالعزيز الذي أرسلني على رأس وفد من سبعة أشخاص عام ١٩٧٣م لإنشاء المركز الإسلامي الذي اهتدى بواسطته الآلاف من اليابانيين، ويقول د. السامرائي الذي درّس الزراعة بجامعة طوكيو، ودرّس فيما بعد في جامعة الملك سعود بالرياض، ولكنه عاد من جديد إلى طوكيو وقد تعلقت نفسه بالدعوة للإسلام في أرض جديدة: «لقد انتشر الإسلام في اليابان من أقصى شماله إلى جنوبه، ويوجد به حوالي مئة مركز وتجمع إسلامي. ويرى السامرائي أن الإسلام في اليابان هو في حالة شبيهة لما كان عليه الإسلام في أوروبا وأمريكا قبل عقد من الزمان، ويتوقع أن يظهر تأثيره هناك خلال السنوات القليلة القادمة.

ويدفع لهذا التفاؤل أن عدد المسلمين اليابانيين - وليس المهاجرين - ارتفع حسب الاحصائيات الرسمية من ثلاثة آلاف قبل ١٩٧٣ إلى (٥٠) ألفاً اليوم.

هذه الأرض الواعدة والدولة الصديقة والشريك التجاري الحيوي لجديرة بالاهتمام الذي أبداه سمو الأمير عبدالله بها وبالمسلمين فيها في زيارته.

كوريا:

إن كان الإسلام حديثاً على اليابان واستوطن فيها خلال عقود قليلة فإنه أكثر حداثة على كوريا، ولكنهم يدركون هناك قدره وقدر المملكة كتعبير عنه. ففي كلمة رئيس الجمهورية «كيم دي جونج» ظهر ٢٤ أكتوبر والتي رحب فيها بضيفه الزائر سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز قال: «إن منطقة الشرق الأوسط منطقة مهمة في الأمن والسلام والاقتصاد في العالم، ونحن نعتبر المملكة العربية السعودية أهم دولة في هذه المنطقة لأنها مركز للإسلام وقائدة للأمة الإسلامية».

وليس للحكومة الكورية أية مشكلة مع الإسلام ولا تحمل وزر تاريخ اضطهد المسلمين خلاله. فالإسلام حديث عهد هناك، إذ لم يصلها فعلياً إلا أثناء الحرب الأهلية الكورية في الخمسينيات، عندما شكلت قوة أممية للفصل بين الكوريتين، وكان بين هؤلاء قوة من الجيش التركي بنوا لهم مسجداً للصلاة. وأخذ الإسلام ينتشر باحتكاك هؤلاء المسلمين بالمواطنين الكوريين حتى زاد عددهم اليوم على (٣٠) ألف مسلم بين كوريين وآخرين من المهاجرين الجدد.

وكان للمملكة كالعادة دور مؤثر في العمل الإسلامي هناك، فدعمت مشروع بناء مدرسة إسلامية تنشر العلم الإسلامي بين أبناء المسلمين. وهو مشروع استثماري مهم، ذلك أن الكوريين يجهلون الكثير عن الإسلام لقلة احتكاكهم بالمسلمين؛ فتاريخياً لم يكن في كوريا أقلية مسلمة.. ولا جار مسلم قريب، وإنما جنود أتراك جاءوا لفترة مؤقتة، وعمال كوريون عاشوا في المملكة والخليج لفترة مؤقتة أيضاً.

وتطور الاهتمام السعودي بالإسلام في كوريا واستمر في جانب التعليم، فدعمت المملكة مشروعاً أكبر هو جامعة إسلامية، وضع حجر أساسها سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز عام ١٩٧٧م.

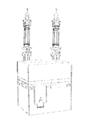
وبالتالي أصبحت كوريا كغيرها من دول العالم تتنافس فيها عدة منظمات واتحادات إسلامية في مختلف الأنشطة من بناء المساجد إلى إرساء المؤسسات التعليمية والاجتماعية، ولكنه تنافس إيجابي خصوصاً أن المسلمين في كوريا متوحدون حول اتحاد مركزي أُسس بشكل مستقل كممثل للمسلمين عام ١٩٦٦م أي بعد عشر سنوات فقط من بناء أول مسجد في كوريا، وهو المسجد الذي بناه الجنود الأتراك من أفراد قوة الأمم المتحدة.

وبعد عام واحد اعترفت الحكومة الكورية بالاتحاد وتبرع رئيس الجمهورية آنذاك بمساحة (٥٠٠٠) متر مربع لإقامة مسجد جامع ومركز إسلامي بالعاصمة «سيؤول». وكان للمملكة دور بارز في إكمال هذا المشروع الذي احتفلت بإتمامه عام ١٩٧٤م وفود من المملكة ودول عربية وإسلامية أخرى. هذا كله جعل من كوريا أرضا خصبة لنشر الدعوة الإسلامية، لذلك كان طبيعياً أن يتبرع سمو الأمير عبدالله للاتحاد كرمز لموقف المملكة الداعم للعمل الإسلامي المشرق في أقصى الشرق.

ويبدو أن انتشار الإسلام المطرد في آخر دولتين (كوريا واليابان) زارهما الأمير قبل الباكستان جعله يعبر بدبلوماسية ذكية، في لقاء مع السفراء والدبلوماسيين العرب والمسلمين في سيؤول، عن سروره لتماسك المسلمين «في البلدان التي زارها ومحافظتهم على عقيدتهم الإسلامية وعلى قيامهم بأداء شعائر الإسلام دون اعتراض أو مضايقة».

الباكستان:

للإسلام في الباكستان أكثر من قضية، فهي بلاد يشكل الإسلام منطق وجودها وأساس تكوينها. وجد فيها سمو الأمير عبدالله عندما حل عليها الأحد ٢٥ أكتوبر استقبالاً عاطفياً غير



الأمة عشية الزيارة التاريخية

مسبوق. خرج فيه الشعب الباكستاني بصدق محييا زعيما مسلماً، وخرج فيه المسؤولون الباكستانيون عن قواعد البروتوكول لتحية زعيم مسلم.

كانت زيارة نبيلة، فالباكستان وقف على باب قاعة المغضوب عليهم دولياً عندما فجر قنبلته النووية، فقرأ الباكستانيون رسالة الدعم والرضا والقبول على شفتي الأمير.

وفي الباكستان قضية كشمير التي تعني للباكستان ما تعنيه فلسطين للعرب.

وفي الباكستان قضية أفغانستان، وللمملكة اهتمام خاص بهذه القضية التي جمعت المتناقضات. فالمملكة والباكستان يريدان الاستقرار لبلد مزقته الحرب طوال عقدين كاملين، وقد وفرت حكومة الطالبان هذا الاستقرار النسبي، ولكنها هددت هذا المكسب الذي حققته بعدم انفتاحها على الآخرين من الأفغان، وعدم انفتاحها على التسامح الإسلامي بمعناه الشامل، وعوضاً عن ذلك انساقت إلى مشاكل إقليمية وإشكالات دولية رمت بها، وهي حكومة في طور الاستقرار، إلى ساحة الاتهام برعاية الإرهاب الدولي.

هذه المسائل الثلاث المتداخلة بدت حاضرة مع وصول الأمير، وكانت الباكستان تبحث عمن يشاركها هذا الهم الكبير. فكان الأمير عبدالله هو هذا الرجل. وتصدرت هذه القضايا وغيرها المحادثات السعودية الباكستانية. ولعل أبرز ما عبر عنها هي كلمة لسمو الأمير ألقاها في احتفال شعبي كبير في حدائق «شاليمار» التاريخية بالعاصمة العريقة للبنجاب، مدينة لاهور، أمام جماهير محتشدة أكد فيها تضامنه مع باكستان وتأييده لتطبيق الشريعة فيها؛ وحث في الوقت نفسه بحكمته المعهودة، على التفاهم والحوار بين الهند والباكستان مبتعداً عن الخطابية الزائفة والتهديدات الجوفاء التي اعتادها بعض القادة؛ فالسلم أحياناً يحقق للشعوب ما لا تحققه الحروب التي هي «آخر الأدوية».

جعل سمو الأمير الإسلام بمثابة الأساس الثابت للعلاقة السعودية الباكستانية فقال:

«أود أن أؤكد هنا أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وباكستان لا تقوم فقط على المصالح وتبادل المنافع القابلة للتغير والتحول، بل تقوم على أساس ثابت لا يتغير ولا يتحول أبداً وهو الإسلام الذي جعل هذه العلاقة شامخة الذرى راسخة الجذور أصلها ثابت وفرعها في السماء. فما يجمع بيننا هو روح الإسلام وقيمه وتعاليمه التي تؤكد على وحدة المسلمين وتوادهم وتراحمهم، وأنهم كالبنيان المرصوص أو الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

وبدون مواربة وبكل وضوح، يعلن الأمير عبدالله تأييده لتطبيق الشريعة في الباكستان مؤازراً بذلك رغبات شعبية قوية وتطلعات الحكومة الحالية ممثلة في رئيس الوزراء نواز شريف والحكومات المحلية فيقول: «شريعة الإسلام أيها الإخوة هي المحجة الغراء، وهي الخير والعدل والإنصاف والعزة، لهذا كله فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان أو غيرها من الدول الإسلامية، ليس مدعاة قلق أو إثارة أو اختلاف إلا لغير راغب في العزة والإسلام ولنفسه ولأمته، فالإسلام ما جاء إلا لخير المجتمعات واستقرارها».

ثم يعرج الأمير إلى الموضوع الشاغل للباكستانيين والذي حملهم على إعلان اجراءات تقشفية غير مسبوقة، ذلك أن القروض الدولية منعت عنهم، والباكستان دولة تعتمد كثيراً على المعونات الخارجية، ولكن ظروفها السياسية ألزمتها بتطوير قنبلة نووية رغم الضغوط الدولية عليها لتحقيق توازن القوى مع جارتها النووية الهند، فأكد الأمير في كلمته أمام الجماهير الباكستانية «أننا نعيش في عصر تحولات كبرى لا مكان فيه للضعفاء». كانت تلك رسالته الأولى، وجاءت رسالة الأمير الثانية في ثنايا تأكيده «بأننا نعيش في عصر يتداعى علينا نحن أمة الإسلام بتحدياته ومتغيراته ولعل علينا أن نتوجه من هنا من أرض الطهر باكستان، برسالة لإخواننا العرب والمسلمين قاطبة فحواها الدعوة للتضامن قولاً وعملاً، والتسامي فوق أسباب الفرقة والخلاف». أما الرسالة الثالثة فكانت تحية الباكستان «لطموحها العلمي وعزيمتها التي لا تلين لأخذ مكانتها ودورها اللائق بها في هذا العالم آملين أن يستمر نهج الحكمة والتعقل لتحقيق السلام».

إنها الحكمة والرغبة في السلام التي تقترن بالقوة وليس دق طبول حرب جوفاء، فيؤكد سمو الأمير على رؤيته العقلانية لحل المشاكل المعلقة مع الدول الأخرى: «نستبشر خيراً بالتوجه الباكستاني الهندي نحو التفاهم والحوار للوصول إلى اتفاق ينهي مشكلة كشمير ويفتح لهذه المنطقة آفاقاً رحبة من الاستقرار والتنمية والرخاء لشعوبها التي عانت كثيراً وما تزال تعاني من تأثيرات هذه الصراعات وتداعياتها».

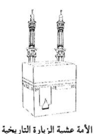
هذه هي الوصفة التي تحتاجها دول إسلامية نامية مثل الباكستان تئن تحت وطأة دين خارجي يصل إلى ٣٠ بليون دولار، وكثافة سكانية تصل إلى (١٤٠) مليون إنسان في بلد يقل دخل الفرد فيه عن (٤٨٠) دولاراً سنوياً. بلد كهذا لا يحتاج إلى حروب وتهديدات جوفاء وإنما إلى تنمية اقتصادية تسندها قوة كافية واستقرار.

تمثيل الإسلام:

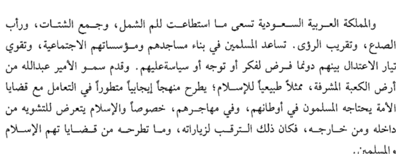
من يمثل الإسلام، ومن له حق التحدث باسمه؟

مسألة طالما أثارت خلافاً خاصة بين الأقليات المسلمة التي تتعرض للضغوط من الخارج، وتتجاذبها متغيرات التراث والثقافة المختلفة داخل المجتمعات المحيطة بها. وفي أكثر من مكان نرى صف المسلمين قد انقسم، فضعفت شوكتهم، وذهبت ريحهم رغم عددهم الذي يصل في بعض البلاد الأوروبية إلى الملايين.

وفي هذه القصة التي تكاد تتكرر سنويا في فرنسا، نموذج لمثل هذا التشتت. فهناك تقليد متعارف عليه يقضي بأن يتوجه ممثلو الطوائف الدينية بالبلاد لتهنئة رئيس الجمهورية بالسنة الجديدة، وفي قصر «الأليزيه» وقف أسقف باريس ممثلا للكاثوليك، وكاهن آخر للبروتستانت، والحاخام الأكبر ممثلا لليهود. أما المسلمون الذين يزيد عددهم عن الخمسة ملايين، أي ضعف عدد اليهود في فرنسا، فقد غابوا لاختلافهم حول من له حق تمثيلهم.



الأمة عشية الزيارة التاريخية



والمملكة العربية السعودية تسعى ما استطاعت للم الشمل، وجمع الشتات، ورأب الصدع، وتقريب الرؤى. تساعد المسلمين في بناء مساجدهم ومؤسساتهم الاجتماعية، وتقوي تيار الاعتدال بينهم دونما فرض لفكر أو توجه أو سياسةعليهم. وقدم سمو الأمير عبدالله من أرض الكعبة المشرفة، ممثلاً طبيعياً للإسلام؛ يطرح منهجاً إيجابياً متطوراً في التعامل مع قضايا الأمة يحتاجه المسلمون في أوطانهم، وفي مهاجرهم، خصوصاً والإسلام يتعرض للتشويه من داخله ومن خارجه، فكان ذلك الترقب لزياراته، وما تطرحه من قضايا تهم الإسلام والمسلمين.

عبر عن ذلك المفكر العربي والسياسي المعروف ممثل الجامعة العربية في واشنطن سابقاً الدكتور كلوفيس مقصودالذي نشر مقالاً في صحيفة الرياض السعودية (٢٢/٩) قال فيه «إن ولي عهد المملكة يتمتع بأهلية تصحح الخطأ ـ والخطيئة ـ بحق الإسلام لا لما يتمتع به الأمير عبدالله من خلق شجاع فحسب بل لكون المملكة تاريخياً تعتبر أن من صلب التزاماتها تنمية اللحمة بين المسلمين والحض على تجاوز أية خلافات من شأنها الإمعان في التفريق بينهم».

المنطق نفسه عبر عنه داعية إسلامي التقى سمو الأمير عبدالله في طوكيو هو الدكتور صالح السامرائي أستاذ الزراعة الذي تفرغ للدعوة بعيداً في اليابان وأصبح رئيساً للمركز الإسلامي الياباني، أكبر تجمع إسلامي هناك فيقول: «عندما التقيت سمو الأمير عبدالله (في طوكيو أثناء الزيارة) قلت له لقد أرسلني أخوك الملك فيصل ـ يرحمه الله ـ قبل ٣٠ عاماً للدعوة للإسلام هنا، وبفضل الله ثم بفضل منهجكم المعتدل، نجحنا في نشر الإسلام في اليابان من أقصاه إلى أقصاه». ويضيف الدكتور السامرائي: «التعامل مع السعودية والقيادات السعودية في الدعوة مربح ومنتج، ذلك أننا نشعر أنهم يريدون الإسلام وليس مصالح المملكة، وأحسب أن مصلحة المملكة في مصلحة الإسلام».

وعبر الأمير عبدالله في لقائه برؤساء الجمعيات الإسلامية عن هذا التوجه السعودي قائلاً: «نحن في المملكة لا نطالبكم بأن تكونوا معنا أو مع غيرنا. وأنا شخصياً أتمنى أن توظف جهودكم لخدمة الإسلام والمسلمين قبل خدمة الدول والأوطان نفسها».

وهكذا يجب أن يكون العمل الإسلامي مجرداً خالصاً من الاستقطاب، وهكذا هي المملكة تعمل منذ تأسيس الكيان الكبير في خدمة الإسلام دون غاية أو غرض سوى الإعلاء من شأن العقيدة الإسلامية وإبراز خصائصها الناصعة.

أدرك الأمير عبدالله أنه وبلاده يتحدثان باسم الإسلام وإن لم ينفردا بهذا في عالم متعدد، إلا أن مسؤولية المملكة في ذلك أساسية وعريضة، وهو ما عبر عنه الأمير عبدالله في بيان صريح في بداية جولته التاريخية.

«لأننا في المملكة العربية السعودية قبلة المسلمين نشعر بأهمية مكاننا من الإسلام والمسلمين، جاءت زيارتنا هذه خارج الحسابات السياسية التي ربما تأتي مفاهيمها على درجة

كبيـرة من الجهل بفضائل الإسلام وقـيمه وتراثه الحضاري والتـاريخي والإنساني. فليس أخطر على الانسان اليوم مـن سوء الفهم لتعاليم الدين الحنـيف المنافي للعصبية والعـنصرية، فالناس سواسية أمام عدل الله ورحمته».

وهكذا كانت تلك الرحلة التاريخية، تخط في كل موقع رسائل واضحة، وتؤسس وتعمق ركائز ومتطلبات لعمل قادم ونظرة مستقبلية، الإسلام فيها هو المحور:

* تصر على براءة الإسلام من الذين يدعـونه ويشوهون سماحته وحـضارته، ويقدمون ـ من حيث لا يعلمون ـ أرضـاً خصبة جاهزة لأعدائه الذين يريـدون أن يصنعوا منه تمثالاً للعنف يخدم في النهاية مصالحهم.

* وتحرص على القـدس وهويتها حـرصاً واضحاً، فـفي أكثر من مناسـبة ـ كان للأمـير موقف راسخ بأنه لا يمكن أن يقوم سلام بين العرب وإسرائيل دون أن تكون القدس هي المحور الذي يتوقف عليه مستقبل ونتائج ذلك السلام.

* وترسخ مفـهوم «الدين والمواطنة» لدى الأقليـات المسلمة، وذلك بدعم تـلك الأقليات وتقديم كل مـا يسهم في الحفاظ على هويتـها الإسلاميـة، وحثها على عدم المسـاس بالوحدة الوطنية للبلد الذي تنتمي إليه.

* وتدعم كل قـوة إسلامـية شـرعيـة من شأنهـا أن تكون قوة رادعـة وأن تحقق التـوازن الاستراتيـجي، أو شيء منه. فبالنظر إلى العالم الإسلامي من حـيث اتساع الرقعة الجغـرافية، والتعداد السكاني الهائل لا نجد فيه ـ رغم وجـود الآلية والقدرة ـ قوة رادعة من أسلحة الدمار الشامل تكفي لخلق توازن قوي مع باقي القوى المسيطرة في المنطقة.

* وتتمثل في الموقف الشجاع والسياسة الواعية للأمير عبدالله فيما يتعلق بإيران، ففي ظل حقبة التحالفات والتكتلات الإقليمية، والتي أحدثت خللاً واضحاً في عجلة التوازن في المنطقة العربية، رأت المملكة أن التقارب العربي الإيراني مـهم جداً لإعادة شيء من التوازن إلى معادلة القوة في المنطقة.

* وكان الأمير عبدالله يريد أن يقطع كل شك بيقين في قـضية مصيرية أخرى وهي حوار الحضـارات. فلا يزال هناك من يشكك في هذا المشـروع الإيجابي من الجانبين. فـمن المسلمين متشدد لا يرى في الآخر إلا «كافراً» لا تجوز مصادقته والتعامل معه، وبين يائس فقد الأمل في أي عـدل أو إنصاف عند «الآخـر». ذلك أن اليائس يحـمل مـعه إرثاً مـثقـلاً بآلام الظلم منذ الحروب الصليبية إلى معركة «ميسلون» واحتلال الجزائر واغتصاب فلسطين.

ولكن الأمير يريد الحوار وسوف يمارسه:

«نحن العرب والمسلمون سنحـمل معنا قضايا أمتنا بإخلاص ونجري حـولها الحوار الهادىء ونجادل حولهـا بالحسنى، فالشطط في القول سـيكون خارج لغتنا، سيكون مـدخلنا إلى الحوار واسعاً رحـباً مخلصاً غيـر متخاذل. سنصغي بكل إحـساس يقظ إلى ما يقال لنا ونتعـامل معه

بعدل ومحاجة دون مكابرة أو مغالطة في حق، في ذلك سعة الأمل في أن تصل زياراتنا هذه إلى أن نعود منها، وقد أعطينا باعتدال نأخذ به في جميع قضايانا إن شاء الله».

** ومن هنا يجسد البعد الإسلامي لرحلة الأمير تلك الاستراتيجية التي ترسخ الهوية، وتتصدى للتشويه، وترسم الصورة الصحيحة، وتتوخى تعميق منابع القوة، وتقف عند الحق، وتجاور بالحسنى، وتبتعد عن التعصب الأعمى، ولا تروم فرض رأي إلا بالحجة والإقناع، وتقترب بالجميع في أوطانهم، وأمتهم، وبلادهم نحو كتلة تاريخية واعية بنفسها وتاريخها



وضع حجر الأساس لمركز إسلامي في جنوب إفريقيا جزء من المسعى السعودي الدائم لتعزيز وجود الإسلام في كل أنحاء العالم

وموروثها وتراثها ووزنها، قادرة على تخطي الشكل التاريخي الذي امتد إليها من العصور الأخرى، حتى تستطيع أن تؤدي دورها في عالم تتسارع خطاه حولنا؛ وتدرك دور المملكة العربية السعودية القيادي والرائد في كل هذا، وتعرف نقطة بدايته، كما أكد الأمير عبدالله:

«أقول لكم إخواني المسلمين، بكل الصدق والتجرد والمصارحة، إن الله لن يغير ما بنا حتى نغير ما بأنفسنا».. وإننا «ناذرون أنفسنا لخدمة قضايا أمتنا العربية والإسلامية».



رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

المداخلة الثانية

رؤية عربية لجولة الأمير عبدالله العالمية : حوار الندية والتوازن

د. فهد العرابي الحارثي*

تمهيد

حدد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز المنطلق الاستراتيجي لجولته العالمية الأولى التي استمرت من ١٣/٩/١٩٩٨م إلى ٢٧/١٠/١٩٩٨م وشملت كلاً من: المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، جمهورية كوريا الجنوبية، جمهورية باكستان، إذ قال ـ وفقه الله ـ بأن الجولة هي «للتعارف والتفاهم» فكانت هذه العبارة بمثابة المفتاح الأصيل لفكرة الجولة ولهدفها العام.

فالأمير عبدالله غادر بلاده للالتقاء بالقيادات العالمية، من أجل مزيد من التعارف، ومزيد من التفاهم، حول القضايا الأساسية التي تهم المملكة العربية السعودية بصفتها السيادية، من حيث كونها دولة رئيسة في العالم العربي والإسلامي.

وقد جاء توقيت الزيارة في مرحلة من أشد المراحل حساسية وشفافية بالنسبة إلى الأوضاع الإقليمية والدولية على حد سواء: فعملية السلام في الشرق الأوسط جامدة تماما، أو هي بالأحرى على وشك الانهيار. والجبهة الإيرانية ـ الأفغانية في طريقها إلى الاشتعال، وهناك مشكلة العراق، ومسألة الأمن في الخليج، والحصار المفروض على ليبيا نتيجة قضية لوكربي. وهناك أوضاع المسلمين في البلقان، وأوضاع المسلمين في دول شرق آسيا (الأزمات الاقتصادية وأزمة ماليزيا السياسية) وهناك المشكلة الباكستانية ـ الهندية، وغيرها من المشكلات والقضايا التي تنذر بأخطار كثيرة.

---

* كاتب ومحلل صحفي، عضو مجلس الشورى.

الزيارة جاءت أيضا في مفترق اقتصادي ملفت ومثير للاهتمام: انخفاض أسعار البترول، الاضطراب الشديد في أوضاع النمور الآسيوية، الأزمة الكبرى في الاقتصاد الروسي.

مخاطر وتوترات متعددة يتعرض لها الكوكب الذي نعيش فيه، والعالم العربي أو الإسلامي، الذي يشغل مساحة فسيحة في جغرافية المعمورة، وهو بإمكاناته وبتطلعاته المتنوعة، لا بد أن يكون له صوت في كل هذا الضجيج المحتدم.

ونشير إلى أنه بقدر ما في عالم اليوم من تحديات، ونذر خطر، فإن فيه بالمقابل فرصا واضحة لإشادة صيغ جديدة للمستقبل: سياسية واقتصادية وغيرها، وليس أقلها أو أهونها تيار العولمة الذي شرع في الأخذ بتلابيب أمم الأرض نحو مصير تحيط به أكثر من علامة استفهام كبيرة.

لقد هدفت جولة سمو ولي العهد العالمية إلى تقديم تصورات المملكة العربية السعودية حول مجمل المشكلات الدولية العالقة، وبالمقابل حول مستقبل «التعاون» مع الأمم الأخرى، من أجل مزيد من الرفاهية والرخاء والسلام. والتصورات التي تقدمها المملكة حول القضايا التي تشغل بال العالم وذهنه تكتسب أهميه خاصة بحكم موقع بلادنا الاستراتيجي والجغرافي بين الشرق والغرب، وبحكم ثقلها الاقتصادي المميز، كونها أبرز الدول المعاصرة المنتجة للطاقة، وبحكم مكانتها التاريخية والروحية من محيطها العربي، ومحيطها الإسلامي، كونها مهد العروبة، وموطن المقدسات الشريفة.

التفاهم والتعارف:

إن فكرة « التفاهم والتعارف» التي جعلها سمو ولي العهد هدفا أوليا من أهداف جولته ترسي بوضوح القاعدة التي يجب أن يستند إليها أي مشروع مخلص لـ «التعاون». وهذا التعاون، إذا أريد له أن يكون منصفا، فهو الذي سيقود العالم إلى الرفاه وإلى السلام المطلوبين.

والتعاون يتطلب أن «يعرف» كل طرف إمكانات الآخر ونواياه وتصوراته، وهذا هو المستوى المتقدم من مستويات «التفاهم» الذي بدوره يجب أن يهتدي بقيم «الحوار» الصريح الذي يكفل لجميع الأطراف الاستقلال في الرأي وفي طرق المعالجة!

إن هذا الأساس الفلسفي الاستراتيجي لجولة سمو ولي العهد كان من الأمور التي أكسبت الجولة مصداقية جلية، وهي لذلك وجدت اهتماما ملحوظا لدى القيادات والفعاليات السياسية والاقتصادية التي التقاها سموه وتحاور معها.

لقد وصفت بعض المصادر الغربية زيارة الأمير عبدالله إلى الدول الرئيسة في العالم بأنها فرصة جيدة كي يعرف حكام تلك الدول الأمير عبدالله، وهو ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، في دولة على ذلك القدر من الأهمية والتأثير.. أي المملكة العربية السعودية.

رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

إن للغرب في المملكة مصالح عديدة بينة، وهو يريد أن يطمئن دائما بأنها لن تضار.

وإن للأمير عبدالله، المسؤول العربي، عند الغرب مطالب يريد، هو من جهته، أن يعرف مدى شعور الغرب بعدالتها.

بالنسبة إلى الغرب أكدت مصادر عربية بأن الانطباع الذي تركه الأمير عبدالله لدى محاوريه يمكن إيجازه في جملتين، الأولى: أن القائد السعودي جدير بالثقة؛ والثانية: أنه رجل «يمكن التعاون معه»، وهذا يعني أن أحد الأغراض الرئيسة للزيارة قد تحقق فعلا: فـ «التعارف» والثقة هما الأساس الذي سيقوم عليه التفاهم والتعاون. وسمو ولي العهد من موقعه في بلاده، ومن موقع بلاده في محيطها العربي والإسلامي، الأجدر والأكثر أهلية ـ كما ذكرت صحيفة السفير اللبنانية ـ «للحديث عن سوريا وربما باسمها، وعن مصر وباسمها، وعن الخليج وباسمه، وحتى عن ليبيا وباسمها، بل إنه الأكثر اتزانا في الحديث عن العراق برغم كل ما يثيره حديث النظام العراقي من تحفظات». وقد أشار وزير الخارجية المصري إلى ما يؤيد هذا المعنى إذ قال: «لقد كانت جولة سمو الأمير عبدالله مهمة جدا لأن المملكة لاعب رئيسي في المنطقة، ولا شك أن سموه عندما يعبر عن موقف المملكة من عملية السلام والظروف القائمة في المنطقة فهو يعبر عن شعور عربي عام».

واعتبرت صحيفة السفير ـ في مقال افتتاحي ـ سمو ولي العهد موفدا للعرب والمسلمين، واعتبرت زيارة سموه محاولة جادة لتصحيح العلاقة المختلفة بين العرب والمسلمين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ـ خصوصا ـ من جهة أخرى.

الدوائر الرسمية في العالم اعتبرت أن جولة سمو ولي العهد هي بالفعل على قدر كبير من الأهمية، لما للمملكة من ثقل أساسي في محيطها العربي والإسلامي وفي المحيط الدولي كله، فالمملكة ـ كما تؤكد الدوائر نفسها ـ تمتاز في سياستها بالحصافة والاعتدال بالتالي فإن الخطاب السياسي السعودي يكتسب بجدارة كل المقومات الضرورية للخطاب الموضوعي المؤثر.

إن حوار المملكة مع العالم هو حوار دولة راسخة تحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لتأسيسها، وهو في ذات الوقت حوار دولة تتمكن من عناصر القوة في ثرواتها وفي موقعها العربي والإسلامي. هذا فضلا عن أنها صاحبة مكانة دولية محترمة فوق هذا الكوكب من أقصاه الى أقصاه.

الإسلام والإرهاب:

لشرعية الخطاب السعودي حول الإسلام ركائز أساسية، تستمد قوتها من جانب تاريخي بعيد، وجانب تاريخي آخر قريب. فبالنسبة إلى الجانب التاريخي البعيد، لا يغيب عن الذهن أن المملكة العربية السعودية هي بلد الوحي، وهي الأرض التي ترتفع فوقها مقدسات المسلمين. أما فيما يتعلق بالجانب التاريخي القريب: فالدولة السعودية، في مراحلها الثلاث، إنما قامت

على صفاء العقيدة ونقائها، فهي مـا فتئت تعمل بدأب شديد على ذبّ الشوائب والبدع عنها. وقد ظل هناك دائـما هدف استـراتيجي واضح في الإدارة السـعودية وفي سيـاساتهـا الداخلية والخارجـية، وهـذا الهدف هو المحـافظة على عقـيدة الإسـلام، والدفاع عنهـا، والتفـاني في خدمتها.

ومن هذه الركائز القريبـة والبعيدة ظلت القيادة السـعودية هي الأحرى، أو هي الأجدر، بالحديث عن الإسلام، وعن مـبادئه، وعما يكتنفه من تحديات، أو مـا يتعرض له من إساءات مشينة أو اتهامات ظالمة ومجحفة.

إن هذا الاساس التاريخي والحضاري أعطى القوة الدافعة لطروحات سمو ولي العهد، في جولته العالمية، حول الإسلام، وحول ما يتعرض له في عالم اليوم من غبن.

لم يكن لسمو ولي العـهد بدّ ـ إذن ـ من طرح مسألة ما يعـانيه الإسلام من أذى في هذا العصر الذي يكتنفه الكثير من التحديات النفسيـة والأخلاقية والسياسية التي نجمت وتنجم عنها ممارسات إرهابيـة من قبل بعض الأفراد أو بعض الجـماعات سواء في داخل العـالم الإسلامي نفسه أو في خارجه لدى أمم أخرى، مما أتاح الفرصة للمغرضين، أو للجهات التي تخلط، بلا عدل ولا موضوعية، بين الإسلام كدين وكفكرة وبين تصرفات بعض المسلمين.

إن الإرهاب ـ كما يعلم الغرب نفسه ـ لا دين له، ولا هوية، وهو مزروع في كل مكان من هذه الأرض دون اسـتثناء. ولا ضـرورة هنا للإشارة إلى الممـارسات الإرهابيـة التي يكون وراءها أقوام غـير مسلمة وغـير عربيـة. وحيال هذه المعضلة العـالمية العامـة نجد أنه من الظلم إلصاقها بدين بعينه، أو بعرق بشري بذاته.

نحن في المملكة العربية السعودية نعتقـد أن الإرهاب ظاهرة بشرية مغرقة في القدم، فهو قائم وموجود في مختلف العصور، ولدى كل الأمم. ولـعل مما جعله أكثر وضوحا في عصرنا هذا الإعلام الذي أضـحى لا يخفي شـيئـاً ـ أي شيء ـ مما يتحرك فـوق هذا الكوكب، وهذا الإعلام نفسه هو الذي ـ بلا حياد أو موضوعية ـ جعل همه الأول والأخير ما يقترفه بعض أبناء المسلمين في داخل بلادهم أو خارجهـا، من ممارسات غير مشـروعة، مما كوّن لدى الناس تلك الصورة الذهنية المجحفة والظالمة عن الإسلام، من حيث هو دين، ومن حيث هو فكر ومنهج. وقد وصف سمو ولي العـهد هذا الإعلام بـ «القاصر» فهو، حـسب رأيه، يراعي دائما إلصاق الممارسات الخاطئة بالإسلام عن جهل أو عن قصد، والإسلام بريء من ذلك.

لقد ذهب هذا الإعلام المعادي للعرب والمسلمين إلى أكثر من ذلك، فعمد إلى التنقيب في التراث الإسلامي عن نصوص انتـقائية مجتزأة أو مقطوعـة عن سياقاتها الموضوعيـة والتاريخية الصحيحة، بهدف أن تخدم الفكرة السوداء التي ما ينفك يدعمها ويروج لها.

لقد كان من أهداف زيارة سـمو ولي العهد أن يطرح على زعمـاء الغرب ومفكريه، وعلى القوى المؤثرة في واقعه الاقتصادي والاجتماعي، فكرة الإرهاب الملصقة ظلماً وعدواناً بالإسلام.

والواضح أن الطرح الموضوعي من قبل سموه لهذه القضية الشائكة كان له بالغ التأثير، فقد استمعنا إلى ردود فعل عاقلة استطاعت أن تتفهم رسالة سمو ولي العهد، وتمكنت من أن تفصح عن آراء منصفة في حق الإسلام، وفي حق ثقافته الصحيحة، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التي يفترضها هذا الدين الحنيف بين المسلمين بعضهم ببعض، أو بين المسلمين وغيرهم من شعوب الأرض الأخرى.

إن هناك من المفكرين والمثقفين الغربيين المنصفين من يعلم هذه الحقائق عن الإسلام ويدركها على الرغم من الضباب الإعلامي الكثيف المسموم الذي لا يهدف إلا إلى التضليل وطمس الحق أو تشويهه.



سمو الأمير عبدالله يلتقي بالسفراء العرب في جنوب إفريقيا كما حرص على ذلك في كل محطات زياراته تأكيداً على أنه يحمل رسالة عربية في مباحثاته مع قادة العالم

لقد أكد سمو ولي العهد على حقيقة ما يعرفه أولئك المثقفون والمفكرون من أن حضارة الإسلام هي «حضارة بناء». فالإسلام نفسه كان أساسا في العمليات الحثيثة التي أدت إلى إشادة الحضارة الغربية الحديثة نفسها. فحضارة البناء هذه كيف يمكن لها أن تتحول اليوم، بفعل الأهواء المنحرفة، والأغراض غير النزيهة، إلى حضارة هدم أو حضارة إرهاب؟!

لقد كانت رسالة الأمير عبدالله إلى الغرب تدور حول فكرة محورية، وهي إعطاء الإسلام مكانه العادل الذي يليق به في تاريخ البشرية وحضاراتها المتعددة.

فإلى البيئة الثقافية التي انتجت فوكوياما و«نهاية التاريخ» وأفرزت صامويل هنتنجتون

و«صراع الحضارات». ذهب ولي العهد السعودي يدعو إلى حوار الأديان، أو فلنسمه «حوار الحضارات» .إن موقف الأمير عبدالله هذا، وهو الموقف المستمد من عقيدته، يظهر بوضوح الموقف الصحيح للعرب وللمسلمين من الحضارة البشرية، ومن السلام ومن الرفاه الإنساني. وهو موقف لا شك بنّاء، وعلى قدر من الإيجابية التي لا تتحقق لغيره من المشروعات أو الأفكار التي ما تبرح تدعي احتكار خير هذا الكوكب، وما تفتأ تنسب إلى نفسها وحدها رعاية السلام وعناصر الخير فيه. فليس عندنا ـ نحن المسلمين ـ نهاية للتاريخ. ونحن في الوقت نفسه لا نبشر أبدا بصراع مرير ومدمر للحضارات.

لقد دعا الأمير عبدالله إلى «بداية جديدة للتاريخ».. بداية تستند إلى التعارف والتفاهم والتعاون من أجل مستقبل أفضل لهذا الكوكب، ومن أجل رخاء أعم لسكانه، كل هذا يتم في مواجهة صراع الحضارات المتوهم أو المفترض من جانب بعض رموز الجيل الجديد في مثقفي الغرب.

هذا هو الإسلام على يد قائد من قواده

هذا القائد الذي يعيد إلى الأذهان فكرة «البناء» التي يقوم عليها منهج الإسلام، فيقدمها بديلا عن دعاوى «الهدم» والتقويض وتحطيم الجسور.. أي تلك الأفكار التي يروج لها ويعمل من أجلها الجاهلون بحقيقة الإسلام، أو هم ـ على الأصح ـ خصومه والمتربصون به.

إن من ركائز «التعاون» الاحترام المتبادل، وهذا هو ما يدعو اليه سمو الأمير عبدالله. فعلى الغرب أن يدرك أن من واجبه أن يحترمنا ويحترم ديننا وثقافتنا وخصوصياتنا. وقد قدم سموه المثال على ما يجب أن يكون عليه المحاور القوي من أخلاق وقيم، فهو قد دافع عن الإسلام ولكنه بالمقابل لم يهاجم ديناً آخر. وكما دافع عن الحضارة العربية في الوقت الذي لم ينتقص فيه من الحضارات الأخرى. وهو عرض التجربة السعودية في الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية في حين لم يبخس تجارب الآخرين حقها، إنه يؤمن بأن لكل أمة تراثها الثقافي والحضاري الذي لا بد أن تستلهمه في تجاربها ومنجزاتها، وهو تراث يختلف. ويتعدد، ويتنوع، بالضرورة.

لقد أكد الأمير عبدالله وهو ضيف على الغرب نفسه: بأننا نقبل الحوار، ونهيئ المناخ الملائم للتعاون، ولكن دون أن يمس ذلك قناعاتنا الأساسية فيما يتعلق بمصالحنا، أو مصالح ديننا وأمتنا.

وفيما يخص علاقة الإسلام بالإرهاب أكد سموه «أن الإسلام هو أكثر الأديان والعقائد والأنظمة صيانة لدم الإنسان وحماية لحقوقه».

وقد وضع سموه بلاده ـ بكل اعتزاز ـ في خندق واحد مع دول العالم الأخرى التي يجب أن تتكاتف لمحاصرة داء الإرهاب العضال. ودعا الجميع إلى التخلص من المتناقضات التي تفضي دائما إليه.



وهو يعترض بوضوح على الدول التي تتظاهر بمحاربة الإرهاب وهي لا تتردد في إيواء بعض عناصره.

ثم لاحظ الجميع بأن سموه يردد كثيرا بأن الأعمال الإرهابية التي تنفذها بعض الجماعات الصغيرة في العالم الإسلامي هي أعمال معزولة ولا ينبغي أن تكون ذريعة لشن الحملات الدعائية المعادية للإسلام.

إن الإسلام ـ كما ذكر سمو ولي العهد للقيادات وللفعاليات السياسية والثقافية التي التقاها في جولته ـ يحرم القتل أو سفك الدماء. والإرهابي يحكم عليه في الشريعة الإسلامية وفق ما ارتكب من إرهاب. وكثير من الإرهابيين يدّعون الإسلام وهم، في سلوكهم وتصرفاتهم الشنيعة، لا يمتون للإسلام بصلة. فالإسلام يرفض أعمال الشر. وما نقيض الإسلام إلا الإرهاب الذي يفضي إلى زعزعة أمن الناس واستقرار الشعوب.

وقد ألمح سموه في هذا الصدد إلى ما يؤخذ على المملكة العربية السعودية في شأن مساعداتها للجمعيات الإسلامية، فذكر أن تلك المساعدات ـ على خلاف ما يروج له البعض ـ لا توجه إلا إلى أغراض سامية: إنسانية ودينية، كبناء المساجد والمدارس والمشافي، فهذا هو واجب السعودية تجاه الإسلام والمسلمين. والموقف يختلف تماما عندما يحس السعوديون بأن تلك المساعدات إنما تسخر لغير ما وجدت من أجله.

وقد تكرر على لسان القائد السعودي بأن الارهاب قد عصف بكثير من المناطق، وهو يحتاج إلى وقفة من كل الشرفاء في كل العالم.

لقد شكل الإرهاب، إذن، محورا أساسيا في المباحثات السعودية في جميع البلدان التي شملتها جولة سموه، وفي مقدمتها أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين. فقد اتفق الجانب السعودي مع جميع الأطراف الأخرى في هذه الجولة على ضرورة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التدابير المشتركة لدرئه.

ولا شك أن الجولة الموفقة قد أسهمت إلى الحد البعيد في تصحيح الصورة الخاطئة عن الإسلام، وفي تصحيح الأفكار المغلوطة عنه.

السلام في الشرق الأوسط:

هناك أمور ثلاثة تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط لا بد ـ بدءاً ـ من الإشارة إليها:

أولا: إن المملكة العربية السعودية لم تتردد في أي يوم حول إظهار موقفها الإيجابي تجاه عملية السلام من حيث كونها مشروعا من شأنه أن يضمن للمنطقة الأمن والاستقرار المطلوبين. ولكن يجب أن يكون السلام المقصود هو السلام المنصف الذي يكفل للفلسطينيين والعرب حقوقهم الكاملة، بما في ذلك حقهم في القدس الشريف، وحقهم في قيام الدولة الفلسطينية. وقد ظل هذا الموقف مبدأ ثابتا في السياسة السعودية، في جميع تحركاتها الخارجية، على الرغم

من كل أنواع العنت، بل أنواع الإيذاء، التي تكفلت بها بعض أجهزة الإعلام المتربصة وفي مقدمتها أجهزة الإعلام في أمريكا بالذات.

ثانياً: إن عملية السلام، أثناء جولة سمو ولي العهد، كانت تمر بأسوأ ظروفها، فهي كانت جامدة تماما إن لم نقل إنها كانت على حافة الانهيار، نتيجة التعنت الصهيوني الذي يجسده بلا مواربة رئيس الوزراء الإسرائيلي ـ آنذاك ـ نتنياهو.

ثالثاً: إن الراعي الرئيسي لعملية السلام، وهو الولايات المتحدة، ظل يبدي انحيازا واضحا وصريحا للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب العربي، صاحب الحق، على الرغم مما ظل يبديه هذا الجانب من تجاوب، ومن حماسة، نحو كل ما من شأنه تفعيل عملية السلام في كل أفكارها وآلياتها التي تم الاتفاق عليها في عدد من اللقاءات والاحتفالات، ابتداء من مدريد وانتهاء بأوسلو وما بينهما وما بعدهما.

لهذا كله فقد كانت الظروف المحيطة بعملية السلام أثناء جولة سمو ولي العهد ظروفا في غاية الصعوبة والتعقيد، ومن أجل ذلك كانت الجولة ضرورية ولازمة بكل المقاييس لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مشروع السلام الآخذ، كما قلنا، في التداعي بل في الانهيار.

لقد انطلق سمو ولي العهد من بلاده لخوض التحدي الصعب، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية ستظل تضطلع بدورها الكامل في دعم السلام، ليس في إقليمها فقط وإنما في العالم كله.

وقد أكد على المبادئ التي تحكم الموقف السعودي من مشروع السلام في المنطقة، ومن تلك المبادئ أن تعود الحقوق المشروعة إلى أصحابها الشرعيين. وهذا ما سيحدث فعلا طال الزمان أم قصر ـ كما عبر سموه ـ فيجب أن لا تفوّت إسرائيل فرصتها السانحة فتغتر بقوة أمريكا المساندة لها الآن، وبالمعونات التي تأتيها من كل مكان. إن المستقبل فيما بعد لن يكون في صالحها، ما لم تُعِدْ الحقوق المسلوبة إلى أهلها، فترتب أوضاعها بطريقة منصفة وعادلة في منطقتها.

ولم يتردد سموه في وصف نتنياهو بـ «المتعجرف» فيحمّله مسؤولية أية انهيارات تتعرض لها مساعي السلام. فالأسلوب الذي يتعامل به رئيس الوزراء الإسرائيلي، في سياق مفاوضات السلام، لن يؤدي في القريب وفي البعيد إلى مصلحة اسرائيل.

وقد قال سموه أيضا بأن العرب يلحون على السلام لأن شعوبهم مهيأة الآن لقبوله ووصف سموه هذا الواقع الجديد بأنه فرصة مواتية لإسرائيل، ويصب في مصلحتها أكثر من غيرها. وإذا استمرت إسرائيل في تعنتها فإن هذا سيقود الشعوب العربية حتما إلى الوقوف في وجهها، بل رفض أي مشروع للسلام معها، فليس هناك من حاجة إلى التأكيد بأن كل ما تفعله إسرائيل الآن هو تعطيل لعملية السلام وعرقلة لكل خطواتها. وهذا إنما يعني اضطلاع الدولة العبرية بمهمة شحن التوتر في أجواء المنطقة، وبالتالي تهديد الأمن والسلام الدوليين.



رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

ثم أكد سمو ولي العهد لمحاوريه ـ في جولته العالمية ـ بأن قضايانا العربية والإسلامية ليست للمساومة، فنحن نستطيع الدفاع عن وجودنا وعن حقوقنا بنفس المستوى الذي نسعى فيه إلى السلام. والسلام، حسب رأي القيادة السعودية المعروف للجميع، هو أن لا يكون جزئيا أو ناقصا، بل هو سلام شامل وعادل.

لقد ذهب سمو ولي العهد إلى أمريكا وهو يعرف ـ كما أشار وليام كوانت ـ أن الخلاف بين السعودية وأمريكا ليس حول الهدف الذي يجب أن يتحقق من عملية السلام، فكلاهما يتطلع إلى رؤية السلام يسود منطقة الشرق الأوسط، لكن الخلاف إنما يدور حول التقييم لما يحدث الآن، وما قد يؤدي إليه في المستقبل». أي أن الخلاف ينصب على الطريقة التي تعالج بها قضية الشرق الأوسط، وعلى المواقف الإسرائيلية التي يرفضها العرب في حين لا تجد المقاومة اللازمة من الأمريكيين.

ونستطيع أن نقول بأن مباحثات الأمير عبدالله، ولا سيما في أمريكا نفسها، قد أسهمت في تكثيف الأضواء على مواقف السعودية الثابتة من القضية العربية، ومن عملية السلام التي لا أقل من أن تأخذ بتطبيق كل ما تضمنته اتفاقيات أوسلو وواشنطن.

وقد كان سمو ولي العهد واضحا وصريحا مع القادة الأمريكان في هذا الخصوص ـ وقد ظهر نموذج تلك الصراحة القوية، المملوءة بالثقة، فيما روته جريدة السفير اللبنانية عن جانب من مباحثات الأمير عبدالله مع الرئيس كلينتون، فقد ذكرت الصحيفة: أن كلينتون طلب إلى سمو الأمير استغلال نفوذ المملكة الكبير لدى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لاقناعه بإظهار مرونة إضافية، والقبول ببعض الأفكار والتعديلات الأمريكية والإسرائيلية على المقترحات الأمريكية الهادفة إلى استئناف المفاوضات. فرد الأمير عبدالله، بسرعة واستغراب واضحين، قائلا للرئيس الأمريكي، وفقا لمصادر الجريدة: «لقد جئتكم لأطلب منكم التدخل لدى نتنياهو، والضغط على إسرائيل لتعديل موقفها، وأنت تطلب مني الآن الضغط على عرفات» وفي رواية أخرى أن الأمير عبدالله قال لكلينتون: «أنا أطالبك بأن تمارس ضغطك على نتنياهو للانصياع للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، واحترام ما صدر عن هذه المؤسسة العالمية، واعتماد الأرض مقابل السلام، ووقف الاعتداء على لبنان».

وما من شك في أن مباحثات سمو ولي العهد مع الإدارة الأمريكية قد أفضت إلى تحريك الساكن، فقد استطاع سموه ان يبلغ رسالة بلاده، ورسالة العرب، إلى راعي السلام الذي كان السلام يحتضر بين يديه، فأكد البيان المشترك الذي أصدره الجانبان على التعهد بالتعاون في البحث عن سلام شامل وعادل ودائم مبني على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وعلى الاتفاقيات الأخرى التي تلت ذلك في مدريد وأوسلو وواشنطن. ولم ينس الأمير عبدالله أن يؤكد للإدارة الأمريكية بأن السعودية توافق على ما يوافق عليه الفلسطينيون، إلا إن قدم هؤلاء ـ تحت الضغوط ـ أكثر مما ينبغي فإن المملكة العربية السعودية لن توافق على ذلك، وهي ستعلن للعالم كله عن موقفها المعارض.

لقد كان مشروع السلام في المنطقة، هو بدوره، محورا أساسيا في جولة سمو ولي العهد ـ فهو ـ حفظه الله ـ لم يقتصر في بحثه ومناقشته على الولايات المتحدة وحدها، بل لقد طرحه بقوة مع كل الزعماء والقيادات السياسية والفعاليات الاقتصادية والثقافية التي التقاها في جولته في غير أمريكا أيضا.

وقد سبق أن أعلن سموه رأيه صراحة بشأن المبادرة الفرنسية المصرية فيما يتعلق بعملية السلام مؤكدا ضرورة أن يكون لأوربا دور فاعل. وكما قال في تصريحات صحفية بأن أوربا تعد تجمعا اقتصاديا وسياسيا هائلا، وله نفوذ سياسي كبير لا يستهان به، وبوسع أوربا أن تقوم بدور أكثر فاعليه في عملية السلام «ونحن نأمل أن تقوم بهذا الدور».

أما قادة دول جنوب شرق آسيا فقد ناقش معهم سموه ما يلاقيه شعب فلسطين من ظلم وجور، وأبدى لهم جميعا قلقه المستمر حيال عرقلة عملية السلام على يد نتنياهو «المتعجرف» وحكومته. وقد اطلعهم على كل ما دار حول هذه المسألة مع القادة الغربيين في فرنسا وبريطانيا وأمريكا.

لقد تضمن البيان السعودي الصيني قلق الدولتين حيال عملية السلام، وأكد على ضرورة تمسك الأطراف المعنية بنصوص الاتفاقيات المعروفة، ووضع إسرائيل أمام الالتزامات الدولية بدون مماطلة.

وكما أكد الكثير من المراقبين، فإنه نظرا للمشكلات الخارجية والداخلية التي كانت تشغل أمريكا، وبالتالي الغرب كله، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط لم تكن ـ قبل زيارة الأمير عبدالله ـ تشكل أولوية رئيسية، لكن الجولة الميمونة أعادت التأكيد على أهمية قضية الشرق الأوسط، وعلى ضرورة أن تعود عملية السلام إلى صدر جدول الأعمال الغربي.

مدينة القدس

وحين يتحدث السعوديون عن مشروع السلام في الشرق الأوسط فهم لا يستطيعون أن يتجاهلوا مدينة القدس. لأن المدينة المقدسة شرط أصيل في السلام الذي تريده السعودية في المنطقة، فهذا ثالث الحرمين الشريفين، وهي تعرف موقعه من قلوب المسلمين ووجدانهم. ونتيجة لمحادثات سموه مع القادة الصينيين فقد وافق هؤلاء أخيرا على تغيير موقفهم من القدس. فهم لم يريدوا في البداية ـ حسب مصادر مطلعة ـ التطرق لموضوع القدس باعتباره قضية متروكة لمرحلة المفاوضات، إلا أن الجانب السعودي تمسك بضرورة مناقشة موضوع القدس معهم، فأكد البيان الختامي على أهمية قضية القدس، وضرورة الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها التأثير على مفاوضات الوضع النهائي.

وذكرت مصادر أمريكية أن قضية القدس نفسها هي التي أخرت إصدار البيان النهائي عن الزيارة لعدة ساعات. فقد أبدت الولايات المتحدة في البداية رغبة بتجاهل القدس في البيان، غير أن الأمير عبدالله أصر على أن يشملها البيان.

رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

لقد دخل سمو الأمير عبدالله في حوار ملح مع القيادات الأمريكية حول موضوع القدس وما تمثله بالنسبة للعرب والمسلمين. فالعلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذا أهمية مساندة مشروع السلام في المنطقة، كل ذلك لا يعني التنازل عن المسائل الأساسية، وفي مقدمتها القدس. لا بل إن تسوية موضوع القدس يعتبر حجر الزاوية في إشادة السلام العادل الشامل المتوخى، وذلك من وجهة نظر السعوديين على الأقل.

لقد قال سمو الأمير عبدالله في تصريحات صحفية في شأن القدس «لقد استطعنا إيجاد تفهم من قبل الزعماء الذين التقيناهم حول أهمية المدينة المقدسة».

إن المتابعين لمواقف المملكة من قضية الشرق الأوسط يلتقون دائما بموقف السعودية الواضح تجاه القدس عربيا وإسلاميا، وهم لا يتوقعون بأي حال موقفا مغايرا من الدولة التي تضم بين جنباتها مقدسات المسلمين وحرميهم الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

أمن الخليج ومشكلات أخرى:

لقد احتشدت الملفات التي حملها سمو ولي العهد معه في جولته العالمية بمشكلات عديدة متفجرة، أو هي تتهيأ للانفجار. وقد طرحها مع القيادات والفعاليات السياسية التي التقاها ـ وفقه الله ـ لأن مثل هذا الدور هو الدور المواثم لمكانة المملكة ولثقلها ولموقعها المتميز في منطقتها وفي العالم بأسره. إن مشكلة الهند وباكستان تقلق السعودية لما يمكن أن تجره من ويلات على المنطقة برمتها. وإن مشكلة كوسوفو هي الأخرى تقلق السعودية لما يعانيه المسلمون هناك من عنت عنصري مقيت، وهي حاولت أن تعيد هذه المشكلة إلى مكانها الطبيعي في سلم أولويات الحكومات الغربية ولا سيما وهي تدرك أن الناتو لم يقم بأي عمل حاسم لاحتواء المشكلة أو حلها*.

أما إذا اقتربنا من منطقة الخليج نفسها فإن أمن الخليج واستقراره مسألة تهم السعوديين بالدرجة الأولى، فهي تتحسس باستمرار الخطر العراقي، وما يمكن أن يفعله صدام حسين لإعادة المنطقة إلى مزيد من الاضطراب والتوتر. وظهور الصراع الأفغاني ـ الإيراني بعد تفجيرات الهند وباكستان لقنابلهما النووية، وتخلخل الأمن في آسيا الوسطى.. هي كلها أزمات تؤثر على أمن الخليج.

لقد سُمِّي ولي العهد السعودي بأمير الانفتاح السعودي ـ الخليجي على إيران، وقد قال سموه في تصريحات صحفية: «لقد بدأنا مع إيران صفحة جديدة في العلاقات، تقوم على الحوار والمصارحة والتشاور، والتجربة تبشر بالخير، خاصة إذا استمرت إيران في انتهاج الاعتدال الذي بدأت في انتهاجه». وكأن سموه يشير في هذا إلى التغييرات في المواقف

* كتبت هذه المقالة قبل هجوم الناتو على يوغسلافيا ـ المحرر.

والتصرفات الإيرانية، بعد انتخاب الدكتور محمد خاتمي رئيسا للبلاد، وبعد تبنيه سياسات معتدلة تجاه الخليج والدول الغربية.

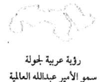
ولا شك أن هذه الصورة الجديدة لإيران تهم المملكة خصوصا، وتهم العواصم الغربية كلها بشكل عام.

لقد شهدت الساحة الدبلوماسية تحركات وجهودا كبيرة يقودها سموه. ومهمتها الأساسية تحسين العلاقات بين السعودية وإيران، فهما دولتان مسلمتان متجاورتان، يحتم عليهما هذا الوضع استغلال الفرص الإيجابية، وتجنب المخاطر التي قد تلحق الضرر بالطرفين معا.

كل هذه الملفات الساخنة كانت في حقائب سمو ولي العهد أثناء جولته العالمية. وقد قال رتشارد ميرفي وكيل الخارجية الأمريكي السابق ـ مشيرا إلى الوضع في إيران والوضع في العراق ـ إن الرئيس كلينتون والمسؤولين في إدارته مهتمون بسماع وجهة نظر الأمير عبدالله. كما أن الأمير عبدالله مهتم بسماع وجهة نظرهم في القضايا المتعلقة بالعراق وإيران، خاصة أنه هو من بدأ العمل لتطبيع العلاقات بين السعودية وإيران في لقائه مع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الباكستان. وقال ميرفي إنه متأكد «من أن الرئيس كلينتون سيعبر عن أمل الولايات المتحدة في تطبيع علاقاتها مع إيران، وأن تبدأ حوارا رسميا معها، لا عبر قنوات غير رسمية، أو عبر وفود ثقافية ورياضية. وأن الرئيس كلينتون سيؤكد للأمير عبدالله أنه لا بد من حل الخلافات التي لا تزال قائمة بين واشنطن وطهران».

وطبقا لمصادر أمريكية، فإن الأمير عبدالله أكد على ضرورة استخدام لغة أكثر تشجيعا مع إيران.

إن ترتيب العلاقة مع إيران أمر مهم جدا لأمن الخليج واستقراره وتعاونه. وبقدر ما تكون إيران مهمة في هذه المعادلة فإن السعودية هي الرقم الأساسي فيها، فقد ظلت بكل ما أوتيت من قوة ونفوذ، تدرأ عن منطقتها المخاطر والتوترات. وهي بذات العقيدة تقوم بالمهمة نفسها في المواقع البعيدة عن الخليج إلى حد ما، فهذه المواقع مهما افترضنا بعدها الجغرافي عن منطقة الخليج فهي حتما ستؤثر على الأمن والسلام فيه، لقد أقلق السعودية كثيرا التوتر المتصاعد بين إيران نفسها من جهة وبين حركة طالبان في أفغانستان من جهة أخرى، وهو التوتر الذي شب إثر مقتل تسعة دبلوماسيين إيرانيين في مزار شريف، وكان ينذر بعواقب وخيمة للطرفين، ومخاطر قد تطال المنطقة كلها. وقد حاولت المملكة التدخل لتهدئة الطرفين منذ بوادر الأزمة. إذ دعا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الطرفين الى ضبط النفس، فيما نشط سمو ولي العهد في محاولة لمنع الانفجار. وقد حمل معه هذا الهم أثناء جولته العالمية. فالأمريكيون قالوا للسعوديين إن حدوث حرب بين الطرفين من شأنه إن يهدد التيار الإصلاحي في إيران، وهو التيار الذي يقوده الرئيس الجديد محمد خاتمي. والفرنسيون علقوا أهمية خاصة على دور الأمير عبدالله في إطفاء الفتنة الأفغانية ـ الإيرانية، لأنهم يرون في تاريخ الأمير



رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

عبدالله السياسي ـ كما يؤكد العديد من المصادر ـ قدرة على مواجهة مثل هذه الأمور «فمواقفه المعروفة في قضايا مشابهة في الخطورة أدت إلى فك صواعق انفجارات إقليمية وأمنية واجتماعية».

إنه ـ في ذات الوقت ـ من غير الممكن أن يكون هناك مباحثات تتعرض إلى أمن الخليج دون الوقوف طويلا أمام الشأن العراقي ـ فمعضلة صدام حسين هي أم المعضلات: فمن جهة، يظل الرجل مصدر تهديد حقيقي لمستقبل الأمن الخليجي . ومن جهة أخرى، فإن العقوبات المفروضة على العراق تنهك إلى حد بعيد المستوى المعيشي للشعب العراقي، وهي تضعه في ظروف شديدة القسوة. والموقف السعودي كان واضحا منذ أن شرع مجلس الأمن في تطبيق العقوبات على العراق، وهو ينصب على التفريق بين صدام حسين الذي يجب أن يجرد من كل أنواع الأسلحة التي تهدد أمن المنطقة، بل تهدد السلام العالمي برمته ، وبين الشعب العراقي العربي المسلم الذي رزيء بهذه القيادة الشريرة التي تأخذ بتلابيبه من كارثة إلى كارثة، ومن دمار إلى دمار. إن السعودية وغيرها من دول العالم المنصفة تحمل صدام حسين مسؤولية كل ما يتعرض له شعب العراق من ويلات، ولعل ممارساته المكشوفة، في تعطيل مهمة لجان التفتيش الدولية، هي واحدة من الممارسات الحمقاء التي يدفع الشعب العراقي كل يوم وكل لحظة ثمنها الباهض. وقد شاهدنا ذلك بالفعل ممثلا في القصف الجوي الذي تعرضت له مؤخرا المواقع العسكرية في العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لقد كانت المملكة العربية السعودية ضد التدخل العسكري في العراق. وقد أعلن السعوديون ذلك في المحافل الرسمية والإعلامية في العالم كله. وهذه السياسة هي السياسة التي حملها سمو الامير عبدالله معه أثناء جولته العالمية.

الرئيس العراقي لم يتعلم أبداً من أخطائه، وقد أصر على أن يبقى مصدر خطر دائم يهدد استقرار المنطقة، ولم يتردد الرئيس شيراك والأمير عبدالله في أن يعبرا عن أسفهما تجاه سلوك بغداد فيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة حول إزالة أسلحة الدمار الشامل، وقد حذرا الرئيس العراقي من أن ذلك من شأنه أن يطيل أمد المحنة التي يعاني منها شعب العراق.

وفي الصين صدر البيان الرسمي المشترك الذي أعلن في ختام الزيارة مؤيدا للموقف السعودي، وهو الموقف الذي يطالب العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة.

لقد كانت الصين وروسيا وفرنسا تبذل جهودا كبيرة مع العراق كي يستأنف التعاون مع لجنة التفتيش الدولية للأمم المتحدة، لأنها كانت تقدر تماما مخاطر التسويف العراقي الذي كان ينذر بالخطر الشديد، وهو ما حدث فعلا فيما بعد.

إن دول العالم المؤثرة، ومعها السعودية، كانت صادقة في إحساسها بالقلق الشديد إزاء العراقيين، لكنها ـ كلها ـ كانت تتفق على أن الوحيد القادر على درء الخطر عن العراق هو صدام حسين نفسه عندما يلتزم بتنفيذ القرارات الدولية.

لقد كان الزعماء والقيادات السياسية التي التقاها سمو الأمير عبدالله في جولته تعطي أهمية خاصة للأفكار السعودية تجاه الشأن العراقي بالذات.

أولا: لأن السعودية هي الدولة الكبرى في الخليج، وهي مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا الإقليم بالذات هو المتضرر الأكبر من أنواع المخاطر التي يجسدها ويهدد بها صدام حسين.

ثانيا: إن السعودية بالذات تتقاسم حدوداً طويلة مع العراق.

ثالثا: إن السياسات السعودية في مواجهة مثل هذه التحديات عرفت دائما بالتعقل والحكمة وضبط النفس وتقدير العواقب ومراعاة المصالح العليا للمنطقة.

رابعا: إن السعودية تربطها صلات طيبة بالعرب الذين اشتركوا في التحالف الدولي لإخراج الجيش العراقي من الكويت، وتربطها نفس الصلات بالعرب الآخرين الذين لا يكتمون امتعاضهم الشديد، بل إحباطهم الواضح، من ازدواجية المقاييس في تعامل الغرب ـ وأمريكا خصوصاً ـ مع أنواع المخاطر التي تهدد المنطقة.

لا شك أن القيادات السياسية البارزة التي التقاها سموه في جولته، وتباحث معها حول أوضاع الخليج، يهمها، أمن الخليج، وذلك لمصالح بيّنة تربطها بهذه المنطقة من جهة، ولما يمكن أن يسببه أي اضطراب في هذا الجزء من الكوكب من تهديد أو زعزعة للسلام العالمي كله من جهة أخرى.

لقد كان أمن الخليج من المحاور الرئيسية في جولة سموه، وليس له إلا أن يكون كذلك. فالعالم ينظر إلى المملكة بوصفها عنصراً أساسيا للاستقرار في المنطقة كلها.

العلاقات الخاصة مع أمريكا:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد أن أفلت شمس الحرب الباردة، فأصبحت أمريكا تنفرد بكونها القوة المتفوقة مطلقا في العالم، رأى العديد من دول العالم أن تغير من سياساتها تجاه القوة الأولى، فانتقلت من معسكر إلى معسكر آخر مختلف، وتنازلت عن ايديولوجيات وعن مواقف مبدئية كانت تدافع عنها وتموت من أجلها، فلعبة المصالح أضحت تتطلب مثل هذه الإجراءات من التغيير.

المملكة العربية السعودية لا يمكن أن يقال عنها مثل هذا الكلام، فقد ظل موقفها أكثر نقاء من غيرها. فهي ارتبطت بعلاقات تقليدية قديمة مع الولايات المتحدة، تحكمها مصالح واضحة للطرفين، وتتسم باحترام متبادل يضمن كامل الشروط السيادية وشروط استقلال القرار ـ فالمملكة لم تدخل إلى هذا المستوى الجيد من العلاقة مع أمريكا عبر الأبواب الخلفية، وهي لم تأت إلى البلاط الأمريكي بعد تفرده بالقوة، كما كان حال غيرها، بحيث تكون علاقاتها بأمريكا علاقة ذيلية أو علاقة تابعة، لقد ارتبطت المملكة بعلاقات جيدة مع أمريكا وهي تملك كل فرص الخيار الآخر. . أي قبل أن يتلاشى ذلك الخيار.

ولقد قال سمو الأمير عبدالله في عقر دار الأمريكيين، وهم المتفردون بالقوة، بأننا نُقْبِلُ على الحوار، ونهيئ المناخ الملائم للتعاون، دون أن يمس ذلك قناعاتنا الأساسية، فيما يتعلق بمصالحنا الخاصة في دولتنا، أو فيما يتصل بإقليمنا في الخليج، أو فيما يخص منطقتنا العربية والإسلامية.

ووسائل الإعلام الأمريكية تعتبر السعودية من أكثر الدول تشددا في شروط السلام مع إسرائيل، فهي الأكثر تشددا حتى من الفلسطينيين أنفسهم، على الرغم من علاقتها الخاصة بأمريكا التي تواصل السعي لفرض السلام على المنطقة بمواصفاتها هي، وبمواصفات إسرائيل الخاصة.

ولقد تضررت، جراء ذلك، مصالح سعودية كثيرة في أمريكا نفسها. ولم تنجح الحرب الصهيونية ضد السعودية في أمريكا في أن تغير من مواقفها أي شيء ولم تؤثر صداقة السعوديين مع القيادات الأمريكية أي تأثير من شأنه أن يزحزح تلك المواقف.

إن مما تأخذه أمريكا ووسائل إعلامها على السعودية هو عدم تقديمها أي شيء باتجاه التطبيع مع إسرائيل. والأمير عبدالله ـ كما هو الثابت في السياسات السعودية ـ يرى أن الصداقة مع الولايات المتحدة يجب أن لا توضع في خانة التعارض أو التناقض مع المواجهات مع إسرائيل والتصدي لها ما دامت مستمرة في سياسات الظلم والتهديد والاستيطان وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة. بل إن السعودية ترى أن عمق العلاقات التي تربط أمريكا بها، ولا سيما في الجانب الاقتصادي، تحتم ـ كما هو المفترض ـ على الفعاليات السياسية في أمريكا أن تراجع جذريا سياساتها في الشرق الأوسط.

إن هذا هو التقييم الطبيعي الموضوعي العادل لعلاقة السعودية بأمريكا. فهي علاقات ليست طارئة، ولم ترتبط بالتغيرات التي طالت موازين القوة في العالم.

والمملكة من جهتها تدرك أن الولايات المتحدة تقوم بالدور الأساسي في تشكيل النظام العالمي الجديد، وهي من مصلحتها أن توطد علاقاتها التقليدية القديمة بالقوة التي أصبحت متفردة، وان تشارك في تغذية النشاط الجديد الذي بدأ آخذا في تشكيل التصورات الجديدة للعالم الجديد.

وفضلا عن القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم الجانبين، ولا سيما مشروع السلام في الشرق الأوسط، وأمن الخليج، وانخفاض أسعار البترول، وفتح المجال لاستثمارات جديدة في السعودية، فهناك أمور أخرى كان لزيارة الأمير عبدالله الأثر البالغ في جلائها أو إعادة ترتيبها بما يكفل مصالح الطرفين، ومن تلك الأمور:

أولا: إن الزيارة ـ وفق مصادر صحفية متعددة ـ أسهمت في تبديد التصور القائم الذي رسخته وسائل الإعلام الأمريكية من أن السعودية «مملكة منغلقة» فقد اغتنم سمو ولي العهد الزيارة «لتذكير الأمريكان بأن المملكة تدرك تمام الإدراك أنها تعيش عصر التغيير العاصف

والسريع في ميادين الحيـاة، ولقد وردت كلمة التغيير أكثر مـن ثلاثين مرة في أقوال وتعليقات ولي العهد في عدة مناسبات رسمية. وقد أكد سموه بأن المملكة عازمة على اتخاذ التغيير حليفا لصوغ وبناء مستقبل أفضل». ويرى المراقبـون أن جولة سمو ولي العهد كانت جزءاً من خططه الموسعة لاستقبال القرن الجديد وما يحمله من تحديات.

ثانيا: إن الزيارة أسهمت في دحض ما هو سائد في وسائل الإعلام الأمريكية أيضا «من أن الأمير عبـدالله يتزعم التيـار المناهض لأمريكا في المملكة» وهذا من شـأنه أن يؤكد، حـسب تلك الوسائل، وجود نوازع عداء للولايات المتحدة. وهذا بطبيعته يقلق الأمريكان ويثير الكثير من فضولهم.

لقد قدم الأمير عبدالله نفسه في هذه الزيارة كصديق للغرب، وعندما سئل من قبل مجلة «تايم» الأمريكية عما يقال من أنه معاد لأمـريكا، أجاب: «أؤكد لكم أنني أقدر تماما العلاقات المتينة والعميقة التي تجمع بين بلدينا».

إن ما تراه القـيادة السعودية هو أن هناك اخـتلافات طبيـعية في سيـاستي البلدين، ولكن ذلك لا يمكن له أن يهز أسـاس الشراكة الاستراتيـجية بين الطرفين. وهي شراكـة صمدت زمنا طويلا يمتد إلى أكثر من خمسين عاما، واتسمت بالثـبات والاستمرار والاحترام المتبادل. ويرى مراقبون أنها تجاوزت دائما كل الأزمات أو الاختبارات التي مرت بها. وإذا ما أريد ترجمة ذلك إلى أمور محسوسة، ومصالح محسوبة ، فإن بعض المصادر تذكر أن الولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للسعودية، ولها من الاستثمارات في هذه الأخيرة ما يمثل ٤٣ في المائة من جملة الاستثـمارات الأجنبية فـيها، وهناك ٣٦ مشـروعا مشتركـا في السعودية، وبلغ حـجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٢٥ بليون دولار عام ١٩٩٦م مع فائض تجاري للسعودية بلغ ٧١٩ مليون دولار حتى النصف الأول من عام ١٩٩٧م.

وأمريكا ذاتهـا تقدر تمام التقدير العـلاقات مع السعودية ومـستواها، وجون سنونو كـبير مـوظفي البـيت الأبيض في عـهد الرئيس بـوش يصف تلك العـلاقة بأنهـا «واحـدة من أهم العلاقات لأمريكا في العالم كله».

لقد كانت زيارة سمو ولي العـهد إلى أمريكا «زيارة تاريخية حقا».. فهـذا ما قاله السيد كاسبار واينبـرجر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في تصريحـات له حول الزيارة، وقد ثنى على هذا الوصف عدد من كبار الشخصيات الأمريكية.

إن العـلاقة الخـاصة مع أمـريكا، وهي العلاقـة التي زادت في صقلهـا زيارة سمـو ولي العهد، من شـأنها أن تجعل كل خطاب يوجه من المملكة إلى الولايات المتـحدة خطابا له صداه وأثره الفعال، وهو ما يفيد في النهاية قضايا العرب وقضايا المسلمين في كل مكان.

إن الزيارة هي تأكيد على التـقدير العالمي الذي تحظى به المملكة العربية السعـودية فهذا ما قاله ـ في تصريحـات صحفية ـ السيد سـاندي بيرغر مستشـار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، وهو قول ينسجم مع كل ما لقيه سمو ولي العهد من حفاوة وإكبار.



رؤية عربية لجولة
سمو الأمير عبدالله العالمية
حوار الندية والتوازن

العلاقات مع عواصم صنع القرار الأخرى:

إن الملفات التي حملهـا معه سمو ولي العهـد في جولته العالمية هي كلها ملفـات لقضايا تهم، بدرجة كبيرة أيضا، عواصم القرار الأخرى في هذا العالم، مثل لندن وباريس وبكين.

فالأمير عبـدالله قادم من منطقة تشهد بؤرا عديدة للتوتر، وبلاده تلعـب دائما دورا مهما في تهدئة تلك التوترات، وفي تعميم الاستـقرار بشكل عام، هذا فضلا عن أن المملكة تربطها علاقات طيبة ومحترمة ووثيقة بتلك العواصم.

ففرنسا تولي أهمية كبرى لمنطقة الخليج للمـصالح الاستراتيجية المعروفة، وهي تطمح إلى تفعيل الـدور الفرنسي في مسائل الشـرق الأوسط كلها، انطلاقا من سيـاستها المبنيـة على قيام عالم متعدد الأقطاب.

إن السعودية ـ تحديدا ـ تـعد وفقا لبعض المصادر ـ أول زبون وأول مصـدر لفرنسا من بين سبع عشرة دولة في الشرق الأوسط. والتبادل التجـاري بين فرنسا والمملكة ارتفع حجمه بصفة منتظمة «إلا أنه أبرز عجزا هيكليا في عام ١٩٩٧م مقداره ٧,٦ بليون فرنك فرنسي ويعود ذلك إلى مشتريات فرنسا الهائلة من البترول».

أما بالنسبة إلى لندن فقد أوضح سمو ولي العهد بأن العلاقات معها تعود إلى نشأة الدولة السعودية الحـديثة على يد القائد المؤسس المغفـور له الملك عبدالعزيز آل سعـود». وقد تميزت تلك العلاقات دائما بالصداقة وبالتشاور المستمر. والعلاقات السعودية البريطانية اليوم تستند إلى دعائم متينة: سياسية، وتجارية، ودفاعية، وثقافية، والمراقبون يصفون تلك العلاقات بأنها تسير سيرا ممتازا، وهي تشهد تطورا مطردا زادته زيارة سمو ولي العهد الكثير من الحيوية والديناميكية الضروريتين أو اللازمتين لمزيد من التعاون بين الطرفين.

وقد وصف اللورد غيلبـرت وزير الدولة البريطاني لشؤون المشتريات الدفاعـية زيارة سمو ولي العهد لبريطانيا ـ وفق بعض المصادر الصحفـية ـ بأنها «زيارة هامة وتاريخية، وتأتي تتويجا لعلاقات الصـداقة والتعاون القـائمة بين البلدين منذ عقود طويلة. وقـال: إن ثمار هذه الزيارة ستنعكس إيجابيا على كافة أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والدفاعي والثقافي بين السعودية وبريطانيا».

والبريطانيـون يشاركون في برنامج التوازن الاقـتصادي بـ ١٠٠ مشـروع تبلغ استثمـارتها ٤٠٠ مليون جنيه استرليني، وقد وصل حـجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ بليون ريال، وتجاوز خلال النصف الأول من هذا العام ٣ بلايين دولار. وهو ـ وفق بعض المصادر ـ يمثل زيادة ملحوظة عن الفترة نفسها من العام الماضي. كما زادت الصادرات السعودية إلى بريطانيا بنسبة ٥٪.

أما الصين فإن زيارة سمـو ولي العهد تمثل تتويجا لنقطة التحـول الكبيرة التي طرأت على علاقـة البلدين في ٢١ يوليو ١٩٩٠م وهو التـاريخ الذي بدأت فيه العـلاقات الدبلوماسـية بين

البلدين، وقد سبقت ذلك جهود كبيرة لرجال الأعمال السعوديين، وذلك من أجل دعم التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال التبادل التجاري بين الطرفين، الذي بلغ ـ وفق بعض المصادر ـ ١,٦٨ بليون دولار في ١٩٩٧م ومن المتوقع أن يصل إلى ٥ بلايين دولار في السنوات المقبلة.

والاتصالات بين بكين والرياض استمرت حوالي عقدين من الزمان، وقد كشفت عن هذه الاتصالات صفقة صواريخ «رياح الشرق» التي نوعت المملكة بمقتضاها مصادر التسليح فيها، وكانت تلك الصفقة من الأمور المهمة التي مهدت الطريق لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فيما بعد.

لقد أسهمت زيارة سمو ولي العهد إلى بكين في إرساء قواعد أكثر صلابة لعلاقات مطردة التطور بين الصين والمملكة، وقد أعطت دفعة قوية للنمو الملحوظ في مجالات التعاون المشترك بين البلدين. وهذا أمر يهم المملكة تخصيصا ويهم دول المنطقة على وجه العموم. فالصين اليوم هي القوة الآسيوية الأولى بلا منازع، وقد أخذت وتأخذ مكانها الفسيح بين القوى الدولية الكبرى المؤثرة في مستقبل هذا الكوكب، وهي بناء عليه سيظل لها رأيها المسموع في مجمل القضايا التي تشغل عالمنا اليوم. وقد اتفقت المملكة والصين على الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في الميادين السياسية والاقتصادية.

وقال سمو الأمير عبدالله أثناء زيارته للصين «بأن الصين كسبت احترام العرب» داعيا بكين إلى القيام بدور أكبر في الشرق الأوسط.

وقال رئيس الوزراء الصيني «إن الزيارة بمثابة فصل جديد من الصداقة والتعاون بين البلدين».

وعلى الرغم من أهمية الحوار السياسي مع طوكيو من أجل تعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط إلا أن المراقبين وصفوا زيارة سمو ولي العهد للعاصمة اليابانية بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى «خاصة وأنها تأتي بعد فترة من التوترات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها منطقة شرق آسيا، وامتد تأثيرها ليشمل قارة آسيا من أقصاها إلى أقصاها» وقد أكد البيان المشترك الذي أعقب الزيارة الوجه الاقتصادي الأكثر بروزا في جدول الأعمال السعودي الياباني، إذ دعا إلى زيادة الحوار والتبادل الاقتصادي بين المملكة واليابان. وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية أن اليابان تستورد ٢٢٪ من احتياجاتها النفطية من السعودية، وأنها تستثمر في السعودية ٥,٨ بليون ريال سعودي، وهي تعد الشريك التجاري الثاني للسعودية، وبلغ حجم التجارة بينهما ١٣,٦٦٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦م.

خاتمة:

إن من أهم ما نجمت عنه جولة سمو ولي العهد العالمية تأكيد ثقل المملكة العربية السعودية السياسي والاقتصادي على مستوى خريطة القوى الدولية المؤثرة، فقد جددت الشعور بهذا الثقل

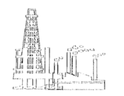
وصقلته وأكسبته أبعادا استراتيجية تمثلت في الندِّية والتوازن في الحوار، وفي مستقبل التعاون، سواء على المستويات الثنائية أو على المستوى الذي يطال استقرار شعوب العالم ورخائها.

لقد تحققت ـ إذن ـ مكاسب كبرى للمملكة وللعرب والمسلمين في هذه الجولة، فهي، من جانب، أعادت قضايا العرب والمسلمين إلى بؤرة اهتمام عواصم صنع القرار في هذا العالم. وهي، من جانب آخر، أبرمت للمملكة صفقات صداقة واحترام من الوزن الثقيل. إذ شهدت عواصم القرار مجددا عراقة الدبلوماسية السعودية وثباتها ووضوحها ومدى قوتها وتأثيرها. وهذا من شأنه أن يعزز موقع المملكة في مجريات القرار الدولي ومحافله، ومن شأنه أيضا أن يجلي الكثير من التشويش الذي قد يعلق بالموقف السعودي من قضايا عالمنا المعاصر. وهي قضايا شائكة ومعقدة في مجملها.

إن جولة سمو الأمير عبدالله هي تجديد للعهد بمبادئ السياسة السعودية النظيفة، وهي ترسيخ لعلاقات احترام وتعاون مع عواصم العالم، ستنعكس حتماً بالإيجاب على مستقبل الأجيال لا سيما في منطقتنا التي لم يعد يقلقها الشأن السياسي وحده، ولكن أيضا الشأن الاقتصادي الذي يكتنف مستقبله بعض الغموض والكثير من التساؤلات الحاسمة.

لقد هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الأمير عبدالله بمناسبة نجاح جولته العالمية وما حققته من انجازات مشهودة، وقد جاءت تلك التهنئة في سياق جلسة لمجلس الوزراء السعودي عقدت في نهاية الجولة، فكانت تلك التهنئة بمثابة تأكيد على جوهر السياسة السعودية الثابتة من مجمل القضايا التي بحثها وناقشها سمو ولي العهد مع القيادات والفعاليات السياسية التي التقاها أثناء جولته.

إن القراءة المنصفة لجولة سمو ولي العهد لا بد أن تفضي إلى الكثير من المعاني والدلالات الحافلة بالأمل وبالمستقبل الأجمل للتعاون مع شعوب العالم ودوله، في عصر تداخلت فيه المصالح، وتشابكت فيه عناصر الآتي، وهو، لا شك، عصر يحتاج إلى مزيد من الحوار.. ومزيد من التفاهم.. ومزيد من التسامح والتصافح!.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

المداخلة الثالثة

رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول العالم

د. إحسان علي بوحليقة *

عند تناول العلاقات الاقتصادية بين الدول، لابد من التمييز بين علاقات تجارية قائمة على صفقات وعقود محدودة المدى، وبين العلاقات الاقتصادية الناضجة القائمة على صنع شراكة بعيدة المدى من خلال تبادل السلع والعمالة والأموال. ولعل من المقبول القول إن زيارة سمو ولي العهد للدول الصناعية الأربع الكبرى (الولايات المتحدة واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة) بالإضافة إلى الاقتصاد الآسيوي الواعد في الصين، وكوريا الجنوبية والباكستان، وهي الدول التي زارها سموه في جولته الأولى كان لها طرح اقتصادي صريح، وعلى وجه الخصوص مع الدول الاقتصادية المصدرة لرأس المال. ورغم أن هذا الطرح لم يهادن فيما يخص مرتكزات المملكة سواء كانت عربية أم إسلامية، لكن يبدو أن الزيارة قد مهدت لإعادة رسم إطار يعيد تعريف العلاقات الاقتصادية وفقاً لمستجدات موضوعية محلية وعالمية لم يعد بالإمكان تجاهلها، وأهم هذه المستجدات:

* الانقلاب التجاري الذي أخذ بتلابيب العالم منذ أن وقعت ١٢٤ دولة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م في مراكش اتفاقات تلزمها بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية، وبتخفيض دعم القطاع الزراعي والحواجز أمام التجارة في الخدمات. لاسيما أن اتفاقات جولة

* متخصص في المعلوماتية والإنتاج، عضو مجلس الشورى في دورته الثانية، وعضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في المجلس.

«أورغواي» من جات تعني للدولة النامية، ومنها المملكة، تحسين فرص الوصول لأسواق الدول المتقدمة.

* مارست المملكة إصلاحات لتقليص الدعم لإصلاح التشوهات في أسعار السلع والخدمات بداية العام ١٩٩٥م، بما يخفف من أعباء تراجع إيرادات النفط على الاقتصاد الوطني.

* أعلنت المملكة أولى ثمار برنامج الخصخصة عندما أعلنت تأسيس شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وحولت مرفق الهاتف السعودي إلى شركة تمهيداً لخصخصة أصولها، ووضعت تصوراً واضحاً لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء الذي تزيد أصوله عن ١٢٠ مليار ريال سعودي.

* توجه الاقتصاد السعودي ليحرز مزيداً من الكفاءة في توظيف الموارد والانفتاح والشفافية والتحرر الاقتصادي مستقبلاً.

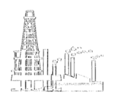
* حاجة الاقتصاد السعودي لتحقيق معدلات نمو عالية في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية والمعرفية بما في ذلك أنشطة المعلوماتية.

* حاجة الاقتصاد السعودي الملحة لفك ارتباط نموه بنمو الاقتصادات المستهلكة للطاقة، متذكراً تداعيات الكارثة الآسيوية، التي بدأت بمضاربات على العملة التايلندية في منتصف مايو ١٩٩٧م، وانتهت بانهيار النمور الآسيوية وبتدخل صندوق النقد الدولي، مما أدى لكساد أسواق النفط، وبالتالي انكماش الاقتصاد السعودي.

ولعل حرص المملكة على إعادة تعريف العلاقة ينبع من رغبتها في أن ينعكس برنامج التنمية والتنويع الاقتصادي والاجتماعي، الذي استثمرت فيه منذ العام ١٩٧٠م ما يقارب ٢,٥ ترليون ريال (٦٥٠ مليار دولار)، على علاقاتها الاقتصادية الخارجية، إذ يمكن الجدل في أن ذلك سيعجل في خروج الاقتصاد السعودي من شرنقة النفط. وبعبارة أكثر تحديداً، الارتقاء بالعلاقات من مجرد تصدير نفط واستيراد سلع مصنعة وخدمات لتصبح شراكة اقتصادية ذات بعد استراتيجي مؤثر. وليس من المبالغة الزعم أن ما تصدره المملكة لتلك الدول إجمالاً ليس سلعة تستهلك بل مورد يضيف قيمة للاقتصادات التي يصدر لها تتجاوز أضعاف سعره، مما يبرر القول أن التوازن الاقتصادي بين المملكة وبين الدول المستهلكة للنفط لا يتحقق إلا بأن تستثمر تلك الدول جزءاً من مواردها لتدعيم اقتصادنا الوطني، فقد دأبنا لعقود عدة نستثمر مواردنا لتدعيم اقتصادياتهم.

مستقبل الاقتصاد السعودي:

لابد من الإشارة إلى أن هذا الطرح الواضح بيّن للدول ذات الاقتصادات الكبيرة التي شملتها الزيارة أن للمملكة تطلعات اقتصادية متجددة، تقابل تطلعات تلك الدول في تلقف



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

النفط السعودي دونما انقطاع، وفي أن تمنحها السعودية عقوداً مليارية للهاتف والطائرات والأسلحة. وأن تطلعات المملكة الاقتصادية المستقبلية أن تعمل تلك الدول بجد واجتهاد للاستثمار في الاقتصاد السعودي، فللاستثمار أوجه عدة: رجال ومال وسوق. وبالتأكيد، فالمملكة ستعمل جاهدة لتحسين وتطوير مناخ الاستثمار في اقتصادها المحلي بما يجعل الاستثمار فيها أعلى عائداً. وبالتأكيد لم يتولد طموح المملكة الاقتصادي من فراغ بل من حقائق مغرقة في الواقع، منها أن المملكة هي الاقتصاد الأكبر في المنطقة العربية، بما في ذلك اقتصاد «اسرائيل»، كما أن المملكة قد استثمرت في تنمية القطاعات غير النفطية، وخصوصاً الصناعات التحويلية التي تضيف حالياً ما يزيد عن ١٤بالمائة للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)، ويصدر منتجاته إلى أكثر من ٨٥ دولة، قد أخذ الاقتصاد السعودي يحصد ثمار تنمية موارده البشرية مما يمكنه من تقليص اعتماده على العمالة الوافدة التي تشكل حالياً مرتكز قوة العمل المحلية.

ومن الثابت أن سمو ولي العهد لم يكتفِ بنقل الشأن الاقتصادي للحكومات عبر مباحثات رسمية، بل نقل مطلب المشاركة هذا إلى رجالات الأعمال في الدول التي زارها، وأصر على منطقية الاستثمار في السعودية بمقولة تهدف لطمأنة أصحاب رؤوس الأموال من جهة وإلى إبراز مزايا الاقتصاد السعودي في آن معاً، عندما قال: «نحن نعرف أن رأس المال جبان، ولكنني أؤكد أن ما يوضع في السعودية مضمون والعائد الاقتصادي مجزٍ أكثر مما لو وضع هذا المال كوديعة»[1].

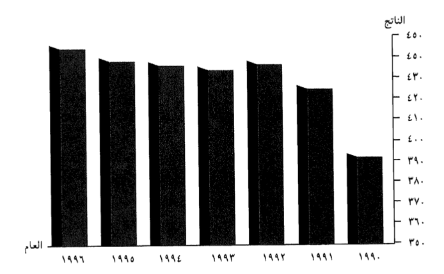
ورغم أن الزيارة قطعت مشواراً طويلاً في سبيل شرح الأجندة الاقتصادية السعودية المستقبلية للشركاء التجاريين لحفزهم على المشاركة الاقتصادية، يبقى ضرورياً أن تتبع ذلك خطوات متتالية ومتناسقة للاستفادة من زخم المبادرة الاقتصادية الذي نجم عن الزيارة بما يحقق التطلعات السعودية. ولابد أن يذهب الحفاظ على الزخم إلى أبعد من مجرد تبادل الزيارات وعقد لقاءات للجان، وتدبيج التقارير.. بل يجب السعي لتحقيق مردود صافٍ لصالح الاقتصاد السعودي إجمالاً وفي المدى الطويل، ولصالح ميزان المدفوعات عاماً بعد عامٍ وفي المدى المتوسط على أبعد تقدير. ذلك أن معدل النمو الحقيقي للاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦م لم يتجاوز ١,٧بالمائة سنوياً، وبطبيعة الحال فالمملكة تطمح في الوصول إلى معدل حقيقي يزيد عن ٣,٥ بالمائة وفقاً للخطة الخمسية السادسة. كما أن ميزان المدفوعات يعاني من تذبذب بين عجز وفائض، بسبب ما يحوّل من مبالغ نظير خدمات وعمالة، ونظراً لتدني حصيلة الصادرات من النفط (جدول ٢).

(١) صحيفة الشرق الأوسط ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م.

جدول ١

الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة للعام

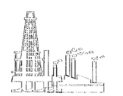
(مليار دولار)



جدول ٢

ميزان المدفوعات السعودي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧م)

العام	الميزان التجاري	ميزان السلع والخدمات	ميزان السلع والخدمات والدخل	التحويلات للخارج	الحساب الجاري	ميزان المدفوعات
١٩٩٠	٢٢,٩	٣,٥	١١,٥	-١٥,٦	-٤,٢	-٥,٤
١٩٩١	٢١,٨	-١٤,١	-٧,٣	-٢٠,٢	-٢٧,٦	٠,٠٥
١٩٩٢	٢٠,٠	-٨,٨	-٣,٣	-١٤,٤	-١٧,٧	-٥,٧
١٩٩٣	١٦,٥	-٤,٧	-٠,٧	-١٦,٥	-١٧,٣	١,٥
١٩٩٤	٢١,٣	٦,٧	٨,٢	١١٨,٧	-١٠,٥	-٠,٠٢
١٩٩٥	٢٤,٤	٨,٨	١١,٦	-١٦,٩	-٥,٣	١,٢
١٩٩٦	٣٥,٤	١٣,٩	١٦,٣	-١٥,٦	٠,٧	-١,٨
١٩٩٧	٣٣,٥	١٢,٥	١٥,٧	-١٥,٤	٠,٣	٠,٧



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

ولابد من إدراك أن تحقيق نمو اقتصادي كبير، وفائض مستقر في ميزان المدفوعات يغدو أقرب منالاً عند تحديد مطالبنا الاقتصادية من كل شريك تجاري بما يجعل العلاقة تميل لصالحنا، وتحديد استراتيجية وتصميم آلية لتحقيقها. . ولابد أن يقع كل ذلك ضمن منظور اقتصادي متكامل يضمن أن تضيف تلك العلاقات للاقتصاد السعودي أكثر مما تأخذ منه، إذ يجب الإصرار أن تكون العلاقة رابحة وإلا كيف تكون اقتصادية! ويجب إدراك أننا لم نعد بحاجة لعلاقات لا تجلب لنا إلا أعباءً دون مكاسب.

العلاقات الاقتصادية:

رغم أن انهيار أسعار النفط هو الشأن الاقتصادي المحلي الأبرز، لكن التطور الرئيسي منذ منتصف العام ١٩٩٧م وحتى الآن هو الكارثة المالية الآسيوية. وقد اندلعت تلك الكارثة بعد عقد شهدت فيه أسواق المال الرئيسية والناشئة نمواً في تدفق رأس المال من ٣١ مليار دولار في العام ١٩٩٠م إلى حوالي ٢٤١ ملياراً في العام ١٩٩٦م. وتتجلى الأزمة أن التدفقات الرأسمالية لتلك الأسواق تراجعت بمقدار ١٠٠ مليار في العام ١٩٩٧م. وتبدو المشكلة أكثر وضوحاً في الأسواق الناشئة الآسيوية، فقد انخفضت التدفقات الرأسمالية عليها من قرابة ١١١ مليار دولار في العام ١٩٩٦م إلى حوالي ١٤ ملياراً في العام ١٩٩٧م.

وجاءت زيارة سمو ولي العهد لعدد من الدول في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا في وقت يعاني الاقتصاد العالمي من تداعيات كساد ساد أجزاء مهمة من آسيا بما في ذلك اليابان، وألقى ذلك الكساد بظلال ثقيلة على أسواق الطاقة. ومع ذلك لا يمكن أن يغيب عن الذهن أن السوق المالية السعودية ورغم أنها الأكبر في المنطقة العربية برمتها، ورغم أنها محلية الطابع، غير أنها ترتكز إلى اقتصاد يسعى للاستفادة من إمكاناته غير النفطية بصورة متزايدة. ورغم تعقيد الساحة الاقتصادية الدولية، ومكابدة الخزانة العامة السعودية لنقص في الأموال أدى بها للاستدانة، لكن الشأن الآني لم يحل دون إنجاز الزيارة، إذ لم تكن زيارة لعقد صفقات من نوع آخر، بل لإبراز الخيار السعودي غير النفطي، ولإعلان عزم المملكة أن تكون سوقها سوقاً مالية ناشئة محدودة المخاطر. ومن هذا المنطلق كاد توقيت الزيارة يكون مثالياً: لإبراز الإمكانات غير النفطية للمملكة ولبيان قدرتها على السيطرة، وبالاعتماد على الإمكانات المالية الذاتية، على انهيار تاريخي في إيرادات النفط، ولتقديم الاقتصاد السعودي كمستودع مهم للأصول المهاجرة من عثرات الأسواق الناشئة المنكوبة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ومع ذلك يبدو أن الزيارة لم تتعجل النتائج فقد أتت بمفاهيم جديدة. ذلك أن السعودية اقترنت في أذهان العالم بالنفط واقترن النفط بها، مما يعني أهمية منح الفرقاء فرصة لاستيعاب الطرح السعودي غير النفطي. لعل أهم أهداف الزيارة الوصول لمستوى أعلى من التفاهم

والتنسيق مع الحكومات والفعاليات الاقتصادية المؤثرة[٢]. وهكذا، فلعل من المقبول القول إن الزيارة أتت ضمن نسق من الجهود السعودية، بما فيها زيارات سابقة، وضمن منظور يهدف لوضع استراتيجية اقتصادية مستقبلية ترقى للاستفادة نوعياً من مستجدات العولمة التي ستنطلق في العام ٢٠٠٥، عندما تصبح اتفاقات جولة أورغواي من الـ «جات» قد نفذت تنفيذاً كاملاً، وتهدف لاقتناص مكاسب اقتصادية ملموسة[٣].

ومع ذلك تبقى للنفط أهميته المحورية لإيرادات الحكومة ولتمويل برنامج الرفاه. وتتفاوت وجهات النظر حول التعامل مع تراجع إيرادات النفط، بين خيارات استراتيجية وأخرى ترتكز حول التدفقات النقدية. وأحيانا يتقهقر النقاش لتناول الأساسيات الاقتصادية ثانية وثالثة ورابعة: هل نريد أن تبقى نفطية أم نريدها زراعية أم صناعية أم سياحية أم معلوماتية أم كل ذلك؟ وبعيداً عن الأسئلة الفلسفية، يبدو أن الضغوط الآنية تتجسد في تقلص الحصيلة من الدولارات البترولية، فهذه الحصيلة هي محك العلاقة التقليدية: تتوطد علاقتنا بالنفط عند ارتفاع الحصيلة وتتوتر عند انكماشها! وفي حال صدق هذه المقولة، نجد أن علاقتنا بالنفط في غاية التوتر حالياً، فقد تجاوز العجز في الحساب الجاري ١٣ مليار دولار نهاية العام ١٩٩٨م.

لعل هذا وقت مناسب أن تجعل حكومات الدول المنتجة، ومنها المملكة، علاقتها بالنفط محددة الأبعاد. وتاريخياً كانت هناك محاولات عدة في هذا السياق، منها محاولة إيجاد اقتصاد متنوع يعتمد على مصادر متعددة سادت في السبعينيات، ومحاولة جعل الصناعة التحويلية خياراً استراتيجياً في الثمانينيات. وفي بداية التسعينيات ظهرت موجة الخصخصة ثم العولمة. وحالياً نعزف سمفونية الخدمات. كل هذا والنفط صامد فهو الممول الأول دون منازع للخزانات العامة لدول مجلس التعاون، ولا يوجد في الأفق منافس له. لكن الاستمرار دون «ترويض» النفط أمر فيه مخاطرة كبيرة، إذ لابد من وضع مارد النفط في صندوق واستخراج تدفقات نقدية ثابتة سنوياً.

وللتعرف على المخاطر التي يعنيها ترك العنان لمساهمة النفط لتتذبذب كيفما ترى الأسواق النفطية العالمية التي يمكن التشكيك بأنها تخضع لنواميس الاقتصاد، فقد يكفي بيان أن حجم الاقتصاد السعودي حالياً يقدر بحوالي ٤٨٨ مليار ريال (بالأسعار الجارية)، وقد شهد خلال العام ١٩٩٨م انكماشاً من ٥٤٧ مليار في العام ١٩٩٧م. وقد ساهم أداء سوق النفط للعام ١٩٩٨م في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، لتكون المساهمة الأكبر

(٢) بين السناتور تشارلز بيرسي (الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية): «تأتي زيارة سموه في وقت هام تتكاثر فيه التحديات في وجه الازدهار والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط بل وفي جميع الأسواق الناشئة». المصدر: «عدد من المسؤولين الأمريكيين والعرب مؤكدين للرياض أهمية زيارة سمو ولي العهد لواشنطن»، صحيفة الرياض ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨م.

(٣) تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية أن مكاسب الاقتصاد العالمي نتيجة لخفض التعرفة الجمركية ستبلغ ٥١٠ مليار دولار سنوياً، وباعتبار حجم الاقتصاد السعودي، فيجب أن يسعى ليحقق مكاسباً لا تقل عن ٢,٣ مليار دولار سنوياً نظير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتزامه بتطبيق اتفاقيات جولة أورغواي من «جات».



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

للقطاع الخاص (١٩١ مليار ريال) ثم قطاع الحكومة (بما في ذلك الرسوم الجمركية) ١٥٦ مليار ريال، أما قطاع البترول فقد بلغت مساهمته ١٤١ مليار ريال. في حين كان قطاع النفط متصدراً في العام ١٩٩٧م بمساهمة قدرها ٢١٤ ملياراً، والقطاع الخاص ١٩١ ملياراً، والحكومة ١٤٨ مليار ريال. ولا يمكن إبداء أي استغراب من سوء أداء قطاع النفط، فهو يمثل إلى درجة كبيرة ما يحدث في الأسواق العالمية، لذا تتسم مساهمة هذا القطاع بالتذبذب من عام لآخر. أما أداء القطاع الحكومي فقد كان لافتاً بالفعل، إذ تمثل هذه المساهمة (١٥٦ ملياراً) رقماً قياسياً بالأسعار الجارية. والأمر الذي يدعو للتفاؤل أن مساهمة القطاع الخاص في زيادة متواترة ومتسقة على مدى السنوات فقد تضاعف نصيبه من إجمالي الناتج المحلي حوالي ٣٥ ضعفاً (بالأسعار الجارية) منذ بداية التخطيط التنموي في العام ١٩٧٠، أو حوالي ٥,٧ ضعفاً للفترة ذاتها بالأسعار الثابتة.

وحالياً تتعدد خيارات التعامل استراتيجياً مع اعتماد إيرادات الحكومة كلية تقريباً على النفط، فهناك من يتحدث عن الخصخصة بحماسة لأكثر من سبب: كأداة لجلب موارد إضافية للخزانة العامة، ولتوسيع دور القطاع الخاص. وبعيداً عن الخصخصة هناك من يحمل هاجس العولمة والاندماج، فيتحدث عن جذب الاستثمار الأجنبي كأداة لجلب دولارات إضافية للاقتصاد الوطني. وهناك من يعتقد أن التنويع يتطلب جهداً على جبهات عدة منها السياحة



سمو ولي العهد يلتقي برؤساء الشركات النفطية الأمريكية تناول شرح السياسة النفطية السعودية وإمكانات الاستثمار المشترك

والنقل والتخزين والقطاع المالي. وتظهر في الأفق وجهة نظر تقول بأن على المملكة أن تعيد تصنيف المؤسسات الاقتصادية التي تملكها، فتقسمها إلى قسمين: مؤسسات اقتصادية ومؤسسات اجتماعية، ثم تجعل المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية مراكز ربح تمول الخزانة العامة، وتجعل المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية مراكز تكلفة. مع الاهتمام اهتماماً استثنائياً برفع الكفاءة الإنتاجية للفئتين، بحيث يكون على الفئة الأولى جلب أكبر قدر من الأرباح، وعلى الثانية تقديم أعلى مستوى ممكن من الخدمة للسكان.

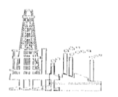
ورغم أن إيرادات الخزائن العامة لدول النفط المطلة على الخليج العربي بشكل خاص قد تقلصت في العام ١٩٩٨م، يمكن الجدل أن الزيارة اهتمت بمجابهة أسباب الارتباك في سوق النفط، ومنها أسباب غير اقتصادية مثل توظيف المخزون سياسياً وتوظيف برنامج النفط من أجل الغذاء توظيفاً سياسياً مما يساهم في عدم استقرار سوق النفط. وهكذا يمكن القول إن الزيارة أتت لتخدم استراتيجية نفطية سعودية استندت إلى ثلاثة محاور:

* التعاون مع أقطار أوبك لفرض استقرار في سوق النفط.
* التعاون مع دول من خارج أوبك لتدعيم جهود أوبك.
* حث كبار المستهلكين على دعم استقرار السوق في المدى القصير لضمان استقرار الإمدادات على المدى المتوسط والبعيد.

وقد برز المحوران الأولان في جهود وزارة البترول والثروة المعدنية، وبدا المحور الثالث جلياً أثناء زيارة سمو الأمير، وتحديداً في الولايات المتحدة واليابان وكوريا. وهنا يتضح أن النهج الاقتصادي السعودي لا يعتمد الاستسلام لمعطيات سوق النفط، بل يسعى جاهداً للتأثير الإيجابي فيها. ومع هذا، فالأمر ليس نفطاً فقط رغم أهمية النفط لنا، إذ لا يمكن تجاوز أن تغيرات كبيرة تحيق بالعالم من أقصاه إلى أقصاه. ويمكن الجدل أن هذه التغيرات لن يجدي التريث معها نفعاً، بل لابد من تناولها من خلال رؤية سعودية للاقتصاد العالمي. يمكن من خلال هذه الرؤية للمملكة تفهم توجهات الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط والبعيد ومن ثم رسم توجه واضح المعالم للسياسة الاقتصادية الخارجية يسعى لتعظيم استفادة المملكة اقتصادياً من المتغيرات، وتحفظ للاقتصاد السعودي جزءاً من المبادرة من خلال توظيف مزاياه النسبية وتعزيز مزاياه التنافسية. ذلك أن قواعد اللعب في دنيا العولمة الاقتصادية تقوم على مفهوم أن الدولة تشكل كياناً سياسياً، لكن اقتصاد تلك الدولة ليس وحدة مستقلة بل جزءاً من اقتصاد عالمي، وبناء على ذلك تتبنى الشركات المشبعة بفكر العولمة ومفاهيمها سياسة البحث عن الفرص في كل الدول والتنافس للفوز بأكثرها ربحاً.

رؤية استراتيجية:

لكن انفتاح الاقتصاد السعودي دون وجود رؤية استراتيجية توظف ذلك الانفتاح توظيفاً مجدياً من وجهة النظر المحلية، قد يعصف بأجزاء من الاقتصاد المحلي اعتادت الحماية وركنت



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

إلى ندرة المنافسة المحلية، والحديث هنا عن القطاع غير النفطي، وتحديداً القطاع الخاص، الذي ساهم بحوالي ١٩١ مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في العام ١٩٩٨م، والذي تقدر إيراداته بأكثر من ٦٠٠ مليار ريال. لذا.. فالزيارة ستساهم في منح صياغة استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى قدراً أكبر من الواقعية والقبول، بما يمكن المملكة من أن تصل إلى استراتيجية حول فتح سوق التجارة بالسلع والخدمات، وسوق العمالة، وسوق رأس المال.

وبالتأكيد فللدول التي شملتها الزيارة دور في المحاور الثلاثة دونما استثناء، بحكم أن هذه الدول تمثل الأطراف الاقتصادية الأهم بالنسبة للمملكة. ومهما يكن من أمر فقد اتفق عدد من المحللين على وجود علاقة بين الزيارة وما يحتاج الاقتصاد الدولي من عولمة، وقد تكفي الإشارة إلى ما ذكره د. كلوفيس مقصود حول مغزى الزيارة: «التعرف عن كثب على المستجدات المتكاثرة على الساحة الدولية وعلى موازين القوى الناشئة عن تقاطع العولمة مع التداعيات التي حصلت ـ ولا تزال ـ داخل العديد من الدول وما ينطوي عليه هذا التقاطع من أخطار على مستقبل السلام والأمن الدوليين»[٤].

العولمة:

في حين أن عالمنا العربي يطفو على بحيرة من العاطلين تتجاوز ١٥بالمائة من الناشطين اقتصادياً ممن هم في سن العمل، تظهر بين الحين والآخر صرخات تحذر من العولمة ومن الخصخصة ومن الاستثمارات الأجنبية ومن الشركات المتعددة الجنسية ومن الانفتاح. والبون بعيد بين واقعية الفقر والبطالة والتمزق الاقتصادي العربي وبين أطروحات افتراضية حول التجديد والتقليد. وليس وارداً تناول الإصلاح الاقتصادي كقضية جدلية، فالاقتصاد يُعنى بدراسة الخيارات المتاحة لمجتمع ما لتوظيف موارده لإنتاج السلع والخدمات للاستهلاك، وتوفير الآليات ووضع القوانين التي تحكم هذه الآليات. يضاف لذلك أن الأمر أخذ يتغير، إذ أخذ المجتمع يتجاوز حدود الدولة السياسية ليشمل كياناً اقتصادياً. لم يحدث هذا التجاوز مصادفة بل بتوقيع دول العالم بأسره تقريباً لاتفاقات «جات» وانضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية. أما تعريف الكيان الاقتصادي فقد أخذ بدوره يتسع ليشمل تكتلاً، ثم عددا من التكتلات، وبالتدريج يشمل العالم كله. وهكذا يتسع نطاق المجتمع ليحوي مشترين وبائعين وعمال ورؤوس أموال وتقنيات وخبرة تنتمي للعالم بأسره بغض النظر عن الانتماء السياسي. إذ إن العولمة الاقتصادية غاية استراتيجية تقوم على إيجاد بنية تحتية تتجاوز مرتكزات الاقتصادات الوطنية. والتجاوز هنا لا يعني الإهمال ولكن الربط بين البنى التحتية للبلدان المستقلة سياسياً لتشكل وحدة اقتصادية يتسع نطاقها بالتدريج.

(٤) كلوفيس مقصود، «جولة الأمير عبدالله: للتعرف والتعريف»، صحيفة الرياض، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨م.

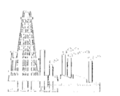
وقد شدد سمو ولي العهد في مواضع عدة أثناء زيارته أن «السعودية تتفق حول الحاجة إلى التكيف مع ظاهرة العولمة دون الإخلال بهويتنا أو المساس بعقيدتنا أو مبادئنا وقيمنا الاجتماعية»[٥]. ورغم أن الاقتصاد يخضع للاجتهادات وفيه مجال وفير لإطلاق الأحكام، فهو ليس علماً قاطعاً محدداً كما الفيزياء أو الرياضيات على سبيل المثال. وبالمقابل فالاقتصاد ليس أحد ألوان الخيال العلمي، فهو علم مغرق في الواقعية، يبدأ من الاهتمامات المعيشية ويعود إليها، والرفاه الاقتصادي هدف الحكومات والأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية، بل هو مرتكز التعاون بين الدول. وهكذا فمدخل سمو ولي العهد للعولمة الاقتصادية أثناء زيارته العالمية وكما بدت في مناسبات سابقة لاحقة، يبدو أنه ينطلق من الواقعية الاقتصادية التي تفرضها المتغيرات العالمية من حولنا.

ويبدو من غير المستساغ تشكيل الفكر الاقتصادي الجديد في عالمنا العربي طبقاً لطروحات وصفية في الفلسفة أو النقد الأدبي، فالشأن الاقتصادي بحاجة إلى تحليل واستشراف أكثر من حاجته إلى وصف يملأ فراغاته الخيال. وليس هناك حجر على الفلاسفة أو سواهم لتناول ما يشاءون من قضايا الفكر الاقتصادي، أو ما يمنع من النظر لأمر مثل العولمة انطلاقا من تأثيراته الحضارية والثقافية والاجتماعية والنفسية والتعليمية، لكن العولمة الاقتصادية غدت واقعاً لابد من التعامل معه دون تأخير، ليس من خلال آلية صد الكرات القادمة، بل تعاملاً اقتصادياً ناضجاً يحقق لنا المكاسب.

ورغم أن العولمة هي العنوان الكبير للتعاون الاقتصادي الشامل بين دول العالم، لكن تبرز اهتمامات أكدّ عليها سمو ولي العهد أثناء زيارته، منها قضية الاستثمارات الأجنبية وعند الحديث عن العولمة تجد من يقول إنها أداة لجعل سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ومن خلفها الاقتصادات الكبيرة وخصوصاً الاقتصاد الأمريكي على اقتصادات الدول النامية عملاً مشروعاً. وبالتأكيد هذه وجهات نظر تستحق التناول والنقاش، لكن لماذا يجب أن يكون هناك بعد سياسي سيء لأي نشاط اقتصادي يتجاوز الحدود؟ قد تكمن الإجابة في عدم الاهتمام بفك طلاسم المستجدات. لذا فهي تغلف بغلاف الوصف لتحريك العواطف، عوضاً عن إخضاعها للتحليل العلمي المتخصص.

يمكن الجدل أن «أقصدة Economicizing» السياسة قد تفيد في تحليل وشرح مقاصد العديد من المفردات الاقتصادية التي عجت بها ساحتنا الثقافية مؤخراً باعتبار أنها قضية ثقافية وحصان طروادة لانتهاك ثقافتنا وفكرنا. فقد أخذ بعض المثقفين يعرض تلك المفردات لصنوف العذاب وكأنها نص أدبي يمكن للخيال أن يسرح ويمرح فيه.. ولعل تفسير القضايا الاقتصادية تفسيراً اقتصادياً يجعل جذور القضية محلية بحتة تنطلق من

(٥) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

واقعنا نحن. أما تسييس القضايا الاقتصادية فقد يجعل تناولنا ينطلق من الخارج للجدل حول دور أمريكا و«إسرائيل» وسواهما ابتداءاً على حساب الشأن المحلي. وحتى هذا الأمر لم يفلت من تمحيص سمو الأمير في منابر عدة أثناء زيارته، فقد بين أن للمملكة أولويات مطلقة لا يمكن الحياد عنها، حيث أشار أثناء مباحثاته «الحرمان الشريفان أعز وأهم لدينا من النفط»(٦). وأصر سموه في أكثر من بلد على إدراج قضية القدس ضمن البيان الختامي لزياراته رغم ممانعة الطرف المقابل، كما حدث في الولايات المتحدة والصين(٧).

وقد يضع النظر إلى قضايانا المعاصرة من زاوية خارجية ابتداءاً، فكرنا الاقتصادي في موضع الدفاع. والدفاع لا يتمحور حول المفاهيم الجديدة ولكن حول أحكام مسبقة للمفاهيم الجديدة. فقضايا الانفتاح والعولمة تتعرض للتصنيف والتلوين قبل أن تتشكل لها معاني محايدة في أذهان الناس. ولسنا في معرض الدفاع عن العولمة أو سواها، لكن لابد من الاتفاق أن عولمة أي اقتصاد لا تنطلق فقط من أن إرادة عالمية تريد لذلك الاقتصاد أن يصبح عالمياً، بل لابد للاقتصاد المحلي أن يكون يقظاً متوقد الذهن للاستفادة من التوجهات العامة، وأن يستعد ليغدو عالمياً في مكاسبه وليس بأن تقطعه المنافسة العالمية إرباً فتضيع معالمه. ورغم مخاوف البعض من العولمة، لكن لابد لهم من النظرة لواقع الاقتصاد العربي الذي يكاد أن تغرقه بحيرة العاطلين، وعمالة يافعة تفتقد للمهارة، واقتصاد عالمي يشيح بوجهه للموارد الطبيعية والمواد الخام فيأخذها بأبخس الأثمان.

شراكة استراتيجية

يتجاوز تدفق الاستثمار الأجنبي للمملكة ٢,٦ مليار دولار في العام ١٩٩٧م، أي حوالي ١,٨بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن تلك التدفقات متذبذبة كما إيرادات النفط (جدول ٣). وهذا لا يتناسب مع حجم وإمكانات الاقتصاد السعودي، ولأغراض المقارنة من المفيد الإشارة أن سنغافورة حصلت تدفقات تقارب ١٧بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، والعديد من الدول النامية تحقق تدفقات تتجاوز ٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومعظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية تأتي من الدول التي زارها سمو ولي العهد في جولته، لكن هذه الدول لا تقدم الكثير للاقتصاد السعودي.

(٦) صحيفة المدينة، ١٨ أكتوبر ١٩٩٨م.
(٧) صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨م، وبتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨م.

جدول ٣

تدفقات الاستثمار الأجنبي المقارنة (مليار دولار)

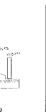
العام	السعودية	الصين	كوريا	الباكستان
١٩٩٠	١,٩	٣,٥	٠,٨	٠,٢
١٩٩١	٠,٢	٤,٤	١,٢	٠,٣
١٩٩٢	-٠,١	١١,٢	٠,٧	٠,٣
١٩٩٣	١,٤	٢٧,٥	٠,٦	٠,٤
١٩٩٤	٠,٤	٣٣,٨	٠,٨	٠,٤
١٩٩٥	-١,٩	٣٥,٨	١,٨	٠,٧
١٩٩٦	-١,١	٤٠,٢	٢,٣	٠,٩
١٩٩٧	٢,٦	٤٤,٢	٢,٨	٠,٧

وإذا أردنا التحديد نجد أن جذب الاستثمارات الأجنبية يكتسب أهمية محورية في زيارة سمو الأمير، فاستقطاب مستثمرين من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان يساهم مساهمة مباشرة في تحقيق لبّ الخروج من شرنقة النفط، بمساندة أموال وخبرات غير سعودية لتعجيل نمو الأنشطة غير النفطية، من خلال الدخول في شراكة استراتيجية بعيداً عن صفقات تجارة البيع والشراء. ولابد من الإفصاح بأن الدول الصناعية محل الزيارة، وعلى الرغم من كونها أطراف تجارية رئيسة بالنسبة للمملكة، لكنها تمارس نشاطاً استثمارياً ضيقاً في الاقتصاد السعودي لا يرقى إلى المتوقع تبعاً لحجم تبادلها التجاري مع المملكة، وللأهمية الاقتصادية للمملكة كمورد رئيس للطاقة، ولما تتمتع به من موقع مميز وانفتاح تجاري، ولا حتى لما تستثمره هذه البلدان سنوياً في الخارج (جدول ٤).

جدول ٤

تدفقات الاستثمارات المباشرة في الخارج للدول الصناعية التي شملتها الزيارة (مليار دولار)

العام	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	بريطانيا
١٩٩٠	٣٠,٠	٥٠,٥	٣٤,٨	١٩,٣
١٩٩١	٣١,٤	٣١,٦	٢٣,٩	١٦,٣
١٩٩٢	٤٢,٧	١٧,٤	٣١,٣	١٩,٠
١٩٩٣	٧٨,٠	١٣,٨	٢٠,٦	٢٦,٦
١٩٩٤	٧٥,٢	١٨,١	٢٤,٤	٣٣,٨
١٩٩٥	٩٦,٧	٢٢,٥	١٥,٨	٤٤,١
١٩٩٦	٨١,١	٢٣,٤	٣٠,٤	٣٥,٢
١٩٩٧	١٢١,٨	٢٦,١	٣٥,٥	٦١,٤



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

ولا يمكن إلقاء اللوم على عاتق الدول الصناعية لتدني استثماراتها في المملكة، لكن على تلك الدول تحمل جزء من تقوية العلاقات الاقتصادية لتصل لحدود الشراكة الاستراتيجية. والشراكة المقصودة هنا شراكة اقتصادية كذلك، وإلا ما جدوى أن نتعهد بمد اليابان بما تحتاجه من النفط، ثم تبذل هي جهداً خارقاً للامتناع عن الاستثمار في اقتصادنا الوطني؟ وإذا كانت اليابان تعتقد أن عليها مسؤولية دعم التنمية الاقتصادية في دول جوارها، فكذلك عليها مسؤولية نفطية للدول التي تضمن لآلة اليابان الصناعية الإنتاج. ومع ذلك فاليابان شريك تجاري متقاعس عن ترقية التزامه مع المملكة ليصبح شراكة اقتصادية ذات بعد استثماري. بل وتصر حكومة اليابان على تذكيرنا في كل مناسبة بأن سطوتها على قطاع الأعمال لديها محدودة، فمثلاً وأثناء زيارة سمو الأمير لليابان ـ صرح وزير خارجية اليابان بأن «الضوء الأخضر موجود والبقية تعتمد على رجال الأعمال من الجانبين»[٨]. ولا يمكن قبول هذه الإشارة تماماً، فقد كان لوزارة التجارة والصناعة الدولية دور بارز في ترحيل التقنية ورؤوس الأموال إلى المناطق المجاورة في ماليزيا وإندونيسيا والفلبين، على سبيل المثال لا الحصر.

والأمر لا يخرج كثيراً عن هذا المنطق مع المملكة المتحدة التي تحتفظ بفائض تجاري واستثماري نتيجة تعاملنا معها، كما أننا نعاني من بطء وانعدام حماستهم لبرنامج التوازن. أما فرنسا فاستثماراتها متواضعة في المملكة (تقدر بحوالي نصف مليار دولار)، وما أن يحدث أحدٌ أحدَ مسؤوليهم عن الاستثمار حتى يشكو من كثرة العاطلين عن العمل لديهم، وسوء الأوضاع الاقتصادية وانشغالهم بالهم الأوروبي. ومع ذلك يحيلك إلى المفوضية الأوروبية باعتبارها المعنية بالتنسيق الاقتصادي وبرامج الشراكة، والحوار الخليجي الأوروبي، فقد تمكنت دول أوروبا من أن تمارس تكتيكاً فيه الكثير من اللؤم والمزايدة لإضاعة الوقت وتفويت الفرص الاقتصادية على دول مجلس التعاون، حيث كان الاتحاد الأوروبي ـ وما يزال ـ يصر على أن توجد دول مجلس التعاون اتحاداً جمركياً يجمعها لتفعيل منطقة التجارة الحرة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي! ثم إننا في المملكة «تورطنا» ببعض الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممن وقعوا على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قبل أكثر من ١٥ عاماً، ثم أخذوا يماطلون في تطبيق بنود الاتفاقية لاسيما المادة الرابعة التي تضع سقفاً زمنياً لتوحيد التعرفة الجمركية، التي لم توحد حتى الآن. وهكذا نجد أن الصادرات السعودية غير النفطية، ولا سيما البتروكيماويات، قد خسرت كثيراً بسبب المأزق الذي نتج عن المزايدة الأوروبية والتسويف من بعض دول المجلس.

وهكذا يمكن القول إن زيارة سمو ولي العهد قد أرسلت إشارات مفعمة بالاحترام والتقدير للبلاد التي زارها، لكن يبدو أن تلك الإشارات كانت ملفوفة بقدر مناسب من الحزم الموضوعي

(٨) صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م.

والمبرر، فمثلاً تحاشي سموه في حديثه لرئيس وزراء اليابان تأكيد اعتزام المملكة تجديد امتياز التنقيب الممنوح للشركة اليابانية في المنطقة المحايدة[٩]. فليس سراً أن اليابان تستثمر مبالغ ضئيلة في الاقتصاد السعودي رغم أنه يضمن لها تدفق احتياجاتها من النفط. وفي هذا السياق يمكن طرح تساؤلات عديدة حول مساهمة الدول الصناعية الأربع الكبرى التي شملتها زيارة سمو ولي العهد في اقتصاد المملكة، ولعل من المفيد (وقد ألمح سموه أثناء زيارته وخصوصاً في الولايات المتحدة واليابان إلى أهمية الجانب الاقتصادي لتطوير العلاقات الثنائية) أن يضع الطرف السعودي تصوراً واضحاً وعملياً، للارتقاء بالعلاقة التي يسودها نمط تجاري (صادرات وواردات) مع الدول الصناعية الكبرى لتصبح علاقة تجارية واستثمارية، إذ لا يمكن تجاوز النقطة المحورية وهي أن الاقتصاد السعودي يصدر لدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية مبالغ مهمة من رأس المال كل عام. حيث يقدر ما يصدره الاقتصاد المحلي من مدخرات بقرابة ١٠بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتأكيد فعلينا تحسين مناخ الاستثمار المحلي ليصبح جاذباً ومنافساً، وكذلك علينا أن نوجد حافزاً يمكّننا من انتقاء شركات تمتلك ما يحتاجه اقتصادنا المحلي. وبطبيعة الحال، لهذه الشركات إرادة اقتصادية حرة، كما يزعم الأوروبيون في كل مناسبة، ومع ذلك فلا يمكن تجاهل أن لحكومات هذه الشركات قدراً لا يستهان به من الوجاهة.

بحكم أن تحسين مناخ الاستثمار المحلي سيجعل الاقتصاد السعودي أكثر تنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية القادرة على تعزيز المقدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وبالنظر للأداء المتواضع للاقتصاد السعودي في جذب الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينيات رغم أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية شهدت في تلك الفترة طفرة كبيرة، حيث تضاعفت من أقل من ٣٠ ملياراً في العام ١٩٩٠م إلى قرابة ١٢٠ ملياراً في العام ١٩٩٧م، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا هي من أكثر الاقتصادات استثماراً في الدول النامية، فقد كان لتعزيز الاستثمار مكاناً متقدماً في فعاليات زيارة سمو ولي العهد الرسمية ومع أقطاب القطاع الخاص في تلك الدول. وفي هذا السياق، يمكن الجدل أن هناك اتفاقاً على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة وتطوير نظام الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وذلك بغرض:

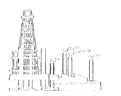
* المنافسة إيجابياً لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

* المحافظة على الاستثمارات المحلية بإتاحة مزيد من الفرص الواعدة.

* استحداث مجلس أعلى لجذب الاستثمار الأجنبي، وتفعيل دور أمانة استثمار رأس المال الأجنبي، وإنشاء وحدة مركزية لتسهيل إجراءات المستثمرين، ووضع منظومة من الحوافز التفضيلية.

---

(٩) صحيفة القدس عن رويترز.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

وفي سياق وضع استراتيجية اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن الجدل أن على المملكة المقارنة بين ما تقدمه لجذب الاستثمار الأجنبي، مع ما يمكن لهذا الاستثمار أن يحصل عليه من الدول المنافسة الأخرى، وخصوصاً دول الجوار. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات نادراً ما تستثمر استثماراً مباشراً في أسواق غريبة عنها، فهي عادة ما تبدأ العلاقة بالتصدير، ثم بالاستثمار المباشر كأداة للمحافظة على حصتها من السوق المحلية. وللقطاع التجاري السعودي علاقات راسخة مع كبريات الشركات العالمية. وكذلك فإن المؤشرات تدل على أن الحوافز التي تقدمها الدول لا تخلق روح المبادرة لدى هذه الشركات، لكن الحوافز توضع في الميزان عندما تفاضل هذه الشركات بين البلدان النامية المتنافسة، مما يعني أن الحوافر بمفردها لن تكون كافية لجذب الاستثمارات، إذ لابد من إيجاد البيئة الصالحة لازدهار الشركات. وهكذا نجد أن التحدي يكمن في جعل النمو هدفاً مشتركاً للمستثمرين الأجانب وللاقتصاد السعودي على حد سواء.

وعندما يؤخذ ما بالاعتبار، يكون لزاما تحقيق المملكة للهدف من الاستثمار الأجنبي من خلال فهم ما الذي تريده من الشركات الأجنبية، والسعي لتحقيق ذلك بخلق الدافع لدى الشركات المعنية بالاستثمار المباشر، وعلى الحكومة الرشيدة إدراك أن للشركات طريقة معينة لإجراء حسابات المفاضلة. ولتستطيع المملكة جذب الاستثمار بفاعلية وكفاءة، عليها النظر إلى الاستثمار الأجنبي من منظور اقتصادي بحت، بما في ذلك عوائد هذا الاستثمار على الدولة وأجهزتها ومواطنيها، وكذلك من منظور الشركات الأجنبية، الذي يخضع للربح والخسارة. إن توجهاً محدداً من هذا النوع سيمكن الحكومة من تحديد الدور الذي سيلعبه الاستثمار الأجنبي في التنمية مسبقاً، وفي ذات الوقت معرفة وضعنا التنافسي في سوق الطلب على الاستثمارات الأجنبية. وفائدة التحديد أنه يركز الجهد، ويقلل تكلفة الحوافز العامة (blanket incentives) لاستبدالها بحوافز موجهة ذات طبيعة مرنة، تُمنح لتعديل الوضع التنافسي للمملكة، وإلا فإن الشركات الأجنبية ـ عند الاضطرار ـ تطرق أبواب الدول النامية بدون دعوات وحوافز، كما هو الأمر عند استغلال ثروات الدول النامية من المواد الخام والموارد الطبيعية.

وباعتبار ما تم ذكره آنفاً، فهناك ما يبرر القول إن استراتيجية المملكة تجاه الاستثمار الأجنبي يجب أن تتجاوز تحديد الأنشطة التي يمكن لرأس المال الأجنبي ممارستها، وتعيين الشروط التي يمكن لرأس المال الأجنبي أن يعمل من خلالها. ورغم أهمية حماية السيادة الوطنية، والحفاظ على المصالح الاقتصادية للمواطنين بالدرجة الأولى، فلابد أن تسعى الاستراتيجية الجديدة للحد من الشروط إلى الحد الضروري. ورغم صعوبة الأمر، فيجب تقييم مكاسب الشريك الأجنبي من الاستثمار ضمن الحدود الإقليمية للدولة، والمبرر لذلك هو أن تنافس الدول النامية على جذب رأس المال الأجنبي في ازدياد مستمر وأن الشركات لا تتحرك إلا من خلال مصالحها.

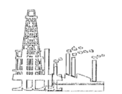
وعند تناول استراتيجية الاستثمار الأجنبي، فمن المناسب بيان أن عدداً من الباحثين قد لاحظ وجود علاقة طردية بين تجارة البلدان النامية مع الولايات المتحدة، وبين تدفق استثمارات الشركات الأمريكية على تلك البلدان، وكذلك تم التوصل إلى استنتاج مشابه بالنسبة للاستثمارات الألمانية. وتوجد دلالات عدة على أن الاستثمار المباشر ما هو إلا المرحلة الأخيرة لعملية تبدأ بالتصدير، حيث تزود الأسواق الأجنبية ـ بداية ـ بالمنتجات عن طريق التصدير، وعند نمو هذه الأسواق لدرجة كبيرة، أو عند وجود ما يهدد استمرار التصدير (بسبب التعرفة الجمركية مثلا)، تجد هذه الشركات أنه من الضروري الاستثمار المباشر لتصنيع المنتج محليا، كبديل عن التصدير. وقد لوحظ أن الدول تمر بمراحل أربع بين التصدير والاستثمار: في المرحلة الأولى تزداد صادرات الدولة الصناعية، وفي المرحلة الثانية تستقر هذه الصادرات مع ازدياد مصاحب في استثماراتها المباشرة، في المرحلة الثالثة تضمحل الصادرات، وفي المرحلة الرابعة ينتقل هذا الاضمحلال للاستثمارات المباشرة. وتوجد شواهد على انطباق المراحل الأربع على ثلاث من البلدان التي شملتها زيارة سمو ولي العهد، وهي اليابان، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة على التوالي. بل هناك من يعتقد أن تدفق الاستثمار الأجنبي على البلدان النامية يتأثر أساسا بثلاثة عوامل وهي:

١ ـ الاستقرار السياسي.
٢ ـ الحوافز المتاحة في الدول المضيفة.
٣ ـ العمالة الرخيصة.

ويلاحظ أن العامل الأول عامل مثبط، فتوفر المناخ السياسي الملائم للشركات الأجنبية هو شرط لازم لكنه غير كافٍ لجعل هذه الشركات تستثمر أموالها في البلدان النامية. أما بالنسبة للحوافز، فتوجد دلائل متعددة على أن الحوافز تدخل دائرة اهتمامات الشركات الأجنبية، لكن بعد وصول هذه الشركات إلى اقتناع بأن الاستثمار في السوق المحلية أجدى من التصدير إليه. وفي كثير من الأحيان تكون الحوافز المقدمة من قبل الدول النامية مقرونة بمثبطات وشروط تقلل ـ لدرجة كبيرة ـ من فاعلية الحوافز في جذب المستثمرين الأجانب. أما العمالة الرخيصة فتمثل عامل الإنتاج الذي تكتسب الدول النامية من خلاله ميزتها النسبية على الدول المتقدمة، غير أن هذا لا ينطبق على المملكة، فهي من الدول المستوردة للعمالة. وتعتبر الطاقة هي الميزة النسبية للمملكة، رغم وجود دلائل على أن الطاقة تمثل جزءاً متواضعاً من مستلزمات الإنتاج، باعتبار الصناعات القائمة حاليا في المنطقة (فيما عدا الصناعات البتروكيميائية، التي تستخدم المواد الهيدروكربونية كمدخلات إنتاج رئيسة).

الانعكاسات الاقتصادية للزيارة:

مع وضوح معالم انفتاح الأسواق: أسواق السلع ورأس المال والعمالة، أخذ اهتمام



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

الحكومات بعلاقاتها الاقتصادية يشكل محوراً متـزايد التأثير في السياسة الخارجية. ويبدو البعد الاقتصادي واضحاً في زيارة سمو ولي العهـد التي شملت أهم الشركاء التجاريين للمملكة من جهـة، وأهم الاقتصـادات في العالم الأول والثالث علـى حد سواء. وحمـلت الزيارة ملفات اقتصادية لعلها الأهم لمستقبل الاقتصاد السعودي في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، فقد كان للنفط وشؤونه مكاناً بارزاً، لاسيمـا لقاء سمو الأمير مع مدراء شركـات الطاقة الأمريكية التي تركت أصداء واسعة تجاوزت الولايات المتحدة. وتأتي هذه الزيارة عقب أقل من عام على جولة عربية لسمـو ولي العهد. فقد انتهت تلك الزيارة، وهي الجولة الأولى لسمـو ولي العهد، قبل أسابيع قليلة من انعقاد القمة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولعل من المقبول القول إن المملكة العربية السعودية تدرك أهمـية تعزيز علاقتها الاقتصادية مع شركائها الاقتصاديين من جهة، وضرورة تعـزيز البعد الاقتصادي العربي، وأهمية بناء تكتل اقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العـربية دون مزيد من التأخير. إذ يبدو أن على دول مجلس التـعاون لدول الخليج العـربية أن تفاجئ العـالم بسرعة التـحرك نحو إقـامة تكتل اقتصادي حقيقي يجمعها سوياً. ومفاجأة من هذا النوع لا يمكن أن تأتي فقط عن طريق توحيد التعرفة الجـمركية، أو الربط الكهربائي، أو السمـاح بإقامة أفرع للبنوك التجـارية فيما بين دول المجلس. فهذه خطوات مـهمة لكنها تفصيليـة، بل وبعضها له طبيـعة استثمارية مـباشرة ساد الاعتقاد أنها ستكون من نصيب القطاع الخاص.

لقد أتت الزيارة في وقت يشهد تحولات كبيرة تسبق حلول العام ٢٠٠٠ الذي يمثل انطلاقة كبيرة لجهـود منظمة التجارة العالمية لفتح الأسـواق الوطنية إجمالاً. وهكذا تمثل الزيارة إطلالة مباشـرة على مواقف القوى الاقتـصادية من العولمة، ورؤيتهـا للمملكة كشريك اقـتصادي في الحقبة القادمة. ولابد هنا من الإشارة إلى أن الاقـتصاد العالمي يعايش تقلبات لم يكن ممكناً ألا تأخذ حيـزاً من الفكر والحوار، لاسيمـا أن المملكة تعيش في محيط خليـجي وعربي وإسلامي تسعى للتكتل فلا تجده واقعاً ملموساً، بل حبيس الرغبات والبحوث والردهات، فرغم الاقتناع السائد بأن المسـتقبل ليس للـكيانات الاقتـصادية الصغـيرة، لكن الدول العربيـة ودول مجلس التعاون ما زالت تأخذ وقتاً طويلاً في إنجاز مشروعها الاقتصادي، لاسيما أن عصر العولمة جعل عشـرات الدول تجتمع في قاعـات كبيرة وتوقع علـى اتفاقات، ولعل آخر هذه الاتفـاقات التي شملت ١٠٢ دولة هو تحـرير الخدمات المالية يوم ١٣ ديسـمبر ١٩٩٧م، بل إن منظمة الـتجارة العالمية نجـحت خلال العام ١٩٩٧م في تحقـيق ثلاث اتفاقيات كبـيرة هي: اتفاقيـة التجارة في تقنيات المعلومات، واتفاقية تحرير خدمات الاتصالات الإلكترونية، بالإضافة إلى اتفاقية لتحرير الخدمات المصرفيـة وأعمال التأمين. أي أن الدول تتسابق لفتح الأسواق العـالمية، لاسيما الدول التي تمتلك شركـات عملاقة عالميـة النشاط، وكذلك الدول التي تتركـز فيها الصناعـات التقنية

القائمة على المعرفة، ذلك أن هذين العنصرين: الحضور العالمي، والتقدم التقني يعززان الوضع التنافسي للدول، ويجعلان منها مراكز الثقل الاقتصادي لهذا العالم.

وفي حالة الصين التي لا تمتلك حضوراً عالمياً، فإنها تمثل بطل العولمة الواعد، مما يعزز تقوية المملكة للتعاون الاقتصادي معها على أعلى مستوى. فالصين استأثرت باهتمام كبير من المستثمرين الأجانب، وخصوصاً من الدول المتقدمة اقتصادياً، لدرجة أن نصيب الصين بمفردها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة بلغت في العام ١٩٩٧م حوالي ٣١ بالمائة، في حين أن دول الشرق الأوسط مجتمعة اجتذبت أقل من ٣بالمائة لنفس العام. والصين ستصبح الاقتصاد الرئيس خلال العقود الثلاثة القادمة. وفوق توسعها ونفوذها الاقتصادي المتزايد، فهي تمتلك سوقاً واعدة للطاقة. وبالنسبة لكوريا الجنوبية، فلهذا البلد تجربة خاصة في التنمية، اعتمدت على عكس الاعتقاد السائد، على التدخل الحكومي المقنن لحماية السوق المحلية من الواردات، وفي نفس الوقت دعم الصادرات المحلية بما مكنها من غزو السوق العالمية. فقد ركزت كوريا جهوداً محمومة في الستينيات الميلادية على تحقيق ميزة في صناعات أساسية هي: الأسمنت والأسمدة وتكرير النفط، ثم بعد ذلك الحديد والبتروكيماويات، وفي المرحلة الثالثة بناء السفن والمنتجات الرأسمالية والسلع المعمرة، وفي المرحلة الرابعة صناعة الإلكترونيات وخصوصاً أشباه الموصِّلات.

ولعل من المفيد بيان أن التجارة السلعية العالمية شهدت خلال العقد المنصرم تحولا ملحوظاً في هيكلها، لتصبح أكثر انحيازاً للتقنية وأكثر بعداً عن المواد الخام؛ فقد تضاعف نصيب السلع العالية التقنية إلى ٢٢ بالمائة من التجارة المنظورة، والسلع متوسطة التقنية ٣٢ بالمائة، والمنخفضة التقنية ١٨ بالمائة، وانحسرت تجارة السلع الأساسية والموارد الطبيعية من ٤٥ بالمائة إلى ٢٤ بالمائة. ولتصبح كذلك أكثر تركزاً تبعاً لتركز ٩٠ بالمائة تقريباً من السلع التقنية في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية. والنتيجة المباشرة هي أن عقد شراكة مع الدول الصناعية المباشرة ستحسن فرص الاقتصاد السعودي ليحظى بموقع قدم في الصناعات المعرفية المتقدمة التقنية، فهي صناعات المستقبل، والتي لا يمكن لأي سياسة تنويع اقتصادي أن تتجاهلها.

والنقاش حول مستقبل العالم الاقتصادي نقاش يتطور بسرعة التطور في صناعة أشباه الموصلات. ويبدو أن في عالمنا العربي من يعتقد أن العالم يسير بتؤدة ورصانة. ولا يريد أن يدرك أن هناك حرباً من نوع جديد تدور من حولنا، تشترك فيها أطراف كثيرة، ونحن بإصرارنا على الاحتفاظ بمواقعنا قد نحافظ على مواقعنا ونخسر ما حولها. فمثلاً ما زال هناك من يتحدث عن النظام العالمي الجديد بمنظور محدد وكأنه تسلط أمريكي أو مؤامرة أقطابها ثلاثة أمريكا وأوروبا واليابان. وبالتأكيد فليس بالإمكان إنكار أن هناك من يحاول السيطرة على اقتصاديات العالم، لكن المشاركة في المنافسة أمر متاح للجميع، فهناك من يشارك وهناك من لا يريد أن يشارك إلا وفق شروط محددة، لكن الشروط تضعها السوق أو لنقل الأقوياء في السوق.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

وتجنباً للدخول في تحليل موسع، يمكن الزعم أن المستقبل هو ملك اقتصاد عالمي منفتح يشمل الجميع بدرجات متفاوتة. وإن كان اليأس قد دب في النفس العربية في أن تتقارب سياسياً أو اقتصادياً أو حتى في تفاصيل أخرى تتعلق بالحياة العامة، فلعل مرد ذلك أن الكل يجزم أن أدق التفاصيل هي من صميم عاداته وتقاليده التي تميزه عن الآخرين وتوجد له شخصيته المستقلة، فهل حان الوقت لإبداء بعض المرونة بغرض كسب الوقت والحفاظ على المدى الزمني للفرص؟ قد لا يكون مناسباً القول إن اليأس قد دق طبوله في أرجاء مشروع السوق الخليجية المشتركة، لكن بالمقابل ليس من الإنصاف المغالاة في تحسين المشهد الاقتصادي المحلي، فهو مشهد يبدو فيه تباين الألوان واضحاً. وبعيداً عن السوداوية يمكن القول إن المشروع الاقتصادي الخليجي قد تأخر كثيراً وتعدى مرحلة البطء إلى ما يقارب التوقف. وليس المقصود بالتوقف عن عقد الاجتماعات الرسمية، فهذه تعقد باستمرار لتناقش قضايا أصبحت إجمالاً - مع مرور الوقت - روتينية. وليس أدل على بطء حسم مشروع التكتل الاقتصادي الخليجي من أن إنهاء جولة أورغواي من «جات» قد استغرق وقتاً أقل مما استغرقه حتى حسم مشروع إقامة تكتل اقتصادي خليجي! ومع ذلك ما زالت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تناقش توحيد التعرفة الجمركية.

ومهما يكن من أمر، فإقامة تكتل اقتصادي خليجي يطل علينا برأسه في كل مناسبة، والمملكة بحاجة للحد من خسائر انتظارها للآخرين، فأهمية إقامة جدار جمركي يحيط بالدول الخليجية الست قد تلاشت تقريباً، ومن يعتقد أن الأفكار الجيدة تأتي دون تاريخ صلاحية فهو بالتأكيد مخطئ. لذا فقد لا يكون مجدياً تجاوز تاريخ الصلاحية هذا، فمثلاً حددت المادة الرابعة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الست في تاريخ صلاحية مدته خمس سنوات. أما وقد تجاوزت الدول الأعضاء تلك المدة بأكثر من الضعفين فقد يكون من المناسب تقييم التخلي عن الفكرة تماماً والمحاولة في أمور أخرى. وليس هناك أي تشنج في مسلك من هذا النوع، ما دامت الأطراف ستحرص على استخلاص الدروس والاستفادة منها، والانتقال لمواضيع أخرى لا تقل أهمية، خصوصاً أن أجندة التقارب الاقتصادي الخليجي تعج بالقضايا. فمثلاً شاع الحديث عن تبادل إقامة فروع للبنوك التجارية فيما بين الدول الست، لكن الموضوع ما زال يناقش ويخضع للتمحيص. لماذا لا تتجاوز الدول الأعضاء مناقشة التفاصيل أعواماً طويلة، فتترك مثلاً موضوع تفصيلي كموضوع إقامة أفرع للبنوك التجارية الوطنية لتناقش الآلية التي يمكنها من خلالها توحيد سياساتها النقدية في مواجهة العالم الخارجي، ثم تنتقل بعد ذلك إلى توحيد أسواقها المالية الصغيرة المتباعدة إلى سوق واحدة يكون لها مكان بين الأسواق الناشئة؟

شركاء تجاريون:

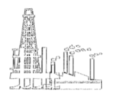
شملت الزيارة الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث تحتل الولايات المتحدة المركز الأول، تليها اليابان، فكوريا الجنوبية، وتحتل فرنسا المرتبة السادسة. ويتجاوز حجم التبادل التجاري مع هذه البلدان ١٠٧ مليار ريال سعودي، أي ما يتجاوز ٤٧ بالمائة من مجمل تبادل المملكة التجاري مع العالم الخارجي. وعند إضافة الصين وباكستان تقترب النسبة من ٥٠ بالمائة. ومع ذلك لا يمكن النظر للأمر من زاوية تجارية فقط، إذ تمثل الدول التي شملتها الزيارة الأسواق الرئيسة التي تتلقى أهم صادرات المملكة مثل النفط الخام والبتروكيماويات والمنتجات الكيماوية. ومن ناحية غير مباشرة، فكفة هذه الدول ترجح اقتصادياً على ما سواها، فنصيبها من الناتج المحلي العالمي يتجاوز ١٦ ترليون دولار، أي حوالي ٦٠ بالمائة مما ينتجه العالم من سلع وخدمات.

وبدت السمة الاقتصادية للزيارة مبكراً عندما تناولت مباحثات ولي العهد مع رئيس وزراء المملكة المتحدة طلب المملكة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وليس خافياً أهمية انضمام المملكة لهذه المنظمة في أقرب فرصة ممكنة، وما تستطيع الأطراف المفاوضة لاسيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا واليابان عمله لتسريع انضمام المملكة بأفضل الشروط. لكن ليس بالإمكان تجاوز أن للدول الأخرى التي شملتها الزيارة مطالب، مثل ما تطالب به كوريا المملكة من زيادة في الواردات، ذلك أن الميزان التجاري يميل لصالح المملكة بفائض يقارب ستة بلايين دولار، حيث يتجاوز ما تستورده كوريا من المملكة ٨٠ بالمائة من إجمالي قيمة الواردات. وكما أن كوريا تتطلع لكي تزيد السعودية استثماراتها، يبدو ضرورياً أن توسع الشركات الكورية أنشطتها في المملكة، وأن تعقد العزم على لعب دور أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز وجودها في المملكة، ليس من خلال موزعين تجاريين بل بالاستثمار في أصول ثابتة في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن عمر العلاقات بين المملكة وكوريا الجنوبية تجاوز ٣٥ عاماً، لكنها بقيت ضمن حدود التعاقدات والاستيراد والتصدير ولم تشهد زخماً استثمارياً يذكر، ولعل أكبر الصفقات الحديثة هي سعودية، وفي مجال الطاقة من قبل أرامكو السعودية وشركة المملكة القابضة.

النفـط:

لابد من الإقرار أن من المعالم الاقتصادية البارزة للزيارة، كانت التقاء سمو ولي العهد مدراء شركات النفط[١٠]. لكن النفط لم يبرز فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال اللقاء مع مدراء شركات النفط، بل لأسباب أخرى. فبالاضافة لاهتمام شركات النفط العالمية بالحصول على موطئ قدم على أرض تحتفظ بربع احتياطي العالم من النفط، فإن للنفط

(١٠) وكالة رويترز، «أمريكا لن تدفع السعودية لفتح قطاعها النفطي»، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨م.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

السعودي أهمية خاصة للولايات المتحدة باعتبـاره المصدر الرئيس للاستيراد، وهو مصدر مستقر ويوفر نوعيـات متنوعة من النفط. وخارج نطاق الولايات المتـحدة، فقد أبدت اليابان اهتـماماً كبـيراً بالشأن النفطـي أثناء زيارة سمو ولي العـهد، فهي تعـتمد على النفـط القادم من الخليج العربي اعتماداً يكاد يكون كاملاً.

وبالتأكيد فقد ساهمت الزيارة في بيان أن للمملكة استراتيجية متمايزة عن تلك التي تتبناها «أوبك». إذ لا يمكن النظر للسوق النفطية فقط بمنظار «أوبك». وفوق ذلك، فالشفافية ضرورية دائماً، لكن لا سـبيل إليها مـن خلال «أوبك» التي ترسل الدول إليهـا موفدين سيـاسيين ليس بمقدورهم انتـقاد السلوك النفطي لهـذه الدولة أو تلك انتقاداً سـافراً تفادياً للدخـول في أزمات سياسية حادة. لكن ليس بإمكان المملكة الانتظار ريثـما تتخلص دول أوبك من تنافسها الممل، وليس بإمكان المملكة اللجـوء لخيار تخـفيض الانتاج فـهو يعني التنازل عن حـصة مهـمة من السوق للمنافسين. ثم إن هنـاك متغيرات في سوق النفط خـرجت عن منظور العرض والطلب الآني إلى التكتلات الاستثمـارية وإعادة الهيكلة. وليس بإمكان المملكة وهي المنتج الأول للنفط في العالم أن تمارس التـريث إزاء ذلك فتفقـد زمام المبادرة في سوق النفط لصـالح القوى التي أخذت تندمج وتعيد تكوين السوق بما يعزز قـدرتها للانقضاض على الدول النفطية التي أخذت تنوء بضغوط العجز المالي والانكماش الاقتصادي.

وفي حين أخذت مؤشـرات تبين أن الركود في أسواق النفط ينحو منحاً خطيـراً من وجهة نظر الدول المنتجة لاسـيما المملكة، قد يؤدي إلى إعادة هيكلة صناعة النفط بـرمتها، ولعل من المقبول القول إن الزيارة قد أرسلت رسالة واعية واستباقـية لسوق النفط وللشركات الرئيسة فيها مفادها: نحن لاعبون رئيسون في سوق النفط العالمية ونريد أن نبقى كذلك في المستقبل آخذين في الاعتبار التغـيرات. وهكذا كان مفيداً توسيع الدائرة قليلاً وفـتح حوار مع شركات الطاقة، بل ومنحهم الفرصة للاستماع لمقترحاتهم المحددة لاحقاً. ويتفق توجه من هذا النوع مع انحسار الدور الاقتصادي للحكومـات والرغبة في كسر الاحتكار واستبداله بـتعدد الممارسين لأي نشاط اقتصـادي. والفائدة المرتجاة من إيجـاد قناة مع شركات الطاقة تتـمحور في جعل التنسـيق فنياً اقتصادياً وليس سـياسياً، فالشركات كـائنات اقتصادية أما الحكومات فكائنات سـياسية. ويمكن الجدل أن تحلق مـدراء شركـات النفط حول طاولة الاجـتماعـات مع سمـو ولي العهـد أوجد خيارات اقتصادية جديدة أكثر مرونة قد تعود على اقتصاد المملكة بمصالح مباشرة مثل الاستثمار المتبـادل والتحالف لغـزو أسواق إقليـمية وضخ المزيد من الاسـتثمـارات في تكرير النفط وفي صناعة الغاز الكثيفة الاستثمار والعالية المخاطرة.

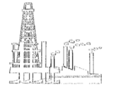
لقد اختطفت الدول المستهلكة المبادرة عندمـا أخذت تخزن النفط، وأصبحت الدول المنتجة بعيدة عن تحديد السـعر بأن تركته لأسواق النفط الورقية الآجلة وللمضـاربين الذين يبيعون من النفط أكثر من خمـسة أضعاف ما يستهلك فعـلاً، مما جعل وزن إنتاج «أوبك» في سوق النفط

«خفيفاً». ولعل أقل ما يمكن أن تفعله الدول المصدرة للنفط أن تصنع لنفسها مخزوناً استراتيجياً من العمـلات يفصل زمنياً بين حصـيلتها من مـبيعات النفط وبين احـتياجات تمويل مـوازاناتها العامـة، كأن يعادل هذا المخزون الانفـاق العام لمدة عام كـامل. ووظيفة هذا الاحتـياطي منح الدول المصدرة مهلة لامتصاص تأرجحات أسعار النفط.

وإحلال مـدراء شركـات النفط محل الساسـة ينقل المفاوضـات من نزاع فيـما بين الدول المصدرة حول الحصص إلى ندوات لاستكشاف فرص التسـويق والاستثمار. فإحدى الصعوبات في سوق النفط حـالياً أن التفـاهم بين طرفي السوق معدوم تقـريباً، ففي حين أن المسـتهلكين تمثلهم شركات نجد أن المنتجين يلبسـون القناع الحكومي. ولعل الوقت قد حان للقول إن تنظيم السوق الدولية ـ لأي سلعـة ـ ليست مهمة حكومـية بل مهمة المتعـاملين في السوق من رجال الأعمال والتنفيذيين المحترفين، وإن تدخل الحكومات في الدول المستهلكة والمنتجة ضروري فقط لضمـان الحفـاظ على المصالح الحـيوية للدولة. وفـوق هذا كله لابد من الإقـرار، رغم الجدل الاشتراكي وفكر المؤامرة، أن مصالح شركات النفط مـتشابهة في الدول المنتجة والمصدرة، فهي ترتكز على ذات الأنشطة الاقـتصادية، فـمثلاً عندمـا أقر اجتـماع «أوبك» في (فيـينا) خفض الإنتاج ارتفـعت قيمة أسـهم «برتيش بتروليوم» بحـوالي ثلاثة بالمائة، وشل ٢ بالمائة. وهذا لا يعني أن نسلم مـواردنا للشركـات الأجنبيـة، بل يعني أن نبحث إمكانـية التعـاون وفق أسس اقتصادية لا تفتقر إلى منظور استراتيجي واضح.

وفي مجـال التجـارة العالميـة، حين يقدر نمو صادرات العـالم بحوالي ٤ بالمائـة في العام ١٩٩٨م، تتراجع قيمة صادراتنـا بحوالي ٢٥ بالمائة على أقل تقدير. وماذا عن العام ١٩٩٩م، وقد غدت قيـمة النفط دون قيمة المشروبات الغازية؟ وبرمـيل النفط لا يجلب السمنة ولا يحدّ من استفـادة الجسم من الطعام كما تفعل المـشروبات الغازية، بل له ألف استخدام اقـتصادي، وتقوم عليـه صناعة كبيرة. ومـن استخداماته الاقـتصادية أن أوروبا تفرض عليـه من الضرائب أضعاف قيـمته، فمثلاً تتـجاوز قيمة الضريبـة على البنزين في المملكة المتحدة خمـسة أضعاف قيمته، والأمر لا يختلف كثيراً في بـريطانيا وإيطاليا وسواهما. وهذه الدول تستبشر عند تراجع قيمة النفط، فذلك يمنحها الفرصة لزيادة الضريبـة لتحافظ أسعار منتجات النفط على مستواها. والأمر يختلف بالنسبة للدول المنتجة، فـأي هبوط في سعر النفط الخام يأخذ جزءاً من إيراداتها ويقلل هامش الربح.

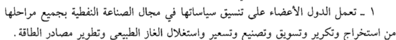
لابد من الذود عن إيراداتنا من النفط. وفـيما عدا التـحرك الخارجي للمملكة والذي سـبقت الإشارة إليه، فـهناك ضرورة لتحرك إقليـمي. ولعل الخيار المناسب أن نراجع اقتـصاديات قطاعات النفط في دول مـجلس التعاون لدول الخليـج العربية، وجـدوى بقائهـا مستـقلة، فأعـمال النفط اقتصادية وليست من أعمال السيادة الوطنية. لذا يجب أن تخضع لفكر اقتصادي يسعى لوضع إطار خليجي لصناعة النفط يحافظ على بقائهـا، ويحسن الدخل. والذود عن النفط أمرٌ ضروري، فهو



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

الثروة التي تنقدنا المال وتجذب لنا المستثمرين. وليس بإمكان أحد سوانا أن يذود عن النفط، فدول مجلس التعاون أكبر المستفيدين من ازدهار النفط، وأكبر الخاسرين في حال انهيار أسعاره.

وقد جرت محاولات شتى للذود عن النفط، فمثلاً كان سلاح أوبك خلال العام المنصرم هو خفض الإنتاج، ثم حدث ما حدث في اجتماع «أوبك» الأخير حول من يجب أن يخفض أكثر. وبالتأكيد لم تحقق استراتيجية «تنشيف» السوق النتائج المرجوة، فمازال الفائض يتجاوز ١,٥ مليون برميل يومياً طبقاً لبعض التقارير (*). وكمية مثل هذه ليس بالإمكان تنشيفها، مما يبرز أهمية عمل شيء للتخفيف من آثار الأزمة النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون دون تأخير. فالمسؤولون في دول المجلس يعكفون على إعداد ميزانيات العام المالي الجديد، فيما ترقد أسواق النفط في سبات ساعة بانتظار خروج اقتصادات آسيا من ركودها، وساعة بانتظار برد قارس يهب على نصف الكرة الشمالي. ولعل المطلوب فعله أمر اتفقت عليه دول مجلس التعاون منذ سنوات طويلة، وتحديداً قبل أكثر من ٢٠٠ شهر. حيث تنص المادة ١١ من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على التالي:



١ ـ تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

٢ ـ تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

الخيارات عديدة، وليس هذا مجال تناولها، لكن قد يكفي القول إن مهمة الذود عن النفط هي مهمة خليجية في المقام الأول، فمعظم احتياطات النفط تكتنزها أرضنا، ومن صالحنا ـ دونما شك ـ أن يباع بأفضل الأسعار. وفوق هذا فانهيار أسعار النفط تربك الدورة الاقتصادية في منطقتنا، فللنفط دور أساس في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهكذا يكون مناسباً التفكير جديا في إعادة هيكلة النفط في الدول الست، بما في ذلك النظر في جدوى دمج المؤسسات النفطية سوياً.

بالتأكيد فقد اتخذت دول مجلس التعاون خطوات ـ كل على حدة ـ للتعامل مع النقص في الإيرادات، وكانت السمة الإجمالية لهذا التعامل التقشف وإلغاء المشروعات ما عدا الضروري منها. وكانت هذه خطوات ضرورية دونما شك. لكن ماذا عن المستقبل؟

يكتسب هذا السؤال وجاهة لسبب أكثر وجاهة هو أن أسعار النفط مرشحة للبقاء عند مستويات متدنية، ويظهر ذلك من أن مجموعة كبيرة من المحللين تتوقع أن يتحسن ليصل إلى ١٣ دولاراً للبرميل. هذا بالنسبة لمزيج «برنت» القياسي. وبطبيعة الحال لا يمكن الجزم بما ستكون عليه أسعار النفط، وإن كنا جميعاً نرجو أن تتحسن لتتجاوز ١٥ دولاراً على أقل تقدير

(*) ينبغي ملاحظة الفارق الزمني بين تاريخ كتابة هذا المقال وتاريخ نشر الكتاب.

وفي أقرب فرصة. لكن يبدو أن هناك «قططاً» قد اشتمت رائحة ركود طويل في سوق النفط. وهذه القطط هي شركات النفط العملاقة.

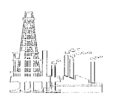
ونقاش الآلية التي تخرج صناعة النفط السعودية من الركود أمر ضروري(١١)، وخصوصاً في ظل أزمة النفط الخانقة ووسط توجه الشركات العالمية للاندماج كأداة للتعامل مع ركود سوق النفط العالمية. فالنفط ليس من أمور السيادة بل هو سلعة اقتصادية تباع وتشترى نظير سعر. وما دامت الحكومات تضع جزءاً مهماً من سياساتها النفطية وفقاً لاتفاقات تعقد ضمن منظمة «أوبك».. فلعل من المقبول تبعاً للطبيعة الاقتصادية لسلعة النفط ولعالمية هذه السلعة أن تناقش أوضاعها باعتبارها شأناً اقتصادياً عالمياً.

ولعل من غير الخفي أن مستجدات سوق النفط ،مما تناوله الأمير عبدالله أثناء زيارته، تمثل هاجساً. فقد تواصل الطرح في القمة الخليجية التاسعة عشرة التي أتت عقب زيارة سمو ولي العهد بأسابيع قليلة. وإذا كان سمو ولي العهد قد ذكر في كلمة المملكة أمام القمة الخليجية «أننا في أزمة»، فلابد أن لصناعة النفط في دول مجلس التعاون الست نصيباً من ذلك، ولعل من المفيد ألا يغيب عن وعي صناع القرار النفطي في دول المجلس ما يجول ويدور بين شركات النفط العالمية من تحالفات، ويجب أن تتدارس دول المجلس أن يصبح نشاطها النفطي اقتصادياً واحداً، فالعمل على هيكلتها حتى تستفيد من اقتصاديات الحجم من جهة ولتوفر في نفقات التشغيل بات ضرورياً، وهذا أمر سيمكن دول المجلس من استعادة المبادرة ومباغتة سوق النفط العالمية بروح جديدة للتعامل مع المستجدات.

ولا يجب أن يشطح الذهن للمقارنة بين دمج صناعة النفط في دول مجلس التعاون على أنها امتداد لما يحدث من اندماج بين شركات النفط العالمية، لكنه تفاعل مع سوق قررت أن تنحاز انحيازاً مؤدياً لصالح المستهلك. ثم إن الشركات العالمية أخذت تندمج بقصد الاقتصاد في النفقات وتحسين وضعها التنافسي في السوق، فاندماج شركتي «أميكو» و«بريتش بتروليوم» يوفر لهما ٢ مليار دولار، كما ستوفر «إكسون» و«موبيل» قرابة ٤ مليارات في النفقات فيما لو تم اندماجها. ورغم أن سوق النفط عالمية، وأن مؤسسات النفط في الخليج جزء من تلك السوق، غير أن مبررات اندماج صناعة النفط في دول مجلس التعاون الست أمر استراتيجي دعت له الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (المادة ١١) منذ زمن طويل. أما شركات النفط فتندمج تحت ضغوط السوق.. ومع ذلك فقد اتخذت شركات النفط القرار، واستعدت لمجابهة مزيد من النزول في الأسعار.. ولدى دول المجلس أسباب أبعد من ذلك وأعمق، فإيرادتها من النفط توظف لتنمية شعوب ومنحها فرصة للتعلم وللتمتع برعاية صحية مناسبة، ودول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة ملتزمة أيما التزام باستقرار إمدادات النفط للمستهلكين.

---

(١١) تراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من ٢١٤ مليار ريال في العام ١٩٩٧م إلى ١٤٤ مليار ريال في العام ١٩٩٨م.



رؤية اقتصادية لزيارة سمو ولي العهد لعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى

خلاصة:

ألقت زيارة سمو ولي العهد شباكاً سعودية في قارات ثلاث، ولابد من جهود لاحقة لتعزيز الشباك والتقاط ما قد تثمر عنه من نتائج. وهذا يتطلب منا أخذ نفس عميق ومراجعة عدد من السياسات الاقتصادية التقليدية المسايرة للفكر الاقتصادي التقليدي القائم على أن لكل دولة اقتصاداً وطنياً مستقلاً. وفي هذا السياق يمكن تقسيم الانعكاسات اللاحقة لزيارة سمو ولي العهد إلى محاور.

النفط:

بعد تجربة امتدت لأكثر من ٢٧ عاماً يبرز أكثر من سبب لتخلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أوبك ونهجها غير المثمر اقتصادياً. أحد هذه الأسباب أن دول المجلس هي مركز ثقل أوبك، فهذه الدول تنتج حوالي ربع نفط العالم وتمتلك قرابة نصف احتياطاته، ويمثل النفط القادم من الخليج العربي حوالي ٧٠ بالمائة من واردات اليابان و٤٥ بالمائة و١٩ بالمائة من واردات أوروبا والولايات المتحدة على التوالي. لكن دول المجلس لا تحصل مقابل ذلك على مزايا تتناسب مع الوزن، بل على النقيض يبدو أن هذا الثقل يعود على دول المجلس بحصة أعلى من الأعباء ونصيب أقل من الفوائد. يضاف لذلك أن زمن التنظيمات الاحتكارية قد انتهى، وعلينا أخذ هذا الأمر على محمل الجدّ فالعالم يعيش إرهاصات العولمة الاقتصادية، وهذه تتفهم الحاجة لتكتلات إقليمية لكنها لا ترى مبرراً لوجود تنظيمات احتكارية للنفط. ولعل الأجدى أن تقوي دول مجلس التعاون تكتلها الاقتصادي المنتظر منذ إقرارها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قبل أكثر من ١٥ عاماً. وتناول الأمر هنا ليس اقتصادياً عاماً، بل يستند تحديداً إلى تفعيل المادة الحادية عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المشار إليها قبل قليل.

الاستثمار الأجنبي:

من الثابت أن سمو ولي العهد لم يكتف بنقل الشأن الاقتصادي للحكومات عبر مباحثات رسمية، بل نقل مطلب المشاركة هذا إلى رجالات الأعمال في الدول التي زارها، وأصر على منطقية الاستثمار في السعودية بمقولة تهدف إلى طمأنة أصحاب رؤوس الأموال من جهة وإلى إبراز مزايا الاقتصاد السعودي في آن معاً، عندما قال: «نحن نعرف أن رأس المال جبان، ولكنني أؤكد أن ما يوضع في السعودية مضمون والعائد الاقتصادي مجزٍ أكثر مما لو وضع هذا المال كوديعة». ولا يمكن أن يغيب عن الذهن أن السوق المالية السعودية ورغم أنها الأكبر في المنطقة العربية برمتها، ورغم أنها محلية الطابع، ترتكز إلى اقتصاد يسعى للاستفادة من إمكاناته غير النفطية بصورة متزايدة. ورغم تعقيد الساحة الاقتصادية الدولية، ومكابدة الخزانة العامة السعودية لنقص في الأموال أدى بها للاستدانة، لكن الشأن الآني لم يحل دون إنجاز الزيارة، ولإعلان عزم المملكة أن تكون

سوقها سوقاً مالية ناشئة محدودة المخاطر. ومن هذا المنطلق فإن توقيت الزيارة يكاد يكون مثالياً: لإبراز الإمكانات غير النفطية للمملكة، ولبيان قدرتها على السيطرة وبالاعتماد على الإمكانات المالية الذاتية على انهيار تاريخي في إيرادات النفط، ولتقديم الاقتصاد السعودي كمستودع مهم للأصول الاقتصادية المهاجرة من عثرات الأسواق الناشئة المنكوبة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

التعرفة الجمركية:

يقدر ما تجلبه الرسوم الجمركية للخزائن العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي ٣,٥ مليار دولار، أي ما يقل عن ١,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٦م. ولدول المجلس إيرادات متنوعة لم تحظ بعد بنصيب وافر من اهتمام المجلس كالذي حظيت به الرسوم الجمركية. ونتيجة لذلك فقد تتمخض الاجتماعات المكثفة التي دامت سنوات متواصلة عن توحيد التعرفة بين الدول الست، مما قد يجعل الطريق ممّهدة لتناول قضايا أخرى لا تقل توهجاً وأهمية. ولعل من المفيد الاتفاق على أن لتوحيد التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون أهمية متعددة الجوانب، أكثرها خطورة التغلب على سد صمد أمام تطبيق المادة الوحيدة في الاتفاقية الاقتصادية التي تتمتع بسقف زمني.

القطاع الخاص السعودي:

بدا واضحاً في الأعوام الأخيرة أن القطاع الخاص يقود دفة الاستثمار؛ فهو يضع ريالين مقابل كل ريال تستثمره الحكومة في الأصول الثابتة. وينعكس هذا في أن القطاع الخاص ينتج حالياً ما تفوق قيمته ١٩١ مليار ريال سعودي في العام ١٩٩٨م. ومع ذلك فإعادة التوازن والاستقرار لسوق النفط أمر غير قابل للجدل، لكن لابد من التشبث بالبحث عن الدروس المستفادة، ووضع حصيلة تلك الدروس في كفة ومقابلتها بالتالي:

* العمل على تحسين مناخ الاستثمار ليكون منافساً لدول الجوار، وجاذباً لاستثمارات ذات مردود اقتصادي واضح.

* إقناع القطاع الخاص لضخ المزيد من الاستثمارات لنمو الاقتصاد وتوظيف المزيد من المواطنين.

* خفض حجم العمالة الوافدة لتقليص فاتورة تمويلها، ولتخفيف الضغط على حسابنا الجاري الذي يرزح تحت ضغط عظيم هذا العام.

* تقليص العمالة الحكومية بفتح المجال واسعاً للانتقال للقطاع الخاص.

* توظيف المدخرات توظيفاً محلياً، كالتوسع في تمويل قطاع البناء والمؤسسات الصغيرة.

الباب الثالث

الجولة في الصحافة العربية والعالمية



الجولة في الصحافة
العربية والعالمية

على أعتاب قرن جديد: تحليل صحفي ورؤية سياسية

د. تركي الحمد *

الجولة: الأهداف والمبررات

ليس من باب المبالغة السياسية، ولا الدعاية الإعلامية المفرطة، القول بأن جولة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الأولى في قارات أربع، وزيارته لكل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا والباكستان، كانت رحلة تاريخية مهمة بكل ما يمكن أن تحمله الكلمة من معنى. فتوقيت الجولة، والظروف المحيطة ، وجدول الأعمال، وشخصية القائم بها، اجتمعت كلها لتشكل تلك الأهمية المتحدث عنها، وتجسد المبرر لجولة الغرب والشرق هذه. وفي هذا الصدد، نشرت «الرياض» السعودية مقالاً للدكتور خليل جهشان، رئيس الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين، جاء فيه:

تقاس التطورات السياسية عادة، والأحداث، بمقوماتها وبتوقيتها. في الحقيقة غالباً ما يتوقف النجاح لأي قضية سياسية على عامل التوقيت المناسب. وكما صرح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين البارزين: «إن سر نجاح أي مشروع أو خطوة سياسية يعتمد بنسبة ٨٠٪ على التوقيت و ٢٠٪ على الجوهر. ومما لا شك فيه، أن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قد خطط لها كزيارة رسمية جوهرية تهدف في الأساس إلى ترسيخ العلاقة الثنائية الخاصة بين المملكة والولايات المتحدة، وإلى توطيد التعاون الذي يربط كلا البلدين. . إن توقيت هذه الزيارة في غمرة الهيجان السياسي الأمريكي الداخلي، والتحدي على نحو لا يمكن إنكاره، يأتي في لحظة مواتية تماماً. وفي فترة هامة وحاسمة بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط، وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة. وبعبارة أخرى، تقدم هذه الأزمات في واشنطن فرصة مواتية، التي إذا ما عولجت بعناية، فمن الممكن أن تضفي على هذه الزيارة قمة التأثير عبر التغطية الإعلامية، وعلى الرأي العام الأمريكي، وعلى الوضع السياسي في واشنطن.

فإذا اعتبرنا جولة ولي العهد مجرد إثبات لاستقرار الأوضاع السياسية تحديداً في المملكة، لكفاها بذلك أهمية. ولكن ذلك ليس كل القصة. فمنذ حرب تحرير الكويت (حرب الخليج

(*) كاتب ومحلل سياسي سعودي معروف.

الثانية)، ثم السقوط الدرامي السريع والفجائي للاتحاد السوفيتي، والعالم يمر بظروف ومتغيرات سياسية واقتصادية وثقافية تكاد تعادل كل ما مر خلال القرن العشرين كله، لدرجة يمكن القول معها إن العقد الأخير من هذا القرن هو عقد التغيرات الكبرى والتحولات العظمى، أو إرهاصاتها على أقل تقدير.

فسياسياً، تحول العالم من الثنائية القطبية المهيمنة على النظام الدولي، إلى نظام القطب الدولي الواحد، بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال قمة سلم القوى الدولية. ولم يكن التحالف الدولي الذي قام بتحرير الكويت في عملية عاصفة الصحراء، إلا مجرد إعلان عن موت نظام دولي قديم (ثنائية القطب)، وبداية تشكل نظام دولي جديد، يمكن القول إن أحادية القطب هي خطوته الأولى. فقد تكون الأحادية القطبية، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية (باكس أمريكانا)، مجرد حالة مرحلية لنظام دولي جديد يتشكل في رحم الأحداث. ولكن إلى أن تتبين المعالم الكاملة للنظام الدولي الجديد القادم، فلا بد من التعامل مع النظام السائد حالياً، حتى لو كان مرحلياً كما نعتقد، وذلك من أجل المشاركة والمساهمة في صياغة النظام القادم، وليس مجرد المشاهدة وما يأتي به المجهول بسلبية وعجز عن فعل أي شيء مهما كان بسيطاً. ومن هنا يمكن فهم مغزى ما جاء في حديث الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لجريدة «عكاظ» السعودية بتاريخ ١٨/٧/١٤١٩، حين قال:

يحرص أخي خادم الحرمين الشريفين على أن تواكب المملكة التطورات السريعة التي يشهدها العالم وهي تطورات ستكون لها تأثيراتها البالغة على جميع دول العالم وشعوبه ومن المصلحة أن تكون رؤية المملكة حاضرة في الأذهان في الصياغة النهائية للنظام العالمي الجديد الذي يتبلور الآن في الاتجاه الذي يقود العالم إلى أنماط جديدة من التفكير والسلوك والمصالح المشتركة. وليس من المعقول أو المقبول أن نقف ولا نتفاعل مع ما يجري من حولنا ثم نصبح متلقين لهذا النظام سواء انطبقت شروطه ومواصفاته علينا أم لم تنطبق. كما أنه ليس من المقبول أيضاً أن ننصهر في نظام يُفرض علينا ويتجاهل ثقافتنا وواقعنا ومصالحنا. ولذلك فقد اختارت المملكة أن تتحرك بقوة وأن تطرح تصورها الكامل على دول العالم وأن تستطلع معها آفاق المستقبل وملامحه الجديدة لكي نكون شركاء حقيقيين في صياغة النظام العالمي الجديد وليس متلقين فقط لا سيما وأن لدول العالم مصالح ضخمة معنا وأن بإمكاننا أن نستثمر هذا الواقع للتوفيق بين تلك المصالح وبين مصالحنا ومكتسبات شعبنا وحقوقه.

وقد تميز عقد التسعينيات بانتهاء الحرب الباردة بين قطبي القوة الدولية لتحل محلها الحروب الساخنة الصغيرة بين الدول الصغيرة من ناحية، واتساع مدى الإرهاب ليتحول إلى ظاهرة دولية من ناحية أخرى. وكما يلاحظ مؤرخو السياسة والعلاقات بين الدول، فإن أي مرحلة انتقالية لا بد أن تترافق بصراعات بين هذه الدول، في محاولة لتحسين مواقعها على



الجولة في الصحافة العربية والعالمية

سلم القوى الدولية، قبل أن تنبثق الصيغة النهائية للنظام الدولي المتكون. وبذلك يمكن القول إن الفترة التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي (عقد التسعينيات)، هي مرحلة انتقالية للنظام الدولي، شبيهة بتلك المرحلة الفاصلة بين الحربين العالميتين، وذلك حين سقط النظام الدولي القديم (نظام توازن القوى)، في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولم يتبلور النظام الجديد (نظام الثنائية القطبية)، إلا في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فيما كانت الفترة الفاصلة بين الحربين فترة مد وجزر، وانفتاح الساحة الدولية لتنافس وصراع مفتوح بين الدول من أجل تحسين مواقعها. ويمكن القول إن عقد التسعينيات قد تميز بظهور تكتلات دولية ودول كلها تتسابق وتتنافس من أجل احتلال مواقع سياسية جديدة، أو المحافظة على مواقعها السابقة، في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعصف بعالم اليوم. فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تحافظ على موقعها الجديد، كقوة عظمى وحيدة في هذا العالم، وكأقوى اقتصاد على وجه الأرض. وأوروبا تتجه بسرعة نحو الوحدة السياسية الكاملة، وإلغاء كل عائق يمكن أن يقف في طريق ظهورها واستمرارها كمارد اقتصادي عالمي، والمشاركة في صياغة العالم الذي تفرزه ظاهرة العولمة المعاصرة. و «التنين» الصيني الراقد يصحو من سباته، ويحاول المنافسة. واليابان تحاول أن تترجم عملقتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي دولي. وكوريا وبقية نمور اسيا، تعيد ترتيب أوراقها الاقتصادية خاصة من أجل أن يكون لها موقع في عالم مختلف يتشكل وباكستان تحاول جادة أن تفرض نفسها كقوة إقليمية معترف بها في وسط وغرب اسيا. وإيران تحاول استعادة أنفاسها مع خاتمي، بعد الدوار الثوري خلال الثمانينات كلها. وصانع القرار المدرك لكل هذه التحولات، لا بد أن يحاول أن يدخل الساحة الدولية منافساً، وإيجاد موقع للدولة التي يمثلها على الخريطة الدولية الجديدة. ومن هنا كانت جولة الأمير عبدالله في الدول «المفتاح» في شرق العالم وغربه.

وبهذا المعنى، نشرت صحيفة «الأسبوع» المصرية مقالا بعنوان «السعودية تتجه شرقا» لكاتبها أكرم خميس، بتاريخ ١٤١٩/٧/١٣، جاء فيه:

تؤكد كافة المؤشرات التي أحاطت بالجولة الأخيرة التي قام بها ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى ثلاث دول آسيوية أنها لم تكن محض صدفة أو مجرد زيارة بروتوكولية تقتضيها العلاقات الشكلية بين المملكة وتلك الدول وإنما كانت عملا مدروسا ومخططا تسعى الرياض من ورائه لتحقيق جملة أهداف بعضها تكتيكي مرحلي ولكن أهمها استراتيجي سيكون له أبعد الأثر في خريطة العلاقات والتوازنات الإقليمية والدولية خلال المرحلة القادمة. ولعل أهم هذه المؤشرات هي أن من قام بالجولة كان الأمير عبدالله بكل ما له من ثقل داخل الإطار السياسي السعودي سواء حاضرا أو مستقبلا خصوصا وأنه يملك قراءة متميزة لمعطيات الوضع الإقليمي ولاحتمالات تطور علاقة بلاده مع العالم خصوصا مع الولايات المتحدة في ظل وصول عملية التسوية إلى مرحلتها الحاسمة والواضح إذن من الجولة

الآسيوية الطويلة أنها كانت تستهدف إنجاز مهمتين: الأولى عاجلة وتتلخص في شق أنهار سياسية واقتصادية تدعم وضع المملكة الحالي؛ والثانية آجلة ترتبط بمواجهة احتمال حدوث توترات في العلاقات التاريخية التي تربط المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد أن أبدت واشنطن نية تشير إلى اتجاه للاعتماد على نفط القوقاز بما يعني تراجع أهمية السعودية في ترتيبات القرن الجديد.

وبذات المعنى تقريباً، كتب كلوفيس مقصود مقالاً في جريدة «الرياض» السعودية، بتاريخ ٢٢/٩/١٩٩٨، جاء فيه:

الزيارة التي يقوم بها الأمير عبدالله تهدف إلى إتمام مهمة ذات شقين: التعرف والتعريف. التعرف عن كثب على المستجدات المتكاثرة على الساحة الدولية وعلى موازين القوى الناشئة عن تقاطع العولمة مع التداعيات التي حصلت ــ ولا تزال ــ داخل العديد من الدول والمجتمعات وما ينطوي عليه هذا التقاطع من أخطار على مستقبل السلام والأمن الدوليين.

واقتصادياً، كان انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية يعني، ضمن ما يعني، إعلاناً عن انتصار «الاقتصاد الحر» والمشروع الخاص، في مقابل «الاقتصاد الموجه» والمؤسسة العامة، وما يعنيه ذلك من تقلص لدور الدولة في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم أجمع، في إطار ظاهرة العولمة المتسعة والمتشعبة. قد يكون هذا الانتصار مرحلياً، كما يجادل البعض، وقد يكون نهائياً، كما يقول البعض الآخر (مقولة نهاية التاريخ مثلاً)، ولكن هذا ليس موضوعنا هنا. الموضوع هنا هو أن مجرد ظهور هذه المتغيرات، والتنامي السريع لظاهرة العولمة، يعني نتيجة رئيسة واحدة بالنسبة لنا هي أنه لا مجال للانعزال والمنعزلين في عالم اليوم، ولا دور لهم في عالم تحول إلى شبكة متداخلة الخيوط والخطوط، وخاصة في مجالي الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت هي الأساس الجديد لثروة الأمم. وبالنسبة لدولة مثل المملكة العربية السعودية، فإنها لا تستطيع الاعتماد إلى الأبد على مجرد تصدير مادة أولية، مهما كانت مهمة واستراتيجية في عالم اليوم، كمصدر دخل شبه وحيد في اقتصادها، وخاصة بعد أن انتهى العصر الذهبي لأسعار النفط، بالإضافة إلى المنافسة المحتملة لمصادر الطاقة البديلة، أو الطاقة النظيفة في ظل الضغط المتصاعد لأنصار حماية البيئة، والوعي البيئي المتنامي في كل أرجاء المعمورة. كما أن المملكة قد تحولت إلى اقتصاد معقد وضخم من خلال إنفاق دخول النفط السابقة على البنية التحتية، وارتفاع مستويات المعيشة نتيجة زيادة الدخل الوطني وإنفاقه خلال أيام الطفرة تحديداً . وبالاستسلام السلبي للظروف والمتغيرات المحيطة، فإن الانهيار لكل المنجزات السابقة هو النتيجة وهو المآل، ما لم يكن هناك وعي بطبيعة تلك المتغيرات، وخاصة العولمة الاقتصادية، ودور المشروع الخاص (المحلي والعالمي) في نفخ الروح في اقتصاد معظم فتراته في الاعتماد شبه المطلق على رعاية الدولة وإنفاقها. ومن هنا يمكن فهم ما كان يرمي إليه



الجولة في الصحافة العربية والعالمية

«مايك بولين»، رئيس شركة اتلانتك ريتشفيلد، في كلمته أمام المؤتمر السنوي لمؤسسة «شيرا» للاستثمارات النفطية في هيوستن، خلال النصف الثاني من شهر فبراير لعام ١٩٩٩، حين قال:

إننا الآن في بداية مرحلة الأيام الأخيرة من عصر النفط فأمم العالم التي تحاول أن تتقدم اقتصادياً ستتخذ قرارات مهمة تختلف عن تلك التي تبنتها الدول في الماضي، ولا فرار من هذا الواقع، إن التغير المتوقع في الاستثمارات سيمثل كلاً من الدول الصناعية والدول النامية سواسية. لذا لا يوجد هناك مهرب أمام شركات النفط إذا أرادت أن تبقى وتنمو، لا مهرب أمامها من تبني نظرة جديدة للقرن الحادي والعشرين.

ويعلق «وليد خدوري» على هذه الكلمة، في مقال نشر له في جريدة «الخليج» الإماراتية، بتاريخ ٤/٣/١٩٩٩، بعنوان: «هل انتهى عصر النفط»، جاء فيه:

من الواضح أن المستقبل غير واضح بالنسبة للصناعة النفطية العالمية، ولكن هذا لا يعني البتة أنه مستقبل قاتم. فكل الذي يعنيه الوضع الحالي هو كيفية التعامل والتناغم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين بدلاً من الاسترخاء والقبول بمعطيات القرن العشرين وبأن هذا هو المستقبل ولا توجد متغيرات في نهاية النفق. هذا الوضع يحتم على صناعة النفط الوطنية العربية الاستفاقة، وبسرعة، من السبات الذي هي فيه. والمطلوب هو دراسة موقع ومستقبل هذه الصناعة ليس من منظور الاقتصاد الوطني فحسب، بل أيضاً من خلال المتغيرات العلمية، فصناعة النفط مهنة دولية وليست محلية، ولا يمكن الاكتفاء والقنوع بما هو متدن اليوم وغض النظر عما هو حاصل حولنا عالمياً.

ومن هنا تتضح أهمية جولة الأمير عبدالله العالمية، وأهدافها الاقتصادية. فمن ناحية، كان البحث عن استثمارات طويلة المدى في المملكة وللمملكة في الخارج ومن الخارج، قائمة على أحدث تكنولوجيا ممكنة. ومن ناحية أخرى، البحث عن أسواق للمنتجات السعودية، وخاصة النفط ومشتقاته وما يقوم عليه من صناعات ومنتجات، تكون ثابتة ومستقرة إلى أكبر درجة ممكنة. فتحدي العولمة، وخصوصا الشق الاقتصادي منها، يستوجب فهمها وتمثل آلياتها أولاً، ومن ثم الانخراط فيها بوعي ومعرفة وإدراك، وليس مجرد الرفض السلبي لها أو شجبها دون تمحيص وإدراك، ومن ثم العزلة والتقوقع والهزال، في عالم لا يعترف بالمتقوقعين ولا يعيش فيه من كان هزيلاً. ومن هنا يمكن القول إن اختيار الدول التي شملتها جولة الأمير عبدالله الأولى لم يكن اعتباطياً أو عشوائياً، بقدر ما كان قائماً على معايير سياسية واقتصادية دقيقة. ففي الغرب (فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، هناك القوى السياسية والاقتصادية التقليدية التي تتحكم بعالم اليوم، وتملك القسم الأكبر من مفاتيحه وأوراقه. وفي الشرق (الصين، اليابان، كوريا، باكستان)، هناك القوة السياسية والاقتصادية الواعدة في عالم الغد. وفي هذه البلاد مجتمعة، تقع الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة. ولذلك كان

الحرص في جولة الأمير على تأكيد «البحث عن شراكات استراتيجية»، أي غير عابرة أو آنية مع قوى اليوم والغد، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الشراكات، والتخطيط المستقبلي في ضوئها، وهذا هو بيت القصيد، أو مربط الفرس كما يقال.

وفي هذا الصدد، وتحت عنوان «أضواء على مباحثات ولي العهد السعودي في لندن وباريس الأمير عبدالله جولة قراءة المستقبل»، نشرت مجلة الوطن العربي الباريسية، بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩٨، مقالاً جاء فيه:

أكدت دوائر المحللين السياسيين أن الجولة الخارجية الراهنة لولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز تنعكس أهميتها على أكثر من صعيد وكونها تشمل شركاء سياسيين واقتصاديين واستراتيجيين للمملكة العربية السعودية واعتبرت الدوائر أن الجولة تتميز بتعدد محطاتها الدولية وتنوع أهدافها في نفس الوقت وإذا كان العنوان الكبير لهذه الجولة، كما حدده ولي العهد السعودي، هو تبديد سوء الفهم لتعاليم الدين الحنيف المنافي للعصبية والعنصرية، فإن المراقبين يقولون إن كل القضايا والمستجدات في الخليج والشرق الأوسط .. كانت حاضرة بشكل بارز في مباحثات الأمير عبدالله في لندن وباريس ويشير المراقبون الى أن الجانب الاقتصادي في جولة الأمير عبدالله اكتسب أهمية قصوى نظراً للمتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وهو على مشارف قرن جديد، ولذا فإن مباحثات ولي العهد السعودي في هذا الجانب أخذت بعدين: الأول هو الاستماع إلى ما يحمله مسؤولو بعض الدول التي تعد من الشركاء الاقتصاديين الأساسيين للسعودية من تقييم للوضع الراهن ورؤيتهم للمستقبل. أما الهدف الثاني فهو إطلاع هؤلاء الشركاء على تحليل المملكة لرؤيتهم المستقبلية للاقتصاد العالمي. ومن هنا فإن المراقبين يرون أن هذه الجولة ستسهم في أن يستكمل الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رؤيته واستشرافه لسبل انتقال السعودية إلى القرن الحادي والعشرين، وذلك مستنداً على فهم واقعي للعالم المعاصر والتغيرات التي تحدث فيه.

وبصورة أكثر وضوحاً، يؤكد «محمد دياب» ذات المعنى، في مقال نشرته صحيفة «الرياض» السعودية، بتاريخ ١/ ١٠/١٩٩٨، تحت عنوان: «جولة الأمير عبدالله تأكيد وتعزيز للحضور والدور الدوليين للمملكة». جاء فيه:

فالمملكة تسعى إلى دخول عصر العولمة الاقتصادية وتعاظم المبادلات السلعية والمالية والمعلوماتية في هذا العصر كدولة ذات اقتصاد عصري، متنوع ومتشعب، لا يعتمد على النفط وحده .. وترغب المملكة في أن تدرك الدول الأخرى، لا سيما الشركاء الكبار، أن من الضروري بناء علاقاتها مع السعودية على هذا الأساس أي كشريك سياسي واقتصادي، وليس كمجرد بائع للمواد الأولية ومشتر للسلع الأخرى. كما أن العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول تفترض تشجيع استثماراتها في السعودية، وليس الاكتفاء بدعوة رؤوس الأموال السعودية للاستثمار فيها إن جولة ولي العهد الأمير عبدالله تسعى فيما تسعى إليه لتوضيح هذه



الجولة في الصحافة
العربية والعالمية

الأهداف، ولجعل الصورة في الخارج عن السعودية تتلاءم أكثر مع دورها وموقعها الحضاري والسياسي والاقتصادي.

وثقافياً، يقول الحق تبارك وتعالى، في محكم كتابه الكريم: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ (سورة الحجرات، الآية ١٣). فالله خلق الخلق ليتعارفوا، أي ليتحاوروا ويتعاونوا، وفق كل الأساليب الحضارية الممكنة، وليس ليتصارعوا أو يتقاتلوا. هذه الآية الكريمة تشكل الأساس الثابت لعلاقة المسلمين، والشعوب المسلمة، بغيرها من الشعوب والكيانات، على خلاف ما تقول به بعض الحركات والتيارات المغالية في رفضها لكل آخر. ولذلك فإن ما يقال عن العولمة المعاصرة، وتداخل وتفاعل الأمم والشعوب والمجتمعات والكيانات مع بعضها البعض، هو شيء يدعو إليه ذات كتاب المسلمين المفصلة آياته تفصيلاً، ويفترض أن يكون من ثوابت أي مسلم حق، طالما أن هذه العولمة لا تقتلعني من جذوري، وتعتبرني شريكاً في صياغة أطرها، وتحديد معالمها، وليس مجرد محل لفعلها فقط. وكل ذلك يعتمد حقيقة على موقف المسلم من هذه العولمة فإن هو شارك فيها كان مساهماً. وإن هو نفر منها نفور الصحيح من المجذوم، فهو الملوم وليست العولمة.

ومن هنا كانت جولة الأمير عبدالله نوعاً من التأكيد على الدور الحضاري والثقافي، قبل السياسي والاقتصادي، للمملكة العربية السعودية، بالأصالة عن نفسها، وبالنيابة عن العرب والمسلمين في عالم متحول يتجه لأن يكون قرية حضارية واحدة، ناهيك عن التشابك الاقتصادي الواضح بين الأمم والدول والمجتمعات. فالعولمة وتكنولوجيا العصر كما أنها قربت البعيد وأنطقت الحديد فإنها ولأول مرة في تاريخ البشرية، قد بذرت بذور الثقافة الإنسانية المشتركة، بين مختلف الجماعات البشرية. فالجدران الثقافية الرفيعة التي كانت تفصل جماعات الإنسان قد انهارت، أو رقت إلى درجة الشفافية الرقيقة، بحيث لم يعد ممكناً اليوم الحديث عن ثقافة محلية وطنية أو قومية، أو ذاتية عموماً، نقية تمام النقاء، أو صافية تمام الصفاء أو خالصة من أي أثر أو تأثر بمكونات ثقافية ليست من طبيعتها الأصلية. ذلك لا يعني بدوره انتفاء الخصوصية الثقافية على وجه الإطلاق، بقدر ما يعني أن هنالك بوتقة عالمية مشتركة، تتسع بشكل متسارع كل يوم ولحظة، أخذت تمتزج فيها ثقافات شعوب العالم بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، من حيث سرعة ووتيرة التأثر والتأثير، لتكون النتيجة في نهاية المطاف تلك الثقافة الإنسانية العالمية المشتركة المتحدث عنها. وقد فسر البعض هذه البوتقة على أنها نوع من «صراع الحضارات»، في تسييس واضح للظاهرة، يكون البقاء فيه للثقافة الأقوى، أو يجب أن يكون البقاء فيه للثقافة الأصلح، وهي تلك الثقافة المهيمنة حالياً على مستوى العالم، وفق ذاك الفهم. ولكن ما يجري حقيقة، منظوراً للأمر من زاوية تاريخية وحضارية، وليس سياسية أو أيديولوجية، هو نوع من «حوار الحضارات» الذي كان موجوداً على الدوام في تاريخ الإنسان على هذه الأرض ولكنه اليوم يأخذ وتيرة متسارعة أكثر من ذي قبل.

والفيصــل بين «صراع الحضارات» وحوارهــا، يكمن في موقف هذه الثقافــة أو تلك من العولمة وصيـرورتها، ومـدى المساهمة في صـياغـتها وتشكيلـها. فإذا كـان الموقف سلبيـاً على وجه الإطلاق، كان الصراع هو النتيجة، وذلك لتسييس القضية بشكل كامل. وفي هذه الحالة، فإن الثقافـة الأكثر جاذبية من الـناحية العملية، والمدعـومة اقتصادياً وتكنـولوجياً (كما هي الثـقافة الأمريكية اليوم)، تمتص وتستوعب الثقافات الأقل جاذبية عملية في النهاية، وتصبح وكأنها لم تكن جملة وتفصيلاً. أما إذا كان الموقف إيجابياً، ودون عقد أو حساسيات سياسية وأيديولوجية تحد من القدرة على المســاهمة والمشاركة، ويتعامل بانفتــاح مع متغيرات وأوضاع تفـرض نفسها قبل أن يفرضهــا الغير، فإن الحوار هو النتيجـة. أي أن الثقافة المساهمة أو المشاركـة في صياغة العولمة المعاصرة، لابد وأن تترك بصمتها على تلك الثقافة الإنسانية المشتركة.

انطلاقاً من هذا الفهم للعولمة، وضرورة المساهمة في مـسارها وصياغة شكلها، كان تحليل مجلة «الحوادث» اللندنية لجولة الأمير عبـدالله، في مقال بعنوان: «جولة الأمير عبدالله أبلغت العالم خطاباً للسلام والحوار باسم العرب والمسلمين، بتارخ ٦/١١/١٩٩٨م، جاء فيه:

أهم ما في جولة الأمير عـبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أنها أبلغت العــالم خطاباً سياسياً واضحاً باسم العـرب والمسلمين يؤكد على السلام القائم على العدل، وعلى العــلاقات المتوازنة بين الدول، وعلى عــالم يجد مـصلحـته في الســلام والحوار والتـفــاهم بعيــداً عن العدوانيـة والاعتداء. وعلى الصعيــد الاقتصادي كان خطاب السعودية على لسان الأميـر عبدالله واضحاً وهو تحقيق المصالح المتـبادلة بين الدول، والمساعدة في تطوير أوضاع الدول النامية خـاصة لجهة نقل التكنولوجيا في إطار علاقات اقتصادية متوازنة. وجرى التأكيد على أن العولمة يجب أن لا تفقد الدول هويتها الثقافية وشخصيتها وخصوصياتها.

الجولة: الطرح والخطاب

من خلال الظروف والمتغيرات المتحدث عنها آنفاً، يمكن تحليل وتقويم الجولة ونتائجها وفق العناوين البارزة التالية.

الأسلوب:

نشـرت جـريدة «المدينـة» السـعـودية تعليـقــاً على جـولة الأمـــيـر عـبــدالله، بتــاريخ ٢٨/ ١٠/١٩٩٨م، وتحت عنوان «تحرك سـعودي يضيء الخلفـيات القاتمة. . ويـفتح ألف باب للقرن المقبل»، جاء فيه:

تسع كلمات تخـتزل المدى الاستراتيجي للجـولة السباعيــة لسمو ولي العهــد، «الصراحة مع الأصدقاء أو مع من يجهلنا أو يتجاهلنا»، فالوقت لا يتـسع إلا للصراحة، كما أن الذين يتجاهلون يجهلون حقيقة حاسمة، وهي أن الوضع في الشرق الأوسط وحوله مفتوح على كل الاحتمالات.



الجولة في الصحافة
العربية والعالمية

وبذات المعنى، كتبت مجلة «الصياد» اللبنانية مقالاً، بتاريخ ١١/٦/١٩٩٨م، تحت عنوان: «جولة الأمير عبدالله التاريخية: تعزيز العلاقات الثنائية وترسيخ الدور السعودي في العالم»، جاء فيه:

وإذا كانت السعودية تحظى باحترام وتقدير العالم، وتجد مواقفها آذاناً صاغية وتقديراً واهتماماً بالغين لثبات المبدأ ووضوح الرؤية، فإن التحرك الذي قام به ولي العهد السعودي بما فيه من مصداقية في البعد الوطني والقومي والإسلامي، وبما طرحه من قضايا بكل صراحة وجرأة واقتدار لا شك زاد المكانة التي تحظى بها المملكة العربية السعودية في دول العالم، ولا شك أيضاً من أن طروحات الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وكلماته ومواقفه المتزنة، الموضوعية والعقلانية ستبقى محور اهتمام وتقدير جميع القادة والزعماء الذين استقبلوه استقبال القادة والزعماء التاريخيين .

وفي تحليلها لبيانات جولة الأمير عبدالله، تلخص جريدة «الحياة»، بتاريخ ١١/٤/١٩٩٨م، المضمون المشترك لتلك البيانات، في مقال لجاسر الجاسر بعنوان «من خلال استقراء البيانات الصحافية: ملامح الاتفاق والاختلاف في جولة ولي العهد السعودي»، جاء فيه:

وتوضح البيانات درجة الصراحة التي تعامل بها الأمير عبدالله مع مضيفيه إذ تم حسم الأمور والوصول إلى قناعات مشتركة في غالبية القضايا وهي خطوة مهمة وفعالة جداً في تفعيل الصوت العربي وتحريكه من دائرة السكون إلى دائرة الفعل والمبادرة.

وبذات المعنى، قالت جريدة «النهار» اللبنانية، في مقال لها حول جولة الأمير عبدالله، بتاريخ ٩/٣/١٩٩٨م، وتحت عنوان «الديك حجج قوية. . يا سيدي»، تعليقا على إصرار الأمير على تضمين موضوع القدس في البيان الختامي للمحادثات السعودية ـ الأمريكية، والتحفظ الأمريكي على ذكر القدس صراحة، مما أدى إلى تأخر البيان ما يقارب الثلاثين ساعة من الزمن. ثم خرج البيان في الخاتمة، وقد تضمن شجبا سعوديا للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية:

إن المقارعة السعودية ـ الأمريكية إذا جاز التعبير، تدفع إلى طرح سؤال بسيط وهو لو كان الموقف العربي عموما تعامل مع السياسة الأمريكية وغيرها بمثل هذا المنطق الواضح والصلب، هل كنا وصلنا إلى ما نحن فيه. وهل كانت القدس واجهت ما تواجهه من أخطار؟

وقد كانت مشكلة المفاوض العربي، سواء على مستوى القمة أو ما دون ذلك، هي عدم القدرة على تحديد الأهداف بدقة وبكل صراحة ومباشرة ممكنة، أو عدم إرادة ذلك معظم الأحيان رغم القدرة. وكثيراً ما نقرأ مذكرات وكتابات، أو نسمع تصريحات لبعض السياسيين في الغرب، والولايات المتحدة بشكل أخص، يشتكون فيها من أنهم لا يعرفون بالضبط ماذا يريد رجل الدولة، أو صانع القرار في دنيا العرب.

بل إن بعض رجال السياسة والدولة في الغرب، يشتكون في أكثر من مناسبة، ومن خلال مذكراتهم الشخصية، من أن رجل الدولة، أو السياسي العربي عامة، غالبا ما يقول ما لا

يفعل، ويفعل ما لا يقول. فـغالبا ما يقول شيئا، أو يتفق على شـيء في هذه المباحثات المغلقة أو تلك، ويقول أو يفعل النقيض حين تكون الأمور عـلانية. وبذلك فإنه يفقد الحد الأدنى من المصداقية السياسية الضرورية لاحترام كافة الأطراف المعنية. وعندما ينتفي احترام الآخر المقابل، فإنه لن يكون مـوضع اهتمامـه أو حساباته. وبصفـة عامة، عندمـا تكون الأهداف غير دقيـقة المحتوى، ولا واضحة المعالم والإطار، فـإن المحصلة في النهاية لابد أن تكون صفراً، أو ما هو شبيه بالصفر. وربما تفسر لنا هذه النقطة الكثير من الإخـفاقات السياسية التي عانى منها العرب في تاريخهم السياسي المعاصر.

ولكننا في جـولة الأمير عـبدالله في القـارات الثلاث، نلاحظ أسلوبا مـختلفـا، وطرحا مختلفا عن النمط العربي التقليدي في ممارسـة السياسة والتعاطي مع دهاليزها. الأسلوب الذي مارسه الأمير ليس أسلوبا جديدا حقيقة، ولكنه أسلوب متناسى أو متجاهل في الممارسة العربية للسياسـة. هذا الأسلوب هو ما يمكن تسميتـه بأسلوب الخط المستقيم. فـمنذ البداية، وقبل أن يتحـرك الأمير من الرياض، كان لديه جـدول أعمال واضح ومحـدد لما يراد أن يناقش، وما يراد أن يتباحث بشأنه، وما يراد أن يحقق. وفي هذا الشـأن، علقت مجلة «اليمامة» السعودية على هذه النقطة، في مـقال بعنوان: «عـبدالله بـن عبدالـعزيز: الاعتـدال الجريء»، بتـاريخ ١٤١٩/٥/٢٨هـ جاء فيه:

عبدالله بن عـبدالعزيز معروف في الأوسـاط السياسية العـربية والدولية بجديته وصـراحته وطريقتـه الخاصة في النفـاذ إلى جوهر القضـايا، بدلا من تبديد الجهـد في معالجـة حواشيـها وذيولها.. وأن يبحث عن حلول في العـمق، بدلا من أسلوب المسكنات والمهدئات التي تطغى على الدبلوماسية العربية عموما.

هذا الأسلوب الجديد ـ القديم في التعامل مع العالم المحيط، وهو ما يمكن تسميته بأسلوب الخط المستـقيم، هو الطريـقة الوحيـدة لانتزاع احـترام الآخر، واحـتلال مـوقع معـترف به في حـسـاباته. والأهم من كل ذلك، هـو أنه الأسلوب الأنجح لتـحـقـيق الأهداف والـغـايات والطموحات الواضـحة والمخطط لها. فمهـما كان هنالك من اختلافـات أو اتفاقات بين الدول والجماعات، فإن وضـوح الرؤية والغاية بالنسبة لكافة الأطراف، كفيل بإنجـاح أي علاقة بينها، من حيث وجود احترام متبادل، بغض النظر عن طبيعة العلاقة نفسها. فالخط المستقيم، وكما هو معروف في مبادئ الهندسة التقليدية، هو الخط الأقصر بين نقطتين. وقد اتضحت هذه الصراحة وأسلوب «الخط المستقيم»، في كل محطة من محطات جولة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.

ففي الولايات المتحدة مثلا، كانت الصراحة المطلقة في المحادثات والأحاديث حول القضية الفلسطينيـة، ومصـير عمليـة السلام في ظل تعـنت حكومة الليكود واليـمين الديني المتطرف. وبذات الصراحة والوضوح كان الطرح في الحديث مع الرسميين ورجال الأعمال في الولايات المتحدة. وفي الصين مـثلا، كان رد الأمير على الرئيس الصـيني حين أراد مدح المملكة بالقول



الجولة في الصحافة
العربية والعالمية

إنها قوة نفطية كبرى، فكان رد الأمير فوريا وغير مجامل، حين أكد أن المملكة تستمد قوتها بشكل رئيس من كونها صاحبة السيادة والرعاية للمقدسات الإسلامية على أراضيها، وبكونها بالتالي قبلة المسلمين في العالم أجمع، على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم. فلم يملك الرئيس الصيني إلا أن يوافق على قول الأمير ويؤكده.

تأكيد الدور السعودي. نشرت جريدة «الرأي» الأردنية، مقالا بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٨. للكاتب طارق مصاروة، جاء فيه:

نعتقد أن رحلة ولي العهد السعودي إلى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبقية الدول الكبرى، ليست رحلة روتينية. فمنذ حرب الخليج وهناك إحساس في الرياض بأن دور السعودية الإقليمي يتراجع كلما تزايد حجم الوجود العسكري الأمريكي ــ الغربي في الخليج العربي ــ أغلب الظن أن الرياض قررت استرداد دورها العربي والإقليمي . . وأغلب الظن أن الأمير السعودي سيجد آذانا صاغية في واشنطن ولندن وباريس، وتفهما واحتراما، فالسياسات السعودية تميزت دائما بالقدرة على الاستيعاب وبالهدوء وبالكثير من الصبر والأناة، ولعل هذا النهج قد أكسبها مصداقية سياسية رفيعة.

ويمكن القول إن هناك شيئاً من الصواب في التحليل السابق. فحرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، أنهكت المملكة اقتصاديا، وأدت إلى تراجع دورها السياسي الإقليمي نسبيا، في ظل التواجد المباشر للقوى الكبرى في المنطقة، وانشغلت أكثر بالآثار السلبية للحرب في الداخل الوطني. ولكن لا يمكن إلا أن يكون للمملكة دور سياسي في المنطقة، حتى لو أرادت غير ذلك. فهي تجمع ما بين القوة الاقتصادية، القائمة بشكل كبير على تلك السلعة الاستراتيجية التي يحتاجها عالم اليوم أجمع، وبين كونها قلب العالم الإسلامي لاحتوائها على أقدس مقدسات هذا العالم، بالإضافة إلى حجمها الذي يشكل ما يقارب تسعين في المائة (٨٨٪) من مساحة دول منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحوالي ثلاثة أرباع (٧٥٪) عدد السكان، وموقعها الاستراتيجي المطل على أهم معبر مائي في عالم اليوم (الخليج العربي)، دون تجاهل أن شرعية الدولة السعودية، وبدايات تكوينها وتوحيدها، إنما قامت على دعوة دينية، وهو ما يربط السعودية بمحيطها الإسلامي بشكل أكبر. كل هذه المعطيات، تجعل قدر المملكة أن تكون قوة إقليمية لها دور إقليمي (عربي وإسلامي) عليها أن تمارسه وتحافظ عليه.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية تحديداً، وحرب الخليج الأولى جزئياً، وآثارها الاقتصادية والسياسية، قد أثرت سلباً على هذا الدور إلى حد كبير نسبياً، فإن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً، ولا يجب أن يستمر، بأخذ المعطيات السابقة في الاعتبار. ومن هنا يمكن أن ندرك المعنى السياسي العميق لرد الأمير عبدالله على اقتراح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في

عمان، أثناء تشييع جثمان الملك الراحل حسين، حين أراد دعوته للقاء مع الإسرائيليين، فقال عبدالله حاسماً الأمر: «للصداقة حدود يا سيادة الرئيس». فقد تمر بالدول ظروف تدفعها مرغمة إلى التنازل عن بعض مواقعها، ولكنها لا تلبث أن تعود إلى ذات المواقع حين تزول الظروف.

ومن هنا يمكن النظر إلى جولة الأمير عبدالله الأولى في القارات الثلاث. فإذا كان لنا أن نلخص تلك الجولة في كلمات معدودات، فيمكن القول إن ما أراد الأمير أن يقوله هو أننا شركاء في هذا العالم لا أتباع. فبكل المعطيات السابقة، لا يمكن إلا أن نكون شركاء ومساهمين في شكل العالم الآخذ في التكوين، في ظل العولمة المتعاظمة. والسعودية، ووفق المعطيات السابقة، لا تعبر عن نفسها فقط، بل تمثل العرب والمسلمين شاءت ذلك أم أبت. ففي كثير من الأحيان، تجد الدول نفسها منوطة بدور يجب عليها ملؤه، ويكون دور القيادة السياسية هو اكتشاف أفضل السبل والسياسات لتحقيق المصلحة الوطنية المباشرة، التي هي حجر الزاوية لأية سياسة وطنية ناجحة، ثم لعب الدور المنوط بها إقليمياً وعالمياً، دون إخلال بالمصلحة الوطنية ابتداءاً. والقيادة السياسية الناجحة، هي تلك التي تستطيع أن تحقق تلك المعادلة، دون الإخلال بأي من طرفيها. فلا تكون المبالغة بالمحافظة على المصلحة الوطنية على حساب الدور الإقليمي، ولا تكون المبالغة في الحفاظ على الدور الإقليمي على حساب المصلحة الوطنية.

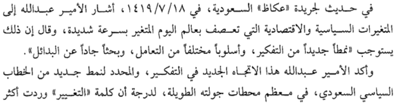
وقد كان الأمير عبدالله واضحاً في محاولة تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة السابقة. فلو نظرنا الى «أجندة» الجولة، لوجدنا أن أهم ملفين فيها يعبران عن طرفي المعادلة السابقة. فالملف الاقتصادي تحديداً، يدور في معظمه حول تحقيق المصلحة الوطنية على المدى البعيد. فمن البحث عن شراكات استراتيجية بعيدة المدى، إلى تشجيع الاستثمارات الدولية في المملكة، وإيجاد أسواق مستقرة وواسعة للمنتجات السعودية، وبخاصة البتروكيماويات، ودخول المملكة في اتفاقية التجارة العالمية، كل ذلك يهدف إلى غاية واحدة: استمرار الاقتصاد السعودي في الحركة والانتعاش، حتى في ظل انتهاء العصر الذهبي للنفط وأسعاره، وتحقيق المصلحة الوطنية بالتالي، التي يشكل الاقتصاد وقوته عصبها الرئيس. والملف السياسي يطرح القضايا الإقليمية الساخنة، وموقف المملكة منها ورؤاها فيها. فمن «المعضلة العراقية»، إلى القضية الفلسطينية ومسار عملية السلام، والعلاقات العربية التركية في ظل التحالف الجديد مع إسرائيل، والعلاقات مع إيران في ظل التغيرات الأخيرة في السياسة الداخلية والخارجية، مروراً بدور القوى العظمى في هذا المجال، وخاصة الدور الأمريكي، كل ذلك يدور في إطار الدور الإقليمي للمملكة، وبصفتها قوة إقليمية لا بد أن يكون لها دور ورأي وقرار في كل ما يجري.
ولكن يبقى السؤال: هل نجح الأمير عبدالله في جولته العالمية، بالنسبة لإعادة تأكيد الدور الإقليمي السعودي في العالم؟ سؤال في الحقيقة سابق لأوانه، إذ إن مثل هذه الأمور تحتاج وقتاً لظهور نتائجها، وتبين آثارها. ولكن المهم في الموضوع ليس ذات الجولة، بقدر ما هو وعي القيادة السياسية بالأهداف النابعة من المصلحة الوطنية والدور الإقليمي. ومن خلال متابعة



الجولة في الصحافة العربية والعالمية

التصريحات والمقابلات والمباحثات والملفات التي رافقت الجولة، يمكن القول إن هناك وضوحاً في الرؤية، وهذا هو الأهم في عالم مثل عالمنا العربي، تختلط فيه الألوان، وتتداخل الرؤى، فلا تعود الرؤية واضحة.

التغيير بصفته وسيلة لا غاية:



في حديث لجريدة «عكاظ» السعودية، في ١٤١٩/٧/١٨، أشار الأمير عبدالله إلى المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تعصف بعالم اليوم المتغير بسرعة شديدة، وقال إن ذلك يستوجب «نمطاً جديداً من التفكير، وأسلوباً مختلفاً من التعامل، وبحثاً جاداً عن البدائل».

وأكد الأمير عبدالله هذا الاتجاه الجديد في التفكير، والمحدد لنمط جديد من الخطاب السياسي السعودي، في معظم محطات جولته الطويلة، لدرجة أن كلمة «التغيير» وردت أكثر من ثلاثين مرة ضمن أقوال وأحاديث الأمير في عدة مناسبات خلال هذه الجولة. وقد لفتت مفردات الخطاب الجديد للأمير عبدالله انتباه المحللين والمراقبين السياسيين، فكانت التعليقات تدور في معظمها على أن الأمير «لا يريد إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء»، وأنه مصمم على «نقل بلده إلى القرن القادم بكل ثقة وعزم».

وفي مقال لجريدة «الرياض» السعودية، في ١٩٩٨/٩/٢٢، كتب الدكتور كلوفيس مقصود مقالاً جاء فيه:

الزيارة التي يقوم بها الأمير عبدالله تهدف إلى إتمام مهمة ذات شقين: التعرف والتعريف ثم إن جولة الأمير عبدالله تهدف إلى التعريف، التعريف بثوابت السياسات التي تنتهجها المملكة، كما يعمل بنفس الوقت على إبلاغ صانعي القرار أن السياسات الثابتة قابلة للتكيف مع الظروف الناشئة، لكنها لا تعني في مطلق الأحوال أن يكون هناك أي احتمال لإمكانية التخلي عنها.

ومن الحكم المأثورة في تاريخنا العربي الإسلامي، مقولة في غاية الدقة حول طبيعة الممارسة السليمة، ومن ضمنها الممارسة السياسية بطبيعة الحال. تقول الحكمة: «لا تكن لينا فتعصر، ولا يابسا فتكسر». وحكاية شعرة معاوية بن أبي سفيان، والسياسة التي تعبر عنها، معروفة. فمعاوية هو صاحب سياسة الشعرة التي لو كانت بينه وبين الناس لما انقطعت. ومعاوية يعد بحق، واحدا من أعظم ممارسي السياسة في تاريخنا القديم والحديث معا. وفي أمثالنا الشعبية، والأمثال هي حكمة الشعوب المتراكمة بالخبرة، يقال: «إذا ما طاعك الزمان طعه». فالمغالاة في التشبث في ما هو ثابت ونهائي، يعني بكل بساطة الوقوف في وجه العاصفة، واحتمال السقوط والانهيار، كما حدث لتلك الشجرة التي تحدت العاصفة. قد تموت الأشجار واقفة، ولكنها تموت، وهذا خرق في المواقف حين النظر إلى المسألة سياسيا.

والانجراف مع ما هو متحول، من جانب آخر، يجعل الأمور وكأنها سفينة بلا دفة في مهب الريح، تجرفها في كل اتجاه دون أن يكون للسفينة خيار أو قرار في الاتجاه الذي تريده

هي. وبالتالي، فإن خير السياسة هو ما وازن بين الثابت والمتغير، واستطاع أن يتكيف مع العاصفة، دون أن يفقد الاتجاه.

وليس من العواصف ما هو أشد من عاصفة العولمة، الآخذة في تغيير كل الأنماط التي عرفها الإنسان في تاريخه، من ثقافة أو سياسة أو اقتصاد واجتماع. الوقوف المطلق، والرفض المطلق لمعطيات العولمة ومتغيراتها، يعني الموت الأكيد والتفتت الثابت كما يتفتت اليابس حين لا يعترف بضرورات المرونة. أما عدم وجود خطة للتعامل مع المتغيرات الجديدة، فيعني الضياع وضبابية الرؤية، إن لم يكن انعدام الرؤية جملة وتفصيلا، والاندثار هو الخاتمة أيضا. وجولة الأمير عبدالله، والخطاب الذي تجسده هذه الجولة، هي محاولة لتبين معالم الطريق في ظل هذه العاصفة الشديدة. فثوابت السياسة السعودية معروفة، وقائمة على أسس المكانة الدينية، والدور القومي والإقليمي، والواجب الوطني، ومهمات الدولة السعودية المنبثقة من كل ذلك. ولكن ذلك لا يعني الجمود عند سياسة معينة قد تكون ناجحة ذات يوم، ولكنها اليوم غير ذي جدوى. فالسياسة، من حيث هي ممارسة، يمكن أن تعرف ببساطة بأنها «فن الممكن». والممكن يعني تعدد الخيارات والاحتمالات والبدائل. واختيار بديل معين دون آخر، إنما يخضع للضرورة العملية والمصلحة العامة (المتغير) من ناحية، وللمبادىء العامة التي تحدد الإطار القيمي لعملية الاختيار. ويبدو أن هذه العلاقة المتداخلة بين الثابت والمتغير كانت واضحة في ذهن الأمير وهو يقوم بجولته في قارات العالم، وواضحة أكثر من خلال الخطاب الذي يمكن متابعة مضمونه من خلال أحاديث وخطب الأمير في هذه الجولة وغيرها.

ففي سؤال لبعض وسائل الإعلام البريطانية حول «مجلس الشورى»، ومدى تطويره أو منحه سلطات أوسع، أجاب الأمير عبدالله على هذا السؤال قائلاً:

كانت الشورى منذ بداية إنشاء المملكة ملمحاً رئيسياً من ملامح الحكم وإن تغيرت الصور والأشكال .. وإذا جدت في المستقبل حاجة لتغييرات في نظام المجلس فإنها سوف تكون نتيجة حاجة حقيقية وليست تغييراً لمجرد التغيير أو لمجاراة الآخرين أو مجرد تغيير عبثي.

فالتغيير مطلوب وهو جزء من حركة العالم من حولنا، ومن لا يتغير أو يتكيف مع المتغيرات، يندثر ويصبح كأن لم يكن. ولكن التغيير ليس مطلوباً لذاته، أي ليس غاية بذاته، بل هو وسيلة لغاية. ولكن المشكلة في عالم مثل عالمنا العربي، هي أن الخلط بين الوسيلة والغاية غالباً ما يقود إلى كوارث لا أول لها ولا آخر. فذات يوم مثلاً، تحولت الاشتراكية إلى غاية بذاتها، وضحي على مذبحها بكل القرابين، بما في ذلك الإنسان نفسه، الذي هو الغاية النهائية والحقيقية للوجود على هذه الأرض، وما عدا ذلك فهو وسيلة. فقد خلق الحق سبحانه آدم منذ الأزل ليكون خليفته على الأرض، وسخر له كل ما هو كائن على الأرض. وعندما تتحول الغايات إلى وسائل، والوسائل إلى غايات، يُضحى بالغاية من أجل الوسيلة، ومن هنا تبدأ الكارثة وتكون المأساة. فعندما تحولت الاشتراكية مثلاً من وسيلة إلى غاية، أصبحت وبالاً



الجولة في الصحافة العربية والعالمية

على الإنسان بدل أن تكون وسيلة من وسائل البحث عن سعادته وكرامته. وبذات المنطق يمكن الحديث عن بقية الوسائل التي خبرها الإنسان في تاريخه.

والتغيير، بصفته مفهوماً، هو وسيلة لا غاية. وسيلة من أجل البقاء والاستمرار في البقاء للأمة والجماعة، وليس غاية بحد ذاتها. وكثير من الأنظمة السياسية، والتجارب الاجتماعية في عالم العرب، كانت كوارث تلو الكوارث لأنها اتخذت من مفهوم التغيير غاية بذاته، وليس وسيلة لغاية. فكانت تسعى للتغيير لمجرد التغيير، وليس لأن هناك حاجة للتغير. أي متغيرات على أرض الواقع يجب التكيف والتأقلم معها. كما أن هناك بعضًا من الأنظمة السياسية في عالم العرب وغيره، تنكرت للتغيير جملة وتفصيلاً، وجعلت من الثبات غاية وقداسة لا يمكن الاقتراب منها، فكانت النتيجة كارثة أيضاً. التغير والثبات هي مجرد وسائل تستخدم أو لا تستخدم، من أجل الغاية الحقيقية ألا وهي الرفع من شأن الحياة الإنسانية قدر المستطاع، أي مع أخذ الظروف والمتغيرات في الاعتبار.

وفي إجابة الأمير عبدالله السابقة على سؤال الشورى، يبدو جليا أن قضية التفرقة بين الغاية والوسيلة، ما هو مطلوب بذاته وما هو مطلوب نتيجة الحاجة إليه، واضحة في ذهن الأمير. فالشورى ليست غاية بذاتها، بل هي وسيلة للوصول إلى رأي أفضل، وبالتالي حياة أفضل. ومن هنا فإن صورها كثيرة، وأشكالها متعددة، وليست قاصرة على شكل واحد لا ثاني له. ولكن اختلاف الصور، وتعدد الأشكال مرتبط بالحاجة الاجتماعية والسياسية، وليس لمجرد التفضيل العشوائي، أو الذوق الذاتي لهذه الصورة أو ذلك الشكل. فالشورى مبدأ إسلامي ثابت لا شك في ذلك، ولكن شكلها وصورتها متغيرة تغير الحاجات والمتطلبات. بل إن الديموقراطية ذاتها يمكن أن تكون شكلا من أشكال الشورى، وربما هي كذلك، ولكن الحاجة المستقبلية، ومتغيرات الواقع المحلي والعالمي، هي من يحدد ذلك، وليس مجرد الخيار العاطفي أو المبني على الهوى، وأعتقد أن هذا هو ملخص الصورة الذهنية لمفهوم التغيير في ذهن الأمير.

قد يعتقد من يقرأ هذه الكلمات أن هناك نوعا من المجاملة أو المبالغة في الإطراء وربما حتى النفاق في هذا المجال. فالأمير ليس مفكرا سياسيا، ولا منظرا اجتماعيا. أما أن تكون المجاملة هي الهدف فلا. وأما أن يكون الأمير مفكرا أو منظرا، فلا أيضا، ولكنه رجل دولة ينطلق من عقل فطري واضح وسليم، وهذا ما يفرقه ربما عن رجال دولة كثيرين. فقد أثر عن الملك عبدالعزيز، رحمه الله، قوله: «أنا ترعرعت في البادية، فلا أعرف أصول الكلام وتزويقه ولكن أعرف الحقيقة عارية من كل تزويق». وهذا هو بالضبط المقصود بالعقل الفطري السليم: أي العقل الذي يرى الأشياء كما هي «دون تزويق»، ومن يرى الحقيقة عارية، فلا بد أن النتيجة سوف تكون عارية، دون الحاجة إلى تعقيدات التنظير، ودهاليز التفكير المعقد. ومن هنا يمكن أن نفهم معنى أن يكون الأمير عبدالله واضح الرؤية، دون أن يكون مفكرا أو منظرا فعبدالعزيز

أسس دولة، وهو البدوي البسيط، وربما فعل ذلك لأنه بسيط. وعبدالله بن عبدالعزيز من جيل التأسيس، ولأجل ذلك بقيت مبادىء التأسيس وظروفه راسخة في ذهنه، وهذا هو كل المراد.

خطاب واضح:

كان جليـا، ومنذ مؤتمر طهران الإسلامي في أواخـر عام ١٩٩٧، أن هناك خطابا سيـاسيا واقتصاديا يدور ويتبلور في ذهن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز. وكان واضحا أن الخطاب الجديد يستنـد إلى سبع قواعـد رئيسـة، تشكل مفـاصله، وتحدد اتجـاهه. ويمكن إيجاز هذه القـواعد كالتالي:

أولاً: التغير قاعدة وليس شذوذاً.

ثانياً: الموضوعية والواقعية في فهم الأحداث والتعامل معها.

ثالثاً: الحوار لا الصدام هو قاعدة العلاقات بين الثقافات والجماعات.

رابعاً: المشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، هو هدف العلاقات بين الشعوب.

خامساً: الأفعال قبل الأقوال والشعارات.

سادساً: التدرج والعملية والعلمية سبيل الإنجاز، وليس مجرد العاطفة.

سابعاً: الإسلام والإنسانية صنوان متكاملان لا متعارضان.

وقد تأكدت مـعالم الخطاب الجديد في الطرح الصريح والواضح للأمـير في المؤتمر التاسع عشر للقمة الخليجية، أواخر عام ١٩٩٨. ففي ذلك المؤتمر، أكد الأمير بنود الخطاب حين قال، ضمن كلمته في المؤتمر: «إن العالم لن ينتظرنا، والمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة لن تمهلنا». فهو هنا يعبر عن ضرورة المرونة والتغير، إذا كان لنـا أن نعيش في عالم اليوم، ونتفاعل معه. وفي الجولة الطويلة للأمـير تجسد الخطاب بوضوح من خلال الملفات السـياسية والاقتصـادية الدقيقة التي كانت ترافق الأمير في كل محطات جولته، وتحدد اتجاه المباحثات بين السعوديين ومن يمثل الدول التي زارها الأمير.

ففي المجـال الاقتصادي، هناك وضـوح في الرؤية عما تريد أن تكونه المملكة خـلال القرن المقبل، وكيفـية إنجاز ذلك والمحافظة عليه. «فالهدف الأول للزيارة»، كمـا يقول أمير طاهري في مقـال له في جريدة «الـشرق الأوسط»، بتاريـخ ٢٥/ ١٠/١٩٩٨،« يتركز فـي التأكيـد على أن المملكة ستظل عامل استقرار أساسي في صناعات الطاقة على المستوى العالمي». ليس هناك أحلام الأيديولوجيـات كبـيرة، كتلك التـي تعودنا على سمـاعهـا في فترة من فـترات التـاريخ العربي المعاصـر، ثم ينتهي بهـا المطاف إلى لاشيء. أهداف صغـيرة ربما، منظور إليـها من وجـهة نظر أصحاب الأيديولوجيات الشمولية، ولكنها واضحة وقابلة للتطبيق والتراكم والاستمرار، وهذا هو المهم. والأهم من ذلك كله، أن هذه الأهداف قائـمة على فهم موضـوعي محدد لطبيـعة الموارد المتاحة للبلد، وطبيـعة العلاقات الاقتصادية الدولية في عصـر العولمة. ولذلك كان الحرص على



الجولة في الصحافة العربية والعالمية

ربط المملكة بالعالم، من خلال المشروعات المشتركة، وإغراء رؤوس الأموال العالمية بالاستثمار في المملكة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة. وحين تكون صورة المحيط واضحة، فإن التخطيط وفق هذه الصور لا بد أن يكون موضوعياً، وهذه هي اللبنة الأولى في بناء النجاح. فليس المهم أن يكون النجاح فائقاً في مداه، بقدر ما أن المهم هو استمرارية هذا النجاح ولو كان بسيطاً.

وبالنسبة لذلك الوعي الزائف للإسلام في الغرب وغيره، وهو الوعي المستند إلى أفعال غير مسؤولة لبعض الأفراد والجماعات التي تجير الإسلام لصالحها فقط، مما جعل مفهوم الإسلام مرتبطاً بمفهوم الإرهاب، كان الأمير واضحاً في خطابه هنا أيضاً. ففي مقابلة مع وسائل الإعلام البريطانية، قال الأمير عبدالله رداً على سؤال حول «الإرهاب الإسلامي»، بأن «الإرهاب مرض لا دين له ولا شخصية، ومن الخطأ إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام لمجرد أن بعض الأفراد المتورطين في عمليات إرهابية يرفعون شعارات يزعمون أنها إسلامية». ويؤكد الأمير عبدالله على ذات المعنى في لقائه مع السفراء العرب في لاهور، حيث يقول:

لقد شرحت لكل المسؤولين الذين التقيت بهم أن الإسلام بريء من تهم ألصقتها به الصحافة، فكل حادث إرهابي يلصق بالإسلام، وهذا بحد ذاته يزعج ويؤلم كل مسلم. وكما تعلمون أن دين الإسلام ينبذ كل وسائل العنف والقتل والتدمير لأنه دين بناء وعدل. وقد أوضحت في لقاءاتي أنه ربما يكون هناك من يدعي الإسلام أو يكون مدسوساً على المسلمين لتشويه حقيقة دين الإسلام ويمارس إرهابه وحقده من منطلق بغضه وكرهه للإسلام أو ينفذ توجهات من يخدمهم.

فمفهوم الإسلام واضح في ذهن الأمير: إنه دين الفطرة واضح ومحدد المعالم، يريد خير الإنسان في الدنيا والآخرة، ولا يمكن أن يكون في الإرهاب خير للإنسان. أما تلك الجماعات التي تجير الإسلام لصالحها سياسياً، فهي تجني على الإسلام بصفته ديناً لا من حيث اعتماد العنف منهجاً فقط، ولكن من خلال تحويل الإسلام إلى أيديولوجيا سياسية ضمن أيديولوجيات، ومذهب سياسي ضمن مذاهب، وهو الأرقى من ذلك وأسمى. ومن هنا يمكن أن نفهم مغزى كلمة الأمير عبدالله لرؤساء الجمعيات الإسلامية، حين قال: «نحن في المملكة لا نطالبكم بأن تكونوا معنا أو مع غيرنا، وأنا شخصياً أتمنى أن توظف جهودكم لخدمة الإسلام والمسلمين قبل خدمة الدول والأوطان نفسها. وهكذا يكون العمل الإسلامي مجرداً خالصاً من عالم صاخب بالاستقطاب.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، ليس هناك تنظير مفرط لا يدعمه سند من الواقع، ولا أحلام منتفخة تنتهي إلى مجرد السراب. القضية وفق الخطاب الذي نقله معه الأمير في جولته، قضية حقوق في مقابل السلام. فلتعط إسرائيل الفلسطينيين حقوقهم المشروعة وفق القرارات الدولية المقبولة، ولتحظ إسرائيل بالسلام. معادلة بسيطة وواضحة، ولكنها تحمل الحل العلمي الأمثل لمشكلة طال أمدها، واستنزفت في تاريخها جهوداً وموارد كان من الممكن أن تجعل من منطقة الشرق الأوسط واحة استقرار وازدهار، بدل أن تكون حافة مطلة على هاوية لا قرار لها.

وبعد، فقد كانت جولة الأمير في القارات الثلاث رحلة تاريخية، ومفترق طرق في الخطاب السياسي السعودي بشكل عام. ليس في الأمر مبالغة، كما سبق أن قيل في البداية، فتحليل موضوعي لمضمون الجولة وما طرح خلالها من خطاب، كفيل بإبراز الصورة بكل جلاء. وعلى كل الأحوال، فإن المستقبل هو الفيصل في الحكم على مدى الجدة والجدية في الخطاب المطروح.. وكل آت مهما كان بعيداً، فهو قريب.

الزيارات في الصحافة العالمية: ملاحظات حول الخطاب الإعلامي



الزيارات في الصحافة العالمية
ملاحظات حول الخطاب الإعلامي

أ.د. سعد بن عبدالرحمن البازعي

تابعت وسائل الإعلام على اختلافها أحداث وتفاصيل الجولة الأولى التي قام بها صاحب السمو الملكي ولي العهد في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٩٨م، وزار فيها سبعاً من دول العالم هي: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، اليابان، الصين، كوريا، باكستان. وقد أبرزت تلك الوسائل التطورات الكبرى لتلك الجولة محللة دلالاتها القريبة والبعيدة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ويمكن للمرء أن يلمس أهمية الجولة وما تعنيه للمملكة من ناحية، وللدول التي شملتها الجولة، من ناحية أخرى، بتأمل ما انعكس في تلك الوسائل، لاسيما المقروء منها. وفي الصفحات التالية استقراء لبعض أبرز الدلالات المشار إليها، مع محاولة لتقييم بعض ما تبلور في وسائل الإعلام، لاسيما الصحف والمجلات، التي تابعت الجولة. ولأن كثرة ما بث ونشر حول الجولة تجعل الاستقراء الشامل صعباً، فقد بدا أن التوقف عند أهم معالم تلك التغطيات والتحليلات يحمل ما يكفي من الدلالة والأهمية.

لأغراض منهجية توضيحية سينقسم الاستقراء التالي إلى قسمين رئيسين: يتضمن الأول ما ورد في وسائل الإعلام الغربية، وهي هنا أمريكية/ فرنسية/ بريطانية، حول الجانب الغربي من الجولة، ويتضمن الثاني ما ورد في بعض وسائل الإعلام الآسيوية حول الجانب الآسيوي من الجولة. هذا على الرغم من الفارق الكبير بين التغطيتين الغربية والآسيوية من حيث الحجم والكثافة. فما ورد في وسائل الإعلام الآسيوية أقل بكثير مما ورد في الغرب. لكن التقسيم مفيد على الأقل لتبين بعض الاختلافات السياسية/الثقافية إذ تنعكس على وسائل الإعلام، مما يتيح للمحلل والقارئ فرصة الوقوف على اختلاف المصالح والاهتمامات بالإضافة إلى العقلية التي تحكم اختلاف الرسائل الإعلامية. على أن ما يتيحه الحيز والمادة محل القراءة أقل مما يتطلبه التحليل المعمق لمثل هذه الظواهر المهمة. وحسب المحلل هنا والقارئ أن يكتفي باللمحات السريعة.

أولاً: وسائل الإعلام الغربية

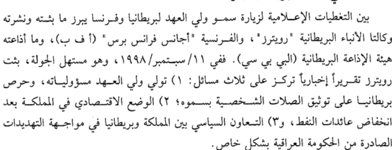
لقد كان من الطبيعي أن تتسم المتابعة الإعلامية الغربية للجولة بسمات هي في المحصلة النهائية سمات الخطاب الإعلامي الغربي المنبعث من السياق الثقافي/ السياسي/ الاقتصادي السائد في الغرب (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية). فهنا نلمس التوجه المباشر والصريح غالباً للحدث، بما يحمله ذلك التوجه من وقائع، ودلالات مباشرة أو غير مباشرة، وما يتضمنه من قيم تشيع في الدول الغربية سواء على مستوى الحكومات أو الشعوب، كل ذلك في توجه عملي/ ذرائعي ينشد المنفعة العملية الواضحة. والوقائع بطبيعة الحال ليست مرادفاً للحقائق، أو ليست حقائق بالضرورة، وإنما هي أحداث تروى وتفسر على نحو يعكس موقفاً سياسياً أو ثقافياً محدداً.

يتضح الفرق بين الوقائع والحقائق من حرص بعض الوسائل الإعلامية على تسقط كل مصادر الأخبار بغض النظر عن مصداقيتها أو دقتها، مثلما يتضح من تبين نوع القيم أو المصالح التي تحكم ذلك التسقط والتي لا تكاد تخرج عن ثلاثة: ١) تحقيق المصداقية لدى القارئ بتقديم المعلومة الصحيحة؛ ٢) التعبير عن موقف سياسي أو مصلحة اقتصادية من خلال التغطية؛ ٣) إثارة القارئ أو إمتاعه عبر التنويع والطرافة. هذه القيم والمصالح لا حظها عدد من الباحثين لا سيما فيما يتعلق بعلاقة الغرب بالعالمين العربي والإسلامي، على النحو الذي نجده مثلاً في كتاب إدوارد سعيد "تغطية الإسلام"، حيث يوظف المؤلف مفهوم "التغطية"، وهي ترجمة عربية حرفية للكلمة الإنجليزية "coverage"، لإيضاح المفارقة التي يتضمنها المفهوم، حيث يقوم الإعلام بـ "تغطية" الأخبار بالمعنى الشائع وهو الإبلاغ والإذاعة، في الوقت الذي يقوم بـ "تغطيتها" بمعنى "وضع الغطاء" عليها، حيث إن هذا ما يحدث أحياناً حين تغربل الأخبار فينتقى منها ما ينتقى ويخفى ما يخفى، إما عمداً بقصد التشويه لمصلحة، أو لا شعورياً نتيجة تحكم قوى سياسية أو اقتصادية أو ثقافية استقرت لتشكل ما يسمى بالخطاب الإعلامي. وبالطبع فإن هذه السمات الخطابية ليست حكراً على الإعلام الغربي، وإنما هي موجودة في الإعلام حيثما كان، ولكن بدرجات متفاوتة. غير أن الإشارة إليها في سياق الحديث عن الإعلام الغربي ضرورية لعدم وضوحها في كثير من الأحيان، ولضرورة أخذها بعين الاعتبار في تقييم ما يصدر عنه، فذلك الإعلام ليس سيئاً كله، كما أنه ليس طيباً كله.

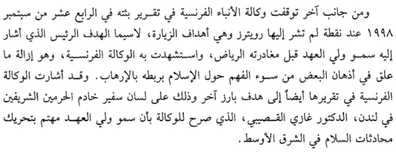
هذه الملاحظات النظرية لا ينبغي أن توحي بأن "التغطية" الإعلامية لزيارة سمو ولي العهد إلى الدول الغربية اتسمت بالسلبية عموماً، لكنه كانت ثمة إشارات متفرقة وغير بارزة أحياناً توحي بطبيعة ما أشير إليه بالخطاب الإعلامي، وهي تقديم الوقائع من خلال المتغيرات والثوابت القيمية والمصلحية. وسنرى بعض نماذج من ذلك فيما يلي :



أ. زيارة ولي العهد لبريطانيا وفرنسا:



بين التغطيات الإعـلامية لزيارة سمـو ولي العهد لبريطانيا وفـرنسا يبرز ما بثـته ونشرته وكالتا الأنباء البريطانية "رويترز"، والفـرنسية "أجانس فرانس برس" (أ ف ب)، وما أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي). ففي ١١/سبـتمبر/١٩٩٨، وهو مستهل الجولة، بثت رويترز تقـريراً إخبارياً تركـز على ثلاث مسائل: ١) تولي ولي العـهد مسؤوليـاته، وحرص بريطانيـا على توثيق الصلات الشـخصـية بسـموه؛ ٢) الوضع الاقتـصادي في المملكـة بعد انخفاض عائدات النفط، و٣) التـعاون السياسي بين المملكة وبريطانيا في مواجـهة التهديدات الصادرة من الحكومة العراقية بشكل خاص.



ومن جانب آخر توقفت وكالة الأنباء الفرنسية في تقـرير بثته في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٨ عند نقطة لم تشر إليها رويترز وهي أهداف الزيارة، لاسيما الهدف الرئيس الذي أشار إليه سمـو ولي العهد قبل مغادرته الرياض، واسـتشهدت به الوكالة الفرنسـية، وهو إزالة ما علق في أذهان البعض من سـوء الفهم حول الإسلام بربطه بالإرهاب. وقـد أشارت الوكالة الفرنسية في تقريرها أيضاً إلى هدف بارز آخر وذلك على لسان سفير خادم الحرمين الشريفين في لندن، الدكتور غازي القـصيبي، الذي صرح للوكالة بأن سمو ولي العهـد مهتم بتحريك محادثات السلام في الشرق الأوسط.

هذه التغطيات تجاورت مع تحليلات ذات طابع مثير نقلتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في ١٩/٩/١٩٩٨ من معلومات مبثوثة على شـبكة الإنترنت ومنسوبة إلى ما أشار إليه التحليل بـــ "المعارضة السـعودية" في بريطانيـا، حيث أثيرت تكهنات بعـيدة كل البـعد عن الحقـيقـة. كما أشـارت الهيـئة في تقرير آخـر إلى أن الإرهاب كان على جـدول المباحـثات السعودية - البريطانية، "بعد أن تحولت بريطانيا إلى مركز للإرهاب الأصولي"، كما ذكرت. كما عرج التقرير على موضوع الممرضتين البريطانيتين اللتين سبق أن عملتا في المملكة وارتبط اسمهما بجريمة قتل مشيـراً إلى أن الموضوع لم يدرج في المباحثات، علماً بأن التقرير لم يورد أية تصريحات رسمية، سواء كانت سعودية أم بريطانية، حول النية لإدراجه أو لأسباب ذلك الإدراج في المقام الأول.

إن عدم تطرق وكالة رويترز لأحد أهداف الجـولة الرئيسة وهو إيضاح موقف المملكة من الإرهاب، وأن من الخطأ إلصاقه بالإسلام، هو مما يلفت الانتباه حقاً. فهل هو لاقتناع الوكالة بذلك الإلصاق الظالم، لاسيما أنها تشير إلى تحول بريطانيا، كما ذكَرَت، إلى مركز لما أسمته بالإرهاب الأصولي؟ يصعب القطع بذلك، لكن المؤشرات موجودة على أية حال، وقد تكون مثالاً لـ "التغطيـة" الإعلامية المشار إليها قـبل قليل. فانتقاء الإخبار وكيـفية إبرازها جزء من اللعبة الإعلامية ومتعلقاتها السياسية.

فيما يتعلق بزيارة سمو ولي العهد لفرنسا ورد عدد من التقارير، أبرزها اثنان من وكالة الأنباء الفرنسية، وتعليق نشرته صحيفة "اللوموند" الفرنسية الشهيرة، بالإضافة إلى تعليق إخباري من وكالة رويترز حول مغادرة سموه إلى كازابلانكا بعد محادثاته في فرنسا. يلفت الانتباه اختلاف التغطية الفرنسية عن نظيرتها البريطانية من حيث تحري الدقة لدى الأولى والابتعاد عن القضايا الخلافية. فقد توقفت وكالة الأنباء الفرنسية عند بعض أبرز القضايا السياسية الدولية الهامة التي تناولتها زيارة الأمير عبدالله، ومنها: قضية التوتر بين أفغانستان وإيران، وخلاف العراق مع الأمم المتحدة. في القضية الأولى أشار التقرير إلى سعي المملكة إلى إزالة التوتر الحدودي آنذاك بين إيران وأفغانستان بما تملكه من علاقة بالطرفين، على الرغم من تراجع العلاقة بالجانب الأفغاني قياساً إلى توثقها مع إيران.

أما فيما يتصل بالعراق فقد أشارت الوكالة إلى تصريحات سمو ولي العهد بشأن العراق التي قال فيها إن من الضروري استمرار العقوبات على العراق طالما رفض التعاون مع الأمم المتحدة، مع تأكيد سموه على ضرورة الاهتمام بمعاناة الشعب العراقي. وقد أوضحت الوكالة أن التصريحات المشار إليها جاءت في نطاق زيارة ولي العهد إلى بريطانيا.

وعلى مستوى آخر نشرت الوكالة تقريراً حول القضايا التي تناولتها زيارة سموه إلى باريس، ومن أبرزها تحقيق "شراكة استراتيجية" بين المملكة وفرنسا تقوم الدولتان بدراستها ليتم تحقيقها تدريجياً على ضوء الدراسة. وأشارت الوكالة في هذا الصدد إلى الاتفاقيات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج (الإمارات والكويت) مع كل من بريطانيا وفرنسا تتدخل الأخيرتان بموجبها للدفاع عن الدولتين الخليجيتين في حالة الاحتياج.

وفيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط نقلت الوكالة الفرنسية تصريحاً للأمير سعود الفيصل في نطاق الزيارة قال فيه إن المملكة وفرنسا تحمّلان إسرائيل مسؤولية تعطيل عملية السلام، ونقلت عن وزير الخارجية الفرنسي قوله إن فرنسا ومصر قد أعدتا مبادرة سلام جديدة في حال فشل المبادرة الأمريكية.

أما جريدة "اللوموند" فقد نشرت في ١٩٩٨/٩/٢٢ تعليقاً على جولة سمو ولي العهد تضمن الإشارة إلى علاقة سموه بخادم الحرمين الشريفين وبقية إخوانه، لافتة الاهتمام إلى حكمة سموه التي أكسبته تأييد الجميع واحترامهم. والواقع أن "اللوموند" في مثل هذه التعليقات وغيرها تؤكد انتماءها إلى موقف إعلامي فرنسي معتدل بشكل عام إذ يتحرى الدقة ويبتعد عن المواقف المسبقة والمسائل ذات الطابع الخلافي.

ب. زيارة الأمير عبدالله للولايات المتحدة:

انعكست أهمية زيارة سمو ولي العهد للولايات المتحدة في عدد أكبر نسبياً من التعليقات و والتغطيات الإخبارية والتحليلات، منها ما استبق الزيارة كالتقرير الذي نشرته



الزيارات في الصحافة العالمية
ملاحظات حول الخطاب الإعلامي

صحيفة "واشنطن تايمز" في ٩٨/٩/١٨ حيث أبرزت أهميتها في إطار العلاقات الاقتصادية السعودية-الأمريكية، مشيرة إلى أن ميزان التبادل التجاري بين الدولتين هو في صالح المملكة، فقد بلغ حجم صادرات المملكة إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ عشرة بلايين دولار، في حين بلغت الصادرات الأمريكية إلى المملكة ثمانية بلايين ونصف البليون دولار.

ومن ناحية أخرى بثت وكالة الأسوشيتدبرس في يومي ٢٥ و ٣٠ من سبتمبر ٩٨ ثلاثة تقارير صحفية، تناول أحدها اجتماع الأمير عبدالله بوزيرة الخارجية الأمريكية، وما صرحت به الأخيرة من تطابق في وجهات النظر بين الجانبين، لاسيما في الموقف إزاء العراق. أما التقريران الآخران فقد تناولا اجتماع سمو ولي العهد بشركات الزيت الأمريكية في منزل سفير خادم الحرمين الشريفين بواشنطن، ودعوة سمو الأمير عبدالله تلك الشركات إلى الاستثمار في المملكة. وقد اعتمد التقرير الأول على ما بثته صحيفة "واشنطن بوست" حول الاجتماع، في حين أشار الثاني إلى تفاصيل حول الاجتماع نفسه كتبها مندوب الوكالة. غير أن التقريرين تركزا على طابع المفاجأة والسرية في الاجتماع، والأسباب التي دعت إليه، والتي برز من بينها وضع السوق البترولية حالياً. كما أبرز التقريران حرص المملكة على أن تكون طبيعة التعاون أو المشاركة مع الجانب الأمريكي مختلفة عما كان عليه الوضع قبل عام ١٩٧٣ حين بدأت المملكة عملية تملك شركة أرامكو بالكامل، بحيث يكون القرار في يد المملكة لا في يد الشركات.

في ما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في ٩٨/٩/٣٠ وردت تفاصيل حول الاجتماع المشار إليه تتصل بالخلفية السياسية للعلاقات السعودية الأمريكية وما وصفته الصحيفة بأنه توتر بين الدولتين فيما يتعلق بالموقف إزاء الإرهاب، لاسيما موضوع التفجير في مدينة الخبر. كما أشارت إلى أن وزير البترول السعودي علي النعيمي أبدى معارضة لفتح باب الاستثمار في مجال النفط للشركات الأمريكية، مضيفة أن ذلك الاستثمار هو ما فعلته دول مجاورة للملكة كالكويت وإيران. وفي أخبار كهذه، كما لا يخفى، خليط من المعلومات التي تجمع الغث إلى السمين. فكيف علمت الصحيفة مثلاً عن موقف وزير البترول السعودي؟ وإلام تهدف من بث معلومة كهذه؟ هنا تأخذ "التغطية" بعدها الإعلامي الملتبس.

لقد كان موضوع العلاقة البترولية ومتعلقاته الاقتصادية في غاية الأهمية بطبيعة الحال، بل لعله في أعلى اهتمامات الإعلام الأمريكي، مثلما هو في أعلى اهتمامات أهل السياسة والاقتصاد بشكل عام. وقد توقفت عند الموضوع صحيفة أخرى هي "واشنطن تايمز" في عددها الصادر في ٩٨/٩/٢٩، إذ أشارت إلى اجتماع سمو ولي العهد مع وزير الطاقة الأمريكي، مشيرة إلى معلومة لم ترد في مصادر أخرى هي أن الأمير عبدالله قد أعرب عن قلقه من اعتماد أمريكا المتزايد على البترول الفنزويلي والمكسيكي، مما يوحي بقدر من الانصراف عن المصدر السعودي. وبطبيعة الحال فإن القارئ لا يملك وسيلة للتأكد من صدقية مثل هذه المعلومة أيضاً.

في السياق الاقتـصادي نفسه نشرت صحيفـة "الوول ستريت جورنال" في ١/ ١٠/ ٩٨ تقريراً تضمن بعـض المعلومات حول دخل المملكة المتوقع من البـترول، قائلة إن ذلك الدخل سيتراوح ما بين ١٦ و ٣٤ بليون دولار، بينمـا تصل مدفوعات الحكومة من الرواتب إلى ٢٣ بليون دولار، مما سيبقي الـقليل للصرف على المشاريع الإنشائية ومشاريع الرعاية الاجـتماعية ومشتريات السـلاح. وبعد الإشارة إلى اجتماع سـمو ولي العهد بممثلي الشركـات الأمريكية قالت الصـحيـفة إن المتوقع هو أن تطلب المـملكة سعراً مـرتفعاً لقـاء فتح المجـال أمام تلك الشركات. وفي حين تشير الصحيفة إلى ما تصفه بالمخاوف من احتجاج المتشددين الإسلاميين في المملكة من فتح باب الاستثـمار للأجانب، تتوقع أن يؤدي فتح باب الاستثمـار إلى تغيير في كيفية التنقيب عن البـترول وإنتاجـه عـالمياً، مما سيـهدد عملية الاستكشـاف في بحر قزوين.

وقد اسـترعى اجتـماع سمـو ولي العهد مع ممـثلي شركات البـترول اهتمـام صحيـفة "نيـويورك تايمز" (١/ ١٠/ ٩٨)، فتـحـدثت عنه بما يخـالف ما ورد في مـجـمل التقـارير الأخرى، إذ ذكرت أن المملكة ليست بصـدد فتح مجال الاستثمار على نحـو مباشر، بل هي تستكشف السبل الممكنة لدخول الشركات مع المملكة في مجـالات استثمارية مشتركة، بمعنى أنه اجتماع مبدئي لبحث وتطارح الأفكار. كما أشار التقرير إلى أن الشركات الأمريكية ليست بعيدة تماماً عن مجالات الاستثمار البترولية في المملكة، فشركة "موبيل"، مثلاً، تستثمر في مجـال البتروكيـماويات المرادف لإنتاج البتـرول. هنا نلاحظ موقفـاً يميل إلى الحذر في تحليل العلاقة التي تريد المملكة إقـامتها مع الشركـات البترولية الأمريكية، وهو مما لا يسـتغرب من صحيفة تميل إلى الرصانة نسبياً كـ "النيويورك تايمز".

وفي سياق التـغطيات الصحفية الأمـريكية تبرز، من ناحية أخرى، المقـالة التي نشرتها مجلة "تايم" عن سمو الأمير عبـدالله. ففي تلك المقالة المنشورة في عدد المجلة الصادر في ١٢/ ١٠/ ٩٨ توقفت المجلة عند شخـصية الأمير عبدالله مـبرزة شخصية سمـوه القوية وحبه للصراحة وسعيه لمحاربة الفساد، كما توقـفت عند مسعاه لبناء دولة قوية تعي واقعها وتتعامل بواقعية مع جيرانها وأصدقائها.

ثانياً: وسائل الإعلام الآسيوية:

اهتمت وسائل الإعـلام الآسيوية، بزيارة سمو ولـي العهد لشرق آسيـا، وتوقفت مثل غيـرها من وسائل الإعـلام عند أهميـة الزيارة ودلالات وما انطوت عليـه من أحداث. ومما يلفت الانتباه في هذا الاهتـمام الإعلامي بعده عن الإثارة والتقارير غـير الموثقة، مع الحرص على إيجابية الخبر وصحته.



الزيارات في الصحافة العالمية
ملاحظات حول الخطاب الإعلامي

وفي العـرض التـالي وقفـة عند مـا تناقلتـه وسـائل الإعلام فـي اثنتين من أبرز الدول الآسيوية التي تضمنتها الجولة، وهما اليابان والصين.

أ. اليابان :

في تغطية موسعة لزيارة سمو ولي العهد لليابان حملت مجلة "أيرا" الأسبوعية الصادرة عن صحـيفة "أسـاهي شنبون" في عددهـا الصادر في ١٤/١٢/١٩٩٨ صورة سـموه على غلافـها بوصفـه "شخصـية العدد"، مـشيرة إلى أنهـا الزيارة الأولى لمسؤول سعـودي رفيع المستوى منذ نحو ربع قرن. وتضمنت التغطية أخـبار الزيارة مع تصريحات لسموه ومقتطفات من الكلمتين التـرحيبيـتين المتبادلتين على حـفل العشاء مع رئيس الوزراء اليـاباني. وكان من الأخبار التي نوهت بها المجلة زيارة الأمـير عبدالله للمعهد العـربي الإسلامي في طوكيو في مبناه الجديد الذي شيـد على نفقة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهـد بن عبد العزيز، والتقاء سـمو ولي العهد بعدد من أبناءه الطلبـة السعوديين الذين يتابعـون دراساتهم العليا في اليابان. كمـا ضمنت ذلك جزءاً هاماً من كلمه سـموه في مخاطبة الطلبـة، حيث قال لهم: "... دوركم أيهـا الأخـوة يتـمثـل في تقـديم الإسلام بصـورته المشـرفـة خـدمـة لدينكم وبلادكم..." والواقع أن اهتمـام الصحيفـة بهذه العبارة في كلمـة سموه دليل على وعـيها بأهمية الهدف الذي سعى ولي العهد إلى تحقيقه في جولته العالمية، وهو إبراز الصورة المشرقة للإسلام والمسـلمين. إنه وعي مميز بخلوه من الأغـراض الأخرى غيـر النبيلة قـياسـاً إلى ما لاحظناه لدى بعض وسائل الإعلام الغربية.

بالإضافة إلى ذلك أبرزت المجلة إشارة الأمير عبدالله في كلمته للطلبة السعوديين للعلاقة التاريخية التي ربطت المملكة باليابان منذ عهد الملك عبدالعزيز يرحمه الله، وإشادة سموه بمتانة العلاقات السعودية اليابانية، واحترامه الخالص للشعب الياباني.

ويندرج في سيـاق التأكيـد على عمق العلاقـات السعودية اليابـانية ما ذكره سـمو ولي العهـد، وأوردته الصحـيفة، حـول نظرة المملكة لليـابان في الوقت الحاضـر، وذلك ضمن تصريحات وردت في مستهل زيارته لليابان، حيث قال: "إن بلادنا بقيادة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فـهد بن عبدالعزيز يحـفظه الله لا تنظر إلى اليابان كشـريك تجاري فقط، بل تسعى إلى تعزيز هذه المشاركـة من خلال نقل التقنية اليابانية إلى المملكة وزيادة الاسـتثمارات اليابانية فـيها، وهذا يشكل وسيلة مـثلى لتعزيز المصالح بين البلدين وتحقـيق التكامل المنشود بينها".

باقتـباس كـهذا تكون المجلة اليـابانية قـد أبرزت هدفاً أسـاسياً آخـر من أهداف الزيارة السعودية لليابان، وهو الهدف الاقتصادي المتمثل في توسيع رقعة التعاون التجاري والتقني مع

الدول القيادية في العالم بحيث تشمل نقل التقنية والاستثمار، وهو ما يحجم الكثير من تلك الدول عن القيام به وأصر سمو ولي العهد طوال جولته على تأكيده وإبرازه في جداول الأعمال وما تخلص إليه الاجتماعات.

ب. الصين:

كانت الصين محطة كبرى على مسار الجولة التي قام بها سمو ولي العهد. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على التغطية الإعلامية لزيارة سموه لذلك البلد الكبير حجماً وأهمية على الساحة الدولية، وأن تبرز في ذلك السياق دلالات الزيارة وجوانب أهميتها المختلفة، كما في استشهاد وكالة الأنباء الصينية شينخوا الموزع باللغة الإنجليزية بما ذكره رئيس الوزراء الصيني في تصريح واكب بداية الزيارة. فقد ذكر رئيس الوزراء تشو رونغجي أن المملكة العربية السعودية هي أهم شريك تجاري للصين في منطقة غرب آسيا وإفريقيا، وأن المحادثات بين المملكة والصين حققت تقدماً ملحوظاً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية.

إلى جانب ذلك يلفت النظر بشكل خاص ما ذكره رئيس الوزراء الصيني وأوردته الصحيفة حيال الصلة الخاصة التي تربط المملكة بالصين حين قال: "يضطلع كلا البلدين بمهمة تطوير نفسيهما وتحسين أحوال المعيشة لشعبيهما، مما يشكل صورة مشرقة لمستقبل العلاقات بين البلدين". ولم ينس رئيس الوزراء الصيني أن يشيد بموقف المملكة في نصرة القضايا العربية، وفي الوقوف مع الشعب الفلسطيني بشكل خاص لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وفي السياق ذاته أوردت صحيفة "الشعب" الصينية الواسعة الانتشار ما ذكره الرئيس الصيني جيانج زيمن حول العلاقة السياسية والاقتصادية بين المملكة والصين، حيث قال: "نعتبر أن العلاقة السياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية جيدة وإن اقتصادي البلدين متممان لبعضهما البعض، فللتعاون بين البلدين آفاق واسعة. إن الصين سوف تبذل جهوداً مستمرة مع المملكة العربية السعودية لندخل سوياً إلى القرن الجديد - القرن الواحد والعشرين - بالتعاون الودي المستقر النشيط بين البلدين ولنساهم مساهمة مستمرة في السلام الدولي والتنمية الدولية".

إلى جانب ذلك لم يغب البعد الإسلامي من زيارة ولي العهد عن مساحة التغطية الإعلامية الصينية. فقد أوردت وكالة أنباء شينخوا خبراً مفصلاً عن زيارة الأمير عبدالله لمقر الجمعية الإسلامية الصينية في بكين مشيرة إلى الاستقبال الحافل الذي قوبل به سموه من قبل نواب رئيس الجمعية الإسلامية الصينية وطلاب معهد الدراسات الإسلامية الصيني الذي يقع



الزيارات في الصحافة العالمية
ملاحظات حول الخطاب الإعلامي

في مقر الجمعية. كما تضمن الخبر اهتماماً واضحاً بتاريخ الإسلام في الصين كما أورده نائب رئيس الجمعية الإسلامية الصينية، وما عبر عنه من شكر "لما قدمته السعودية من "تسهيلات حيال حج المسلمين الصينيين". كما أوردت إشارته إلى "أن زيارة الأمير السعودي للصين تعد أمراً يهم ويسعد المسلمين في كلا البلدين وستدفع علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين إلى الأمام".

وكان مما أوردته الوكالة ما صرح به ولي العهد حول حقيقة الإسلام، حيث ذكر سموه أن «الإسلام هو السلام والمحبة والوفاء والإخلاص للوطن والدين»، مضيفاً بأن «الدين الإسلامي قد وصل إلى الصين لا بحرب ولا غزو بل بكلمات ومضامين العقيدة».

أشارت الوكالة بعد ذلك إلى ما قدمه سمو ولي العهد من هدايا للجمعية الإسلامية الصينية تضمنت نسخة من القرآن الكريم وقطعة من كسوة الكعبة، بالإضافة إلى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، وذلك بعد زيارته لمعهد الدراسات الإسلامية الصيني بصحبة نواب الجمعية. وأضافت الوكالة معلومة تاريخية حول تأسيس الجمعية الإسلامية تتضمن أن ذلك كان عام ١٩٥٣، وأن الجمعية هي المسؤولة عن تنظيم حملات الحج، حيث بلغ عدد المنضمين إلى تلك الحملات في السنوات الأخيرة خمسة آلاف شخص كل عام.

إن من يعرف أوضاع المسلمين في الصين، وما عانوه مع الشيوعية قبل التغييرات الأخيرة، وموقف الشيوعية من الأديان عموماً، سيدرك أن التغطية المشار إليها، على الرغم من التزامها حدود الدقة والحيادية في نقل المعلومات، تتضمن تسامحاً واسعاً، بل وتعاطفاً واضحاً مع المسلمين. وإذا كانت المعلومات الواردة في تقرير الوكالة الصينية جديدة على أكثر القراء، فإن المحتمل هو أن أكثر الصينيين لا يكادون يعرفون شيئاً عن أوضاع مواطنيهم من المسلمين. ومما لاشك فيه أن زيارة سمو ولي العهد كانت السبب المباشر في إذكاء الاهتمام بتلك الأوضاع وإبرازها في صدور الصحف ونشرات الأخبار، وهي نتيجة إيجابية لو لم يتحقق إلا هي لكفت. غير أن زيارة الأمير عبدالله كانت مثمرة بالتأكيد على مستويات أخرى.

لعل من تلك المستويات التي توقفت عندها وسائل الإعلام طويلاً ما تمخضت عنه الزيارة من تغيير لموقف الصين حول القدس. فقد ترددت الصين عند إدراج القدس في البيان المشترك، تماماً كما حدث في الولايات المتحدة، لكن إصرار سمو ولي العهد على الإشارة إلى تلك المسألة الحيوية أدى فعلاً إلى إدراجها في البيان كما أوردته وكالة شينخوا: «كما أكد الجانبان على أهمية قضية القدس الشريف وضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي».

بالإضافة إلى ذلك تضمن البيان نقاطاً في غاية الأهمية حول مسائل سياسية واقتصادية أخرى، كان منها تطوير العلاقة الاقتصادية بين المملكة والصين. وهذه في جملتها من الإنجازات الكبيرة التي أبرزها الإعلام الصيني.

وبعـــد ..

عبدالرحمن بن محمد السدحان *

- فهذا كتاب قيم.
- هدفاً ومناسبةً ومضموناً
- لأنه يُعنى بالشأن الإسلامي : أحداثاً وهموماً.
- ولأنه يهتم بالشأن العربي : شؤوناً وشجوناً
- ولأنه يصوّر تفوق دبلوماسية القمة السعودية في التعامل مع قضايا الإنسان الحديث حيثما كان.

- والكتاب ليس مصنّفاً عادياً يرصد نبضَ التعامل بين منظومـة من الكيانات السياسية فحسب قيادات وقضايا وهواجس فكر.
- وهو ليسَ وثيقة تدون موقفاً.
- ولا سرداً يؤرخ حدثاً.
- ولا تقريراً يسجل وقائع.
- إنه كل أولئك جميعاً.

- إنه طرح حيّ موثق يروي حدثاً هاماً جـداً، ستختزنه ذاكرة الدبلوماسية الإسـلامية والعربية زمناً طويلاً.
- لأنه خدم الشأنين الإسلامي والعربي، خدمة تليق بمفهوم القمة : هيبة ومعنى ومقاماً.
- ولأنه أفلح في تصحيح جزء من صورة الإنسان المسلم والعربي في أذهان عركها صدأ الجهل ولوثها مكر الإعلام الصهيوني.
- تارة يزره بآفة التخلف.
- وأخرى يرزْأه بإفك الأرهاب.
- وثالثة يصمه بالعداء للنمو والسلام.

- وتتكِيء مادة هذا الكتاب على وقـائع ونتائج الزيارات الموفّقة التي قام بهـا صاحب السمو الملكي الأميـر عبـدالله بن عبدالعـزيز آل سعـود ولي العهد نائب رئيـس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني إلى عـدد من دول العالم، تتقاسـمُها أربعُ قارات، شـمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً!

(*) نائب الأمين العام لمجلس الوزراء السعودي

- وقد شارك في إعداده ومراجعته والإشراف عليه ثلة خيِّرة من أهل الفكر في المملكة، بينهم المسؤول والأديب والأكاديمي والصحفي، يجمعهم التأهيل، ولا يفرقهم التخصص.

- كان هدف هذه الزيارات متعدد الغايات، أهمها :

(١) طرحُ رؤية إسلامية لهموم المسلمين في زمن تتصاعد فيه المحن وتتوالى النوائب لتفرقهم كلمةً وصفّاً، وفي مقدمة تلك الهموم الربط المشبوه بين الإسلام الحنيف وإثم الإرهاب، وهو وأهله من ذلك براء.

(٢) طرح رؤية عربية حيال العديد من القضايا الساخنة التي تؤرق الإنسان العربي عقلاً ووجداناً، وفي مقدمتها : الشأن الفلسطيني، والسلام المتعثر الخطوات أمام غطرسة بني إسرائيل، أحزاباً وقيادات وأفراداً.

(٣) طرحُ رؤية اقتصادية متفائلة تفتح أمام الشعوب المحبّة للخير، الراغبة فيه، والقادرة على صنعه فرصَ تبادل المنافع: صناعةً وتجارةً واستثماراً وتعاوناً يخدم هذه الغايات ويُثْريها. وتضع هذه الشعوب وحكوماتها أمام مسؤولياتها التاريخية في زمن بدأت تدق فيه طبول العولمة المادية والثقافية، معلنة قرب مولد الألفية الثالثة من عمر هذا العالم.

وأخيراً،

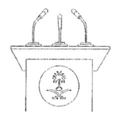
لقد كانت زيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز إلى عدد من دول العالم ناجحة بمقاييس عديدة، وكانت فرصة ثمينة لإعادة تأكيد موقف التقدير الدولي للملكة، حكومة وشعباً، والتعريف بهذا الكيان في ميزان الأمم بما هو أهل له : مكانة دينية، ومُكْنَةً اقتصادية، ونبوغاً سياسياً، ولقد نجح سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في طرح رؤى المملكة وآرائها على كل الصعد، بحنكة القائد، وذكاء المفاوض، وشفافية الانسان!

إن في هذا الكتاب شهادة على تفوق هذه البلاد، مبادىء وقيادة وإنساناً، وفيه تعبير أصيل عن قدراتها على استقطاب أنظار العالم ثقة وثقلاً وسمواً.

إنه، باختصار، وثيقة جديرة باهتمام المؤرخ ومتابعة الباحث، وتأمل المفكر في أكثر من زمان ومناسبة ومكان.

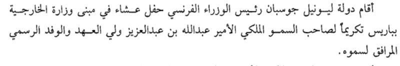
الملاحق

- الخطب الرسمية التي ألقاها الأمير عبد الله خلال الزيارات
- البيانات الختامية لزيارات الأمير
- خريطة عالمية لمواقع الزيارات
- الكشاف



الكلمة التي ألقاها ولي العهد في حفل أقامه دولة ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسي

بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٩٨م



أقام دولة ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسي حفل عشاء في مبنى وزارة الخارجية بباريس تكريماً لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد والوفد الرسمي المرافق لسموه.

ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الكلمة التالية:

دولة الرئيس.. أيها الحضور الكرام..

إنه من دواعي سروري وغبطتي أن أتوجه لدولتكم باسمى شخصياً ونيابة عن وفد المملكة العربية السعودية لأعبر عن جزيل الشكر والتقدير لما لمسناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحطنا بها منذ لحظة وصولنا أرض هذا البلد العريق والمضياف.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أعبر عن عظيم تقديري لما تفضل به دولتكم من عبارات الصداقة والتقدير لحكومة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وما اشتملت عليه كلمتكم من مشاعر طيبة تجاه شعب المملكة الذي يبادلكم نفس المشاعر ويتطلع دوماً لترسيخ التعاون المثمر بين البلدين.

إن الإيجابية التي اتسمت بها مباحثاتي مع فخامة الرئيس جاك شيراك ومع دولتكم تعيد إلى ذهني المحطات الهامة في تاريخ العلاقات السعودية الفرنسية ويأتي في مقدمتها اللقاء الهام الذي جمع بين الملك فيصل بن عبدالعزيز والرئيس شارل ديجول في شهر مايو ١٩٦٧م والذي شكل منعطفاً تاريخياً نتيجة لما أثمره هذا اللقاء من تفاهم عميق ومتبادل بين القيادتين وإدراك أفضل وأشمل لمصالحنا المشتركة.

وفي عام ١٩٨١م قام الرئيس الراحل فرانسوا ميتران بزيارة فريدة إلى المملكة بعد توليه السلطة مباشرة كدلالة واضحة على خصوصية العلاقات بين البلدين والتي أعقبتها زيارة المرحوم الملك خالد بن عبدالعزيز لفرنسا في نفس العام.

ثم جاءت زيارة فخامة الرئيس شيراك للمملكة قبل عامين لترسي دعائم جديدة للعلاقات الثنائية في الحقلين السياسي والاقتصادي ويحدوني الأمل في أن تضيف زيارتي الحالية لفرنسا لبنة جديدة في صرح هذه العلاقات.

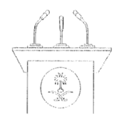
وأستطيع القول إن المباحثات التي أجريتها مع فـخامة الرئيس ومعكم قد كشفت لي متانة ورسوخ الروابط التي تجمع بين البلدين والتي اتسمت دائماً بالاحترام المتبادل.

دولة الرئيس لا أجدني بحاجة إلى الإسهاب في التعليق على النقاط التي وردت في كلمة دولتكم حيث أنني أتفق مـعكم في معظم الأمور التي تعـرضتم لها غيـر أنني أود الإشارة إلى نقطة تستحق منا بعض الـتأمل فمع اعتزازي بتنامي العلاقـات بين بلدينا على مر السنين إلا أنه ينتابني أحـياناً شعور بأن أوسـاط الرأي العام لا تستند في مـعرفتـها عن المملكة وشعبـها إلى مصادر جيدة تمدها بالحقائق والمعلومات الموثوقة.

إن إظهار الصورة الحقيقية لكلا البلدين له تأثيره في خدمة مصالحنا المشتركة ويستدعي هذا الأمر منا توفير الظروف التي تـهيئ لنا التعرف أكثر على بعضنا البـعض لكي يأتي التعامل بيننا مبنياً على أسس سليمة وحقائق راسخة.

ومن هذا المنطلق فإنني أوجه الدعوة لدولتكم لزيارة بلادي لتقفوا على ما هي عليه المملكة العربية السعودية من تطور يجمع بين الحداثة والأصالة وذلك من خلال التعاطي مع نماذج الفكر فيها وتبادل الرأي مع القادة والمسؤولين لدينا.

أكـرر شكري وتقديري على حـفاوتكـم وأتطلع لاستـقبـالكم في المملكة البلد الصـديق لفرنسا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الأمير عبدالله في حديث للسفراء الخليجيين والعرب في لندن

بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٤١٩هـ

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد أن المملكة العربية السعودية لم تقصر في الماضي ولن تقصر أبداً في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية وهي تعمل جاهدة منذ تأسيسها على يد جلالة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - ومن بعده أبناؤه على هذا المبدأ.

وبين سمو ولي العهد أن زياراته هذه هي زيارات تأتي في إطار من الإخاء والصداقة وإيضاح وجهات النظر وأن للعالم العربي مطالب ونحن جزء من هذا العالم العربي فمطالبة هي مطالبنا وقضيتنا الأولى جميعاً هي قضية فلسطين والقدس العزيزة على قلوب العرب والمسلمين.

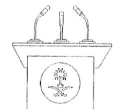
وقال سموه لقد أوضحت خلال لقائي بالمسؤولين البريطانيين أن مصلحة العالم العربي وإسرائيل هو في السلام الشامل والعادل، وأن السلام هو في مصلحة إسرائيل قبل أن يكون في مصلحة العرب.

وأضاف.. نعم نحن العرب نهدف للسلام وعلى إسرائيل أيضاً أن تنهج نفس السبيل إذا أرادت الاستقرار. مؤكداً سموه أن الأمة العربية باعتمادها على الله سبحانه وتعالى قوية بعزيمتها وإرداتها ويجب علينا إزالة الخلافات وتوحيد الصف العربي، ومن هذا المنطلق ستكون إسرائيل مهما قويت ضعيفة أمام إرادة الشعوب العربية وإصرارها على الدفاع عن حقوقها ومكتسباتها.

أما إخوانكم في المملكة العربية السعودية وأنا أتحدث باسم أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أيده الله الذي نذر نفسه بأن يكون خادماً للحرمين الشريفين وللأمتين العربية والإسلامية نذر نفسه لقضاياها ومدافعاً عن مصالحها خادماً لا ملكاً فنحن جميعاً على هذا الطريق منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حتى عهد أبنائه من بعده وهذا مبدأ ومنهج لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نزيح عنه أبداً.

وأردف سموه قائلاً: نحن في المملكة العربية السعودية نبتعد عن التصريحات كثيراً ونفضل أن تتحدث أعمالنا وأفعالنا عن نفسها لا أن نفرضها على وسائل الإعلام ولا على غيره، وما نقوم به من واجب تجاه إخواننا فيما يتعرضون له من محن لا نريد منه جزاءاً ولا شكوراً وإنما نبتغي بذلك وجه الله منطلقين من واجبنا الديني وواجبنا الوطني.

وختم سمو ولي العهد حديثه قائلاً: أتمنى لكم التوفيق وأرجوا أن تكونوا سفراء للمملكة العربية السعودية في ذات الوقت ممثلين لبلادكم وعليكم الدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية ومصالحها.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد
أمام مجلس الأعمال السعودي الأمريكي

بتاريخ ٢٦/٩/١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم
السادة أعضاء مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
أيها الأصدقاء،

إن دعائم الاستثمار وأركانه الأساسية في أي مكان في هذا العالم تستند بطبيعتها على أسس ثابتة من الاستقرار في كل معطياته والمملكة العربية السعودية حرصت منذ تأسيسها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز على تلك الخاصية في ظل عطاء ورعاية من الله شملت الثروات الطبيعية، فكان الدور الضروري للإنسان السعودي تسخير ذلك العطاء لبناء البلاد وعمارها في إطار اقتصاد يقوم على الملكية والمبادرة الفردية ودعم أنشطة القطاع الخاص التي توليها حكومة المملكة كل الاهتمام لتحقيق تنمية مستمرة.

أيها الأصدقاء،

لا حاجة إلى تكرار ما أشار إليه معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني حول الجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين لتحقيق التوازن المالي ودعم التنمية والاستثمار في ظل سياسة واعية لكل المؤثرات التي قد تخطئ في حساباتها لذلك حرصنا على مواصلة جهودنا لترشيد الإنفاق ودعم الإيرادات بشكل مدروس ومحاط بالخبرة آخذين في الاعتبار عدم المساس بالاحتياجات الأساسية للمواطن السعودي.

إن مجالات الاستثمار في بلادنا متعددة وواعدة كما أن الظروف مهيأة لقيام تعاون مشترك بين رجال الأعمال في بلدنا نشير إلى ذلك لأننا نتطلع إلى استضافتكم أصدقاء ومستثمرين لتحقيق المصالح المشتركة لكل الأطراف ولا شك بأنكم ستجدون منا كل العون والمساندة.

أيها الأصدقاء،

ما نحن إلا من هذا العالم ليس لنا مكان مريح إلا براحته واستمراره، فعالم اليوم عالم التداعيات ومن لم يع هذه الحقيقة ويجعلها من أولويات حساباته تجاه أمته وشعبه وعلاقاته مع الآخرين خلفه الركب، وقد لا يلحق به متردد أو غافل عما يجري اليوم، لذلك جاءت رحلتنا هذه لنستطلع ما كان غامضاً علينا آملين أن نعود إلى بلادنا - إن شاء الله - وقد أعطينا وأخذنا في كل ما يعني شؤون أمتنا وأهلنا وأصدقائنا.

أخيراً اسمحوا لي أن أحيي جهود مجلس الأعمال السعودي الأمريكي والقائمين عليه متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

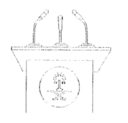
الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد
في الأكاديمية السعودية بواشنطن

بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٨م

أحييكم أبنائي وبناتي بتحية الإسلام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهي تحية آبائكم وأجدادكم كما أن كلمتي هذه أوجهها لكم وهي نابعة من القلب إلى القلب.

وفي البدء أوصيكم بتقوى الله سبحانه وتعالي قبل كل شيء كما أوصيكم بخدمة دينكم ثم وطنكم وأمتكم الإسلامية وعلى كل واحد منكم أن يكون سفيراً للمملكة العربية السعودية متحلياً بالإخلاص والجد وحسن الخلق خلال مسيرته التعليمية كما أن عليه أن يتمسك بالعقيدة الإسلامية منهجاً وسلوكاً ليكون عنواناً للمسلم الحق متمنياً لكم التوفيق والنجاح.

وأرجو الله أن يوفقكم لما يحبه ويرضاه في خدمة دينكم ووطنكم وأمتكم الإسلامية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

الكلمة التي وجهها سمو ولي العهد لشعب الصين وحكومته

بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٨م

وجه سمو ولي العهد تحية صداقة وتقدير لشعب الصين العظيم وحكومته فيما يلي نصها:

يسعدني وأنا أحل ضيفاً على شعب الصين العظيم وحكومته الصديقة أن أعبر عن سروري الكبير بهذه المناسبة العزيزة على قلبي فلطالما تطلعت إلى رؤية هذا البلد العملاق بما قدمه للحضارة وللإنسانية من إبداعات وعطاءات تركت بصماتها الواضحة في مختلف مجالات الحياة.. ولنشاهد عن كثب ما حققه في حاضره الزاهر من إنجازات نحسبها مثلاً يحتذى لكل الشعوب المتطلعة إلى غد أفضل.

إن من حق شعب الصين العظيم أن يفخر بماضيه العريق وبحاضره المفعم بالأمل وبمستقبله الواعد بالمزيد من التقدم والرخاء.

إن ما يجمع بيننا وبين الشعب الصيني العظيم لهو كثير وكبير. فنحن وإياكم بناة حضارة وورثة ماض مجيد، قدم أجدادنا للإنسانية مثل ما قدم أجدادكم الكثير مما نفخر ونعتز به، فكما أثريتم الحضارة والسجل الإنساني بعطاءاتكم العظيمة في ميادين الطباعة وصناعة الورق والبوصلة والعمارة وغيرها فقد أعطت أمتنا عطاءً سخياً في ميادين الطب والجبر والرياضيات والكيمياء والعمارة وغيرها.

وليس هذا وحده هو ما يجمع بيننا، فنحن وإياكم نؤمن بالتكافل الاجتماعي وبالعلاقات الأسرية المتينة، وبقيم التعاون والصدق والوفاء، وها نحن اليوم نخطو بثقة وأمل نحو مستقبل نراه واعداً وجميلاً إن شاء الله، وأنتهز فرصة زيارتنا واطلاعنا على عطاءات وإنجازات شعبكم العظيم لأقدم لمحة عما تمكنا من إنجازه في فترة قصيرة من عمر الزمن.

ومن حسن الطالع أن زيارتنا هذه تتم وشعبنا يحتفل بالذكرى المئوية للوثبة التي فتحت له آفاق الأمل والوحدة عندما قام الملك عبدالعزيز رحمه الله باستعادة الرياض عاصمة الدولة السعودية وقاعدتها.

ومنذ تلك اللحظة المجيدة والفاصلة في تاريخنا فقد استطاع مؤسس دولتنا الحديثة توحيد أطرافها المتناثرة، وقامت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م لتكون رمزاً ومثلاً يحتذى في منطقتنا، وانتهت بذلك النزاعات وحالة الخوف التي تركت شعبنا ولفترات طويلة نهباً للقلق والفوضى، وعم الاستقرار والأمن ربوع بلادنا وأمكن بذلك توجيه طاقات شعبنا وقدراته نحو البناء والتطوير.

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد بالجناح الإسلامي بمسجد نيوجيه في بكين

بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨م

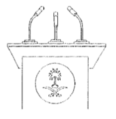
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

إن الإسلام إن شاء الله كان دائماً وأبداً عزيزاً وسيظل كذلك، والإسلام يأخذ مكانه ومجراه في كل العالم ويحقق الانتشار في كل القارات.

أتمنى لإخواني المسلمين في الصين التوفيق والنجاح والتمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة التي هي في جوهرها خدمة لدينهم ووطنهم.

كما تعلمون الوطن عزيز على كل شخص والإسلام جاء ليعزز هذا ويقوي الترابط بين المسلمين كما يقوي الجولة التي هو فيها، وأنتم إن شاء الله هنا أخوة مؤمنون وصالحون تخدمون دينكم وأوطانكم التي تعيشون فيها، وكذلك أوطانكم الإسلامية وإخوانكم المسلمين في جميع أنحاء العالم.

أشكركم وأدعو لكم بالتوفيق والنجاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد أمام سفراء الدول العربية والإسلامية المعتمدين لدى جمهورية الصين الشعبية

بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أشكر كل إخواني السفراء المعتمدين لدى بكين على هذه الزيارة لي شخصياً متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم السهلة إن شاء الله.

إخواني العرب إخواني المسلمين لا يخفى عليكم الدور البنَّاء الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية وأخواتها الدول العربية الأخرى للقيام بواجبها نحو دينها ونحو أمتها العربية والإسلامية.

إخواني لقد زرت إنجلترا وفرنسا وأمريكا والآن نحن في الصين وبعدها بإذن الله سأتوجه إلى اليابان وكوريا الجنوبية وباكستان.

نحن في اعتقادنا لا نمثل المملكة العربية السعودية. هذا الذي نراه، إنما نمثل الأمتين العربية والإسلامية نحو قضايانا جميعاً وفي البداية قضية العالم العربي والعالم الإسلامي فلسطين.

وقد شرحت لرؤساء هذه الدول وأوضحت لهم وأفهمتهم أننا نعم نريد السلام ولكن في نفس الوقت إسرائيل محتاجة للسلام أكثر من الأمة العربية والإسلامية.

أولاً نحن واقعيون ونعلم أن إسرائيل الآن أقوى منا بالمساعدات التي تحصل عليها من الدول التي أنتم تعرفونها كلكم. ولكن إلى متى ستستمر هذه المساعدات : عشر سنين.. عشرين سنة.. خمسين سنة.. مائة سنة؟ لا يمكن أن تدوم وآخرتها إن شاء الله ستكون الغلبة للأمة العربية والإسلامية.

ولكن بما أن الشعوب العربية والشعوب الإسلامية في الوقت الحاضر راضية وقانعة بالاتجاه إلى السلام فيجب على الشعب اليهودي أن يقدر الوقت الحاضر لأنه إذا فشل السلام في الوقت الحاضر معناه "لا سلام" ليس من الزعماء بل من الشعوب العربية والشعوب الإسلامية لأنها قبلت السلام وعرضت السلام للشعب اليهودي ومع الأسف نتنياهو لا يقبل بشيء أبداً بل يتحملها نتنياهو ومن معه لأن هذه خطيئتهم على الشعب اليهودي.

إخواني العرب والمسلمين - وأنتم أدرى أكثر مني - قبل أربعين سنة من يقدر يتفوه من العالم العربي أنه يستطيع يصافح اليهود؟ ما من أحد أبداً أبداً. ولكن التطورات والأيام والعقلاء من العالم العربي والعالم الإسلامي أقنعوا شعوبهم بأن السلام واجب عليهم فأقتنع

الشعب العربي والشعـوب الإسلامية، وبالأخص الشعب الفلسطيني الشقـيق اقتنع بهذه الخطوة وقبلها وتم ذلك من خلال المؤتمرات التي عقدت في مـدريد وأوسلو وغيرها وحصل شبه سلام ومما لا شك فيـه أنه خطوة اعتـرفت من خلاله الدول العـالمية بالشـعب الفلسطيني وثاني شيء أصبح لهذا الشعب الفلسطيني في بلده موضع قدم وهذا نوعاً ما فيه شيء من الراحة لنا.

ولكن السلام الحقيقي ليس للعالم العربي وللعـالم الإسلامي فحسب، بل السلام الحقيقي إذا رغبوا فـيه فهو لإسرائيل، لأن إسرائيل هي التي سـوف يأتي يوم من الأيام وتطلب السلام هذا، ولا يمكن تقبله من العالم العربي ولا من العالم الإسلامي.

وهذا هو يا إخواني ما أفهـمته لكل الزعماء الذين التقيت بـهم في كل من إنجلترا وفرنسا وأمريكا والصين وكلهم وجدت منهم التفهم لهذا الواقع. ولله الحمد كل البيانات التي صدرت عن زيارتنا ضمناها موضوع القدس الشريف وحصل هذا وقد كان فيه شيء من الصعوبات من قبل البـعض ولكن أمام إصـرارنا حصلنا علـيه بفضل اللـه وهذا شيء تعتبـره المملكة العـربية السعودية فوزاً لها وفوزاً لكم كلكم أيها الأخوة العرب والمسلمون. إنه الاعتراف بالقدس.

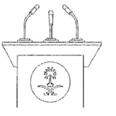
أما المحادثات البـاقية مثل ما تعـرفون السياسـات العامة والإرهاب والاقتصـاد والعلاقات الخاصـة فقد تطرقنا إليـها جميـعاً. والإرهاب أنا شرحت لكل مـسؤول وجهـة النظر أنه كلما حصل شيء من اعتداء نسب للإسلام وأطلق عليه الإرهاب الإسلامي، وأنا أفهمت الزعماء أن هذا يغيظنا ويؤلمنا كعرب وكمسلمين.

نعم يجوز فيه مسلم يدعى الإسلام ولكن في واقع الأمر هو غير مسلم لأن الإسلام يحرم القتل، يحـرم سفك الدمـاء، يحرم الاعتـداء، يحرم قتل الأبريـاء، هذا هو الإسلام وهذا هو إسلامنا الحقيقي.

آمل وأقول هذا وقـد قلته لكل من الـتقيت بهم، أنـني أطلب منكم أن ترشدوا وخـاصة الصحافـة أن لا تلصق الإرهاب بالإسلام أبداً لأن هذا يزعجنا ويؤلمنا ويؤثر فـينا إذا جاء مسلم يدعى الإسلام وغره الشيطان وإخوان الشيطان وعمل شيئاً نسبوه إلى الإسلام والإسلام من هذا برئ. . الإسلام نقي. . الإسلام أخلاق الإسلام عقيدة وإيمان وشرف ووفاء وسلام، أما تشويه صورة الإسلام بكل عـمل مشين يصدر من أناس لا ينتمون للإسلام أو يدعـون أنهم مسلمون فأرجوكم تصحيح ذلك وإزالته من قاموسكم.

وقد وعدوني خيـراً مشيرين إلى أن هذا الدور يقع عبئه على الصـحافة وقلنا لهم إن شاء الله خير.

جـميع من تحـدثت معـهم ينظرون إلى العـالم العربي والـعالم الإسـلامي بعين التقـدير والاحتـرام، ولكن يجب علينا في العـالم العـربي والعالم الإسـلامي أن نقدر من نحن حـتى يقدرنا ويحترمنا الغير وهذا أهم شيء.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

إخواني السفراء، المملكة العربية السعودية وعلى رأسها أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وكذلك إخواني العرب كلهم في خدمة الإسلام وفي خدمة المسلمين وفي خدمة القضية الفلسطينية وفي خدمة القضايا العربية جميعها.

ثقوا أننا في المملكة لن ندخر أي فرصة نغتنمها مع أي مسؤول نلتقي به إلا ونعرض القضايا العربية والقضايا الإسلامية لأننا ناذرون أنفسنا لخدمة قضايا أمتينا العربية والإسلامية.

هذا ما توصلت إليه وما أحببت اطلاعكم عليه وفي واقع الأمر أنني أخبركم أنني متفائل ومرتاح للزيارة كلها والحقيقة لقد وجدت تفهماً من الزعماء الذين التقيت بهم جميعاً، وآمل أن ما قد سمعت منهم أن يكون صحيحاً في نفس الوقت الذي أبديت لهم وجهات نظرنا في قضايانا.

أدعو لكم بالتوفيق والنجاح وهذا ما أتمناه لكم وجمع شملكم وشكراً لكم.

الكلمة التي ألقاها
سمو ولي العهد أمام دولة رئيس وزراء اليابان

بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس... أيها الحضور الكرام

اسمحوا لي أن أقدم تحياتي لكم ولشعب اليابان الذي قدم للعالم نموذجاً فريداً في تاريخه وأثبت من خلال تجربته الخاصة أن للأمم القدرة على النهوض وبكفاءة نادرة ودعا العالم إلى احترام معاني مقوماته التاريخية والحضارية.

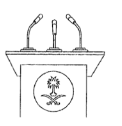
والتاريخ يا دولة الرئيس هو التجسيد الحقيقي لمسيرة الأمم، نقول ذلك لأننا من التاريخ ننهل حاضرنا ونستذكر ماضياً لنا شيد في أرض الجزيرة العربية مملكة قاد مسيرتها مؤسس دولتنا الحديثة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، فأقام وحدة الأرض والنفس وقبل ذلك العقيدة، فكانت المملكة العربية السعودية بحاضرها الزاهر.

واليوم جئنا لنعزز الشراكة فيما بيننا حاملاً معي تحيات وريث ذلك الرجل العظيم أخي خادم الحرمين الشريفين لدولة اليابان قيادة وشعبا.

إن تاريخ العلاقات بين بلدينا حافل بالعديد من مظاهر التعاون الثنائي المثمر في مختلف المجالات، ولقد كان لزيارة المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز لليابان عام ١٩٧٣م أثرها البالغ في ترسيخ عرى هذه الصداقة وتوسيع مجالات وأفق التعاون على النحو الذي يخدم البلدين ويحقق طموحاتهما ويخلق أرضية ملائمة للتنسيق بين حكومتينا إزاء القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

ولا بد من التنويه بالنتائج الطيبة لزيارة صاحب السمو ولي عهد اليابان عام ١٩٩٤م وكذلك زيارة دولة رئيس وزراء اليابان السابق عام ١٩٩٧م.

دولة الرئيس... إن الوسيلة المثلى لتعزيز التعاون وربط المصالح بين بلدينا تكمن في الارتقاء بمفهوم الشراكة بينها لتشمل نقل التقنية وزيادة الاستثمارات اليابانية في المملكة خصوصاً وقد لمسنا بالفعل إيجابيات التعاون بين المملكة واليابان في القطاع البترولي والذي جسدته شركة الزيت العربية المحدودة.. وأنني على ثقة أن المكاسب التي حققناها سوياً على صعيد التعاون التجاري بين البلدين على امتداد العقود الماضية كفيلة بأن تقنعنا بجدوى النهوض بالجانب الاستثماري ليتناسب مع العلاقات التجارية المتنامية وحتى تكتسب هذه العلاقات البعد الاستراتيجي الذي نتطلع إليه.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

أيها الصديق.. ليتني أستطيع أن أتجاوز آلام أمتي العربية والإسلامية لاوقظ سلاماً لم توقظه وحتى الآن اتفاقات تكاد تصبح هشيماً تذروه الرياح.

والسلام يا دولة الرئيس هو الأمل الذي أبصر الفلسطينيون والعرب والمسلمون من خلاله العدل والأمن والشرعية فإذا به ومع كل الجهود الدولية يتوقف أو يكاد.

ذلك شيء من آلامنا نطرحها وكلنا يقين بأن مكانة اليابان الدولية قادرة على أن يكون لها دورها الإيجابي في تحريك العملية السلمية في الشرق الأوسط وإحيائها.

دولة الرئيس.. إن ظاهرة الإرهاب التي عصفت بكثير من المناطق تحتاج إلى توقف منا ومن كل الشرفاء في هذا العالم كواحدة من المواضيع ذات الأولوية التي نأمل أن يجد العالم لها حلاً حازماً أمنياً وثقافياً وفكرياً.

نشير إلى ذلك آملين ألا تلتبس المفاهيم عند البعض وخاصة بعض وسائل الإعلام القاصرة التي تحاول إلصاق تلك الممارسات بالإسلام وأهله عن جهل أو تعمد والإسلام بريء من ذلك.

فمن يمارس لغة الحوار بفوهة السلاح ويبث الرعب في النفوس ويشرد ويقتل من حرم الله قتله لا يمثل غير نفسه ولا يسعى إلا لتحقيق مصالحه الخاصة أو مصالح من أرتضى أن يكون وسيلة لتحقيق أهدافهم فروح الإسلام تنبذ العنف وتزدريه وتندد به وبفاعله.

دولة الرئيس.. ثقة تبعث السرور في نفسي بأن أجدها ليست في حاجة إلى التعبير عما نحمله تجاه اليابان وشعبها الكريم على ما لقيناه من حفاوة وترحيب ليست بغريبة عنه، أعتمد في ذلك على ما بيننا من روابط إنسانية واقتصادية وسياسية سعت إليها شعوبنا وقياداتنا وسنسعى إلى تأكيدها وتطويرها سائلين الله تعالى أن يمنحنا القدرة على ذلك.

هذا ولكم تحياتنا.

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد أمام طلبة المعهد العربي الإسلامي في طوكيو

بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الكرام.. بأكرم تحية تجمعنا أحييكم بتحية الإسلام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أيها الأخوة الكرام.. لقد جئنا إليكم من أرض عرفت في تاريخها معنى الفرقة والعزلة وعانت منها أشد المعاناة حتى قيض الله لها رجلاً من التاريخ حمل لواء التوحيد أمانة لم تستقر في اسمه أو تهدأ إلا حينما أعلن قيام دولة دستورها القرآن وشريعتها شرع الله فصلاً وحكماً لكل خلاف.

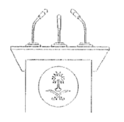
فمن المملكة العربية السعودية مملكة عبدالعزيز جئنا نلتقي بأصدقائنا في اليابان لنعبر لهم عما نحمله لهم في نفوسنا حاملين معنا تحيات وأمنيات قائد مسيرتها الحديثة أخي خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله.

أيها الأخوة الكرام.. ما أسعدني بهذه المناسبة التي التقيكم بها لأعبر لكم ما أحمله من محبة وتقدير للدور الذي تقومون به وتتجاوزون من خلاله انتماءات عرقية لتقدموا شيئاً من روح الإسلام تجاه البشرية كلها، ما تحمله هذه الروح من تسامح ورحمة بالإنسان ومجادلة له بالحسنى ودفع بالتي هي أحسن وعدل أقرب للتقوى في عالم أبدل كثيراً من القيم النبيلة بتجاوزات أخلاقية وإنسانية على فطرة الإنسان التي فطره الله عليها.

أيها الأخوة الكرام.. ليس خافياً علينا جميعاً ما يعاني منه المسلمون من تشويه لصورة دينهم في بعض وسائل الإعلام التي تهيمن على عقول الناس تصور الإسلام الذي هو دين التسامح ديناً للعنف وتقدم الإسلام الذي هو عقيدة للتفكر والتأمل والعمل عقيدة للتخلف.

لذلك فدوركم أيها الأخوة يتمثل في تقديم الإسلام بصورته المشرفة خدمة لدينكم وبلادكم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

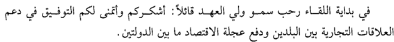
هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد أمام رجال الأعمال السعوديين واليابانيين

بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨م



في بداية اللقاء رحب سمو ولي العهد قائلاً: أشكركم وأتمنى لكم التوفيق في دعم العلاقات التجارية بين البلدين ودفع عجلة الاقتصاد ما بين الدولتين.

فكما هو معروف أن الشعب السعودي يقدر الشعب الياباني والصداقة اليابانية وتمتد العلاقات ما بين البلدين إلى ما يزيد على أربعين عاماً ونحن ننظر إلى اليابان ونعتبرها من أعز الأصدقاء.

ولكننا في نفس الوقت ننشد المزيد من التعاون والصداقة في كافة المجالات متمنين أن تكثف اليابان من أطر التعاون مع المملكة العربية السعودية لأن لدينا نفس الرغبة، وأن يكون لليابان ثقل مع المملكة العربية السعودية، وأشير هنا إلى المشروعات التي تم المشاركة فيها من الجانب الياباني في المملكة وهي مشروعات صغيرة ونود تكثيف هذا والدخول في مشروعات كبرى بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا اليابانية إلى المملكة ورفع درجة التعاون الجدية التي نفضل اليابانيين في تعاملنا على غيرهم من الدول التي تعرض التعاون معنا في هذه المجالات وهي دول كبرى ولها ثقلها.

وأشير هنا إلى أن المملكة العربية السعودية تنعم ولله الحمد باقتصاد قوي وبمخزون استراتيجي من الثروات الاقتصادية وفوق كل هذا الأمن والأمان والاستقرار الذي تنعم به المملكة ولا يتوفر لدى غيرها.

وبحول الله تعالى فإن المملكة لن تهتز لأن لديها الإمكانيات وأرضها متوفر فيها خيرات كثيرة ونحن نعرف أن رأس المال جبان ولكنني أؤكد هنا أن ما يوضع في المملكة العربية السعودية مضمون والعائد الاقتصادي مجزي أكثر مما لو وضع هذا المال كوديعة في بنك.

وأظن أن المستثمرين اليابانيين قد تعرضوا لبعض الهزات والخسائر في بلاد أخرى استثمروا فيها إنما الوضع لدينا في المملكة العربية السعودية مختلف اختلافاً كلياً، فضمان الربحية موجود والاستقرار متوفر وحفظ حقوق المستثمرين مكفول.

وفي الختام آمل أن يكون هناك مزيد من التعاون الاقتصادي ونقل التقنية والتكنولوجيا اليابانية إلى المملكة متمنياً لكم مزيداً من التوفيق.

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد أمام سفراء الدول العربية والإسلامية المعتمدين في اليابان

بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨م

في بداية اللقاء رحب صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بالسفراء قائلاً:

«أيها الأخوة أشكر لكم هذا الجمع الطيب وأبلغكم أنه بفضل الله سبحانه وتعالى قد كانت زياراتنا لكل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا والصين وكذلك في اليابان ناجحة بكل المقاييس، وقد تركزت مباحثاتنا على قضايا الشرق الأوسط ومسيرة السلام وقضايا الأمة العربية والقضية الفلسطينية وسوريا ولبنان والأراضي العربية المحتلة، وقد أوضحنا للمسؤولين في هذه البلدان عن حال الأمة العربية.

إن هذا ما أوضحته لمن التقيته من إخوانكم السفراء العرب والمسلمين في هذه الدول وأن هذا هو مبدأ المملكة العربية السعودية.. إننا لا ننفرد لبحث ما يهم المملكة العربية السعودية لوحدها دون الاهتمام والنظر في قضايا الأمتين الإسلامية والعربية.

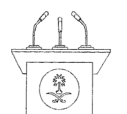
إن السلام الذي ينشدونه هو سلام عادل مبني على أسس، فهذه أوطاننا وهذه حقوقنا أولاً.. وثانياً قد يعتقد البعض أننا مستهلكون عندما نبحث عن السلام لا، بل تتحمل إسرائيل وزر تعثر عملية السلام، فكما هو معروف ويعلمه الجميع وسبق أن كررت هذا القول إن إسرائيل أقوى منا بمساعدة الغير وكلكم يعلم هذا، إنما إلى متى ستستمر هذه المساعدات عشر سنين.. عشرين سنة.. خمسين سنة.. مائة سنة والعاقبة بإذن الله تعالى ستكون للعرب، ولكن من مصلحة إسرائيل واليهود ورجال اليهود العقلاء أن يعرفوا ذلك.

وكلنا ندرك أنه لم يكن بمقدور أي أحد من العرب أن يتجرأ حتى بمصافحة أي إسرائيلي، ولكن الشعوب العربية الآن قد تطورت مفاهيمها نحو هذا كما أنها تحب السلام، لكن إذا انتكس السلام الآن سيصعب علينا فيما بعد إيجاد أية طريقة.

وقال سموه إن العالم العربي قد انتظر ما يزيد عن خمسين عاماً وهو يطالب بحقوقه المشروعة ومستعد الآن للسلام، وإذا فشلت عملية السلام لن يفرط بأي حال من الأحوال في حقوقه المشروعة. كما أن العرب ينشدون السلام فإن هذا السلام مهم أيضاً لإسرائيل أكثر من العرب».

ثم تمنى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز للسفراء العرب والمسلمين التوفيق والنجاح في أداء مهمتهم وحثهم سموه على التكاتف والتعاون فيما بينهم بما يحفظ حقوق الأمتين الإسلامية والعربية.

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد في جمهورية كوريا الجنوبية



الخطب الرسمية التي ألقاها سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٨م

أقام فخامة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية كيم دي جونغ حفل غداء تكريماً لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في القصر الرئاسي في سيئول. وقد تبودلت خلال حفل الغداء الكلمات الترحيبية بهذه المناسبة.

ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس.. أيها الحفل الكريم..

بداية أتوجه لفخامتكم وللشعب الكوري الصديق بخالص عبارات الود والتقدير على كل مظاهر الترحيب والتكريم التي أحطتم بها وفد بلادي المملكة العربية السعودية البلد الذي تربطه بجمهورية كوريا علاقات راسخة.

لقد شرفني أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أن أنقل لفخامتكم خالص تحياته وتمنياته لكم بالصحة والسعادة وللشعب الكوري المزيد من التقدم والازدهار.

وأننا إذ نقدر لكم ما عبرتم عنه في كلمتكم من إشارات كريمة تجاه بلادي حكومة وشعباً لنبادلكم نفس المشاعر ونتطلع معكم دوماً نحو ترسيخ التعاون المثمر بين بلدينا الذي قام على قواعد وأسس متينة تزداد رسوخاً على مر الأيام.

فخامة الرئيس..

إن الإيجابية التي اتسمت بها محادثاتي مع دولة رئيس الوزراء الكوري هي خير دليل على الرغبة المشتركة في إرساء دعائم جديدة للعلاقات الثنائية في الحقلين السياسي والاقتصادي ويحدوني الأمل أن تضيف زيارتي الحالية لبلدكم الصديق لبنة جديدة في صرح هذه العلاقات.

وفي ختام كلمتي هذه أكرر شكري وامتناني لكم يا فخامة الرئيس ولشعب كوريا الصديق على ما لمسناه منكم من مشاعر صادقة كريمة تمثلت لنا في صور مختلفة وهو أمر لا يستغرب صدوره من شعب عرف بعراقته وأصالته. هذا ولكم تحياتنا.

الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد في باكستان

بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٨م

شرف صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد الاحتفال الشعبي الكبير الذي أقامه رئيس الوزراء في إقليم البنجاب محمد شهبار شريف في حدائق شاليمار الشهيرة في مدينة لاهور.

ثم ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

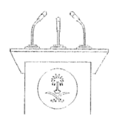
الحمد لله الذي آخى بيننا بأخوة الإسلام التي تسمو على أخوة الدم والعرق والقومية القائل في محكم تنزيله (إنما المؤمنون أخوة) والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دولة الرئيس.. أيها الأخوة الكرام..

إنه لفضل من الله سبحانه وتعالى ومبعث سعادة غامرة أن أعود لزيارة بلدي الثاني باكستان وأسعد بمقابلة هذا الجمع الكريم الذي يتمثل فيه شعب باكستان كافة والذي نلتقي وإياه على البر والتقوى في السراء والضراء ضمن إطار أخوة الإسلام التي تذوب أمامها كل فوارق الجنس واللون واللغة. من مهبط الوحي وقبلة المسلمين جئت أحمل إليكم أيها الأخوة تحيات ومودة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يحفظه الله وشعب المملكة العربية السعودية الذي يكن لأشقائه هنا أسمى مشاعر المحبة والاحترام.

أيها الأخوة:

لقد قصدنا أن تكون باكستان هي المحطة الأخيرة في جولتنا التي امتدت من غرب الكرة الأرضية إلى شرقها تقديراً لهذا الكيان العزيز على قلب كل مسلم وإظهاراً لتضامننا ووقوفنا مع أشقائنا شعب باكستان الذي أثبت صلابة إيمانه وأصالة معدنه في دفاعه عن ثغر من ثغور الإسلام ومساندته لإخوانه المسلمين رغم تباعد الديار والمسافات. وأود أن أؤكد هنا أن العلاقة بين المملكة العربية السعودية وباكستان لا تقوم فقط على المصالح وتبادل المنافع القابلة للتغير والتحول بل تقوم على أساس ثابت لا يتغير ولا يتحول أبداً وهو الإسلام الذي جعل هذه العلاقة شامخة الذرى راسخة الجذور أصلها ثابت وفرعها في السماء فما يجمع بيننا هو روح الإسلام وقيمه وتعاليمه التي تؤكد على وحدة المسلمين وتوادهم وتراحمهم وأنهم كالبنيان المرصوص أو الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.



الخطب الرسمية التي ألقاها سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

دولة الرئيس . . واليوم ونحن نودع قرناً من الزمان ونستقبل آخر نرى كثيراً مما نادى به شرع الله الحنيف منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة أساساً ومنطلقاً لكثير من القوانين والمواثيق في الشرق والغرب وهنا نتساءل هل كل مبدأ كريم يحمل مسمى إسلامياً يرهب أو يخيف لماذا يساء فهم الإسلام ويقلل من قدرته على استيعاب متغيرات العصر؟

وشريعة الإسلام أيها الأخوة هي المحجة الغراء وهي الخير والعدل والإنصاف والعزة.

لهذا كله فإن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في باكستان أو غيرها من الدول الإسلامية ليس مدعاة قلق أو إثارة أو اختلاف إلا لغير راغب في العزة للإسلام ولنفسه ولأمته، فالإسلام ما جاء إلا لخير المجتمعات واستقرارها في أي قطر كان.

دولة الرئيس.. أيها الأخوة:

لقد قمنا بجولة شملت زيارة عدد من الدول المؤثرة في العالم سياسياً واقتصادياً ولم يكن هدفنا يعلم الله خدمة مصالحنا وعلاقاتنا الثنائية مع تلك الدول فحسب، بل كانت قضايا أمتنا الكبرى نصب أعيننا ومحط اهتمامنا فأثرنا كل ما هو ساكن وأوضحنا كل ما هو غامض وناقشنا مع قادة وأقطاب هذه الدول ما يلاقيه شعب فلسطين الشقيق من بغي وجور وما تقاسيه مدينة القدس من عدوان وسعي لطمس هويتها العربية الإسلامية وما تتعرض له مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط من تعثر وجمود سببه تعنت إسرائيل وغطرستها. كما أثرنا معهم تجني بعض وسائل الإعلام على الإسلام ووصف أهله بالإرهاب والعنف والتطرف. أثرنا ذلك لكي يدرك الجميع أن الإسلام دين الإنسانية والرحمة والتسامح لا إفراط فيه ولا تفريط ولا يمثله أفراد شذوا عن منهجه القويم سعياً وراء أهداف مشبوهة لا يعلمها إلا الله. لقد طرحنا هذه القضايا بكل الشفافية والوضوح ووجدنا التفهم والتجاوب من كثير منهم.

أيها الأخوة:

إننا نعيش في عصر تحولات كبرى متلاحقة لا مكان فيه للضعفاء، عصر العولمة والتكتلات الكبرى، عصر يتداعى علينا نحن أمة الإسلام بتحدياته ومتغيراته ولعل من المناسب أن نتوجه من هنا من أرض الطهر "باكستان" برسالة لإخواننا العرب والمسلمين قاطبة فحواها الدعوة للتضامن قولاً وعملاً والتسامي فوق كل أسباب الفرقة والخلاف لأن ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا، فنحن أيها الأخوة خير أمة أخرجها الله للناس نحن أصحاب رسالة خالدة متجددة لهداية البشرية وإصلاحها، أمة محكومة بقيم سامية ومثل عليا جعلتنا نحتل فيما مضى موقع الصدارة ودور الريادة بين الأمم وما أقصانا عن هذا الموقع وذاك الدور إلا ضعفنا وفرقتنا وتخاذلنا.

أقول لكم إخواني المسلمين بكل الصدق والتجرد والمصارحة إن الله لن يغير ما بنا حتى نغير ما بأنفسنا ولن نعود لسابق عزنا ومجدنا ومكانتنا السامية بين الأمم إلا إذا أخذنا بقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف

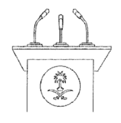
بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا) حينذاك لن تستطيع قوة في الأرض مهما بلغت أن تحول دون أمتنا ودورها الحضاري التاريخي.

دولة الرئيس أيها الجمع الكريم:

أجدها مناسبة لأحيي في باكستان طموحها العلمي وعزيمتها التي لا تلين لأخذ مكانتها ودورها اللائق بها في هذا العالم آملين أن يستمر نهج الحكمة والتعقل لتحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

ونحن في المملكة العربية السعودية نستبشر خيراً بالتوجه الباكستاني الهندي نحو التفاهم والحوار للوصول إلى اتفاق ينهي مشكلة كشمير ويفتح لهذه المنطقة آفاقاً رحبة من الاستقرار والتنمية والرخاء لشعوبها التي عانت كثيراً وما تزال تعاني من تأثيرات هذه الصراعات وتداعياتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

كلمة سمو ولي العهد بمناسبة حفل العشاء الذي أقامه الرئيس نيلسون مانديلا لسموه

بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٩م

فخامة الرئيس،

لقد جئت لبلدكم الصديق مجسدا إرادة ورغبة حكومة وشعب المملكة العربية السعودية فى تطوير وتوثيق العلاقات الثنائية بين بلدينا فى مختلف المجالات خصوصا وأن الإرادة السياسية متوفرة للسير قدما بهذه العلاقات منذ انطلاقتها عام ١٩٩٣ م إلى أن أخذت هذه العلاقات سماتها الاستراتيجية التى أشرتم إليها فى عدة مناسبات.

ويحدونى عظيم الأمل فى أن تأتى زيارتى الحالية بنتائج مثمرة على صعيد تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الرأى إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية التى تهم بلدينا الصديقين.

إن ما أنجزناه سويا فيما يعرف بقضية / لوكربى / يشكل دليلا ساطعا على ما يستطيع بلدانا أن يحققاه سويا على صعيد التعامل مع القضايا الشائكة حين تتوفر النوايا الصادقة والإرادة المخلصة من أجل إحقاق الحق وإزاحة الظلم وتكريس مفاهيم العدالة وكل ما نتطلع إليه هو استمرار هذه الروح ومواصلة الجهد المشترك لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية العالقة خصوصا تلك التى لها مساس بالأمن والاستقرار فى منطقتنا والعالم أجمع.

ولا بد فى هذا الصدد من الإشادة بالجهود الخيرة والمخلصة التى بذلها كل من السيد / جيكس جرويل / وصاحب السمو الامير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز فى سبيل الوصول إلى حل مرض لقضية / لوكربى / حظي بتأييد جميع الأطراف المعنية مشيدين فى ذات الوقت بمواقف أشقائنا فى ليبيا وعلى رأسهم الأخ القائد معمر القذافي.

فخامة الرئيس،

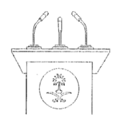
لايسعنى فى ختام هذه الكلمة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لفخامتكم شخصيا ولحكومة جمهورية جنوب افريقيا وشعبها على كل ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة منذ أن حللنا فى رحاب بلدكم الصديق ·

إن ما سأحمله معى من طيب المشاعر على إثر هذه الزيارة سيشكل إضافة إلى رصيد الاحترام والتقدير الذى يكنه لكم شعب المملكة العربية السعودية وقيادتها وسنظل نتطلع

دوما إلى زيارتكم لبلدكم الثانى كل مـاسنحت لكم الفرصة لتحقيق ذلك فـى المستقبل بإذن الله.

ولا يسعنى يافـخامة الرئيس إلا أن أشكركم على مـا بذلتموه نحـو إخواننا المسلمين. وشكرًا لكم من القلب وشكرًا مـن إخوانكم فى المملكة وعلى رأسـهم أخى خادم الحـرمين الشريفين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الخطب الرسمية التي ألقاها
سمو الأمير عبدالله خلال الجولة

كلمة سمو ولي العهد بمناسبة حفل الغداء الذي أقامه رئيس جمهورية إيطاليا المنتخب لسموه

بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
فخامة الرئيس، أيها الحفل الكريم،

أود أن أنقل لفخامتكم ولشعب إيطاليا الصديق تحيات أخي خادم الحرمين الشريفين وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية · مع تهانينا لفخامتكم بانتخابكم رئيسا للجمهورية الايطالية.

فخامة الصديق،

إن العلاقات السعودية الإيطالية لها من العمق التاريخي مايجعلها متميزة · فالتاريخ يذكر أن إيطاليا بادرت بالإتصال بالمؤسس الراحل الملك عبدالعزيز قبل اكتمال مسيرة التوحيد بغرض تقوية علاقاتها وتوج ذلك بمعاهدة الصداقة التى جرى التوقيع عليها فى فبراير سنة ١٩٣٢م ·

وبعد توحيد المملكة العربية السعودية أرسلت إيطاليا وفدا لتهنئة الملك عبدالعزيز بذلك الانجاز التاريخي الحضارى. ثم انتقلت العلاقات الثنائية إلى آفاق أوسع وأرحب من التعاون فى مجالات عدة. وشكلت زيارة الملك الراحل فيصل لإيطاليا بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين بلدينا.

وإننى أتطلع من خلال هذه الزيارة إلى تعزيز العلاقات فى مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية لكى تصل إلى مستوى طموحات بلدينا الصديقين ·

فخامة الرئيس · ·

لاشك بأن عملية السلام فى الشرق الاوسط تشكل اهتماما مشتركا بين بلدينا سعيا لإيجاد حل عادل وشامل للنزاع العربى الإسرائيلى. بما فى ذلك القضية الفلسطينية وموضوع القدس الذى يشكل جوهر هذه القضية ·

إن خيار السلام الذى أعلنه العرب جميعا فى قمة القاهرة الاستثنائية عام ١٩٩٦م يفرض على الجانب الإسرائيلى الالتزام بمتطلبات العملية السلمية والوفاء بالتزاماته وتعهداته لمواكبة ذلك الخيار · ودون ذلك فإن مأزق عملية السلام سيستمر مع ماينطوى عليه من نتائج وخيمة على أمن واستقرار منطقة الشرق الاوسط.

كلمة سمو ولي العهد بمناسبة حفل الغداء الذي أقامه معالي وزير خارجية جمهورية إيطاليا لامبرتو ديني لسموه

بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى الوزير،

أشكركم وأشكر الحكومة الإيطالية والشعب الإيطالى على هذه الحفاوة وأتمنى التوفيق والنجاح لرجال الاعمال الإيطاليين والسعوديين لأن الصداقة الإيطالية السعودية صداقة أثرية ولايخفى على معاليكم أن مايربط بين الشعوب إلا الاقتصاد وأتمنى لهذه العلاقات أن تزداد يوما بعد يوم.

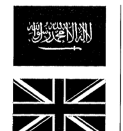
وشكراً لكم وشكرا لفخامة الرئيس الإيطالى ولدولة رئيس الوزراء والشعب الإيطالى الصديق وشكراً.

وكان معالى وزير الخارجية الإيطالى قد ألقى كلمة رحب فيها بصاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز وبصحبه الكرام مشيدا بالعلاقات التى تربط بين المملكة وجمهورية إيطاليا وأكد أن زيارة سمو ولى العهد لإيطاليا تترجم هذه العلاقات التى تربط بين البلدين منذ عهد طويل.

ونوه معاليه بالدور الذى يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الامين وحكومة المملكة العربية السعودية لإرساء السلام والاستقرار الدوليين واثنى على الروابط الاقتصاديه التى تربط بين البلدين.

وأعرب عن شكره وتقديره لصاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز على تشريفه هذا الحفل وعلى هذه الزيارة الميمونة لإيطاليا الصديقة للمملكه العربيه السعوديه.

وكان قد تشرف بالسلام على صاحب السمو الملكى الامير عبدالله بن عبدالعزيز قبل حفل الغداء عدد من الوزراء والمسؤولين فى الحكومة الإيطالية وكذلك رجال الأعمال السعوديين والإيطاليين.



البيانات الختامية لزيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

البيان الختامي
لزيارة سمو ولي العهد إلى المملكة المتحدة

صدر في ختام زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد للمملكة المتحدة البيان الصحفي المشترك التالي:

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بزيارة رسمية إلى المملكة المتحدة خلال الفترة من ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٨م تلبية للدعوة المقدمة من حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله إلى مطار هيثرو صاحب السمو الملكي أمير ويلز، كما أقامت صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الثانية مأدبة غداء في اليوم التالي لوصوله بقصر بالمورال.

وغطت محادثات سموه مع دولة رئيس الوزراء السيد بلير ومعالي وزير الخارجية ومعالي وزير الدفاع جملة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وأعرب سموه لدولة رئيس الوزراء عن ارتياحه لمبادرة السلام في شمال أيرلندا متمنياً لهذه المبادرة النجاح، وقد وفرت المحادثات للجانبين فرصة طيبة لاستعراض الشؤون الدولية بما في ذلك التطورات في منطقة الخليج واستقبل صاحب السمو الملكي ولي العهد في مقر إقامته كلاً من السيد وليام هيج زعيم حزب المحافظين والسيد بادي اشداون زعيم حزب الأحرار الديموقراطيين.

وتناول الجانبان عملية السلام في الشرق الأوسط وأهميتها لمستقبل المنطقة ويرى الطرفان أن هدف هذه العملية هو تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم المبني على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن بلوغ هذا الهدف يتطلب التمسك بمبادئ وأسس عملية السلام والتقيد بالالتزامات التي نصت عليها اتفاقية أوسلو وتجنب أي إجراءات أحادية الجانب التي من شأنها التأثير على مفاوضات الوضع النهائي خاصة فيما يتعلق بالقدس الشريف وأبدى الجانبان ترحيبهما للمبادرة الأمريكية الأخيرة ودعوا إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري- الإسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بلبنان.

وفي سياق استعراضهما لموضوع العراق أعرب الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء قرار الحكومة العراقية تعليق تعاونها مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وأهابا بحكومة العراق الامتثال لقرار الأمم المتحدة الأخير الداعي إلى استئناف التعاون بين هذه اللجنة والحكومة العراقية واتفقا على أن الطريق الوحيد لتخفيف معاناة الشعب العراقي يكمن في الالتزام الدقيق

بكل قرارات مجلس الأمن وأعربا عن تعاطفهما مع الشعب العراقي وارتياحهما لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي يستجيب للاحتياجات الإنسانية مؤكدين الحرص التام على استقلال وسيادة العراق ووحدته الإقليمية.

واتفق الطرفان على ضرورة مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره بكل حزم ولاحظا أن مجابهة الإرهاب تتطلب إجراء دولياً موحداً يكون للأمم المتحدة دور بارز فيه.

واتفق الجانبان على ضرورة استمرار العمل نحو زيادة التبادل التجاري بينهما وتشجيع الصادرات والمنتجات السعودية للنفاذ إلى الأسواق. ولأهمية الاستثمار في تعزيز العلاقات بين البلدين تم الاتفاق على السعي لعقد اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقية أخرى لتلافي الازدواج الضريبي بالإضافة إلى تشجيع إقامة مجلس رجال أعمال مشترك من الجانبين وأكد الطرفان على ضرورة تشجيع التعاون الفني والأبحاث العلمية المشتركة في مجال المياه والزراعة ونظم الجودة والمواصفات والمقاييس.

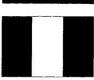
وأبدى الجانب البريطاني دعمه لطلب المملكة العربية السعودية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنحها المرونات والفترات الانتقالية الملائمة نظراً لاعتبار المرحلة التنموية التي تمر بها المملكة العربية السعودية.

وأكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي وأبدت المملكة المتحدة تفهماً كاملاً للسياسة المتوازنة التي تتبناها المملكة العربية السعودية والتي تعتبر مصدراً آمناً ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية.

وحث الجانبان على تقدم سريع نحو التوصل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي. وطلب صاحب السمو الملكي ولي العهد ودولة رئيس الوزراء من الوزراء المختصين متابعة القضايا التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها.

البيان الختامي المشترك السعودي الفرنسي





البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز

صدر في ختام زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للجمهورية الفرنسية البيان الصحفي المشترك التالي:

بيان صحفي مشترك

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بزيارة رسمية إلى الجمهورية الفرنسية خلال الفترة من ١٦ـ١٨ سبتمبر ١٩٩٨م تلبية للدعوة المقدمة من رئيس الجمهورية الفرنسية.

وقد أجرى سموه مباحثات مع فخامة رئيس الجمهورية السيد جاك شيراك ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الخارجية ومعالي وزير الدفاع واتسمت تلك المباحثات بجو من المودة والصداقة والثقة وأتاحت للجانبين التأكيد مجدداً على متانة العلاقات السعودية- الفرنسية المبنية على تقاليد راسخة من الحوار والتعاون والتشاور.

وقد تم خلال المباحثات تبادل الرأي حيال القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وعبّر كل من فخامة رئيس الجمهورية وسمو ولي العهد عن ارتياحهما إزاء العلاقات الثنائية المتازة وأكدا تصميم البلدين على تطوير وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة والتي وضع أسسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس جاك شيراك أثناء زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية وتحققت في جميع الميادين ولا سيما تعميق تعاونهما في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعبّر الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء المأزق المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط وأعادا التأكيد على المبادئ والأسس التي استندت عليها عملية السلام خصوصاً مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعبرا عن مساندتهما للجهود الأمريكية الهادفة إلى إحياء المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي مؤكدين ضرورة تمسك الطرفين بالالتزامات المنصوص عليها بالاتفاقيات المعقودة والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على مفاوضات الوضع النهائي خاصة فيما يتعلق بالقدس الشريف. ودعوا إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري-الإسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بلبنان.

وتحدث فخامة الرئيس جاك شيراك مع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بشأن المبادرة الفرنسية-المصرية نحو عقد مؤتمر دولي لتحريك عملية السلام وأبدى سموه

اهتمامه وتقديره للدوافع والنوايا المخلصة الكامنة وراء هذا المقترح واتفقا على مواصلة المشاورات من منطلق حرص الجانبين على استمرار عملية السلام.

وأعرب الجانبان عن أسفهما البالغ إزاء قرار الحكومة العراقية تعليق تعاونهما مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وأهابا بحكومة العراق والامتثال لقرار الأمم المتحدة الأخير ١١٩٤ الداعي إلى استئناف التعاون بين هذه اللجنة والحكومة العراقية ودعا البلدان العراق للالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حيث أن هذا هو السبيل الوحيد لإزالة العقوبات وانتهاء معاناة الشعب العراقي وحثا الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة جهوده لإعادة التعاون بين العراق واللجنة الخاصة ووكالة الطاقة النووية وأبديا حرصهما على استقلال وسيادة العراق ووحدته الإقليمية وأعربا عن انشغالهما إزاء الوضع الإنساني للشعب العراقي وتعاطفهما معه وفي هذا الصدد أكدا على أهمية التطبيق الكلي لقرار مجلس الأمن رقم ١١٥٣ الذي يطور آلية التنفيذ لقرار النفط مقابل الغذاء ٩٨٦.

وعبّر الجانبان عن الأمل في تجنب أي مواجهة بين إيران وأفغانستان معتبرين أن الحل السياسي بين الأطراف الأفغانية بعيداً عن أي تدخل خارجي يشكل السبيل الوحيد لإنهاء الصدامات الدائرة في أفغانستان وعبرّا عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٣.

وأعرب البلدان عن إدانتهما الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت مصادره وعن إرادتهما التضامن في مكافحة الإرهاب كما أكدا على أهمية تحقيق هذه الغاية في إطار عمل دولي موحد.

وأعاد رئيس الجمهورية التأكيد على التزام فرنسا المساهمة في أمن منطقة الخليج وتأييده للإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي لضمان أمنها واستقرارها وكرر كذلك التأكيد على تصميم فرنسا الثابت للتعاون مع المملكة العربية السعودية والدول الصديقة للتصدي لأي تهديد من شأنه أن يمس سلام وأمن هذه المنطقة.

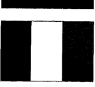
وأبدى الجانب الفرنسي دعمه لطلب المملكة العربية السعودية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية على أن يؤخذ بالاعتبار في إجراءات الانضمام الخصائص الاقتصادية للمملكة.

ولأهمية الاستثمار في تعزيز العلاقات بين البلدين تم الاتفاق على ضرورة مواصلة المباحثات لسرعة التوصل إلى عقد اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات كما أكد الطرفان على ضرورة تشجيع التعاون الفني والأبحاث العلمية المشتركة في مجال المياه والزراعة ونظم الجودة والمواصفات والمقاييس.

واستعرض الجانبان سير تنفيذ برنامج التوازن الاقتصادي واتفقا على أهمية دعم نشاطات لجنة البرنامج وضرورة متابعة تنفيذ المشاريع الموضوعة.

وأكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي وأكدا الدور البارز الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في تأمين استقرار إمدادات البترول للأسواق العالمية.





البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز

واستعرض الجانبان سير أداء فرق العمل السعودية-الفرنسية واتفقا على ضرورة إنهاء دراساتها ورفع تقارير بتوصياتها إلى قيادتي البلدين قبل نهاية النصف من عام ١٩٩٩م.

وأبدت فرنسا دعمها للمساعي الرامية إلى عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وحث الجانبان على ضرورة إحراز تقدم سريع نحو التوصل إلى تلك الاتفاقية.

وقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الدعوة لدولة رئيس مجلس الوزراء لزيارة المملكة وقد لبى دولته هذه الدعوة على أن تتم في أقرب فرصة ممكنة.

البيان الختامي المشترك السعودي الأمريكي

صدر في واشنطن البيان المشترك التالي في ختام زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للولايات المتحدة الأمريكية.

بيان مشترك

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٣ إلى ٥ جمادى الآخرة ١٤١٩ هجرية الموافق للفترة من ٢٣ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨م ميلادية بناءً على دعوة دولة نائب الرئيس السيد آل غور.

وتأتي هذه الزيارة في إطار العلاقات الوثيقة والمتينة والتاريخية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعود لأكثر من نصف قرن منذ لقاء الرئيس روزفلت بالملك عبدالعزيز.

وتعكس الزيارة رغبة الحكومتين في إجراء مشاورات دورية على مستوى رفيع لضمان تنسيق السياسات التي تؤثر على المصالح المشتركة بين البلدين. والتقى صاحب السمو الملكي ولي العهد كلاً من فخامة الرئيس كلينتون ودولة نائب الرئيس السيد آل غور ومعالي وزيرة الخارجية السيدة مادلين أولبرايت كما استقبل سمو ولي العهد في مقر إقامته كلاً من معالي وزير الخزانة ومعالي وزير الطاقة ومعالي وزير الدفاع بالإنابة.

وبحث الجانبان القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعهدا على التعاون بشكل تام في البحث عن سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط مبني على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد أطلعت حكومة الولايات المتحدة سمو ولي العهد على الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح وشرح الرئيس كلينتون التقدم الذي أحرز لتضييق شقة الخلاف أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد دينس روس المبعوث الأمريكي الخاص للمنطقة.

وستجتمع وزيرة الخارجية السيدة مادلين أولبرايت بكل من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في نيويورك خلال هذا الأسبوع لمواصلة الجهود الرامية لتحقيق اتفاق على أساس المبادرة التي طرحها الرئيس كلينتون. وفي هذا الإطار أعربت



البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز

الولايات المتحدة عن قلقها إزاء التصرفات الفردية التي يقوم بها أي من الطرفين نظراً لاضرارها بالثقة المطلوبة للمفاوضات.

وأعربت المملكة العربية السعودية عن تأييدها الكامل لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة وأبدت استعدادها لدعم جميع ما يوافق عليه الجانب الفلسطيني لخدمة السلام. كما أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها العميق إزاء الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل من طرف واحد بما في ذلك الإجراءات في القدس لإنها قد تستبق نتائج مفاوضات المرحلة النهائية وطالبت إسرائيل بالتطبيق الكامل لاتفاقيات أوسلو وواشنطن والتعاون مع المبادرة الأمريكية لتفعيل العملية السلمية. وترى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أن على الجانبين الالتزام التام بتعهداتهما.

وفي نفس الوقت أكد الجانبان على أهمية استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام في أقرب فرصة ممكنة من أجل التوصل لسلام شامل في المنطقة. وأعربت الدولتان عن تأييدهما لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ و٤٢٦.

وأثناء مناقشتهما للوضع في العراق أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء قرار الحكومة العراقية تجميد تعاونهما مع اللجنة الدولية المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة النووية وطالبا الحكومة العراقية بالانصياع لقرار مجلس الأمن الأخير الذي أوضح بأن إجراءات الحكومة العراقية الأخيرة غير مقبولة إطلاقاً وطالب العراق باستئناف تعاونه مع اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة النووية.

واتفق الجانبان على أن السبيل الوحيد لتخفيف معاناة الشعب العراقي يكمن في الالتزام التام بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي. كما أعربا عن تعاطفهما مع الشعب العراقي وأبديا إرتياحهما لقرار الأمم المتحدة رقم ١١٥٣ المتعلق بالاحتياجات الإنسانية.

كذلك أبدت الدولتان ترحيبهما بالسياسة المعلنة لإيران لتحسين العلاقات مع دول المنطقة ونبذها للإرهاب وأعربا عن أملهما في أن تتم ترجمة هذه التصريحات إلى أفعال.

وناقش الجانبان أيضاً الوضع في أفغانستان وأعربا عن دعمهما لجهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء الحرب الأهلية. وطالب الجانبان كلاً من إيران وأفغانستان بحل خلافاتهما بالوسائل السلمية. كذلك جدد الجانبان تأكيدهما على الخطر والتهديد الذي يشكله الإرهاب على الأمن والاستقرار الدوليين وناشدا جميع الدول منع الإرهابيين من ممارسة نشاطاتهم انطلاقاً من أراضيها والمساعدة في تقديم المعروفين منهم للعدالة واعتبر أن الجهد الدولي الجماعي هو الوسيلة الفعالة لمكافحة الإرهاب.

كما اتفقت وجهات نظر الطرفين على أن الوضع الراهن في كوسوفو غير مقبول ونددا بالإجراءات القمعية التي اتخذتها حكومة يوغسلافيا وأسفرت عن نزوح أعداد كبيرة من سكان كوسوفو. كذلك لاحظ الطرفان باهتمام التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها الهند وباكستان

وناشدا كل الدول التوقيع والمصادقة على المعاهدة الدولية لوقف التجارب النووية في أقرب فرصة ممكنة.

كذلك استعرض الطرفان الوضع الراهن للاقتصاد العالمي واتفقا على ضرورة مواصلة التشاور الوثيق حول هذه الأوضاع وأهمية استمرار التعاون لتعزيز التجارة والاستثمارات بين البلدين. وأعربت الولايات المتحدة عن مساندتها لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة الدولية وأبدى الطرفان تطلعهما لزيادة الفرص التجارية والاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي والذي سيتوسع كنتيجة طبيعية لانضمام المملكة العربية السعودية لعضوية المنظمة.

واتفق الجانبان على مواصلة جهودهما لاستكمال هذه المباحثات الاقتصادية الهامة في أقرب فرصة ممكنة. ورحب الجانب الأمريكي بمواصلة المملكة لجهودها في تطبيق إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية ويتطلع إلى المزيد من التقدم في هذا المجال.

وجدد الطرفان رغبتهما في التشاور الكامل والتعاون في الموضوعات المتعلقة بالمتغيرات المناخية وأكدا على أن الإجراءات التي ستتخذ حيال ذلك ستؤسس على الأدلة والمعلومات العلمية وأكدا على أهمية تشجيع التعاون الفني والبحث العلمي في مجالات المياه والمعايير الزراعية والضوابط والسياسات والمواصفات والمقاييس.

وشدد الطرفان على أهمية المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمي وجددت الولايات المتحدة إقرارها وتأكيدها على أهمية المملكة العربية السعودية كمصدر آمن يعتمد عليه لإمدادات الطاقة الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة.





البيانات الختامية لزيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

البيان الختامي لزيارة سمو ولي العهد إلى جمهورية الصين الشعبية

صدر عن المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية البيان الصحفي المشترك التالي نصه:

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بزيارة رسمية للصين في الفترة ما بين ١٤ـ٢١ أكتوبر عام ١٩٩٨م تلبية لدعوة دولة السيد تشو رونغجي رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية. وقد عقد فخامة السيد جيانغ زيمين رئيس الجمهورية اجتماعاً مع سمو ولي العهد كما أجرى دولة السيد تشو رونغجي رئيس مجلس الدولة مباحثات مع سموه وتمت هذه المحادثات واللقاءات في جو تسوده المودة والصداقة حيث تبادل الجانبان وجهات النظر حول تطوير العلاقات الصينية- السعودية والقضايا ذات الاهتمام المشترك دولياً وإقليمياً وتوصلا إلى رؤى مشتركة.

وقد وجه القادة بعقد اجتماعات لكل من وزير الخارجية الصيني ورئيس لجنة الدولة للاقتصاد والتجارة ونائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي مع نظرائهم السعوديين لاستكمال المحادثات حول ما تم الاتفاق عليه. هذا وقد أعرب الجانبان عن رضاهما تجاه التطورات الكبيرة التي شهدتها علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين في كافة المجالات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل ثماني سنوات مؤكدين على استعدادهما للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى تعاون استراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية. وعبر الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء المأزق المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعادا التأكيد على المبادئ والأسس التي استندت عليها عملية السلام خصوصاً مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكدا على ضرورة تمسك الأطراف المعنية بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة. كما أكد الجانبان على أهمية قضية القدس الشريف وضرورة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وناشد الطرفان المجتمع الدولي التحرك السريع والفعّال من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ودعيا إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي وإلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) المتعلق بلبنان. وفي سياق استعراضهما لموضوع العراق أعرب الجانبان عن قلقهما الشديد إزاء الجمود الحاصل في أعمال لجنة التفتيش عن الأسلحة العراقية ودعيا إلى استئناف التعاون بين اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والعراق وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١١٩٤) كما دعيا العراق إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة كاملة ودقيقة وأكدا على الحاجة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن

المتعلقة بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كما أكدا على أهمية احترام استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه.

وأعرب البلدان عن إدانتهما الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره مهما كانت مصادره ورغبتهما في تعزيز التعاون بينهما في مكافحة أعمال الإرهاب والعنف مؤكدين على أهمية التعاون الدولي في تحقيق هذه الغاية.

وأكد الجانب السعودي على المبادئ المنصوص عليها في مذكرة التفاهم والبيان المشترك عند إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية والتي تقضي بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية والوحيدة التي تمثل الشعب الصيني بأسره وأن تايوان هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. وأبدى الجانب الصيني تقديره لذلك.

وقد لاحظ الجانبان بارتياح الاتجاه التصاعدي لحجم التبادل التجاري والفرص والإمكانات المتوفرة في اقتصادي البلدين، واتفقا على الحاجة لاستمرار العمل نحو زيادة التبادل التجاري بينهما وتشجيع نفاذ صادرات كل منهما إلى أسواق البلد الآخر.

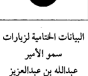
ووقع الطرفان على مذكرة تفاهم لتكوين أربع فرق عمل تحت مظلة اللجنة المشتركة بين البلدين لبحث سبل تطوير التعاون الثنائي في مجالات التجارة، البترول والتعدين، الاستثمار، التعاون الفني والتقني، واتفق الجانبان على تشجيع رجال الأعمال في البلدين على إقامة مجلس أعمال مشترك لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري.

وأكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي، وأبدى الجانب الصيني تقديره للدور البارز الذي تلعبه المملكة العربية السعودية لضمان استقرار أسواق البترول العالمية، والتي تعتبر مصدراً آمناً وموثوقاً ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية.

وأبدى الجانبان رغبتهما في تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بينهما في مجال البترول. وقد نوه الجانبان بالنتائج الجيدة لزيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد واتفقا على متابعة الاتصالات على مستوى عال وتوثيق التنسيق والتعاون بين البلدين.

ووجه سمو ولي العهد دعوة إلى دولة السيد تشو رونغجي رئيس مجلس الدولة لزيارة المملكة العربية السعودية، وأعرب دولة السيد تشو عن شكره وقبل الدعوة بكل سرور.





البيانات الختامية لزيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

البيان الختامي
لزيارة سمو ولي العهد إلى اليابان

صدر في ختام زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد لليابان البيان المشترك التالي نصه:

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بزيارة رسمية إلى اليابان خلال الفترة من ٢١ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م كضيف رسمي لحكومة اليابان.

وكانت هذه الزيارة الأولى لسموه إلى اليابان وهي زيارة تاريخية في فتح صفحة جديدة من علاقات التعاون والصداقة بين البلدين نحو حقبة القرن الحادي والعشرين وكان في استقبال سموه في مطار هانيدا بطوكيو صاحب السمو الامبراطوري ولي عهد اليابان الذي أقام مع صاحبة السمو الامبراطوري الأميرة ماساكو مأدبة عشاء لسمو ولي العهد في مقر سكنهما في ٢٢ أكتوبر.

وفي يوم ٢٣ أكتوبر قام صاحب السمو الملكي ولي العهد بزيارة جلالة الامبراطور وحضر مأدبة الغداء التي أقامها جلالته لسموه، وتم منح صاحب السمو الملكي ولي العهد قلادة الاقحوان من الدرجة الأولى وفي المقابل جرى منح صاحب الجلالة وصاحب السمو الامبراطوري وشاح الملك عبدالعزيز من الطبقة الأولى وقلادة الملك عبدالعزيز على التوالي.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ودولة رئيس الوزراء السيد أوبوتشي قد عقدا اجتماعاً بحثا فيه القضايا الثنائية والدولية والثنائية ذات الاهتمام المشترك.

وبهذه المناسبة قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ودولة رئيس الوزراء بتوقيع وإصدار إعلان مشترك بشأن التعاون في حقبة القرن الواحد والعشرين بين المملكة العربية السعودية واليابان والذي يهدف إلى إعطاء توجه جديد لتعزيز العلاقات الثنائية خلال القرن القادم.

وقد زار صاحب السمو الملكي ولي العهد كلاً من دولة رئيس الوزراء السابق السيد هاشيموتو ورئيس الرابطة البرلمانية للصداقة السعودية اليابانية السيد كوزووتانابي وأعضاء الرابطة العربية اليابانية في البرلمان.

وشهدت قيادتا الجانبين يوم ٢١ أكتوبر التوقيع على برنامج التعاون المشترك بين المملكة واليابان وكذلك الإعلان المشترك للتعاون في حقل الشباب والرياضة والثقافة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة اليابان والتعاون السعودي الياباني المشترك لإقامة معهد تدريب فني للسيارات.

وبالإضافة إلى ذلك جرى الإعلان عن العزم على تبادل مباريات ودية لكرة القدم بين منتخبي البلدين وفي هذا الصدد أعطت القيادتان توجيهات للوزراء المختصين لمتابعة الأمور التي تضمنتها الوثائق المذكورة.

وأعرب الجانبان عن القلق العميق إزاء التعثر الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط وأكدا الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يستند على مبادئ مؤتمر مدريد خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات القائمة وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ودعيا إلى التنفيذ الأمين لكل الاتفاقات وكذلك أكدا موقفهما ضد أي إجراءات أحادية الجانب التي من شأنها التأثير على وضع المفاوضات النهائية خاصة تلك المتعلقة بمسألة القدس الشريف.

ودعا الجانبان إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي والمسار اللبناني الإسرائيلي وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

وأبدى الجانبان قلقهما الشديد إزاء قرار الحكومة العراقية تعليق تعاونها مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية النووية وأهابا بحكومة العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي بما في ذلك القرار ١١٩٤ وأعرب الجانبان عن تعاطفهما مع الشعب العراقي وعن ارتياحهما لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ و١١٥٣ اللذين يستجيبان للاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي مؤكدين الحرص التام على استقلال وسيادة العراق ووحدته الإقليمية.

وأعرب الجانبان عن الترحيب والتأييد للسياسات المنفتحة والمعتدلة في إيران تحت قيادة الرئيس خاتمي والتي أدت إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها والدول الأخرى في المجتمع الدولي.

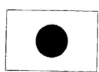
وأظهر الطرفان قلقاً خاصاً تجاه الوضع في أفغانستان مؤكدين الحاجة لتحقيق السلام والاستقرار المستند على قاعدة عريضة من المصالحة الوطنية كما أعربا عن القلق تجاه التوتر المتزايد على امتداد الحدود بين إيران وأفغانستان داعين الطرفين لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على حل خلافاتهما عن طريق الحوار والوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد أعربت المملكة العربية السعودية واليابان عن تأييدهما للجهود القائمة التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص في المنطقة.

وأكد الجانبان التزامهما المشترك لزيادة التعاون بينهما في الأنشطة المختلفة للأمم المتحدة مشيدين بدورها الهام من أجل سلام واستقرار ورخاء العالم.

وقد عبرت الحكومتان عن إرادتهما الأكيدة في التعاون من أجل الإنجاز السريع للاصلاحات المطروحة للأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص فقد اتفق الجانبان على أن الإصلاحات المقترحة لمجلس الأمن يجب أن لا تؤثر على وظائف هذا المجلس ودوره كما هو





البيانات الختامية لزيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي هذا الصدد فإن الجانب السعودي عبّر عن تأييده لطلب اليابان الحصول على عضوية دائمة في هذا المجلس.

وشدد الجانبان على أهمية الوقوف بحزم ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ومهما كانت مصادره وأسبابه، وأكدا أهمية العمل الدولي الموحد في مكافحة الإرهاب والدور البارز للأمم المتحدة في هذا الشأن.

وأبدى الجانبان اهتماماً فائقاً بالجهود القائمة الهادفة لإزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط بكل أشكالها النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك الصواريخ الناقلة لهذه الأسلحة ودعيا الدول التي لم تنضم إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلى المبادرة لاتخاذ هذه الخطوة.

وأبدى سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز وفخامة السيد أوبوتشي رئيس مجلس الوزراء أملهما في أن مجالات التعاون الجديدة المتمثلة في الصحة والعلوم والتقنية والثقافة والرياضة والاستثمار والمشروعات المشتركة الواردة في الشراكة الشاملة نحو حقبة القرن الحادي والعشرين والمضمنة في برنامج التعاون سوف يتم متابعتها من قبل الحكومتين والقطاع الخاص في الدولتين.

وعبر الطرفان عن رؤيتهما المشتركة في مواصلة التعاون لتشجيع التجارة والاستثمار بين البلدين لأهمية الاستثمار الخاصة ودوره في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال استغلال المزايا النسبية المتاحة لدى كل منهما.

ورحب الجانبان في مواصلة التعاون مستقبلاً فيما يحقق المصالح المشتركة لكلا البلدين بالاستثمار في مجالات مختلفة مثل البترول والتعدين والخدمات ذات العلاقة وأعاد الطرفان التأكيد على عزمهما السعي نحو عقد اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات ورحب الطرفان بما تم تحقيقه من خلال إطار الحوار بين رجال الأعمال في البلدين وأبديا أملهما أن يتم تحقيق تطورات أكثر لإطار هذا الحوار.

وأبدى الجانب الياباني دعمه للانضمام المبكر للمملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وتفهمه لمنح المملكة المرونات والفترات الانتقالية الملائمة وفقاً لإطار الاتفاقيات المعمول بها في منظمة التجارة العالمية أخذا بالاعتبار المرحلة التنموية للمملكة العربية السعودية.

وأكد الجانبان على أهمية استقرار السوق الدولية للبترول للاقتصاد العالمي وأبدى الجانب الياباني تقديره للدور المتوازن الذي تلعبه المملكة في هذا المجال والتي تعتبرها مصدراً آمناً وموثوقاً به ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية ومنها اليابان.

وأكد الجانبان على أهمية التعاون لتطوير علاقات التبادل التجاري والاستثماري في مجال البترول بين بلديهما وبالنظر إلى توقع تزايد الطلب على البترول في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأبدى الطرفان استعدادهما للنظر في فرص التعاون في تلك المنطقة.

البيان الختامي
لزيارة سمو ولي العهد لجمهورية كوريا الجنوبية

صدر البيان الصحفي المشترك التالي في ختام زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد لجمهورية كوريا.

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد بزيارة رسمية إلى جمهورية كوريا خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٨م بدعوة من دولة السيد جونج بل رئيس الوزراء في جمهورية كوريا.

وخلال الزيارة قام صاحب السمو الملكي ولي العهد بزيارة مجاملة إلى فخامة الرئيس كيم دي جونغ رئيس جمهورية كوريا وأجرى سموه محادثات مع دولة رئيس الوزراء تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك وكذلك سبل تطوير علاقات التعاون الودية بين البلدين.

كما أجرى معالي وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا اجتماعاً مع صاحب السمو الملكي وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية وأجرى معالي وزير التجارة والصناعة والطاقة بجمهورية كوريا محادثات مع كل من معالي وزير البترول والثروة المعدنية ومعالي وزير الصناعة والكهرباء بالمملكة العربية السعودية.

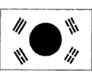
وانطلاقاً من الأهمية التي يعلقها الطرفان على سلام واستقرار منطقتي الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا فقد أعرب كل منهما عن تقديره لجهود الآخر في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقتيهما.

وقد أكد الطرفان أهمية عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ودعيا الأطراف المعنية إلى العمل على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة مبني على مبادئ مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ودعا الطرفان إلى التنفيذ الأمين لكل الاتفاقات والامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد بهدف التأثير على نتائج المفاوضات النهائية خاصة فيما يتعلق بوضع القدس الشريف. وأشاد الجانبان بجهود فخامة الرئيس كلينتون والتي أدت إلى التوصل إلى اتفاق واشنطن الأخير بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي آملين أن تساعد هذه الخطوة على إعادة مسيرة السلام في المنطقة.

كما دعا الجانبان إلى استئناف المحادثات على المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الخاص بلبنان.

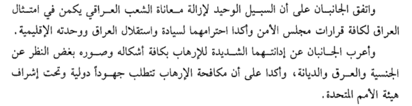
وفي سياق استعراضهما لموضوع العراق أبدى الجانبان قلقهما الشديد إزاء قرار الحكومة العراقية تعليق تعاونها مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وأهابا بحكومة العراق إظهار





البيانات الختامية لزيارات سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

نواياها الحسنة تجاه جيرانها والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٤. وأعرب الجانبان عن تعاطفهما مع الشعب العراقي وعن ارتياحهما لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ و١١٥٣ اللذين يستجيبان للاحتياجات الإنسانية.



واتفق الجانبان على أن السبيل الوحيد لإزالة معاناة الشعب العراقي يكمن في امتثال العراق لكافة قرارات مجلس الأمن وأكدا احترامهما لسيادة واستقلال العراق ووحدته الإقليمية.

وأعرب الجانبان عن إدانتهما الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره بغض النظر عن الجنسية والعرق والديانة، وأكدا على أن مكافحة الإرهاب تتطلب جهوداً دولية وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

وشدد الجانبان على أهمية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، ودعيا الدول التي لم تنضم إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة المنع الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام السريع لتلك المعاهدتين، ودعا الجانبان كذلك المجتمع الدولي للحرص على منع نقل المواد والمعدات والتقنيات النووية إلى أطراف ثالثة.

وتبادل الجانبان الرأي فيما يتعلق بسياسة كوريا الجنوبية المعروفة باسم سياسة (التلاقي البناء) المعتمدة من قبل جمهورية كوريا بشأن العلاقة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية وقد أعرب الجانبان عن الأمل في أن تؤدي السياسة المذكورة إلى إقامة أساس عملي للتعايش السلمي المبني على المصالحة والثقة المتبادلة.

كما ناقش الطرفان جهود كوريا الرامية إلى تشجيع السلام والاستقرار في شبه جزيرة كوريا مؤكدين أن منظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا تشكل آلية فعّالة للحد من برنامج كوريا الشمالية لتطوير الأسلحة النووية كما نوه الطرفان بالمحادثات الرباعية في جنيف المتعلقة بتخفيف التوتر وخلق أجواء سلمية في شبه جزيرة كوريا معربين عن الأمل في نجاح هذه المحادثات.

أخذاً بالاعتبار أن التعاون الاقتصادي والفني أمر حيوي للتنمية الاقتصادية في البلدين عبر الجانبان عن رؤيتهما المشتركة في أهمية مواصلة تطوير التبادل التجاري والاستثمار بينهما، واتفقا في هذا الصدد على رفع مستوى اللجنة المشتركة بين البلدين إلى مستوى وزاري.

وأبدى الجانب الكوري رغبته لزيادة التعاون مع المملكة العربية السعودية في مجالات المياه والكهرباء والعمالة والمقاولات وسكة الحديد وأحيط الجانب السعودي علماً بذلك.

وأكد الجانبان على أن تطوير الاستثمار والمشروعات المشتركة بينهما المستندة على استغلال المزايا النسبية المتاحة والمتكاملة لدى كل منهما هي الوسيلة المثلى لربط المصالح الاقتصادية المشتركة واتفقا على عقد اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقية لتلافي الازدواج الضريبي، كما توصل الطرفان إلى اتفاق على إقامة مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال في البلدين.

أعرب الجانب الكوري عن تقديره لنظام الاقتصـاد الحر في المملكة وأبدى دعمه للانضمام المبكر للمملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العـالمية ومنحها المرونات والفترات الانتقالية التي تحتاجها وفقاً لإطار الاتفاقيات المعمول بها في المنظمة أخذا بالاعتبار وضعها كدولة نامية.

وأكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي وأبدى الجانب الكوري تقديراً للسياسة المتـوازنة التي تتبناها المملكة العربية السعودية التي تعتبـر مصدراً آمناً وموثوقاً به ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية ومنها كوريا.

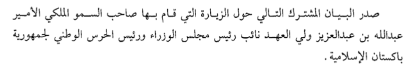
وأعـرب صاحب السـمو الملكـي ولي العهـد عن تقديره لـلجانب الكوري على حـرارة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحاط بها وفد المملكة العربية السعودية.

ونقل صاحب السمو الملكي ولي العهد إلى فخـامة رئيس جمهورية كوريا دعوة من خادم الحرمين الشريفين لزيارة المملكة العربية السعودية وقد قـبل فخامته هذه الدعوة مسروراً على أن يتم تحديد موعدها في الوقت المناسب.





البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز



البيان الختامي المشترك السعودي الباكستاني

صدر البيان المشترك التالي حول الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لجمهورية باكستان الإسلامية.

بيان مشترك

قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية بزيارة رسمية لباكستان ابتداء من ٥ إلى ٧ رجب ١٤١٩ هـ الموافق ٢٥ وحتى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨م بدعوة من أخيه السيد محمد نواز شريف رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

وقد تم استقبال صاحب السمو الملكي والوفد المرافق لسموه من قبل حكومة وشعب باكستان في مدينة لاهور التاريخية بترحيب أخوي حار وعكس هذا التقدير والحب اللذين تكنهما الحكومة والشعب لسموه باعتباره زعيماً بارزاً في عصرنا هذا وصديقاً شهماً وشجاعاً قادماً من مهد الإسلام كما يرمز الابتهاج الشعبي إلى الرابطة الدائمة القائمة بين المملكة العربية السعودية وباكستان.

شملت المحادثات بين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ودولة رئيس الوزراء السيد محمد نواز شريف على أمور لها صلة بالعلاقات الثنائية والأوضاع الإقليمية وما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي بصفة خاصة والتطورات العالمية بصفة عامة.

وتم تبادل وجهات النظر في جو من الأخوة والتفاهم تسوده الثقة المتبادلة وتطابق وجهات النظر التي تتميز بها العلاقات السعودية الباكستانية.

حضر المحادثات إلى جانب صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد الوفد الرسمي المرافق لسموه.

كما حضرها إلى جانب دولة رئيس الوزراء الباكستاني السيد محمد نواز شريف الوفد الرسمي المرافق لدولته.

استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين ا لمملكة العربية السعودية وباكستان وأعربا عن ارتياحهما للنمو المطرد لعلاقاتهما في المجالات المختلفة كما أعربا عن تصميمهما تكثيف التعاون في المجالات الاقتصادية والتقنية بما يتناسب مع العلاقات الثنائية المتميزة على المستوى السياسي واتفقا على إعادة عمل اللجنة الوزارية المشتركة لتوسيع علاقات التعاون التجارية والاستثمارية واتفق الجانبان على تشجيع القطاع الخاص في البلدين لاستغلال الفرص التجارية

والاستثمارية المتاحة من خلال التعاون الاقتصادي بينهما وفي هذا الصدد فقد قرر الجانبان إقامة مجلس أعمال سعودي-باكستاني مشترك.

أعاد الجانبان إلى الأذهان أن التعاون الأخوي بين المملكة العربية السعودية وباكستان يستند على أساس الدين الإسلامي الراسخ باعتباره رابطة دائمة وفي مصلحتهما المتبادلة في المنطقة وفي العالم بصورة عامة. وأن هذه العلاقات قد صمدت لتجارب الزمن بينما تقدم مصدراً للقوة من أجل الأمة الإسلامية وعاملاً مساهماً تجاه السلام. وفي هذا السياق أعرب الجانبان عن اهتمامهما المستمر إزاء القضايا التي تهم سلامتهما.

وافق الجانبان على أن التضامن الإسلامي المبني على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة سوف يعود بالفائدة على الدول الإسلامية ويؤكد أن لها دوراً نشطاً في تعزيز السلام والتقدم الدولي وأكدا على عزمهما للعمل سوياً في المحافل الدولية بما في ذلك منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأكد الطرفان الحاجة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط مبني على مبادئ مؤتمر مدريد خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما أكدا حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ودعيا إسرائيل إلى الكف عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب بغرض التأثير المسبق على نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وعبر الجانبان عن ترحيبهما بالاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني الأخير وامتدحا جهود فخامة الرئيس الأمريكي كلينتون في هذا الشأن. وعبرا عن الأمل في أن يشكل هذا الاتفاق خطوة نحو إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وأهاب الطرفان بالمجتمع الدولي أن يلعب دوراً فعالاً لحمل إسرائيل على الالتزام بتعهداتها المتضمنة في العديد من الاتفاقات ودعيا إلى استئناف المحادثات على المسار السوري الإسرائيلي والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥) المتعلق بجنوب لبنان.

وأبدى الجانبان تأييدهما لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية.

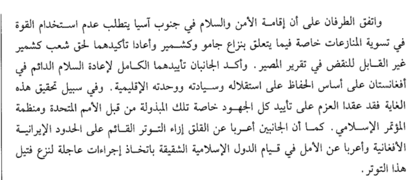
ولدى استعراض الجانبين للوضع الراهن في منطقة الخليج أكدا على أهمية بذل جهود مستمرة من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة استناداً على ميثاق الأمم المتحدة واحترام السيادة والوحدة الأقليمية لكل الدول.

ودعا الطرفان إلى استئناف التعاون بين العراق واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١١٩٤). وأكدا أن الطريق لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي يكمن في التمسك الدقيق بقرارات مجلس الأمن. وشددا على الالتزام بسيادة واستقلال العراق ووحدته الأقليمية.

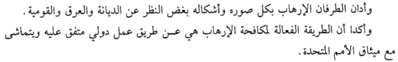




البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز



واتفق الطرفان على أن إقامة الأمن والسلام في جنوب آسيا يتطلب عدم استخدام القوة في تسوية المنازعات خاصة فيما يتعلق بنزاع جامو وكشمير وأعادا تأكيدهما لحق شعب كشمير غير القابل للنقض في تقرير المصير. وأكد الجانبان تأييدهما الكامل لإعادة السلام الدائم في أفغانستان على أساس الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدته الإقليمية. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد عقدا العزم على تأييد كل الجهود خاصة تلك المبذولة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أن الجانبين أعربا عن القلق إزاء التوتر القائم على الحدود الإيرانية الأفغانية وأعربا عن الأمل في قيام الدول الإسلامية الشقيقة باتخاذ إجراءات عاجلة لنزع فتيل هذا التوتر.



وأدان الطرفان الإرهاب بكل صوره وأشكاله بغض النظر عن الديانة والعرق والقومية.

وأكدا أن الطريقة الفعالة لمكافحة الإرهاب هي عن طريق عمل دولي متفق عليه ويتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وقدعبر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد عن شكره لدولة رئيس الوزراء السيد محمد نواز شريف على الاستقبال الودي والحار الذي قوبل به ووفده المرافق خلال الزيارة.

البيان الختامي المشترك السعودي الإيطالي

روما ١٢ صفر ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧ مايو ١٩٩٩م

صدر بيان مشترك عقب زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لجمهورية إيطاليا فيما يلي نصه . .

في اطار العلاقات الوثيقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا وبناءً على دعوة رسمية من فخامة رئيس جمهورية إيطاليا قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولى العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بزيارة رسمية إلى الجمهورية الايطالية خلال الفترة من ٩ـ ١١ صفر ١٤٢٠هـ الموافق ٢٤ـ ٢٦ مايو ١٩٩٩م.

وخلال هذه الزيارة عقد سموه اجتماعا بفخامة رئيس الجمهورية السيد كارلو انزيليو تشامبى كما عقد محادثات رسمية مع دولة رئيس الوزراء السيد ماسيمو داليما والتقى سموه ايضا برئيس مجلس النواب دولة السيد لوتشانو فيولانته وعقد سموه في اطار الزيارة عدة لقاءات رسمية مع كل من دولة السيد رومانو برودى رئيس المفوضية الأوربية المعين ومعالي وزير الخارجية الإيطالي السيد لامبرتو دينى ومعالي وزير الدفاع السيد كارلو سكونياميليو.

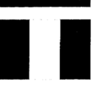
وقد اتسمت تلك المباحثات بالوضوح وروح التعاون وتناولت جملة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين البلدين ووفرت للجانبين فرصة طيبة لاستعراض العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية وتم التأكيد خلال المباحثات على قوة العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية واشادا بالمستوى المتميز لها ودورها الايجابى وانعكاساتها المثمرة على الدولتين والشعبين الصديقين.

وأكد الجانبان على ضرورة تطويرها وتعميقها في مختلف المجالات بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود والرئيس كارلو انزيليو تشامبى.

وقد وجه سموه الدعوة لزيارة المملكة العربية السعودية باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لفخامة رئيس الجمهورية كما وجه سموه الدعوة لدولة رئيس مجلس الوزراء السيد داليما.

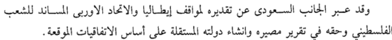
وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط أكد الطرفان على الأهمية القصوى لضرورة دفع العملية إلى الأمام لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم استنادا على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام كما تم التنويه بضرورة احترام الالتزامات والاتفاقات الموقعة حيث أن الإخلال بما نصت عليه يؤدى إلى تهديد السلام والأمن في المنطقة بشكل يصعب التكهن بتبعاته.





البيانات الختامية لزيارات
سمو الأمير
عبدالله بن عبدالعزيز

ويؤكد البلدان على الحفـاظ على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعـة وعلى ضرورة عدم المساس بالوضع الراهن لمدينة القـدس ويشجبان إحـداث أى تغيير في تركيـبتها السكانيـة كما أعربا عن ضرورة اسـتئناف المحادثات الثنائية على المسار السـورى - الإسرائيلى من النقطة التي توقفت عندها المفاوضات ودعيا إسرائيل إلى الإنسـحاب من جنوب لبنان والبقاع الغربى إعمالا لقرار مجلس الامن رقم / ٤٢٥ .



وقد عـبر الجانب السـعودى عن تقديره لمواقف إيطـاليا والاتحاد الاوربى المسـاند للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة على أساس الاتفاقيات الموقعة.

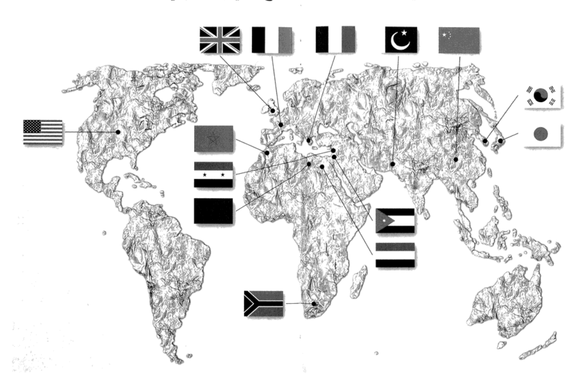
واتفق الجانبـان على ضرورة إحراز تقدم سـريع نحو التوصل إلى اتفـاقية منطقة التـجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي.

وقد أعرب الجانبان عن الرغبة المشتركة في تطوير الحوار حول جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال التشاور المنتظم بين وزيري خارجية البلدين.

وعبر صاحب السمو الملكي الأمير عـبدالله بن عبدالعزيز ولى العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني عن وافر تقـديره وعميق شكره لفخامة رئيس الجـمهورية ودولة رئيس الوزراء ولحكومة إيطاليا وشعبـها لما لقيه سموه والوفد المرافق من حفاوة الاسـتقبال وكرم الضيافة.

خريطة عالمية
لمواقع الزيارات الدولية

خريطة عالمية لمواقـــع الزيارة الدولية



الكشاف

(أ)

(ب)

(ت)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)





التصميم والتنفيذ والإشراف الطباعي دار الأصدقاء للدعاية والإعلان
تلفون : ٤٦٣٣٠٣١ - ٤٦٣٣٢٠٣ - فاكس : ٤٦٣٣٢٠٣

هـذا الكتـاب..

. هذا الكتاب ليس مصنفاً عادياً يرصد نبض التعامل بين منظومة من الكيانات السياسية فحسب.. قيادات وقضايا وهواجس فكر

- وهو ليس وثيقة تدون موقفاً.
- ولا سرداً يؤرخ حدثاً.
- ولا تقريراً يسجل وقائع.
- إنه كل أولئك جميعاً!
- إنه طرحٌ حي موثق يروي حدثاً هاماً جداً، ستختزنه ذاكرة الدبلوماسية الإسلامية والعربية.. زمناً طويلاً.
- لأنه خدم الشأنين الإسلامي والعربي خدمةً تليق بمفهوم القمة: هيبةً ومعنى ومقاماً.

■ ■ ■

. وتحكي مادة هذا الكتاب على وقائع ونتائج الزيارات الموفقة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية إلى عدد من دول العالم يتقاسمها أربع قارات: شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً!

. وقد شارك في إعداده ومراجعته والإشراف عليه ثلة خيرة من نخبة الفكر في المملكة، يسهم المسؤول والأديب والأكاديمي والصحفي يجمعهم التأهيل ولا يفرقهم التخصص.

■ ■ ■

. إن في هذا الكتاب شهادةً على تفوق هذه البلاد: مبادئ وقيادةً وإنساناً.

. إنه باختصار وثيقة جديرة باهتمام المؤرخ، ومتابعة الباحث وتأمل المفكر في أك من زمان ومناسبة ومكان

